حكايات من دفتر الوطن

صلاح عيسى

حكايات من دفتر الوطن

مهرجان القراءة للجميع ٩٨

مكتبة الأسرة

برعاية السيدة سوزان مبارك

(الأعمال الخاصة)

حكايات من دفتر الوطن

صلاح عيسى

الغلاف:

الإشراف الفني:

للفنان محمود الهندى

المشرف العام

د. سمير سرحان

الجهات المشاركة:

جمعية الرعاية المتكاملة المركزية

وزارة الثقافة

وزارة الإعلام

وزارة التعليم

وزارة التنمية الريفية

المجلس الأعلى للشباب والرياضة

التنفيذ: الهيئة المصرية العامة للكتاب

على سبيل التقديم

تواصل مكتبة الأسرة ٩٨ رسالتها التنويرية وأهدافها النبيلة بربط الأجيال بتراثها الحضارى المتميز منذ فجر التاريخ وإتاحة الفرصة أمام القارئ للتواصل مع الثقافات الأخرى، لأن الكتاب مصدر الثقافة الخالد هو قلعتنا الحصينة وسلاحنا الماضى فى مواكبة عصر المعلومات والمعرفة.

د . سمير سرحان



صلاح عيسى

حكايات من دفتر الوطن

مكتبة الاسرة ١٩٩٨

جئتُ يا مصرُ
وجاء معي تعبٌ
إن الهوي تَعَبُ
وسهادٌ موجعٌ
خلته هارباً مني
ولا هربُ
صرت نجم الحبِّ
أحصي إذا أحصيت
في الظلمة الشُّهبُ
قسماً بالمبدعَ سبباً
ياحبيبي
إنك السَّببُ



الأخوين رحباني ـــ فيروز



ظاهرة القاهرة - للرسام ماريللا

إلى مصر
قضائي الذى أعانقه
وقدرى الذى أحتضنه
وأين يهرب المُريد وشوقه قضاؤه .. وقلبه قدره
« صلاح عيسى »

يقول الراوي يا سادة يا كرام

إن الهوى تعبُ

صدرت الطبعة الأولى من بعض فصول هذا الكتاب بعنوان « حكايات من مصر » ، عن دار الوطن العربي ببيروت عام ١٩٧٣ ، ورغم نفاذ تلك الطبعة منذ سنوات طويلة ، وإلحاح بعض الكرام من القارئين والناشرين على إعادة طبعها ورغبتي في ذلك ، فقد ظللت متردداً في الإستجابة إلى طلبهم ، وفي ظني أنني سأجد وقتاً براحاً ، يمكنني من إعادة النظر في فصوله ، التي تحكمت فيها ــ وخاصة من حيث المساحة ــ ضرورات النشر الصحفي ، فأضيف إليها ماقد أكون قد قرأته أو حققته من معلومات تتعلق بحكاياتها من ناحية ، وأساساً ، لكي اكتب بقية الحكايات التي لم أكن قد كتبتها حين صدرت طبعته الأولى ، ليتاح لي أن أضيفها إلى فصول هذه الطبعة ، وارتبها جميعا في سياق تاريخي واحد ، ليكون الكتاب ــ كما حلمت ــ أقرب ما يكون إلي صورة للوطن ، تغري المحبين ، بالقراءة في تاريخه ، وبالتطرف في عشقه ، كما أغرتني .

وأكذب لو قلت أنني أضعت كل تلك السنوات دون أن أسعي إلى حلمي .. لكن الدروب تفرعت أمام أقدامي المتعبة ، فاندفعت اليها دون تروّ ، شأن المُريدين الذين تقودهم قلوبهم ، وبدلاً من ان أركز على انهاء مشروع تلك الحكايات ، أغرتني طقوس أخري للصلاة في معبد المحبوب ، فظللت بين يونيو (حزيران) ١٩٧٢ ومارس (آذار) ١٩٧٥ ، أكتب يوميا على صفحات جريدة « الجمهورية » القاهرية ـــ زاوية بعنوان « هوامش » ، كانت تنويعة أخرى على مشروع هذه الحكايات ، إذ كانت تلتقط ومضات تاريخية قصيرة ومركزة ومكثفة ، تبرق بسرعة ، ولكنها لاتنطفيء قبل أن تضيء عقل من يقرأها ـــ بوعى ـــ بكل دلالات عصرها ... وقد جذبني إليها ، أنها كانت تصل يوميا ، إلى قاريء الصحيفة اليومية ... الواسع المدى كألوان الطيف ، في حقبة السبعينيات التي كانت محاولات مسح الذاكرة ، الوطنية تجرى خلالها بصورة مكثفة .

وذات صباح من مارس (آذار) عام ١٩٧٥ ـــ وبعد ثلاثة أعوام من العناء ـــ توقفت هوامش المقريزي ، لأسباب رويتها بالتفصيل في مقدمة الكتاب الذى يحمل اسمها .

وفيما بعد جمعت القسم الأول منها ، في كتاب صدر بعنوان « هوامش المقريزي » وهو الاسم المستعار الذي كنت أوقعها به ـــ يضم ١٨٠ أقصوصة تتوزع على مساحة زمنية تبدأ بالعصر الأموي ، وتنتهي بثورة ١٩١٩ .. واعتبرته جزءاً ثانياً من « حكايات من مصر » ، وآمل أن أستطيع جمع ما نشرته من « هوامش » أخرى تتناول تاريخ مابين الثورتين [١٩١٩ ـــ ١٩٥٢] ، ليضمها جزءً آخر من « هوامش المقريزي » .

وذات صباح آخر من عام ١٩٧٧ ، فُصلت من عملي في جريدة « الجمهورية » ، وهو الفصل الذي إستمر عشر سنوات كاملة ، واغراني قرار الفصل من العمل ، والتحرر من قيود النشر في الصحف والمجلات ، على التجديد ـــ والتمديد ـــ في طقوس صلواتي ، فبعد الصلاة الخاطفة التي كانت الهوامش نموذجاً لها ، والصلاة القصيرة التي كانت « حكايات من مصر » مثالاً من أمثلتها ، بدأت اكتب ، حكايات طويله ، فانتقلت إلى صلوات الرهبان والنسّاك والزاهدين ، باعتبارها المتاح للمفصولين من العمل ، والممنوعين من الكتابة .

وكنت قد بدأت تجربة هذا اللون في عام ١٩٧٤ ، فكتبت « مغامرات اسرائيلية في قلب القاهرة » ـــ وهي تتناول قصة « فضيحة لافون » الشهيرة في تاريخ العلاقات المصرية الأمريكية الاسرائيلية ـــ ونشرتها مسلسلة على صفحات « الجمهورية » ..

وفي عام ١٩٧٥ ، كتبت « أفيون وبنادق » ، ـــ وهي تتناول ظاهرة العنف الجنائي والسياسي ، الذي ساد في مصر خلال الأربعينيات ـــ وقد نشرتها خلال عام ١٩٧٩ على صفحات مجلة ٢٣ يوليو التي كانت تصدر ـــ أيامها ـــ في لندن .

وفي عام ١٩٧٧ ، وابان الشهور التي كنت هارباً خلالها من مطاردة الشرطة ، بسبب

اتهامي بالمشاركة في التحريض على انتفاضة ١٨ و ١٩ يناير ١٩٧٧ ، كتبت « البرنسيسة والأفندى » ـــ وهي حكاية تروي قصة الغرام الفاجع الذي جمع بين « البرنسيسة فتحية أصغر شقيقات « الملك فاروق » الأول ، آخر ملوك مصر ، « ورياض أفندي غالي » السكرتير الثاني بالسفارة المصرية بمارسيليا آنذاك .

وفي عام ١٩٧٩ ، وافقت « دار الفتى العربي » ـــ وهي دار نشر فلسطينية تحوز فضل الريادة في تجديد أدب الكتابة للأطفال والفتيان ـــ على مشروع كنت قد قدمته لها ـــ بناء على طلبها ـــ لاستكمال واصدار مشروع هذه الحكايات ، فدعتني إلى الانضمام إلى أسرة تحريرها لكي أشرف على تنفيذه ، فظللت عامين اكتب وأخطط وأحاول استثارة حماس الأدباء والمؤرخين ، لتجربة كتابة التاريخ ، بهذا الشكل غير الشائع في أنواع الكتابة الأدبية والتاريخية ، ومع أنني وجدت صعوبة في اغراء غيري من الكتاب بالمغامرة في تجريب هذا الشكل للكتابه ، ووجدت عقبات في استمرار عملي بالدار ، لأسباب تتعلق بتدهور العلاقات المصرية الفلسطينية آنذاك ، إلا أنني أنجزت خلال العامين اللذين قضيتهما في دار « الفتى العربي » كتابي « الخائن يخونه الله » ـــ الذي يروي قصة الخونة الثلاثة الذين سلموا الوطن العربي للسلطان العثماني سليم الأول ، وقد طبع في عام ١٩٨٣ ، وصدر بعنوان « رجال مرج دابق » ـــ كما اشتركت مع صديقي الروائي « جميل عطية » ، في تأليف كتاب « أربعة وجوه لوعد باطل » ـــ وهو يروي قصة صدور وعد بلفور .. وقد نشر مسلسلاً على صفحات جريدة الوطن الكويتية في ذكرى مرور سبعين عاما على صدور الوعد في نوفمبر « تشرين الثاني » ١٩٨٧ .

وفي مايو (آيار) عام ١٩٨٨ ، وبعد ست سنوات من العمل بين أسرة تحرير جريدة الأهالي ، قررت أن أستقيل ، ، وأن اتفرغ نهائياً لأحلامي ، وأن أعود لكتبي ومكتبتي وابحاثي ودراساتي ، وقبلت أن أشرف على تحرير هذه السلسلة ـــ كتاب الأهالى ـــ لأتخفف من عبء العمل اليومي ، وأوجه مابقي من طاقتي إلى مخاطبة الغد ، والمشاركة في تأسيس المستقبل بما استطيعه من جهد .

لكن هذه الحكايات ، ظلت كالحب الأول ، لايستطيع المرء أن ينسي ذكرياته ، أو يمنع نفسه من العودة إليه ، اذ لم تغنيني الصلاة الخاطفة أو صلاة النسّاك ، عن العودة إلى تلك الحكايات ، بين حين وآخر ، فكتبت ونشرت خمسة فصول جديدة ، هى « الموت على تل العقارب » و « رفعت العلم ياعبد الحكم » و« مصرع مأمور البداري » و« جامعة بحديقة وزهور ودستور يا أفندينا » و « العجوز والثورة » .

وبدأت ـــ في صيف ١٩٨٨ ـــ باعداد هذه الطبعة من « حكايات من مصر » فإذا بي ، أغرق فيها شهوراً ، وأعيد كتابة بعض فصولها من الاساس ، وأضيف إلى بعضها الآخر ، ماكشفت عنه الدراسات التي صدرت بعد صدور الطبعة الأولى ، وأعمق بعض ماوجدته

هشـا من أفكاري ، . وأصلح ماوجدته ـ بعد تقدم العمر ـ ركاكة في أسلوبي ، وأضيف ماوجدته مما نشرته من حكايات لم تدركها الطبعة الأولى ، وعندما انتهيت وجدت بين يدي كتابا جديدا ليس هو الطبعة الأولى ، وليس مُنبت الصلة بها ، فقررت تغيير عنوانه ، إلى « حكايات من دفتر الوطن » لاستعيد حريتي ، وأحقق حلمي ، في أن أروي عن الوطن في مفهومة الأكبر والأوسع مدى ، وأحكي عن مصر وعن غيرها من أقطار الأمة العربية ، التي كانت ومازالت ، « في الدم والقربي ذوي رحم ، وفي التاريخ والأحزان اخوان » .

ولما كان الأمل في نشر هذه الحكايات من خلال سلسلة كتب شعبية أحد أسباب حماسي لكتابتها فقد رشحته للنشر بين اصدارات هذه السلسلة ، وقد اسعدني أن مجلس تحريرها قد وافق على الترشيح ومع أن الزمن الوغد كان قد غيّر كثيراً من الأشياء ، ومن بينها ان سلاسل الكتب الشهرية التي كنت أحلم بنشر هذا الكتاب بين اصداراتها كانت تباع على زمن الحلم بقروش ، فأصبحت الآن ـ بسبب التضخم ـ تباع بالجنيهات ، إلا أن ذلك لم يحرمني من بعض السعادة لأن جانباً من الحلم تحقق .

وكان من ملامح هذا الأمل كذلك ، أن تنقل هذه الحكايات ، قارئها ، إلى الزمن الذى جرت فيه حوادثها ، بكل ملامحه وشخوصه ومبانية ، وحوادثه وصحفه وفنونه ، وهو أمل لم تستطع أن تحققه الطبعة الأولى منه ، التى طبعت بعيداً عن إشرافي ، أما هذه الطبعة ، فقد حشدت لها كل ما أستطيع من مفردات الماضى الجميل والجليل ، ومن هنا كان ذلك العدد الكبير من الصور التاريخية النادرة ، لأبطال الزمان الذى ولّى ، بشرا وأماكن وحوادث ، التى اجهدنى البحث عنها ، واسعدنى أنها حققت جانباً من محاولتى لتخليق الماضى ، ليحيا من جديد بين عيون القارىء ـ وخاصة الشباب ـ فيعشقه ، لأنه ماضى الوطن الذى لا نملك إلاّ أن نحبه ، حاضراً وماضياً ومستقبلاً .

وليس لدى ماأضيفه ، إلى ماقلته فى مقدمة الطبعة الأولى سوى أن أؤكد فقط ، أن هذه الحكايات ليس فيها سطر واحد من الخيال ، أو عبارة واحدة لاتستند إلى مرجع أو مصدر سواء كان وثيقة ، أو صحيفة أو مذكرات أو دراسات وأبحاث ، فهو تاريخ يخضع لكل شروط حرفة التأريخ حتى انني كنت أبحث أياما عن حالة الجو في يوم وقوع حادثة ، أو عن وصف ملامح أحد أبطالي ، أما الجديد فيه ، فهو إعادة تخليق الحادثة ، اعتماداً على الدراما الطبيعية في وقائع التاريخ ، وذلك هو جانب الأدب فيه .. وهو جانب لايلغي علميته كتاريخ وبالطبع فانني

مسئول وحدى عن تفسيراتي لوقائع هذا التاريخ ، وإذا كنت أدين باعتذار لأحد ، فهو لمؤلفي عشرات الدراسات والأبحاث والمذكرات والتقارير والتحقيقات الصحفية الذين استفدت من اجهدهم ، ووجدت أن اسناد أقوالهم إليهم ، يعطي الكتاب طابع الأبحاث الأكاديمية ، وهي الصفة التي وان كانت تتوفر فيه ، إلا أنني ، من باب اجتذاب القاريء العام وخاصة الشباب إلى قراءته ، رأيت أن اخفف من ذكرها ..



فإذا ماسئلت :
ــ لماذا جئت ؟
فسوف أنشد :
قسماً بالمبدع سبياً
ياحبيبي ..
إنك السببُ !

وإذا ماسئلت : هل لديك أقوال أخرى ؟! .

فسوف أرفع نسخة من هذا الكتاب ، إلى ذات المقام الذى رفعت إليه مشروعه الأوّل قبل عشرين عاما ، وأقول : اكتهل القلب ، لكن الحب لم يكتهل .

والمجد للوطن الذى منحنا أفضل مافينا حين علمنا أن نحبه

صلاح عيسى

مدينة الصحفيين ــ ٢٠ مايو ١٩٩٠

(*) بصدور هذه الطبعة الثالثة من الكتاب عن «مكتبة الاسرة»، بعد نفاذ الطبعة الثانية التى صدرت عن سلسلة كتاب الأهالى عام ١٩٩٢، يتحقق بعد ربع قرن، الحلم الذى دفعنى لكتابته، فيصل الكتاب إلى من كتبته من أجله، وهو القارىء العام والقارىء الشاب، بالسعر الذى يطيقه، وفى الوقت الذى تشتد فيه حاجتنا جميعاً لإحياء الذاكرة الوطنية، ولليقين بأن الوطن فيه من الجمال والجلال ما يستحق أن نفنى جميعا فى سبيل تحرره وتقدمه.. وليس لدى ما أضيفه إلى ما قلته فى مقدمة الطبعتين السابقتين سوى التعبير عن امتنانى لمن ساهموا فى تحقيق الحلم، وهيئوا لى الفرصة لأداء ما اعتقد أنه واجب وطنى.

قال الراوي يا سادة يا كرام

هذه الحكايات حكاية :

كنت أصغر في العمر خمسة عشر عاماً وأقصر في الطول نصف متر ، وكان قلبي أخضرَ لم يزل ، أما ملامحي فكانت أقل جهامة ..

أيامها كنت أكره « **ترومان** » و « **تشرشل** » وأحتقر مدرس الجغرافيا و « **بيفن** » ، وأقرأ « **أرسين لوبين** » و « **طه حسين** » و « **المنفلوطي** » وأحب أمي وحصص الانشاء وبنت الجيران ، أما كتب التاريخ فان كراهيتي لها دفعتني لقص صورها وتعليقها على جدران غرفتي الناحلة .

كان كل شيء مُبهما تماماً .. ولعلى كنت أبحث عن شيء أهبه كل مشاعري

وأحقق من خلال التوحّد فيه عالم النشوات العليا ، وكانت أشواقي قد تكونت عبر طفولة أقل سعادة من المعتاد ، بقي منها آنذاك ذكريات باهتة عن كتب تروي عذاب المجاهدين الأوائل ، ومصارع الشهداء ، وصبر الصحابة والأنبياء .. وحكاية « **محمد بن أبي بكر الصديق** » الذي قتله « **معاوية بن جُديج** » ، ومنع عنه الماء ، وجرّه من اقدامه وادخل جثته في جوف حمار ميت وأحرقه حتى صار فحماً ، وأخذ خادمه بقاياه فدفنها في قرية مجاورة لقريتنا وترك إلى جانبها شاهد . وكُشف عنها صدفة وأنا صبي .

أيامها سمعت قصة حياته الأسطورية ، وقرأتها في كتاب رديء الطباعة زخرفي الأسلوب ، وسمعتني أمي الأمية التي اتخذتني قارئاً ، فبكى قلبها الطيب العظيم ، وبكيت ... **وكرهت حتى الموت لحظات الحصار ، وامتهان الانسان لأنه يؤمن بشيء ، أو يناصر مايعتقد أنه الصواب ، وكرهت كل محاولة لاجباره بالجوع أو القهر على أن يكون غير مايريده لنفسه .**

وعلى مشارف الصبا عشت **شهور المد الديمقراطي العظيمة** — بين ٣ يناير ١٩٥٠ و٢٦ يناير ١٩٥٢ — فتفتح وعيي مبكراً . كان أبي وطنياً ليبرالياً بالفطرة « **وفدي** » الهوى برغم عضويته في « **الحزب السعدي** » . تعلمت من ليبراليته التلقائية أن **أكره التعصب والتزمت والجمود** . أما عمي فكان ينتمي لجيل الساخطين من **يعاقبه البرجوازية الصغيرة** ، لذلك كان عضواً بـ « **مصر الفتاة** » وفي بيت أعيش معهما فيه ، كان طبيعياً أن أقرأ **صحف المعارضة** ، وأن تترسب في أعماقي **كراهية مركزة** — والى حد الاشمئزاز — **لكل من يحاول أن يحرم الانسان حقه الطبيعي في أن يكون حراً ، يعتقد ما يشاء ، ويختار مصيره كما يريد ، ويعبر عن فسه تعبيراً حراً منطلقاً ، لا يحده قيد ، ولايقف أمامه حد .**

في يوم من تلك الايام ، عثرت على كتاب صغير للأستاذ « **أحمد بهاء الدين** » عه « **أيام لها تاريخ** » ، ترددت أمامه قليلاً ، ثم غالبت حرصي واشتريته ، ولعلي شعرت للوهلة الأولى أني تورطت في ذلك . لكني ماكدت أقرأ صفحاته الأولى حتى غرقت فيه تماماً .. كانت ليلة شاتية باردة ، وكنت وحيداً تماماً ، تدثرت بأغطيتي ، والتهمت الكتاب في نَفَس واحد ، ولم أتركه حتى أتممته .

كان التاريخ في هذا الكتاب شيئاً آخر تماماً غير ذلك الذى كان يستفزني

لقص الصور من كتبه وتعليقها على جدران حجرتي الناحلة كنوع من العقوبة لمؤلفيها .. كان تاريخاً حياً ونابضاً ودافئاً .. أحببت رجالاً لم أعرفهم أبداً .. وبكيت على مصير بعضهم ، ولهثت خوفاً وقلقاً واشفاقاً وأنا أتابع الآخرين وهم يواجهون الخطر ويتحدونه ، ويصدون مطارق الزمن ، ويعانون التشريد في المنافي والسجون ، وعذاب الوحدة في الزنازين الضيقة ..

وربما هي الصدفة المحضة التي قادتني الى كتاب « **أحمد بهاء الدين** » ، لكنه قادني بدوره الى **عالم التاريخ المصري الرحيب** ، وأظن أنه من الصعوبة أن أصف ذلك العالم ، قد يستطيع غيري أن يفعل لكنني أعجز من أن أصف **عالماً متكاملاً من الأفراح والأحزان والضحكات والخفقات .. أو أصف الصبر والعذاب والدموع التي تشرق بالضحك والقهقهة التي تتفجر بالحزن الجليل .**

بين ذراعي ذلك العالم وجدت قوتي عندما أضعف ، وعزائي عندما يعزّ العزاء ، وصادقت معظم رجاله المعروفين وغير المعروفين . حدثت بعضهم في الليالي الموحشة ، شكوت لهم كثيراً ما عانيت من حصار الزمن ، ومن النفس الأمارة بالسوء . وغالبت معهم ، وبهم ، لحظات الضعف والابتلاء ، ومشاعر الخوف والاكتئاب .

كانوا ، ومازالوا ، شجاعتي وصبري وقوتي وثقتي بالنفس ، وكانوا أيضاً كبريائي ..

وعندما جاء صيف عام ١٩٦٧ جاءني قضائي فلم أستطع منه مهرباً ..

كان ماحدث في منتصف ذلك العام مرعباً لي ، وأظن أنه كان كذلك بالنسبة لجيلنا كله .

كان جيلنا قد ولد في دوّامة الحرب العالمية الثانية ، جاء المخاض أمهاتنا في ظلام الغارات الجوية ، وولد بعضنا في المخابيء ، واقترض آباء معظمنا ثمن الدجاج الذي تحتاجه الوالدة ، وتكاليف اقامة احتفال متواضع بتشريفنا الحياة .

في طفولتنا أصبنا بالبلهارسيا والانكلستوما ، وهددنا القراع والبلاجرا ، وأكملنا تعليمنا لأن « طه حسين » قال أن العلم كالماء والهواء . في مطلع المراهقة عرفنا مصر وأحببناها وعشقناها .

والذي حدث أن شوارب الكثيرين منا قد اخضرّت في المعتقلات والسجون ، عرفنا النوم الطويل فوق الصخر البارد وفي ديمومة الظلام ، عرفنا الوحدة المعذّبة والغربة الموحشه ، ونُفينا في جلودنا ، وعرفنا حتى الجنون .

وأتانا قضاؤنا ونحن نلعق كل هذه الجراح ..

شهدنا المذبحة بعيوننا .. هوينا من حالق شأن الذين يضاجعون الحلم ، اغتيل آلاف من الابناء والاخوة والأزواج في وضح النهار ، شربت الرمال دماءهم بينما الفرّيسيون يملأون الأرض فساداً . المذهل والغادر حقاً أننا فقدنا مافقدناه مقابل شهوات دنيا .. هابطة .. وقذرة .. وتافهة أيضا ..

مات أعز الأصدقاء ثمناً للحظات شبق لامعنى لها .. وضاعت مودّات وذكريات وعرق مشترك في رمال الصحراء .. تبدد الصراخ في التيه .. ويوماً ضحكت بطريقة هيستيريه عندما طلب مني — رسمياً — أن أتفاءل وأن أضحك وأطرح الماضي ظهراً . قلت ان الغدر قديم ومبيت .. يريدونني أن أنسى لكي يغتالوني مرة أخرى .

وعندما كانت « النكسة » طفلاً مشوهاً في شهره الخامس ، سَكِرْت . كانت ليلة ديسمبرية باردة ، وكان « جيفارا » قد قتلنا معه قبل أسابيع .. وأذكر أني وقفت خطيباً وقلت :

— يا أولاد الكلب لاتذكروا « جيفارا » .. لاتبحثوا عن الكائن المتفرّد فنحن في ضوء الستار الختامي لملحمته كاذبون وفرّيسيون وأولاد أفاعي .. بلدكم محتل .. والحذاء يصلح اذا لم تكْفِ سكاكين المطابخ ، ولكنكم ترددون في صلواتكم أن الخمر مفتاح الفرج .. وهي كذلك للمساكين وفاقدي الحيلة ومكسوري الجناح ...

صمتوا كأن على رؤوسهم الطير .. وفي الصباح اعتذرت عما قلت .. ولبست رداء الأكذوبة ، ابتسمت في وجه قاهرتي وسرت في الشوارع !



وكان لابد من خلاص :
عدت الى أحضان التاريخ المصري العظيم أبحث عن قوتي وعزائي وكبريائي .

ولعل الهروب الى الماضي — كاحلام المستقبل — نوع من **النفي الاختياري** كان لابد منه لكل جيلنا ، ذلك أن العبث في طَرِيِّ الجراح كان مؤلماً وكان علينا أن نحمي أنفسنا من الانتحار ونحن نواجه نتيجة ما جنته أيدينا من آثام ، **فنحن — وليس غيرنا — مسئولون عن وقوع مصر تحت أقدام الكلاب .**

لشهور طويلة غُصت في أوراق الصحف القديمة بقصر مملوكي فوق رابية تطل منها القلعة على القاهرة ، أعيش مع القرن الماضي وأوائل القرن الحالي ، أتنسم عطر الزمن الذي ولّى .. زمن المشربيات والطرابيش والبراقع ، تضحك مني صفحات « **المقطم** » الصفراء ، تفح حروفها في وجهي رائحة كالجيفة ، وتبهجني صفحات « **اللواء** » و « **المؤيد** » ، وصحف « **الوفد** » العظيم على امتداد العشرينيات والثلاثينيات وهو يناضل من أجل حرية مصر وكرامة أهلها ، ويرد عن الدستور والديمقراطية وحرية الفكر والعقيدة مؤامرات الكلاب ! .

كنت أحلم أيامها بأن أكتب كتاباً عن « **عذاب مصر** » : عن الوجه الذى يضحك وهو ينزف ، والقامة التي لاتنحني برغم مطارق الزمن ، ووحشية الغزاة ، وجبروت الطغاة ، عن المجاعات والطواعين وأكل الكلاب والقطط في « **الشدة المستنصرية** » .. عن « الكبّة » و « الهواء الأصفر » و « الكوليرا » .. عن ثورات العريان والعوام والحرافيش وصعاليك المدن ، عن الخيانة وجنون السلاطين ، وتحريم أكل الملوخية ، عن سجون العصور الوسطى المرعبة : « المقشرة » و « الحجرة » و « خزانة شمايل » .. عن نَشْرِ الناس كالأخشاب وسلخ جهودهم كالشياه ، **لأنهم قالوا ما**

يعتقدون انه الصواب . عن « أهل مصر » الذين قال عنهم « ابن اياس » إنهم لايطاقون من ألسنتهم اذا أطلقوها في حق الناس .. عن المرأة التي وقفت يوماً أمام باب « قصر الزمرد » وصاحت بصوت بين الغضب والبكاء والانهيار :

ــ ياأهل القاهرة ، ادعو بالنصر لأمير المؤمنين المستنصر بالله الذي أكلنا الرغيف في أيامه بألف دينار ..!

أردت لـ « عذاب مصر » أن يكون رسالة من جيلنا لجيل يأتي بعدنا ، يؤلمني ــ ويستفزني ــ أن معظمه يجهل آباءه ، تفتح في عالم يُنكر الماضي ويستدبره ، ويشوه كل رجاله ، وأردته أن يكون أول كتاب تقرأه ابنتي عندما تستشرف عيونها الجميلة عالم الكلمة ، فتجد فيه مرفأ اشواقها العليا ، وطريقها الى عالم النشوات الراقية ..!

وكنت قد توصلت إلى فرضية ليست خاطئة تماماً : « **ان عذاب مصر » الحقيقي ، قد بدأ منذ حُصر العقل المصري في اطار المسلمات النهائية ، التي لاتقبل المناقشة ــ وكان هدف الغزاة والطغاة باستمرار أن يفقدوا هذا العقل قدرته على التفكير والحركة ، لذلك ركزوا كلّ جهدهم على تحطيم حيويته ، وتبديد قدرته الخارقة على الابتكار والملاحة في البحار الصعبة . وكان أخطر مافعلوه أن حولوا هذا العقل الى عقل يعرف جيداً علامات « التنصيص » ، ويجهل علامات « الاستفهام » و « التعجب » ، عقل يفتقد تدريجياً الى « الحاسة النقدية » التي تمكنه من تحطيم المحرمات التي تحول بينه وبين الثورة على واقعه وانتزاع مقدراته من أيدي الطغاة والغزاة ..**

ومن الحق أن أقول أن العقل المصري كان يملك حيوية خارقة مكنته باستمرار من تفويت الفرص على أعدائه ، بل أنه كبّدهم هزائم متعددة ، برغم ماأصابه هو نفسه من طعنات ولدوب .

وبينما أجمع مادة « عذاب مصر » وأقيدها ، عثرت على هذه الحكايات !

أيامها تذكرت كتاب « أحمد بهاء الدين » .. الذي وعد بأنه يكتب جزأه

الثاني ، ولم ينفذ هذا الوعد أبداً ، وحلمت بأن أكتب هذا الجزء الثاني ، والأجزاء الأخرى ، أكتبها وفي ذهني ذلك الجيل الذي ينكر آباءه ، **محاولاً أن أخلق رابطة من الحب بينهم وبين طريق الأرض والناس ، لكي يضيفوا الى هذا التاريخ ويعمقوا نضال الانسان المصري ويستنقذوا عقولهم من الضغط والحصار .**

ولسبب ما ، غادرت مدينتي ذات صباح من مارس ١٩٦٨ ، كان الربيع يقبل ، وكان علي أن أرحل ، ولم أعد مرة أخرى إلا بعد سنوات ثلاث ، عشت خلالها تجربة الحصار بكل أبعادها . عُزلت عن مدينتي تماماً ، غابت عن حواسي افراحها بسمات الجدران ، وغمزات عيون الشوارع ، عرق الحواري ولهاث الأزقة . كانت مدينتي على مرمى البصر مني ، كنت في إحدى ضواحيها ، ولم يكن الوضع شديد التعاسة ـــ أي شيء بعد يونيو يمكن أن يكون تعاسة ـــ لكنه لم يكن سعيداً على أي حال .

هناك فكرت كثيراً في هذه الحكايات .. ووضعت مشروعاً متكاملاً لها ، وجمعت بعض المادة ، ولم يكن من اليسير أن أعمل .. وعندما عدت لمدينتي ذات صباح من فبراير ١٩٧١ ، تركت المشروع في درج مكتبي وأخذت ألهث وراء أشياء أخرى ، محاولاً أن أحفظ توازني لكي لايختل ، في وقت كان جيلنا كله ، يتعرض لمظاهر فقدان الاتزان .



ولعله كان مقدراً لهذه الحكايات أن تظل مشروعاً على الورق لولا حادث بسيط !

في أحد أيام مايو ١٩٧١ جاءني رسول من الأستاذ « **رجاء النقاش** » ـــ وكان

يرأس — آنذاك — تحرير مجلة « **الاذاعة والتليفزيون** » يسألني عما أستطيع أن أساهم به في تحرير المجلة .. فكرت قليلاً .. ثم تذكرت مشروعي القديم ذاك ، سحبت ورقة وكتبته ، وأرسلته اليه ..

في مساء نفس اليوم وجدت رسالة في منزلي تقول : « **رجاء النقاش** » يريدك لأمر هام . في مكتبة بالمجلة صافحته لأول مرة — ولم نكن قد التقينا قبل ذلك أبداً — وفي دقائق كان قد حسم الموضوع ، طلب مني أن أكتب كل الحكايات ، وأن أحدد له موعداً يتسلم فيه أولاها ، وقبل أن أتكلم كان قد حدد الموعد بأسبوع .. تعللت بالاجهاد وطلبت مهلة أخرى .. تفاوضنا قليلاً .. أخجلنى اصراره وثقته بأنني أستطيع أن أفعل لو أردت .. وافقته من باب التورط ، وكتبتها بالفعل في أسبوع ، وبعد خمسة أيام وجدتها منشورة ، ووجدت « **رجاء النقاش** » يكلمني طالباً فصلاً آخر .

وفيما تلا ذلك تحولت المسألة الى أحد الهموم الملحة **لرجاء النقاش** ..

كنت مجهداً ، وكان ذلك يدفعني للكسل ، وكنت كلما تكاسلت عن الكتابة طاردني بمكالماته وأرسل لي الرسل وألح الى الدرجة التي جعلتني أقول له يوماً : انني أكتب هذه الفصول من أجلك قبل أي شيء آخر ..

وعندما قضت ظروف بأن يترك المجلة ، ظل مهتماً بمشروعي ، يلح على أن أستكمله ويحاول أن يجد له منبراً آخر ينشره ، ويتحدث عنه بطريقة أخجلتني دائماً .

واني لأشعر وقد دفعت هذه الفصول للمطبعة مرة أخرى ، أن ماأداه « **رجاء النقاش** » لهذا الكتاب لايقل عما أديته له ..

وبعد ..

ان هذه الفصول من مصر .. ولكنها ليست لها وحدها ، إنها أيضاً وبالدرجة الأولى لذلك العالم العربي الواسع ، الذي كانت مصر دائماً فصيلته المتقدمة في النضال من أجل الديمقراطية والتحرر الوطني ، وليس غريباً أن هذه الفصول ، تعكس

صوراً من هذا النضال ، تكاد تكون قريبة جداً ، من مثيلات لها عاشت في أقطار أخرى من العالم العربي ، وأن ماتصوغه من حقائق لاتختلف كثيراً عما صاغته حركة القوى الوطنية والديمقراطية العربية .

لقد حاولت باستمرار وأنا أكتبها أن أرصد ملامح الأزمة الضارية التي عاناها العقل المصري ، وهو ينتقل من أسوار التخلف الاقطاعي والعقلية الزراعية ، الى آفاق التقدم الصناعي والعقلية العلمية ، وهى أزمة تمثلت فى تلك الثنائية التى بدا معها أنه عاجز عن الموازنة بين الانتماء الفكري والمواقف العملية ، وجعلت معظم رواد الفكرة الليبرالية في صف المحافظين سياسياً بينما كان المتقدمون في السياسة أقرب إلى المحافظة في مسائل الفكر الاجتماعى .

كما تمثلت في ذلك الخيار الشرير الذي فرض عليه أن يختار بين حكم ديكتاتوري متشدد في الوطنية ، أو حكم ديمقراطي يتساهل في حقوق الوطن ، بينما استبعد دائما ، الاختيار الصحيح : أن يكون الحاكم وطنياً وديمقراطياً في آن واحد .

ومعظم فصول هذه المجموعة يحاول أن يقدم تفسيرات متعددة لأزمة الضمير المصري تلك ، من خلال رصد لعدد من أوجه قضية الحرية وعلى رأسها قضية التحرر الوطني نفسها .. وامتداداتها المختلفة في الاجتماع والسياسة والاقتصاد .

وما أظن أن اهتمامي بقضية الحرية هو اغراق في قضايا فرعية لاتتعلق بالموقف الراهن ، فقد اعتقدت دائماً أنها حلقة رئيسية في كل مايواجه بلادنا من مهام ، وخاصة الآن ..

من هنا كانت هذه الفصول من مصر .. وكانت أيضاً لها ..

واني لأرجو أن تكون هذه المجموعة الأولى من « حكايات من مصر » صلاة صوفية في معبد الأم الشجاعة التي تعلمنا على يديها الحب والصبر والكبرياء .

« صلاح عيسى »
١٩٧٣



السلطان وقضاة الشرع

هي قصة حب ككل قصص الحب : امرأة فاتنة ورجل رهيف القلب ، لهفة وأشواق وجنون ، عواطف ساخنة تلتهب حيناً لتتوهج كالجمر المشتعل ، وتخبو احياناً فتنتهي الى رماد منطفىء . وكبعض قصص الحب ، فان عطرها كان يخفي عفونة كامنة ، كما تتوالد الديدان في قلب الزهور ، بين القبلات وفي دوامة الاحتضان يتفجر شيء كالبخر ، يعكر كل شيء .

ملايين من هذه القصص تحدث كل يوم . فلا يذكرها التاريخ ، ولايهتم بها . ذلك أن الحب هو أقدم ألعاب الانسان ، ولو تفرغ التاريخ لذكره ، ما اهتم بشيء سواه . والتاريخ بعد هذا « وقور » و « جاد » يهتم بالسياسة والإمارة والملك . تفتنه طلقات المدافع ؛ ولاتغريه اصوات القُبل ، يرصد أقوال الملوك والفلاسفة وصانعي الثورات ، أما همس المحبين ، فذلك ما لايناسب وقاره !

قانصوه الغوري

بيد ان مشكلة الحب الحقيقية هي « السياسة » ، فعندما تشتبك خيوطه بخيوطها ، تُهتك الأسرار ويُفتضح كل شيء .. تُبتذل عواطف جهد أصحابها في اخفائها . وتنشر على الملأ أسرار اللحظات التي يحرص كل منا على الا يعرفها سواه . إذ ذاك تنتشر العفونة . ويتفجر البخر . ويفقد الحب بعض قداسته . اما التاريخ فيتخلى عن وقارة وجديته ، فيروي ويتحدث ، ويقول هو الآخر .

ولولا أن الحظ العاثر قد أوقع « **نور الدين المشالى** » وحبيبته « **فاطمة** » في لعبة السياسة ، ماذكرهما ذاكر ، ولانعاهما ناع ، ولما كان لقصة صلبهما الحزينة ذلك الصدى المرعب الذي يأتينا عبر العصور ، بيد ان قدرهما كاد أن يفجراً في المجتمع المصري ، عدداً من القضايا الغريبة ، بعضها في الأخلاق ، وبعضها في الدين والشرع ، وكلها في نظام الحكم والسياسة ..

والقصة تنتمي الى العصر المملوكي .. وبالتحديد فانها تنتمي للسنوات الأربع الأخيرة منه ، قبل أن تدهس سنابك خيول السلطان « سليم شاه » الراجحة في معركة « **مرج دابق** » ، جثة السلطان « **قانصوه الغوري** » ، آخر سلاطين هذه الدولة الغريبة ، دولة سلاطين المماليك . ويُسدل الستار على مصر لتعاني مهانة الاحتلال العثماني أربعة قرون كاملة .

ذلك عصر لاحد لغرابته : عصر البطولة والاستشهاد والدفاع عن الاسلام الذى لم يؤمنوا به ، ولم يطبقوا حرفاً من تعاليمه ، لكنهم صَدّوا عنه غارات المغول والتتار والصليبيين . زمن السفه والاسراف وعدم الانتماء إلا لكربى السلطنه ، الملابس المزركشه بالقصب والديباج . النساء الشهيات المتفجرات أنوثة ، المنغمسات فى مؤامرات القصور . عصر ملاقشة النساء فى مجامع الأسواق ، وخطفهن والزنا بهن فى صحون المساجد . عصر الفِرَد والضرائب والغرامات والعقوبات الجماعية ، وتمردات العربان والفلاحين وانتفاضات الزعر والجعيدية وأوباش الناس .. روائح البخور والمسك والعنبر ، والتكايا والأسبلة والخانات .. المشربيات والمساجد العظيمة والمآذن ..

شمس ذلك العصر كانت تغرب :



ثلاثة قرون من الظلم ؛ تحكم مصر خلالها ، طبقة غريبة عن المصريين لاتعرف من لغتهم الا القليل . لاتتزوج منهم ولا تصاهرهم . تحتقرهم وتسومهم العذاب . تسرق عرقهم وتحرمهم من حمل السلاح لتحترف هي الحرب . وتضمن ألاّ يواجهها أحد . دولة بدأت بلعبة تولت خلالها الستر العالى ، عصمة الدنيا والدين ، الملكة « شجرة الدر » أم خليل المستعصمية صاحبة « الملك الصالح » عرش السلطنة المصرية ، فى الوقت الذى كانت جيوش الصليبيين بقيادة ملك فرنسا « لويس التاسع » قد اقتحمت حدود مصر لتستمر مصر والشام وجّزيرة العرب سلطنة مماليكية يتداول الخصيان عرشها حتى يجلس عليه ، « قانصوه الغوري »، آخر سلاطينهم ، ماتت أول سلطانة لهم بأعجب طريقة للاغتيال السياسى ، أمرت ضرتها جواريها بأن يضربنها بقباقيبهن ، حتى لفظت آخر أنفاسها ، وآنذاك ألقيت من سور القلعة الى الخندق ، وليس عليها سوى سروال وقميص ، فبقيت فيه أياماً حتى فاحت رائحتها وسرق اللصوص تِكّة لباسها المزينة بالجواهر الثمينة .. آنذاك حملوا رِمّتها فى قفه ودفنوها بترتبها القائمة إلى الآن قرب مشهد السيدة نفيسه . أمّا آخرهم «السلطان قانصوه» الغوري ، فسوف يصيبه «خَلْطُ فالج» فيُبطل حَنكه، حين يخونه أمراؤه، ويخامرون عليه مع عدوه السلطان «سليم الأول» بعد أربع سنوات من هذا التاريخ، فيقع من فوق حصانه ويموت تحت سنابك الخيل في « مرج دابق » ، فما أشبه البداية بالنهاية .

في تلك السنة ، تفجرت قضية الحب بين « المشالي » و « فاطمة » لتكون بعض نذير النهاية ، التى كانت تسعى في طريق الزمن .. لكن أحداً لم يسمع دبيب التاريخ الآتي .. لأن الطغاة لا ينتبهون ــ إلا بعد فوات الأوان ــ لصوت التاريخ .
وماقدر كان ..



ولان القصة ، قصة حب ، فان فيها بالضرورة « عاشقا » ، و « معشوقة » .

والعاشق اسمه « نور الدين المشالي » . لعله كان آنذاك في أواسط الحلقة الثالثة من



باب أحد منازل القاهرة

عمره ، وظيفته الرسمية « نائب من نواب الحنفية ». وبلغة عصرنا ، فقد كان قاضياً ممن يحكمون بمذهب الإمام « ابو حنيفة النعمان » — رضى الله عنه — أحد أئمة الفقه الاسلامى الأربعة المعتمدين لدى أهل السُنّة من المسلمين .

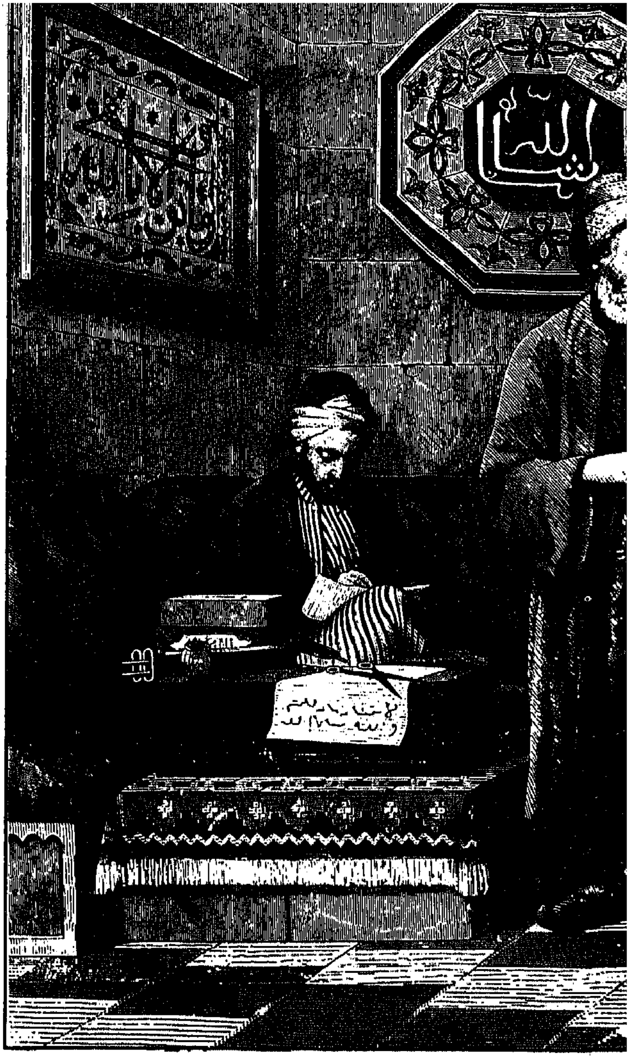
وكان النظام القضائى فى السلطنة العربية المملوكية — وهى تضم آنذاك مصر وسوريا ولبنان وفلسطين والحجاز ، وتمتد من حدود ليبيا إلى الفرات ، ومن شمالى حلب وشرقيها إلى جنوبى الجزيرة العربية — يقوم على اساس الاحتكام إلى قواعد الشريعة الاسلامية ، ويعتمد مذاهب أهل السُنّة ، فمنذ سقوط الدولة الفاطمية واستيلاء الايوبيين على الحكم ، أبطل الاحتكام الى المذهب الشيعى كمذهب وحيد ، وأخذت المحاكم تطبق فقه الشافعية كمذهب رسمى ، إلى أن جاء السلطان المملوكى « الظاهر بيبرس » ، فغير — فى أكتوبر ١٢٦٥ م — نظام القضاء ، وبدلاً من تطبيق مذهب واحد ، أخذ بفكرة تطبيق المذاهب الأربعة ، وعين لكل مذهب قاضياً

للقضاة ، على أن يُعيِّن كل واحد من قضاة القضاة هؤلاء نواباً يقيمون فى أحياء المدينة المختلفة ، يعقدون مجالس القضاء فى المساجد ، فى بداية كل نهار أو فى نهايته ، ليتجه إليهم المتقاضون ، ويعرضون عليهم شكاواهم ، فيسمع النائب أقوال أطراف الخصومة ، وشهادة الشهود ، ثم يطبق احكام الشريعة ــ حسب مذهبه ــ ويصدر حكمه . وميزَّ هذا النظام القاضى الشافعى ، بأن أصبح له وحده حق تعيين نواب له فى الوجهين القبلى والبحرى . وكان « قضاة القضاة » هم وحدهم الذين يعينون بأمر سلطانى ، أما « النواب » فيصدر قرار تعيينهم عن قاضى قضاة المذهب الذى يتبعونه، ويحكمون فى القضايا طبقا له، وكان عددهم فى القاهرة والفسطاط يصل الى ٣٠٠ نائب .

ولم يكن عمل قاضي القضاة فى ذلك الوقت مقصوراً على النظر فى قضايا الأحوال الشخصية ، بل كان يتناول أيضا النظر فى جميع القضايا المدنية والجنائية ، وإمامة المسلمين فى الصلاة والاشراف على دار ضرب النقود وعلى نوابه فى الاقاليم . ومالبث اختصاص قاضى القضاه وقضاة الاقاليم أن زاد واتسع نفوذهم ، فتناول النظر فى دعاوى إثبات الحقوق ، والأموال التى ليس لها وارث ، كما تناول النظر فى أوصياء اليتامى ، وأموال المحجور عليهم من المجانين والمفلسين وأهل السَّفَهْ وفى وصايا المسلمين ، وتزويج الأيامى عند فقد أوليائهن ، والتنظر على الأوقاف ، وتسلم أموال المواريث المتنازع عليها ، وأموال من يموتون من الغرباء ..

وهكذا أصبح القضاء مهنة يسعى إليها الناس ، لما تُغِلّه على صاحبها من أرزاق واسعة ، ومكانة مهيبة . ولأن العصر كان يحفل بتقاليد غريبة ، فقد كان عرفا رسمياً ألا يتولى أحد منصباً من مناصب الدولة إلا إذا دفع رشوة للسلطان ، كانت تعرف بـ « المعلوم » فالمناصب تخضع للمزاد العلنى ، ومن يدفع « المعلوم » الأكثر يتولاها ، وكان منطقياً وتقليدياً أن يسعى كل واحد من القضاة الأربعة لأن يسترد مادفعه من « معلوم » بالربح المركب من « النواب » الذين يعينهم ، ويسترد هؤلاء مادفعوه من « معلوم » وبالربح المركب أيضاً ، من المتقاضين من أبناء الشعب المسكين.

كان « نور الدين المشالى » ــ اذن ــ أحد نواب قضاة « الحنفية » !



دكان القاضي في العصر المملوكي

القضائي » فان حالته لم تكن ميسورة تماماً ، فما يأخذه من
ـمة وان هذه السنة [**٩١٩ هـ = ١٥١٣ م**] كانت سنة عذاب
طاعون أهلك الكثيرين ، وارتفعت الأسعار واختفت السلع ،
ـكد — على حد تعبير « **ابن اياس** » مؤرخ العصر — وكادت
ـلك والسلطان بسبب خلو الخزائن ، مما يمكن أن يدفعه لهم ..

فى سنة الكساد تلك ، ركدت سوق القضايا ،، وقل مايدفعه المتقاضون من « معلوم » .. صحيح أنه كان بين الحين والآخر يصدر حكماً في قضية ارث ، أو يعقد زواجاً أو يوقع طلاقاً ، لكن ذلك لم يكن يحدث كثيراً فى تلك الأيام السّوداء ، وحتى حين كان الحظ الحسن يرزقه بقضية كبيرة ، سرعان ما يسرقها قاضي القضاة الشافعي « **كمال الدين الطويل** » لنفسه ، ولايدفع له شيئاً من « معلومها » !

ومن حسن الحظ ، ان « **المشالي** » كان قد احتاط لسنوات القحط ، وادخر من « معلوم » سنوات الرخاء ، مامكنه من أن يواجه الكساد .. وفى الأيام التى كان ينظر فيها القضايا ، كان — كغيره من النواب — ينظرها فى أحد المساجد فى بداية النهار ، أو فى آخره . أما فى أغلب الأيام ، فكان يمضي وقته فى دكان احد « الشهود » ينتظر أي قضية ، ويدعو اللّه ان يكون اصحابها من ميسوري الحال ، وان يبعد عنه السُّوقة والزعر وأوباش الناس ، الذين يصدعون رأسه بمشاكلهم ويعتذرون في النهاية بضيق ذات اليد عن دفع الاتعاب . دكان كعشرات الدكاكين .. يديره رجل وظيفته ان يورد الشهود الى القاضي . شهود مستعدون للشهادة بأي شيء وفي أي قضية .. ليس مهماً أن تكون شهادته صادقة أو كاذبة ، المهم انه في النهاية يأخذ « معلوما » من المتقاضين نظير شهادته بما يطلبونه منه ، فيورد من هذا « المعلوم » نصيباً للنائب ولقاضي القضاة ، ويتحمل وحده — امام اللّه عز وجل — تبعه الشهادة الزور .

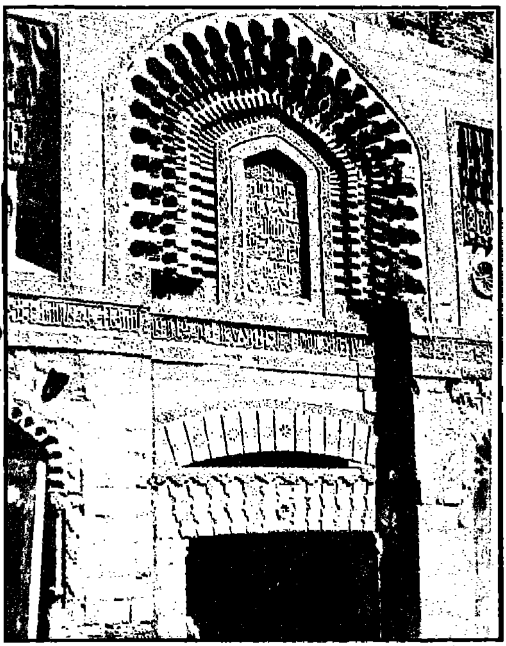
وفي عصر كل يوم يعود « **المشالي** » الى بيته ، يقضي بعض الوقت مع زوجته . يسأل عن احوال ابنه الصبي الذى ألحقه بقرَّاء القرآن الذين يقرأون في الحوش السلطاني بالدهيشة . ويراجع الصبي — إذا تصادف ووجده في المنزل — فيما حفظه من ايات القران الكريم وماجوّده منه .. وقبل أن يذهب في نوم القيلولة يعابثه طيف « **فاطمة** » الجميل ، فيحلم بعينيها السوداوين الجميلتين . ويشتهى جسدها الفوار ، وربما عابثته لحظة ندم إذا ماسمع صوت زوجته فى صحن الدار ، أو إذا ماطاف به شبح « **غرس الدين** » — زوج معشوقته — لكن النوم وطيف « **فاطمة** » الجميل ، كان يذهب بها .

بعد القيلولة يخرج « **المشالي** » الى المسجد ، فيصلى المغرب ، وينتقل الى مقهى قريب ، حيث يجلس مع صديقه « **غرس الدين خليل** » . وكان « **خليل** » فى نفس عمر « **المشالي** » تقريباً ، وهو يعمل فى نفس مهنته ، ويتولى القضاء كأحد نواب « الشافعية » ، لاتختلف حالة عن حال « **المشالي** ».. رجاورا زمناً في الأزهر معاً ، وعاشا سنوات اصدقاء ، ثم استطاع كل منهما ان يشترى منصب القضاء ، ورغم تغير خاطر السلطان على قاضي القضاة الشافعي ، وقاضى القضاة الحنفى ، واستبداله لهما اكثر من مرّة ، فإن كلاً منهما قد احتفظ بمنصبه ، وان كان ذلك قد كلفه « معلوما » إضافياً ، فكلما تغير قاضي قضاة أحد المذاهب ، ودفع « معلوما » جديداً للسلطان ، كان على نوابه أن يدفعوا له هذا المعلوم ، لكى يُثبّت كلاً منهم فى منصبه ..

فى مسامراتهما تلك ، كان « **المشالي** » و« **خليل** » يتبادلان ، أنباء العلاقة بين السلطان والقضاة ، ويدعوان الله ألا يحدث مايعكر صفوها ، فيعزل السلطان أحد قضاة القضاة الأربعة ، فيكون عليهما ان يدفعا « معلوماً » جديداً ، وكان « المشالى » اكثر ثقة باستقرار الأوضاع ، إذ كان قاضي القضاة الحنفى « **عبد البر بن الشحنه** » من أخِصّاء السلطان ، المقربين إليه ، حتى أنه كان يبيت فى القلعة اكثر من نصف الأسبوع ، بل صار بيده الحل والعقد فى أمور السلطنة . لكن الأمر لم يكن كذلك بالنسبة لـ « **خليل** » ، إذ كان الصراع على منصب قاضي القضاة الشافعى شديداً ، بين « **كمال الدين بن الطويل** » و« **محيى الدين بن النقيب** » . ومنذ شهور قليلة فقط انتزع « **بن الطويل** » المنصب من « **ابن النقيب** » ، فعاد إليه للمرّة الثالثة .. وفقده « **ابن النقيب** » للمرّة الخامسة ، ولم تزد المدّة التى قضاها « **ابن النقيب** » فى المنصب — خلال هذه المرات الخمس — عن سنة وتسعة أشهر ، أما منافسه « **ابن الطويل** » فقد دفع فى ولاياته الثلاثة معلوما وصل إلى أكثر من عشرة آلاف دينار .

ومن حسن الحظ أن شبّح منافسةَ « **شرف الدين بن روق** » على منصب

قاضى القضاة الشافعى ، كان قد انتهى منذ وقعت واقعة المدرسة الصالحية .. قبل شهور قليلة .. وكان « ابن روق » أحد أعيان الشافعية ، وكان من أهل العلم والفضل ، بارعاً فى أصول الدين ، محبوباً من العوام ، ولكنه كان أرشلاً قليل البخت ، ولهذا لم يفز فى سعيه لتولى منصب قاضى قضاة الشافعية ، وكان آخر عهده بالمناصب ، أن اشترى منصب « ناظر الخزائن الشريفه » ، بمبلغ خمسة آلاف دينار ، وتعهد بجمع المبالغ التى نقصت فى الخزائن ، وضمن صهره ـــ الذى كان كاتبا سابقا فى الخزانه ، واعتقل بتهمة تواطئه مع بعض كبار معاونى السلطان على الاستيلاء على ٤٠٠ ألف دينار من أموال الخزينة ـــ فى دفع مبلغ ٥٠ ألف دينار ، كان السلطان قد قررها عليه .. ولكن « ابن روق » لم يمكث فى منصبه سوى شهر واحد ، ثم عزل عنه ، واعتقله السلطان وشكّه فى الحديد ، وطالبه بأن يدفع النقود التى ضمن فيها صهره ... ورفض « ابن روق » ، وقال ان صهره قد مات وهو رهن الاعتقال فسقطت ديونه بموته ، وسقطت بالتالى ضمانته له ، وعندما بدأوا فى تعذيبه ثار ، ووقع لسانه بكلمات فاحشة فى حق قضاة العصر وغيرهم من الناس .. وقال :



ـــ اننى لأرى فى هذا البلد أحداً يستحق أن أصلى خلفه !

أسرها السلطان فى نفسه . فالعبارة يمكن تأويلها فيحاكم « ابن روق » بسبب

إلحاده ، ففى البلد خليفة وسلطان ، وقضاة شرع ، فما معنى أن يرفض « **ابن روق** » الصلاة ؟!. إنه اذن لمشرك وملحد ويستحق القتل ، وعليه فقد أمر السلطان بعقد مجلس بالمدرسة الصالحية لمحاكمة « **شرف الدين بن روق** » حضره قاضي القضاة الشافعى « **كمال الدين الطويل** » ، وقاضى القضاة الحنفى « **عبد البر بن الشحنه** » ، وقاضي القضاة المالكى « **محيى الدين يحيى بن الدميرى** » ..

وانتهز « **ابن روق** » فرصة محاكمته لفضح نظام الحكم ، فأخذ يناور ويناقش القاضي الحنفي « **عبد البر بن الشحنة** » في معنى ماقاله من كلام ، ويسرد مبررات رفضه للصلاه خلف القضاة ، وقال « **ابن روق** » صائحاً ..

ــ انت يا « **عبد البر** » تبيع الأوقاف وتسرق مال المسلمين . .

كان « **عبد البر** » هو قاضي القضاة الحنفي ، وكان صديقاً للسلطان ونديماً له ، وقد وضح للجميع من سلوكه اثناء المحاكمة انه ينفذ خطة السلطان لاصدار حكم بتكفير « **ابن روق** » تمهيداً لاعدامه . لذلك سارع القاضي الشافعي « **كمال الدين الطويل** » فقام بمناورة بارعة . كان في أعماقه يعطف على « **ابن روق** » ويحترمه ، ويدرك أبعاد المؤامرة التي تستهدف حياته . ثم إنه كان أحد أعيان الشافعية وهو قاضى قضاتهم . لذلك سارع فأمر بطرح « **ابن روق** » أرضاً في فناء المدرسة الصالحية بسبب اهانته للقاضي « **عبد البر** » .. وعندما بدأوا يضربونه ثار الواقفون في فناء المدرسة من العوام ، وتعصبوا « **لابن روق** » . وكان هذا مايريده القاضي الشافعي ، فقد سارع السلطان وأمر بفض المجلس لكيلا تُسمعه العوام ما يكره من ألفاظ .. بيد أن السلطان أدرك مناورة « **ابن الطويل** » وأسرّها له . وتوعده بالويل والثبور ..



لم يتمكن السلطان من تنفيذ وعيده ضد القاضي الشافعي ، إذ شهد العام بعد ذلك حوادث جساماً .

جاء الطاعون في أواخر الشهر نفسه ، وفشا في مصر المحروسة وفتك في العبيد والجواري والفقراء من الناس . يزيد في بعض الأيام وينقص في بعضها ، حتى مات به ـــ فى المتوسط ـــ ثلاثة آلاف فرد يومياً .. وحصل للناس أيامها غاية الرعب ، وهَرَّب قاضي القضاة « **عبد البر بن الشحنة** » أولاده من الطاعون ، فأخرجهم إلى جبل الطور ، وكانت تلك عادته كلما وفد إلى مصر طاعون . بل إنه صعد للسلطان وحسّن له أن يرسل ولده إلى هناك ولكنه لم يوافق . وجاءت الخماسين ـــ فى ابريل من عام ١٥١٣ م ـــ فتزايد أمر الطاعون وفتك بالناس فتكاً ذريعاً . واتبع عدد عظيم من الأمراء مشورة القاضي « **عبد البر** » فهرّبوا أولادهم الى الطور ..

ولم يكن غريباً ان يجتمع على مصر في تلك السنة « الغلاء والوباء » إذ كان تلازمهما طبيعيا فى تلك القرون .. وهكذا قلّ الخبز وغلا الدقيق . ورغم ظهور القمح الجديد . فقد تزايدت أسعار الخبز وأشيع بين الناس أن السلطان يشتري القمح ويرسله إلى الشام لأن بها غلاءً عظيماً ، وأنه يتاجر بأقوات المصريين ويستفيد من فرق الأسعار ، ولما شقّ السلطان من القاهرة « تسيبت » عليه العوام واسمعوه « الكلام المنكي » وصاحوا فيه :

ـــ اللّه يهلك من يقصد الغلاء الى المسلمين .

سمع السلطان ذلك باذنه فتنكد في ذلك اليوم وطلع الى القلعة بين الدروب . ولم يشق من باب زويلة .

ويستمر « **المشالي** » فى مسامرته مع صديقه « **خليل** » ، فيقول « خليل » ان أحواله المالية قد تحسنت ، بعد أن تمكن هو الآخر من الحاق ابنه الصغير بالصبيان الذين يقرأون القرآن فى الحوش السلطاني « بالدهيشة » ، وبذلك فسوف يحصل على بعض العطايا بين حين وآخر ، ومن المحتمل أن يوفر ذلك للابن مستقبلاً باهراً ، بالاضافة الى أن زوجته قد ورثت ـــ أخيراً ـــ بعض المال ..

عندما كانت الزوجة تُذكر ، كانت بسمةٌ خافتة ترف على شفتي « **المشالي** » فكان يسارع باخفائها بمبسم الشيشة ، محاذراً ان يراها صديقه « **خليل** » .. ذلك أن قصة حب وخيانة كانت قد نسجت خيوطها بين « **المشالي** » و « **فاطمة** » . ولم



المشالي » اذن داعياً لان يتوقّر « **خليل** » عند ذكر زوجته ، ولا لأن يسميها
ماعة » و « **المشالي** » كان يعرف ـــ ليس اسمها فقط ـــ وإنما كل تضاريس
ها الشهي .

كيف حدث هذا ؟

لأحد يعرف بالضبط ، بيد أن العصر كان يموج بالمتناقضات الغريبة حقاً ..
عصراً وقوراً جداً من حيث المظهر . وتحت السطح كانت اخلاقياته تكشف عن
كريهة . كان « الزنا » منتشراً بصورة كبيرة ، حتى لقد أصبح « البغاء » ،
، تعترف به الدولة ، فتفرض على البغايا ضرائب مقررة ، وتجمع من هذه
ب اموالاً ضخمة . وتجعل للبغايا « ضامنة » تذهب اليها مُحترفة البغاء فتسجل
عندها . وكانت البغايا تخرجن إلى الشارع ، وقد استكملن زينتهن فتسرن أمام
في صورة ملفتة للنظر ، وتحرضن علناً على الفجور . وقد أدى هذا الى انتشار
ن السرية كالزهري والسيلان وكانا يسميان بمرض « الحب الافرنجي » . وقد فشيا
ض السنوات بصورة وبائية .

وانتشر الشذوذ الجنسي والأخلاقي ، الى الدرجة التي أصبح معها المؤرخون
ن سلطاناً من كل عشرة سلاطين . فيذكرون ـــ كـ « **أبي المحاسن** » صاحب

كتاب « النجوم الزاهرة » ــ انه « لم يكن له ميل للشباب كعادة الملوك من قبله » ، وخلع أحد السلاطين عن العرش بسبب حبه لغلام أمْرد !

لم يكن غريباً إذن ان تلتقى « **فاطمة** » و « **المشالي** » في علاقة آثمة . إن الرجل صديق زوجها . وهو يدخل المنزل ، ويقضي به أوقات سمره ، ويتردد عليه بانتظام . وصحيح أن التقاليد لم تكن تسمح بأن يرى الغريب حريم صاحب المنزل . ولكن ظروف الانحلال الاجتماعي العام لم تدع تقليداً على حاله .

وبينما « **خليل** » يتحدث عن اخلاق زوجته ، وجمالها ، وماتدخره من مال ، و « **المشالي** » يخفي بسماته بمبسم الشيشة ، كان « **شميس** » قد وصل !

و« **شميس** » شاب مفتون ، من الملتحقين بمجالس القضاة ، إذ كان خاله أحد النواب ، وكان يستعين به فى بعض شئونه ، فتعرف على مجتمع القضاة ، وتعود أن يجلس معهم ، ويسمر في سهراتهم ويشارك في مناقشة بعض المسائل الفقهية ، وبينما استقبله « **خليل** » بترحاب ، فان « **المشالي** » ــ كعادته ــ استقبله بفتور لم يحرص على إخفاء علاماته !

لعل هذا لم يغب عن « **خليل** » . بيد انه كان يفسره على أنه مجرد عدم استلطاف متبادل بين « **المشالي** » و « **شميس** » . ولم يكن يدرى أن المسألة أبعد مدى من ذلك وأعمق . فقد كان « **شميس** » يهوى « **فاطمة** » . وكانت بينهما نظرات وعلامات ، وبشائر اتفاق . وقبل أن تتطور تلك النظرات الى ماكان « **شميس** » يطمح إليه ، ظهر « **المشالي** » في أفق « **فاطمة** » . آنذاك قلبت المرأه الهوائية للعاشق القديم ظهر المُجَنّ . ورفضت ان تتقدم في علاقتها به خطوة جديدة ، ولما حاول أن يطور الهجوم من جانبه صدته بقسوة !

وككل عاشق خائب ، فقد ترصدها « **شميس** » . وأخذ يتحسس اخبارها ليعرف سبب انقلابها عليه ، وايقافها للمناورات التى كانت تدور بينهما ، حتى عرف أنها انتقلت إلى غيره وعرف اسم غريمه .. وأصبحت المسألة مكشوفة للأطراف الثلاثة . يتحدث عنها « **شميس** » مع « **المشالي** » احاديث مقنّعة ، ويشير إليها من طرف خفي ، و« **خليل** » بينهما يدهشه انهما لايكفان عن المشاحنة ، ولايقبل

أحدهما للآخر كلاماً ، فإذا شرّق هذا غرّب ذاك ، كانهما ديكان في حلبة صراع ..

وكان لابد ان يمر شهر رمضان ذاك ، وتمر أيام عيد الفطر ، ليعرف « **خليل** » اخيراً سبب كل هذا .



□ السبت ١١ ديسمبر ١٥١٣ م

كانت زحمة العمل التى تعقب الركود الذى يأتى به شهر رمضان قد خفّت . ففي أيام العيد الثلاثة عقد « **خليل** » عددا ضخماً من الزيجات ، وكان يعود إلى بيته كل يوم مُحَمّلاً بالهدايا التى حصل عليها من العَروسين واسرتيهما . وهو ماحدث أيضا لـ « **المشالي** » . وبانتهاء ايام العيد ، آن لـ « **خليل** » أن يقضي ليلة فى رحاب « **الامام الليث** » ـــ رضى اللّه عنه ـــ مع بعض أصدقائه من الصوفيين يتعبدون وينشدون الأذكار للّه ، ويشكرونه على ما أفاء به من نعيم أعقب شهور الطاعون والكساد .

وعندما خرج « **خليل** » من بيته قبل صلاة المغرب ، كان « **شميس** » يجلس على مصطبة أمام منزله المجاور ، فألقى عليه التحية ، وأخبره بأنه سيقضى الليلة خارج منزله ، وعرض عليه ان يصاحبه ولكن « **شميس** » رفض .

وبمجرد ان مضى « **خليل** » في اتجاه « **الإمام الليث** » ، حتى كان « **شميس** » قد قرّر أمراً : ظل جالساً في مكانه وعينه مُثْبتة على بيت « **خليل** » أمامه ، تنتقل أحياناً الى المشربية منتظراً ان يلمح خلفها شبح « **فاطمة** » كما كان يحدث في الزمان الماضي .. وفُتح الباب أخيراً لتخرج جارية كان « **شميس** » يعرفها تماماً : انها كاتمة اسرار « **فاطمة** » وموضع ثقتها ـــ وكانت يوماً رسول غرام بينها وبينه ـــ فإلى أين تتجه الآن ؟ . حيرّة السؤال ، وعذبته الغيرة ، فتبعها إلى أن لمحها وهي تتحدث مع أحد أتباع « **المشالي** » في ركن مظلم في أحد الشوارع ، فأدرك كل

شيء : ان « **فاطمة** » قد أرسلت تستدعى عشيقها ... وهذا ماتأكد له بعد قليل عندما طرق باب « **فاطمة** » احد اتباع « **المشالي** » وهو يحمل بعض اللفافات لم يشك « **شميس** » فى انها هدية الى المعشوقة الفاتنة من عشيقها الوغد .



ربة منزل في العصر الوسيط

لم تكد الظلمة تشتد ، وتنقطع آفواج السابلة ، حتى لمح « **شميس** » من مخبئه ، غريمه وهو يتسلل إلى بيت « **فاطمة** » .. وكانت موجات الغيرة التى عصفت به ، قد ارتفعت إلى ذروتها .. فلم يتمالك نفسه ، وقرر أن ينفذ خطة كانت تعصف برأسه ، طوال ساعات مراقبته لمنزل المعشوقة الخائنة .. لقد آن أوان الانتقام .

مضى مسرعاً إلى « **الامام الليث** » .. وهناك وجد « **خليل** » مندمجاً في الذّكر بكل مشاعره وما كاد هذا يلمحه حتى دعاه للمشاركة في الذكر ، ولكن « **شميس** » جذبه من كُمه.واخطره هامساً بكل شيء .

وركب كل منهما حماره وعادا مسرعي إلى القاهرة ..

همَّ « **خليل** » أن يطرق الباب ، ولكنه خشي أن يخفى المجرمان آثار جريمتهما ، فتسلق سور المنزل ، وتوجه على الفور الى حجرة النوم « فوجد **المشالي** مع زوجته في الناموسية ، وهما تحت اللحاف متعانقان ، فقبض عليهما باليد وضربهما ضرباً مبرحاً » ..

حدثت ضجة ، واستيقظ الجيران وفتحت النوافذ ، وأطل الجميع

يستفسرون . ووقف عدد قليل من سابلة مابعد منتصف الليل يتسمعون ويحاولون ان يعرفوا مايجري ..

فقد « **المشالي** » أعصابه ، بعد ان انتزع من فراش غرامه وهو عارٍ وسكران لكنه استطاع ان يتمالك مابقي من اعصابه ، ليطلب من « **خليل** » ان يهدأ . ويتوسل إليه ألاّ يفضحه ، ويَعِده بأن يكتب له صَكّاً بألف دينار . وقالت « **فاطمة** » انها مستعدة للتنازل عن جميع أمتعة البيت ، على ان يتستر « **المشالي** » على الامر . رفض الزوج ، وأصر على الرفض رغم كل التوسلات ، واستفزه ما عرضه المجرمان فانهال عليهما ضرباً . وفي النهاية أغلق عليهما باب الحجرة ، ووضع عليهما حراسة من بعض خدم المنزل . وتوجه من فورة إلى دار « حاجب الحجاب » .

وبمجرد أن سمع « حاجب الحجاب » تفاصيل القصة ، ارسل فقبض على العاشقين ، وعندما وصلا إلى داره بدأ التحقيق معهما .

وكان « **المشالي** » مرتبكاً ويود ان يتخلص من الموقف بأي شكل . فاعترف بكل شيء . سمع « حاجب الحجاب » التفاصيل باهتمام . وتأمل جمال المرأة بعين غير بريئة . ثم أرسل فأحضر أحد زملاء المتهم وهو « **القاضي شمس الدين بن وحيش** » — وكان شافعياً هو الآخر — فأعاد التحقيق أمامه ، ثم أحضروا دواة وقلماً ، فكتب « **المشالي** » اعترافه بخط يده . ووقّع القاضي « **ابن وحيش** » على المحضر بما يفيد أن الاعتراف تم في حضوره ، ودون ضغط أو تعذيب للمتهم ..

وبعد ان انتهى التحقيق أمر « حاجب الحجاب » بضرب « **المشالي** » ؛ فُضرب ضرباً مبرحاً حتى كاد يهلك . ثم رفعت المرأة على اكتاف الجنود وضربت هي الأخرى حتى أُغمي عليها .. وأمر حاجب الحجاب « باشهارهما » و « **تجريسهما** » في القاهرة ..

في صباح اليوم التالي ، بدأت عملية « التجريس » . أُركب « **نور الدين المشالي** » و « **فاطمة** » كلّ على حمار ، وأُجبر « **المشالي** » على لبس عمامته — وهي الشارة التي تدل على أنه من القضاة — وكان وجه كل منهما إلى مؤخرة الحمار .

وطافوا بهما الشوارع المحيطة ، والجنود حولهما يدقون الاجراس ، وينادون على الناس ليجتمعوا حولهما ويسمعوا قصتهما . والمغاني في الخلف يزفونهما بالطارات ، وقد وضع في عنق المشالي « **ماشه** » و « **هون** » وطافوا بهما في أحياء « **الصليبة** » ، و « قناطر السباع » — السيدة زينب الآن — ثم عادوا بهما الى دار حاجب الحجاب حيث ضربوهما بالسياط أمام الناس عقاباً لهما .

إلى هنا كان الموضوع قد انتهى . إذ لم تكن هناك عقوبة يمكن ان توقع بعد ذلك على العاشقين .. لقد ضربا وعذبا و« جُرِّسا » في كل انحاء القاهرة .. وغاية ما هناك أن المرأة كانت ستطلق ، أما « **المشالي** » فكان المنطقى هو أن يفصل من وظيفته .

ولأن العصر غريب ، فان مافجر الموقف وصعّده .. وجعل له نهاية أخرى غير تلك النهاية الفكاهية كان آخر مايمكن ان يخطر على البال .

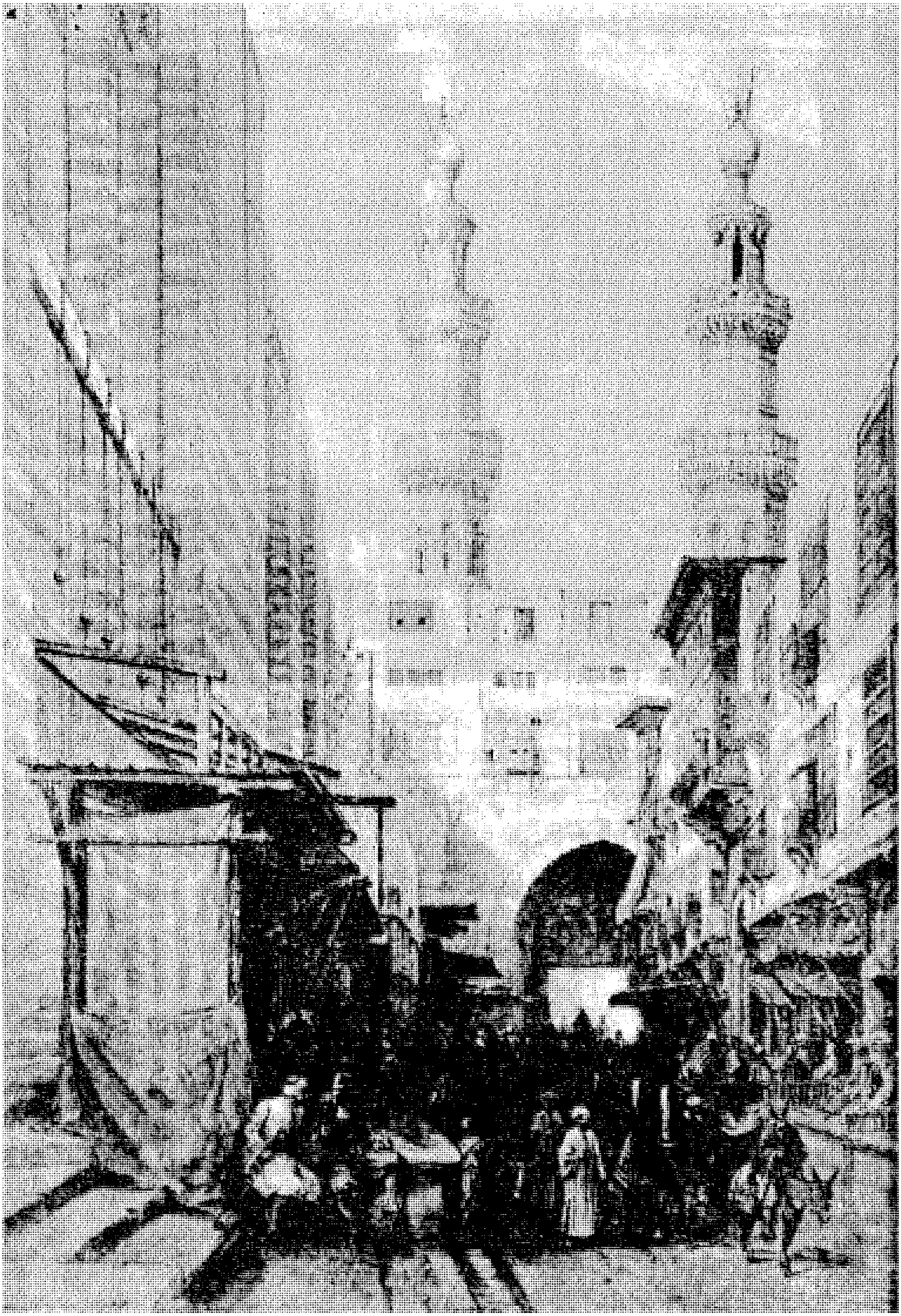
قبل أن يأمر « حاجب الحجاب » بالافراج عن « **المشالي** » و « **فاطمة** » فكر في ان يكسب من الجهد الذى بذله فى تحقيق القضية .. فاستدعى الحاجب الرجل والمرأة ، وطالب كلاً منهما بمائة دينار لكي يفرج عنهما . وأبدى « **المشالي** » استعداده لدفع المبلغ ، اما المرأة فاعتذرت عن الدفع .. وقالت :

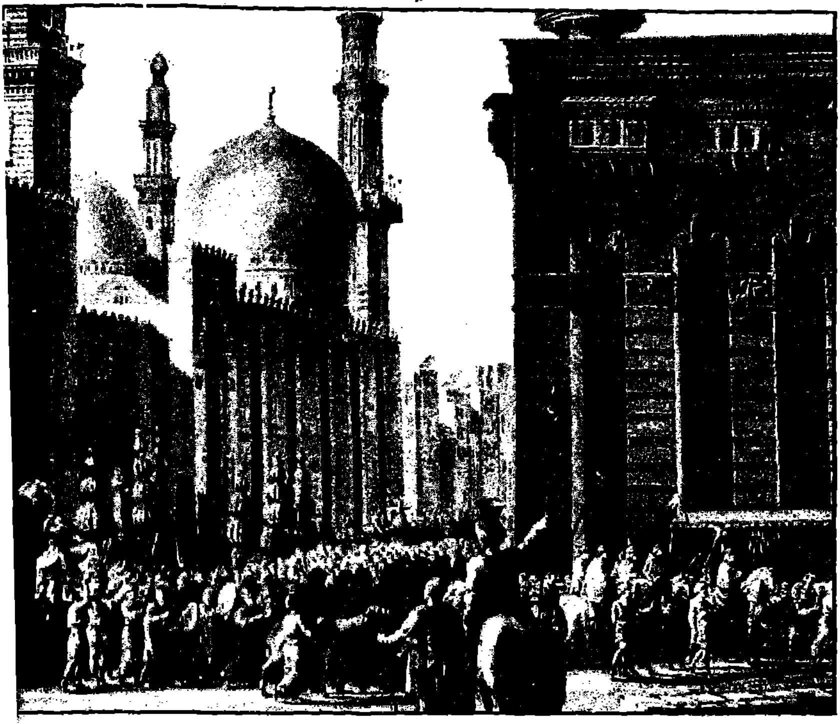
— لقد وضع زوجي يده على جميع ماأملك من مال ، وأنا لااحتكم على دينار واحد الآن .

على الفور أرسل « حاجب الحجاب » فاستدعى « **خليل** » ، و طالبه بأن يحضر من مال زوجته مائة دينار بصفة رشوة . ولكن « **خليل** » — الذي كان مذهولاً مما حدث — رفض ان يدفع درهماً واحداً . وثار في وجه « حاجب الحجاب » ، ثورة الزوج المصدوم الذى لجأ إلى الحاجب ليقتص له من زوجته الزانية ، فإذا به يطلب منه مائة دينار لكى يفرج عنها .. لكن هذه الثورة استفزت حاجب الحجاب فأمر جنوده بالقبض على « **خليل** » وتعذيبه حتى يذكر مكان مال زوجته ، ويحضر منه المائة دينار .

دفع « **المشالي** » الرشوة ، وأفرج عنه .. وأُفرج عن « المرأة » .. وهكذا فلت

« باب زويلة » في أحد أبراجه كان يوجد سجن « المقشرة »



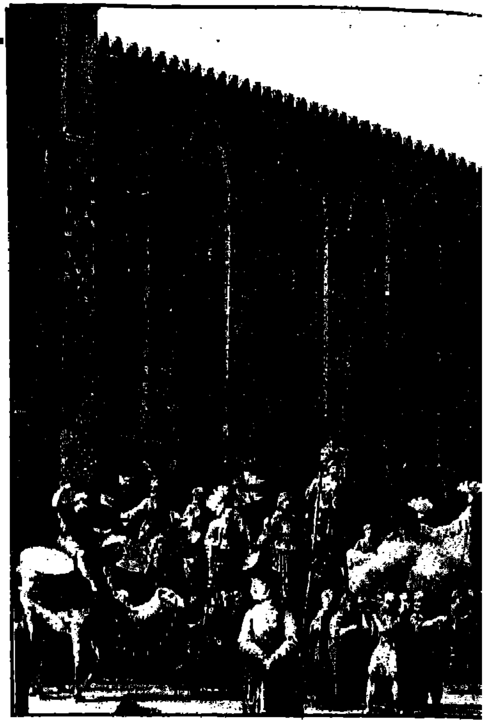


الزناة واعتقل الضحية وهو الزوج المسكين وبُدىء في تعذيبه .. وبعد يومين تذكر ابن « خليل » الصغير انه يستطيع أن يخدم أباه المعتقل . كان يقرأ القرآن في « الدهيشة » ـــ أحد الاحواش السلطانية في القلعة ـــ عندما مر السلطان بالقرب من الحوش ، ورغم رهبة الموقف على الصبي الصغير ، فإن المأساة كانت قد أفقدته القدرة على الخوف ؛ اتجه فوراً إلى السلطان ، وقبل أن يتمكن الحراس من منعه . كان قد وصل إليه ، وفي كلمات متلعثمة قصّ الأبن القصة الغريبة التى انتهت بالافراج عن « الزاني » و « الزانية » واعتقال الزوج المجني عليه ، والمطعون فى شرفه.. والمسلوب العرض .

يقول المؤرخ « ابن اياس » ـــ الذي روى لنا القصة ـــ انه عند ذاك

« اتسع الخرق على الراقع . وفشى الكلام بالمواقع » ..





☐ الأربعاء ١٥ ديسمبر ١٥١٣
☐ القصر الكبير بقلعة الجبل .

السلطان « **قانصُوه الغوري** » يتمشى قلقاً ، ويهمهم بين الحين والآخر بكلمات سُباب . لا احد من الأمراء الواقفين حوله يجسر على الكلام معه . بعد فترة أخطر السلطان بأن القضاة قد وصلوا . أمر بإدخالهم . دخلوا وقبلوا الأرض أمامه . أشار إليهم بالجلوس . لم يجسروا على ذلك حتى جلس السلطان .

ظل السلطان يتفرس فيهم لحظات ، كانت عيناه مُرعبتين ، ففي العام نفسه كان قد اصيب بارتخاء في جفنيه ، بحيث لم يعد يستطيع أن يرفعهما الا بعد ان قصّهما له الأطباء . انهى السلطان الصمت منفجراً :

ـــ والله افتخرتم ياقضاة الشرع ، نوابكم شيء يشرب الخمر .. وشيء يزني ، وشيء يبيع الأوقاف !!

كان الكلام الأخير يتضمن ـــ بتعبير «ابن إياس» « تسميعه » لقاضي القضاة الحنفي « **عبد البر بن الشحنة** » ، إذ كان هو المقصود بذلك الكلام عن بيع الأوقاف ..

كان « **عبد البر** » ـــ ككل القضاة ـــ يتنظر على أوقاف متعددة ، موقوفة على المؤسسات الدينية ، وكان يؤجرها بأسعار زهيدة جداً ، مقابل رشاوى ضخمة .

صمت القضاة ولم يردوا .. سأل السلطان عن القاضي « **بن وحيش** » الذي

حضر اعتراف « المشالي » بالزنا ، وعندما وقف ، تفرّس فيه السلطان قليلاً ، ثم طلب منه أن يشهد في المجلس بما صدر عن الزاني من اعتراف ..

روى « ابن وحيش » كل شيء ..

وفي النهاية سأل السلطان القاضي عن رأيه ، قال «ابن وحيش » :

ــ أنا ثبت عندي رجمهما .. لابد من تطبيق الحدّ .

قال السلطان على الفور :

ــ إذن اصدر حكمك برجمهما .

أثار « ابن وحيش » نقطة شكلية ، قال أنه لايستطيع أن يصدر حكماً في القضية ، لأنه مجرد « نائب » ، إلاّ إذ حصل على إذن بالحكم فيها من قاضي قضاة مذهبه ، وهو القاضي الشافعي « كمال الدين الطويل » ، فأذن له القاضي الشافعي بذلك !

انفض المجلس بعد أن أصدر قضاة الشرع حكماً برجم « المشالي » و« فاطمة » ، وأمر السلطان بإعادة القبض عليهما ، وباختيار مكان تحفر فيه حفرة لكل من « الزاني » و « الزانية » عمقها بطول قامة كل منهما بحيث لايظهر منهما سوى الرأس فقط ــ لتكون هدفاً سهلاً للطوب الذي يلقيه الناس عليهما حتى يموتا .. وتطبيقاً لهذا الحكم قبض « الوالي » على « المشالي » و « فاطمة » . وأودع الأول سجن « المقشرة » اما المرأة فقد ذهبوا بها الى سجن النساء وكان يُعرف بـ « الحجرة » . وافرج عن الزوج المسكين !

الشيء المذهل في هذا كله ؛ ان سلوك حاجب الحجاب لم يثر اي مناقشة . انتشرت الواقعة ، وتهامس الناس بأن السلطان « قانصوه الغوري » سوف يطبق حدود الشرع .. وانه سيبدأ بتطبيق « حد الزنا » ، ذلك الحد الذي لم يطبق منذ عهد الخلفاء الراشدين ، وأثار ذلك موجة من المناقشات في القاهرة ، وخشي كثيرون من الفُسّاق على رقابهم . وانتظر أربابُ الفجور نتيجة الموقف بقلق شديد ..

في اليوم التالي كان السلطان مشغولاً في أمر الحج ، وخروج المحمل وكان هناك ضيوف غرباء من أمراء العراق ، سافروا مع الحجاج وودّعهم السلطان وداعاً يليق

بمقامهم ، وحضر القضاة الأربعة موكب خروج المحمل ، ونُسيَ إلى حين أمر «**فاطمة**» و «**المشالي**» .

وبينما السلطان مشغول في أمر الحج كان هناك امر آخر يدبر خفية .. شخص يقال له « **شمس الدين الزنكلوني** » من قضاة الشافعية كان زميلاً وصديقاً لـ «**المشالي** » ، وجد حلاً شرعياً ينقذ صديقه من الرجم ، وتمكن من أن يهرب له رسالة في « **سجن المقشرة** » واخرى إلى المرأة في « **سجن الحجرة** » ، تنبههما الى ضرورة أن يطلب كل منهما قاضياً وينكر أمامه اعترافه بالزِّنا ..

وبينما ذلك يتم كان « **الزنكلوني** » قد كتب فتوى على شكل سؤال مجرد ، ودار بها على القضاة ومشايخ الاسلام ، وكان نص السؤال هو :



— رجل زنا واعترف بالزِّنا .. ثم رجع عن ذلك الاعتراف ، فهل يسقط عنه الحد أم لا ؟

بدأ « **الزنكلوني** » جولته بشيخ جليل هو الشيخ « **برهان الدين ابن أبي شريف** » ، وكان قاضياً سابقاً لقضاة الشافعية ثم عزل من منصبه . وتولى نظارة إحدى مدارس العلم ، وكان معروفاً بتفقهه في الدين ، موفور الحرمة والكرامة يحترمه الجميع .

قدم له « **الزنكلوني** » السؤال مكتوباً فكتب يجيب عليه :

— إذا رجع الزاني عن الاقرار باعترافه بالزنا ، سقط عنه حدّ الرجم ، وغير ذلك من الحدود ..

عازف على المقهى

تجول « الزنكلوني » بين كبار المشايخ ، يعرض عليهم السؤال وتحته إجابة الشيخ الجليل « ابن ابى شريف » فكانوا جميعاً يقرون إجابته ، ويكتبون بذلك أوراقاً . وكان القضاة الأربعة من بين الموقعين ..

وعندما انتهى السلطان من مشاغله ، وأرسل يسأل عما اتخذ من اجراءات لرجم الزاني والزانية فوجيء بأن المتهميْن قد عدلا عن اعترافهما .. وفوجيء بأن فتوى قد صدرت من قضاة الشرع بأن لا وجه لتطبيق حدٌ الرجم أو غيره ــ كالجلد ــ لعدول الزانييْن عن الاعتراف ..!

استشاط السلطان غضباً ، وصاح :

ــ يامسلمين .. رجل يطلع إلى بيت آخر ، ويفسق في زوجته ويُقبض عليه تحت اللحاف معها ، ويعترف بذلك ، ويكتبه بخط يده ، وبعد ذلك تقولون له حق الرجوع ؟!!

ارسل السلطان فاستدعى قاضي قضاة الحنفية « عبد البر بن الشحنة » وكان صديقاً له ومقرباً عنده حتى أنه كان يبيت معه في القلعة ثلاث ليال في الجمعة ، وصار بيده الحلّ والعَقْد في أمور السلطنة وسأله عن امر الفتوى ، فانكرها وهاجمها بشدة ، وقال أن الذين أصدروها لايفهمون في الدين وان الحَدّ لابد أن يطبق ، ولابد أن يكون هذا في دولة السلطان « قانصوُه الغوري » ، مجدّد دين الاسلام ، وأول من سيُطبّق « حد الزنا » بعد الرسول صلوات الله عليه وسلامه وكحل للمشكلة اقترح « عبد البر » عقد مجلس شرعي عال لمناقشة الفتوى وتجريحها علمياً ..



☐ الخميس ٢٣ ديسمبر ١٥١٣ م .

☐ القصر الكبير بقلعة الجبل .

عقد السلطان أكبر مجلس شرعي قضائي في تاريخ مصر العصر ..

ذلك أن الذين حضروه لم يكونوا قضاة المذاهب الأربعة فحسب ، ولكن حضره أيضا كل شيوخ القضاة الذين تركوا مناصبهم ، ونظار المدارس والمعاهد الدينية وكبار مشايخ الأزهر والقضاة ، ومن بينهم الشيخ « **برهان الدين بن شريف** » الذي أصدر الفتوى ..

ولما تكامل المجلس أعاد السلطان عرض المسألة مُصِراً على أخذ الزاني باعترافه معارضاً في حق الرجوع ، وتولى القاضي « **ابن ابي شريف** » الرد باعتباره مُصْدِر الفتوى ، فذكر أقوال الفقهاء في هذا الصدد وختم كلامه بقوله : هذا هو شرع الله ..

تشعب الحديث حول شروط وأحوال تطبيق حدّ الزنا ، ولخص بعض الحنابلة من الحاضرين آراء الفقهاء في المسألة ناقلين عن « ابن تيمية » قوله إن « حد الزنا لايقام حتى يشهد على الزاني اربعة شهود ، أو يشهد على نفسه أربع شهادات عند كثير من العلماء أو أكثرهم ، ومنهم من يكتفي بشهادته على نفسه مرة واحدة ، ولو أقر على نفسه ، ثم رجع فمن الفقهاء من يقول يسقط عنه الحد ، ومنهم من يقول لا يسقط » .

وتمسك السلطان بقول الأخيرين وأصر على عدم إسقاط الحد وتمسك الفقهاء والقضاة بالقول بسقوط الحد ، ذاكرين ان الرسول ــ صلى الله عليه وسلم ــ كان يقول « إدرأوا الحدود بالشُّبهات » .

وتشعب الحديث مرة أخرى . ولم يكن هناك خلاف بين الحاضرين على ان « **المشالي** » و« **فاطمة** » قد ارتكبا جريمة الزنا ولافي استحقاقهما للرجم، وهى العقوبة التي نص عليها القرآن الكريم ، حين يكون الزانيين مُحصنينْ أى متزوجين ، ولكن الخلاف كان : هل يحق لهما أن يرجعا عن الاعتراف وينكرا ؛ وخاصة أن الاعتراف كان هو الدليل الوحيد الثابت على الجريمة ، اذ أن الذين رأوهما لم يكونوا أربعة شهود ولم يروا « المِرْوَد في المكحلة » كما ينص على ذلك الحديث النبوي الشريف ..

طالت المناقشة فتوترت اعصاب السلطان ، فقال للشيخ « **ابن ابي شريف** » ..

ـــ ياشيخ برهان الدين ، أنا ولي الأمر ولي الحق في اتخاذ ماأراه .
رد الشيخ :
ـــ نعم يامولانا ، ولكن بموافقة الشرع الشريف ، فإن قتلتهما دون أمر الله تلزمك ديتان عنهما .

حنق السلطان على الشيخ ، ولكنه كظم غيظه ، ونظر إلى شيخ آخر من قضاة الشافعية هو « **الشيخ زكريا** » ، وسأله عن رأيه ، فأيد رأي زميله ، فقال السلطان :
ـــ هذا يبقى في ذمتك ؟!
قال الشيخ :
ـــ إيش أكون أنا .. يبقى في ذمة « **الامام الشافعي** » صاحب المذهب .
قال السلطان :
ـــ انت دَهْولت .. مابقى لك عقل ..
تدخل الشيخ « **نور الدين المحلي** » ، قال :
ـــ يامولانا ، إن الذي صدر عن القضاة ومشايخ الأسلام بصحة سقوط الحد عند الرجوع عن الاعتراف هو الحق ، وهو نص مانقله الامام الشافعي وغيره رضي الله عنهم أجمعين ، فلا عبرة باعتراف الزاني إذا رجع عن اعترافه .

كان السلطان قد فقد السيطرة على أعصابه ، تماماً .. صاح فيه :
ـــ ان شاء الله يا « **شيخ محلي** » تطلع إلى بيتك فتجد من يفعل في زوجتك الفاحشة كما فعل « **المشالي** » في زوجة « **خليل** » .

قال « **المحلي** » :
ـــ عافانا الله من ذلك يامولانا .
نظر السلطان الى صديقه القاضي « **عبد البر** » منتظراً أن يؤيده في رأيه ، ففوجىء به يؤيد زملاءه القضاة . آنذاك انفجر يشتمه ويسبه صائحاً :
ـــ انت تقرر معي شيئاً وترجع عن ذلك .. كنت قلت هذا من الأول حتى أعرف أمر الرجوع .

ونظر السلطان إلى القضاة الأربعة ، فوبخهم بالكلام القبيح وقد بلغ به الحنق مداه .. ثم ختم توبيخه ، بأن صاح فيهم .

— انتوا الأربعة .. قوموا .. لاتروني وجوهكم قط .. انتم مفصولون القضاء .



في اليوم التالي أصدر السلطان قراراً بعزل الشيخ « **برهان الدين بن ابي شريف** » من منصبه كناظر لمدرسة السلطان ، واشيع انه سينفى الى « **القدس** ». وأصدر أمراً بعزل قضاة المذاهب الأربعة . ثم نزل الى ميدان القلعة . وأرسل فأمر بالقبض على « **شمس الدين الزنكلولي** » القاضي الذي دار على العلماء بالفتوى . فلما مَثَل بين يديه قال له :

— « **يازنكلولي** ».. حكمك أنتَ يمشي .. وحكمي أنا يبطل .

ثم بطحه على الأرض وضربه نحواً من ألف عصا . وضرب أولاده الاثنين كل واحد نحواً من ٦٠٠ عصا ، وأمر بنفيه هو وأولاده الى الواحات . فأركبوهم حميراً والدم يسيل من أكعابهم وأشيع بين الناس أن « **الزنكلولي** » مات !!.. وان اولاده في حالة العدم .

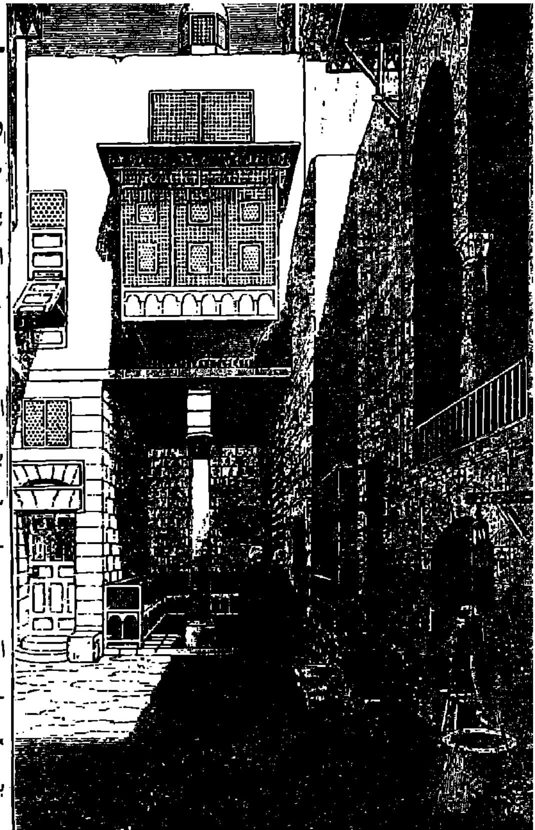
كان ذلك اليوم هو التاسع والعشرين من شوال ٩١٩ هـ — ٢٨ ديسمبر ١٥١٣ م — وظنّ السلطان ان أول ذي القعدة سيكون اليوم التالي . وكان من بين تقاليد السلطنة أن يصعد القضاة في أول كل شهر عربي لتهنئة السلطان به ، ولشدة غضبه عليهم غادر القلعة لكيلا يلتقي بهم . وعندما جاءت غرة الشهر في يوم الخميس التالي صعدوا القلعة للتهنئة وانتظروا بجامعها لكي يهل عليهم السلطان ، ولكنه تركهم ولم يجتمع بهم فنزلوا بخفي حنين .

وظلت مصر خمسة أيام كاملة بلا قضاة .

خلال تلك الأيام لم يعقد زواج ، ولم يتم طلاق ، ولم يصدر أي حكم شرعي .. وأغلق الشهود دكاكينهم ؛ وتعطلت قضايا التجار ، واضطربت الأحوال ، والناس يتساءلون عما سيفعل السلطان بعد ذلك .

وتزايد غضب السلطان على المشايخ أجمعين ، فأصدر أمره للوالي بأن كل من يجده من الفقهاء وهو سكران فليقبض عليه على الفور وله خلعة ثمينة .

.. وأمر ألاّ يدخل عليه أحد من الناس وهو يرتدي عمامة أياً كان ، حتى أن موظفي القصور السلطانية من المعممين استبدلوا عماماتهم بغطاء رأس مملوكي .



حي دار بالقاهرة

واخذ الأمراء يتشفعون للقضاة لكي يبقيهم السلطان في مناصبهم . فلما نزل السلطان إلى الميدان قام عدد من الأمراء بتقبيل الأرض بين يديه . وأعادوا شفاعتهم للقضاة الأربعة ، ولما سمع السلطان ذلك حنق على الأمراء « وحلف بحياة رأسه أنه مايعيد أحداً من القضاة الى وظيفته » وصمم على ذلك .

يقول ابن اياس « ولم يتفق قط أن القضاة الأربعة يعزلون كلهم في يوم واحد إلاّ في هذه الواقعة التي جرت فعُدَّت من النوادر الغريبة » ..

وبلغ من توتر أعصاب السلطان في تلك الأيام أن عُرض أمامه مملوك ارتكب مخالفة . فأراد أن يُضرب بين يديه فتعترس قدام السلطان فحنق عليه وامر بتوسيطه ،

وبالفعل جاء « المشاعلي » بسيفه وضربه في بطنه فشقه نصفين .



في يوم الأربعاء ١٠ يناير ١٥١٤ م استبدل السلطان حكم الرجم الذى صدر بحقّ الزانيين بقرار بشنق « **نور الدين المشالي** » و « فاطمة » .

واختار لتنفيذ الحكم وسيلة غريبة .. أمر بأن تُنصب المشنقة على باب الشيخ « **برهان الدين ابن أبي شريف** » ، الذي أصدر الفتوى في صالح حقهما في الرجوع عن الاعتراف . وتوجه « داودار الوالي » لكي ينصب المشنقة في حارة « أولاد الجيعان » حيث كان يسكن الشيخ ؛ وظن أهله أنه هو الذي سيشنق فصرخوا ولطموا وبكوا .. وأخيراً اتضحت الحقيقة ، حين بدأ تنفيذ حكم السلطان ..

جاءوا بـ « **نور الدين المشالي** » من سجن « **المقشرة** » . كان قد عانى ذل الحبس شهراً طويلاً في زنازين سجن المقشرة الرهيب ، وجاءوا بـ « **فاطمة** » من سجن « الحجرة » . ونفذ الشنق على الصورة التى تخيلها السلطان :

شنقوهما في حبل واحد .. وقد جعلوا وجه الرجل في وجه المرأة .. وكانت « فاطمة » تلبس إزارها وعليها أثوابها مسبولة . وظلت جثتاهما معلقتين ثلاثة أيام .. ووجهاهما وجسادهما ملتصقين ، والناس يأتون من كل فج عميق لكي يشاهدوا النهاية الفاجعة لقصة حب .

وتهز الحادثة قلب شاعر ركيك هو « **محمد بن الصايغ** » فيقول :

أيا لهما من عاشقين عليهما قضى من قضى بالموت حتماً وأشنقا
فقلبيهما عند الحياة تآلفا وجسميهما عند الممات تعانقا

في مساء اليوم نفسه عين السلطان أربعة قضاة بديلاً عن القضاة المفصولين ، وتجمع نوابهم حول القلعة ينتظرون موكبهم فكان عددهم يزيد عن ٣٠٠ نائب .

لكن السلطان كان قد أمر بتغيير نظام القضاء بحيث لايزيد عدد النواب ع.. ١٠٠ نائب للقضاة الأربعة ، وبدلاً من أن يكون لقاضي كل مذهب حق تعيين نوابه فان السلطان أمر بألاّ يعين أحد من النواب إلاّ بعد عرض اسمه عليه . وبالفعل أعيد عرض الأسماء كلها عليه ، ففصل أكثر من مائة قاض ، واستبقى مائة فقط .

الشيء الذى يثير الدهشة في هذا كله .. هو السبب الذي من أجله أصرّ السلطان على تطبيق الحد . فمن المؤكد ان القضاة كانوا على حق في موقفهم من الناحية الشرعية والخلقية والاجتماعية أساساً . و« حدّ الزنا » بالذات قد أحيط بمجموعة من القيود لاتسمح بتطبيقه إلاّ في أضيق الحدود ، نظراً لخطورته . ولسهولة الظن فيه . ولقسوة العقوبة المقررة عليه .

ومن الناحية الاجتماعية فإن دولة تعترف بالبغاء رسمياً ، وتتقاضى ضرائب من البغايا . لايمكن الظن بأنها سوف تطبق هذا الحد ، فانتشار البغاء في أي حضارة ، هو مقياس لا إنسانيتها ، فليست هناك مهانة أكثر من مهانة تحويل الجسم البشري إلى سلعة تباع وتشترى .

فما الذي دفع السلطان الى هذا الغضب الأعمى ، والى تفجير المسألة وتحويلها إلى ازمة ؟ ..

أغلب الظن أنها كانت واحدة من ألعاب السلطة التي لاتنتهي والتي برع فيها العصر المملوكي عموماً ، فقد شهدت مصر في نفس السنة التي وقعت فيها هذه الحادثة غلاء مرعباً في سعر القمح وطاعوناً استمر عدة أشهر ، ومحاولة للاستيلاء على السلطة قام بها أمراء المماليك عندما مرض السلطان بارتخاء في جفونه ، وظنوا أنه فقد البصر ولم يعد يصلح للسلطنة .

فضلاً عن العديد من المظالم وخصوصاً التلاعب في سعر العملة الذي كان « السلطان الغوري » بارعاً فيه ــ اذ كان يغير اشكالها وقيمتها ويستفيد من فروق أسعارها ، كما كان يرفع الأسعار ويكبد الفقراء ، وحتى الأغنياء مشاقا لا حصر لها ..



كان السلطان يحاول أن يغطي على مظالمه بتطبيق الحد .. وإعلان الغضب على القضاة لأنهم لم يوافقوا على ذلك . وقد ضحى في هذه اللعبة تضحية جسيمة ، فلم يأخذ من القضاة الجدد الذين عينوا « المعلوم » ، ففاته ــ كما يقول ابن اياس ــ « نحو اثني عشر الف دينار » وقد « عُدَّ ذلك من النوادر الغريبة ولاسيما من « الاشرف الغوري » ..

بيد ان المملوك لايمكن إلاّ أن يكون مملوكاً ..

لم يمر أقل من عام حتى عاد ثلاثة من القضاة المفصولين إلى وظائفهم .. دفع أولهم ألفى دينار ، ودفع كل واحد من الاثنين الآخرين ثلاثة آلاف دينار ، ولم يَعُد الرابع وهو نديم السلطان وصديقه ــ القاضى عبد البر بن الشحنه ــ لأنه كان قد مات من شدّة قهره !



سليمان الحلبي

الموت على تل العقارب

كان يوم السبت ١٤ يونيو (حزيران) سنة ١٨٠٠ م ، أطول أيام الجنرال « كليبر » فى مصر .

حين بدأ اليوم ، لم ينبىء بشىء جديد عما تعوده الجنرال منذ تولى القيادة العامة لجيش الشرق قبل عشرة اشهر ، فشمس يونيو الساطعة توحي بيوم صيفي حار ، مكتظ بالعمل ومبلل بالعرق .. وفى جدول أعماله ، مهام لاتخلو من مشقة ، ولكنها لاتفتقد إلى الترفيه ، أما الذى لم يكن يعلمه الجنرال — حين فتح عينيه في الصباح بمسكنه المؤقت فى معسكر الجيزه — فهو أن هذا اليوم سيكون آخر ايامه في هذه الدنيا الفانية ..

كان عليه أن يعبر النيل إلى الروضة ، ليستعرض الجنود اليونانيين ، الذين تتكون منهم « كتيبة الأروام » ويلتقى بقائدهم القبطان « **نيقولا بابازوغلو** » لعله

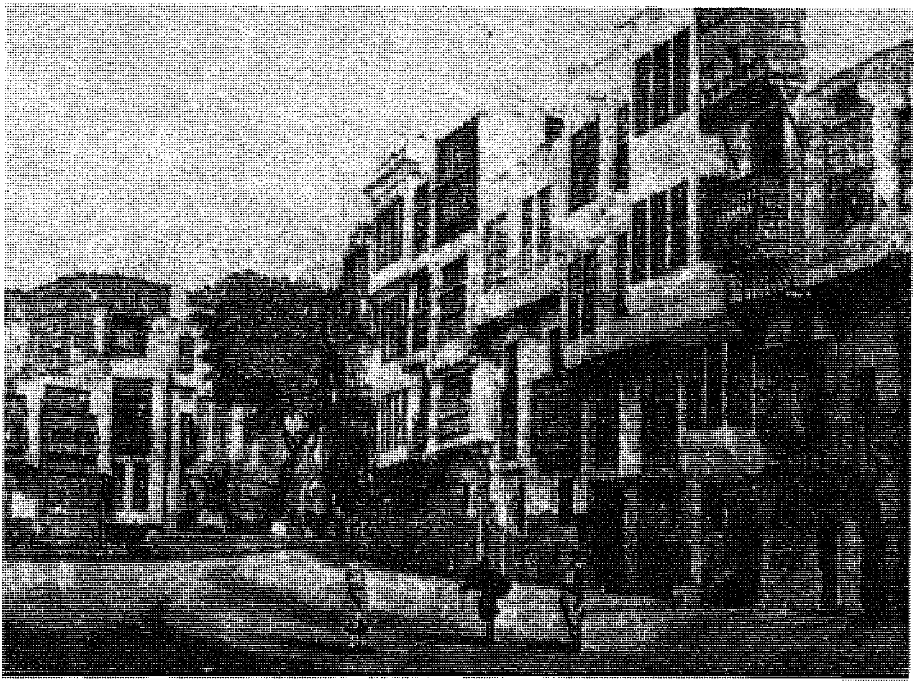
يسمع منه مايطمئنه على كفاءة فرقته ، وقدرتها على دعم الجيش الفرنسي ، إذا ما اضطر للدخول فى مواجهة جديدة مع العثمانيين أو الانجليز أو المصريين ..

ومع أن أحوال الكتيبة كانت تدعو للتفاؤل ، إلا أن « **كليبر** » لم يهضم بسهولة الواقع الذى قضى بان يحتاج جيش الشرق لمن يدعم قدرته على المواجهة والصمود . أين الاحلام الجامحة التى قاد بها « **نابليون بونابرت** » هذا الجيش نفسه — قبل ثلاثة أعوام — ليبني امبراطورية فرنسية شرقية ، تضرب انجلترا في الصميم ، وتقطع طريق تجارتها إلى الهند ؟ .. أين صيحة « **نابليون** » أمام الأهرام مخاطباً جنود جيش الشرق : أيها الجنود .. إن أربعين قرناً تنظر إليكم من قمة هذه الأهرام ؟ . وأين قاموسه الذى كان يفخر بأنه قد خلا من كلمة مستحيل ؟ .

ضاعت جميعها بين الصحراء والبحر ، كما ضاع نصف جيش الشرق فى الطواعين والثورات وأمام أسوار « **عكا** » . تبدد الجيش والحلم . هرب قائده « المظفر » « **نابليون بونابرت** » تحت جنح الليل ، مُخلّفا أربعة خطابات مليئة بالنصائح ، وتركة مثقلة بالديون ورثها « **كليبر** » : خزانة مُفْلِسة بها عجز يصل إلى عشرة ملايين من الفرنكات ، وجيش فقد نصف قواته ، وتدهورت معنوياته ، وبلغت متأخرات رواتبه أربعة ملايين فرنك ، يرتدى جنوده وضباطه ملابس باليه ، لايستطيع ان يجددها لهم ، لأنه إذا وجد النقود اللازمة لذلك ، فلن يجد السبيل لاستيراد الأجواخ ، وهو محاصر بين البحر والصحراء .

فهل تصلح « كتيبة الأروام » التي يقودها القبطان « **نيقولا بابا زوغلو** » ما أفسده الدهر ؟ . هل تمكّن جيش الشرق المحاصر من الخروج من المحنة حيا ؟ فتنقذه من براثن الاعداء الكثيرين الذين يتربصون به : الانجليز فى البحر .. والأتراك فى الصحراء .. وهؤلاء المصريون الذين لم تمض سوى أسابيع قليلة على إخماد ثورتهم اللاهبه ؟

كانت أثار الثورة ماتزال واضحة على مبنى القيادة العامة للجيش الفرنسى ، حين وصل إليه « **الجنرال كليبر** » قادماً من الروضة ، ليتفقد اعمال الترميم الذى أمر باجرائه به . طالت قنابل الثوار غُرف القصر والممرات التى تنتشر بين حدائقه



قصر الألفى الذى لم يسكنه .. فتحول إلى مركز للقيادة العامة لجيش الاحتلال الفرنسى

ونافوراته ، وثكنات الجنود المحيطة به . حطمت الثورة جمال القصر ، فهل هو قصر أم لعنة ؟ . لم يتمتع أحد بالاقامة في هذا الترف الجنونى ، حتى صاحبه الأمير المملوكى ، « **محمد بك الألفى** » ، الذى بناه وزخرفه ، واستورد له نافورات من ايطاليا ، وأنواعا من الرخام والأعمدة ، وخرط له مشربيات وشبابيك يزينها زجاج ملون ، وفرشه بالوسائد والمساند والستائر ، وأضاءه بالقناديل والشموع والمشكاوات ، لم يمكث به سوى ستة عشر يوماً ، ثم جاء جيش الشرق ، فهزب الأمير المملوكى فيمن هرب ، أما البيت فسكنه سارى عسكر « **بونابرته الكبير** » ، قائد الجيوش الفرنساوية الذى جاء ليلتقى بأربعين قرناً من التاريخ ، فحوصر ، ودمر الانجليز اسطوله فى « أبى قير » ، ولم يجد متعة تخرجه من الحصار والإحباط وتضفى بهجة على القصر الفخم الذى سكنه ، إلا أن يدفن إحباطه فى أحضان المواطنه « **بولين فوريه** » .

صعد الجنرال « **كليبر** » سلالم القصر المصنوعة من الرخام والمرمر والجرانيت المصقول المجلوب من أسوان ، يتفقد العمال الذين انهمكوا يصلحون ماطال الجدران من قذائف ، وينزعون النوافذ المحترقة ، ويستبدلون الزجاج المحطم تأمل النافورة الفخمة فى قاعة الاستقبال التى شهدت احتفال « **الألفى** » الأول والأخير بقصره الذى لم يسكنه بعد ذلك أبدا ، وسمعت أكاذيب « **نابليون** » على شيوخ الأزهر يوم أعلن أمامهم إسلامه ، وأكاذيبه على جنوده يوم وعدهم بأن يحصل كل جندى منهم عند عودته إلى فرنسا مايكفى لشراء ستة أفدنة من الأرض ، فمات معظمهم دون أن يجدوا قبراً يدفنون فيه .. أما فى غرفة النوم ، فقد كانت وعوده الباطلة « **لمدام فورييه** » بالزواج منها منقوشة على الجدران ، كأثر تذكارى للكذب والجبن ، فقد دبر رحيله من مصر فى سرية تامة وتركها دون أن يصحبها أو يكتب لها حرفاً واحداً .



لم يكن المهندس « **جان بروتان** » هو الذى تنبه لذلك الشاب الرث الملابس الذى يرتدى عمامة خضراء ، وقفطاناً رديئاً ، ويمشي في إثر الجنرال « **كليبر** » من غرفة لغرفة خلال تفقده للاصلاحات التى تجرى فى القصر ، إذ كان « **بروتان** » مشغولا بتقديم إيضاحات حول عمليات الترميم للجنرال ، ولكن الملازم ، « **فورتينيه** » ــ « **ياور كليبر** » ــ كان هو الذي تنبه لذلك الفتي الذى أخذ وجهه يظهر أمامه فى كل غرفة أو قاعة استقبال يدخلها الجنرال ومرافقوه . ولم تكن ملامحه تشي بشيء ، ولعل آخرون قد تنبهوا ايضا له ، لكن أحداً لم يفسر الأمر بأكثر من مظاهره ، فالقصر مليء برجال مثله يصلحون ما أصابه من دمار ، فلعله واحداً من العمال الذين يصلحون الزجاج أو يخرطون الخشب ، فجميعهم يرتدون ملابس رثة ، وحتى لو لم يكن ، فليس هناك أدنى احتمال لأن يقوم أى انسان فى مصر الآن بعمل طائش ، وأطلال حى الأزبكية المحيطة بالقصر شاهد على أن الطيش سيء العاقبة ، فقد



نابليون بونابرت .. بعد أن أصبح إمبراطور لفرنسا

احترقت عن بكرة أبيها ، لأن حفنة من المهيجين ظنت أن رحيل « **بونابرت** » يمكن أن يضعف موقف الفرنسيين فى مصر .

وحين اقترب موعد الغذاء ذكّر المهندس « **بروتان** » الجنرال بدعوة للغذاء ؛ كان قد وجهها إليه « **الجنرال داماس** » — رئيس أركان حرب الجيش — فغادر

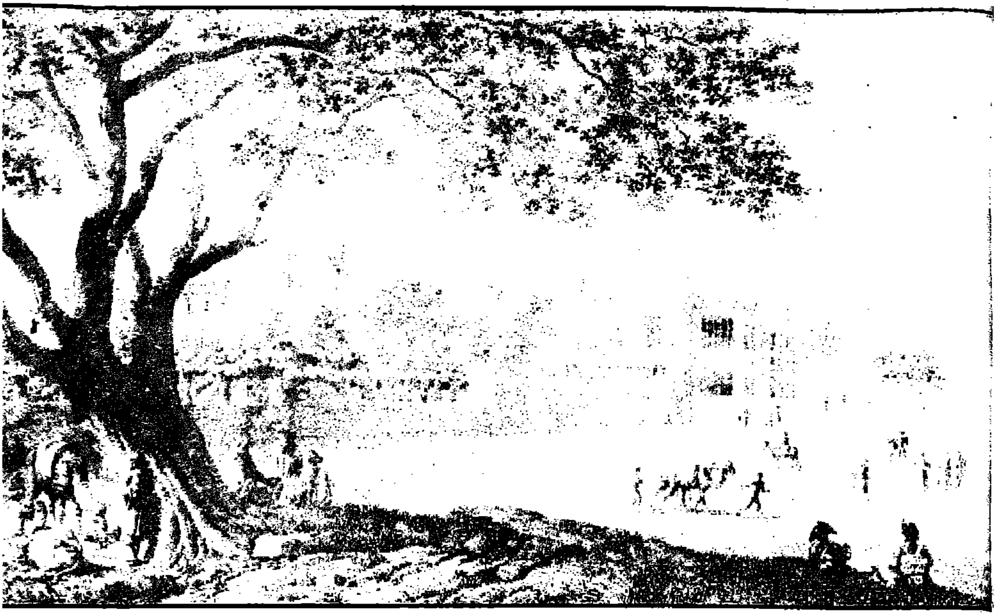
الإثنان القصر إلى الحديقة ، وبصحبتهما الحاشية ، واخترقاها عبر الأرض المصنوعة من الفسيفساء الملون ، إلى ممشى يقود إلى حديقة بيت « **داماس** » المجاور للقيادة العامة . ولاحظ « **فورتينيه** » أن الشاب ذا العمامة الخضراء مازال ضمن صفوف حاشية الجنرال ، ولما كان ذلك فى رأيه تطاولا ، فقد أمر أحد الخدم بطرده قبل أن يدلف إلى دار رئيس الأركان ، وحين ألقى نظرة أخيرة ، وهو على سلم منزل « **داماس** » ، لم ير وجه الرجل ، فتنهد براحه .

فى قاعة الطعام بمنزل « **داماس** » تخفف « **كليبر** » من سترته العسكرية بسبب حرارة الجو ، وسرعان ماشمل المدعوين جو من الألفة ، وزاد « **كليبر** » الجو مرحاً بسخريته اللاذعة من « البطل القوى القادر » « **بونابرت** » الذى هرب تحت جنح الظلام ، وترك له خلافة لم يكن يريدها ، وخطابا مليئاً بالأكاذيب عن فرنسا التى هرول لنجدتها ، ولو كان صادقاً لقال : عن السلطة التى لابد أن آخذ لنفسي نصيباً منها قبل ان تتوزع وأنا محاصر هنا فى مصر ..

وإذ تطرق الحديث إلى الأحوال فى مصر بدا « **كليبر** » مطمئناً ، صحيح أن مشروعه للجلاء عنها بشكل مشرف قد فشل ، ولكنه انتصر على الأتراك فى معركة عين شمس ، وأخمد الثورة التى قام بها المصريون ضده خمسة أسابيع متصلة ، وهو واثق أن سياسته ستثمر ، فالشيء الوحيد الذى يحترمه المصريون هو القوة . ومصر ــ في نظره ــ إقليم تحت الاحتلال العسكرى ، وينبغي أن تخضع له . وسوف يخضعها شاءت أم أبت ، فأى محاولة لكسب مودة الأهالى عن طريق التظاهر بالأخوة مقضى عليها بالفشل ، فهى خدعة لاتنطلي على هؤلاء القوم الماكرين ، الذين يخطئون فهم التسامح ويظنونه ضعفا ..

فى الساعة الثانية بعد الظهر غادر « **كليبر** » المأدبة قبل أن تنفض ليواصل تفقد أعمال الترميم ، وليستعرض مع كبير المهندسين « **بروتان** » تصميما أعده لمبنىً جديد يلحق بقصر الألفى . عبر حديقة قصر « **الجنرال داماس** » ــ بقامته المديدة التي تقرب من ستة أقدام ــ دون آن ينتظر ياوره « **الملازم ديفوج** » الذى لم يكن قد

حديقة قصر القيادة العامة لجيش الاحتلال الفرنسي ، في مكان ما منها قتل سليمان الحلبي كليبر ، وهو المكان الذى تشغله الآن محطة تموين للسيارات على ناصية شارعي « الجمهورية » و« الألفى » بوسط القاهرة



انهى طعامه بعد ، ولحق به « بروتان » . وانهمكا فى حديث حول المبنى الجديد الذى يريد « كليبر » إضافته لمقر القيادة العامة ، لكى يتوقى فى المستقبل أى محاولة يقوم بها الغوغاء المصريون ، للهجوم على القيادة ، كما حدث منذ أسابيع ، وحين مر الاثنان أمام بئر أقيمت عليه ساقيه ، لم يتنبها لذلك الشاب ذى القفطان والعمامة الخضراء ، الذى كان يكمن متسترًا بدواليب الساقية .

دلف الرجلان إلى رواق طويل ، يفصل بين الحديقتين ، وتظلله تكعيبة من العنب وهما يواصلان الحديث ، وفى حين التفت المهندس « بروتان » إلى الخلف يتفحص بعض التدمير الذى لقيه فى طريقه ، واصل « كليبر » سيره فتقدمه بخطوات ، آنذاك ، ظهر ذو العمامة الخضراء من خلف الساقية ، وتقدم نحو الجنرال ، الذى ظنه متسولا جاء يطلب عطاءه ، أو صاحب حاجة جاء يعرضها ، فقال بعجرفة :

— مافيش ...

واصل الشاب تقدمه بلا تردد . ماداً يده اليسرى إلى أمامه . ظن الجنرال انه يريد تقبيل يده . ما أن اقترب منه حتى مد الجنرال إليه يده مبسوطة كي يقبلها . فى ثوان قليلة كان الشاب قد أخرج يده اليمنى من صدره ، وفيها خنجر حاد طعن به « **كليبر** » فى صدره ، فى اللحظة نفسها كان « **بروتان** » يتلفت وراء كتفه . رأى القاتل يسحب مديته من صدر الجنرال وبينما كان « **كليبر** » يترنح ، أغمدها فى بطنه ، ثم فى ذراعه اليسرى وخدّه الأيمن . أذهلت المفاجأة « **بروتان** » للوهلة الأولى فألقى بنفسه أرضاً ، وحين سمع « **كليبر** » ينادى حُرّاسه بصوت ضعيف ، استرد شجاعته فقام مسرعا ليلحق بالقاتل ، ورفع عصا كان يحملها وانهال بها ضرباً على رأسه ، التفت إليه الشاب . تماسكا فى شبه شجار . حسمه الشاب بمديته فطعن « **بروتان** » ست طعنات حتى سقط فاقد الوعى .

انقضت ست دقائق قبل ان يتنبه أحد لما جرى ، أما الشاب ذو العمامة الخضراء فقد اختفى وحين اكتشف الحراس ماجرى ، كان « **كليبر** » قد لفظ أنفاسه الأخيرة ، وعلى أثرها انطلق من ميدان الأزبكية دوى طبل ينذر بالخطر ، فجاوبته على الفور كل الطبول الفرنسية فى القاهرة ، تدعو الجنود إلى مراكزهم . واحتاطوا — كما يقول « **الجبرتى** » المؤرخ — بالبلد ، عَمَّروا المدافع وحرَّروا القنابر ، وأرسلوا العساكر إلى الحصون والقلاع ، وقالوا لابد من قتل أهل مصر عن آخرهم . واندفع الجنود الفرنسيون كالمجانين فى الشوارع يضربون كل من يقف فى طريقهم وقد اشتد غضبهم وبدا أن جنونا وبائياً قد أصاب الجميع ، قتل الفرنسيون بسيوفهم وخناجرهم جميع من صادفهم من الرجال والأطفال ، فى تلك الساعات السوداء من ذلك النهار الذى لم يكن كذلك .

لم يترك القاتل وراءه اثراً يدل عليه سوى جزء من شال عمامته الأخضر الذى تمزق خلال المعركة القصيرة التى وقعت بينه وبين « **بروتان** » ، وانتشر الجنود يفتشون المنطقة التى جرى بها الحادث وماحولها من بيوت ، وبعد ساعة عثر عليه الجنديان « **بيران** » و « **روبير** » فى حديقة مجاورة لبيت « **الجنرال د. اماس** » . كان منهكاً تتساقط الدماء من رأسه — التى أصابتها عصا المهندس « **بروتان** » إصابات مؤثرة

ـــ فتلطّخ ثيابه ، وتُلوّن الجدران القصيرة نصف المتهدمة التى استند إليها . وكان عارى الرأس إلا من غلالة من قماش اخضر .

وكان يصلى .

قال الجندى « جوزيف بيران » ـــ فى التحقيق الذى أجرى فى وقت لاحق من اليوم نفسه ـــ :

ـــ لقد اضطررنا ان نضربه بالسيف عدة ضربات لكى نحمله على المشى ..



مراد بك

تحولت مائدة الغذاء فى بيت « الجنرال داماس » إلى مكتب للتحقيقات . وأشرف الجنرال « مينو » ـــ أقدم جنرالات الجيش وقائد القاهرة ـــ على التحقيق . قال « المتهم » ان اسمه « سليمان » عمره ٢٤ عاماً ، وصناعته : كاتب عربى ، وسكنه : حلب . أنكر أنه قتل « الجنرال كليبر » . وبرر العثور عليه فى الحديقة بأنه كان جالسا هناك لأن الخيّالة كانوا يحاصرون جميع الطرق ، فلم يستطع ان يغادرها إلى أى مكان . وحين وُوجِه بالخنجر ـــ الذى عثر عليه « بيران و « روبير » مدفوناً فى التراب فى نفس المكان الذى قبض عليه فيه ـــ أنكر أنه يخصه . وسئل عن غلالة القماش الأخضر التى وجدت بجانب جثة الجنرال ، وتبدو مكملة لغلالة أخرى مماثلة لها توجد فى ملابسه ، فأجاب بأنها ليست له . وقال إن الجروح التي برأسه أحدثها من قبضوا عليه .

تقول الترجمة العربية لنصوص التحقيقات « فلما أن كان المتهوم لم يَصْدُق فى جوابأته ، أمر سارى عسكر أنهم يضربونه ، حُكْم عوائد البلاد . فحالا إنضرب لحد

أنه طلب العفو ، ووعد أنه يقر بالصحيح ، فأرتفع عنه الضرب وانفكت له سواعده ، وصار يحكى من أول وجديد .. » .



مات الجنرال « جان بابتست كليبر » ، قبل أن يحتفل بعيد ميلاده السابع والأربعين . وحين ولد فى مدينة « ستراسبورج » عاصمة مقاطعة الإلزاس ــ عام ١٧٥٣ م ، لم يكن أحد يظن أنه سيلقى حتفه فى ركن من حديقة بيت مملوكى بميدان الأزبكية بمصر المحروسة ــ تشغله الآن محطة بنزين على ناصية شارعى الألفى والجمهورية بمدينة القاهرة ــ على يد رجل لم يولد ــ فى مدينة حلب السورية ــ إلا بعد ذلك التاريخ بثلاثة وعشرين عاماً كاملة .

فروق كثيرة فصلت بين الرجلين ، أهونها شأنا العمر والمقام ، فنحن نقرأ أكثر من اللازم عن كليبر « بطل معركتى مايستريك وعين شمس » وصاحب « المواقف العسكرية البطولية على ضفاف أنهار الراين والنيل والأردن » ، وهذا طبيعى ، فالقائد الإلزاسى ترك مذكرات ووثائق وسكرتيرين ومصورين وشعراء ، كتبوا عنه وأشادوا به ، وأبنوه قبل أن يدفن فى حديقة « قصر العينى » بالقاهرة . أما « سليمان الحلبى » ، فان أحدا لم يعن بأن يكتب تاريخه ، وهو لم يكتب مذكرات ، ولم يترك صوراً جرافيكية أو زيتيه ، ولاشك أن شاعرا مجهولا قد أبّنه ، ولكن المؤرخين الذين يعنيهم هذا النوع من الشعر ، كانوا نادرين فى ذلك الزمان . وهكذا لم يبق لنا من « سليمان الحلبى » إلا معلومات قليلة ، وأقوال بسيطة غير مزوقه ــ بل وأحياناً ركيكه ــ أدلى بها أمام هيئة من الجنرالات المتزمتين الذين تنوشهم مشاعر الثأر والانتقام ، بعد أن « انضرب لحدّ أنه طلب العفو » ، وأوصاف تافهه منحها له « الجبرتى » ــ مؤرخ

القاهرة ــ الذى قال عنه انه « رجل أفّاق أهوج » ، وأهم تلك الكلمات البسيطة الأسرة ، قالها « **سليمان الحلبي** » ــ بعد أن ارتفع عنه الضرب وانفكت له سواعده ــ سألوه لماذا جئت من غزه الى مصر . قال :

ــ كان مرادي أن أغازي فى سبيل الله !

رأس « **سليمان الحلبي** » ــ التى قطعوها بعد ذلك ــ كانت خالية من ذلك الذى يسمونه « أحلام المجد » . وكان هدفه عاريا عن أى تزويق أو تهويل أو أوهام بشرية . لذلك جاءت كلماته بسيطة ، فهو لم يكن يملك خبرة « **كليبر** » الواسعة فى وضع هالات العظمة حول مايفعل ، ومن المؤكد أنه كان خالياً تماماً من أى إحساس مريض بالذات ، أو حرص على إبراز مظاهر العنجهية وسمات العظمة ، كما كان غريمة القائد الالزاسى يفعل عادة . كان شاباً تطهرياً يرى المسائل فى مباشرتها ونقائها ، ففعل مافعل ، لأن « مراده أن يغازى ــ أى يجاهد ــ فى سبيل الله » لا لشيء أكثر من ذلك ..

والمواجهة الدموية التى حدثت فى « **رواق العنب** » ــ الذى أصبح الآن شارعاً تدوسه السابلة ــ بين « **سليمان الحلبى** » وبين « **جان باتيست كليبر** » تُصوَّر على لسان مؤرخين كثيرين باعتبارها مواجهة بين رجل متعصب مصاب بهستيريا ــ أو هلاوس ــ دينيه ، وبين قائد عظيم من أبناء حضارة الحرية والأخاء والمساواة ، جاء لينشر العلم والعمران والتقدم فى الوطن العربي الجاهل والمتخلف ، ولينقله من القرون الوسطى إلى العصر الحديث ..

تلك بعض أكاذيب المؤرخين ، وهى ليست قليلة ، فلا أحد يعرف ــ على وجه التحديد ــ أين تكمن الحضارة فى تاريخ حياة الجنرال « **جان باتيست كليبر** » ، ولا أحد يستطيع أن يضبط ذلك الانتماء لمقولات الثورة الفرنسية فيما فعله ــ هو وسيده « **بونابرت** » ــ بأهل « **القاهرة** » وأهل « **يافا** » وأهل « **رشيد** » ، وكل الذى نضبطه ، هو المدافع والبنادق والبارود والمذابح والقسوة التى لاحد لها ،

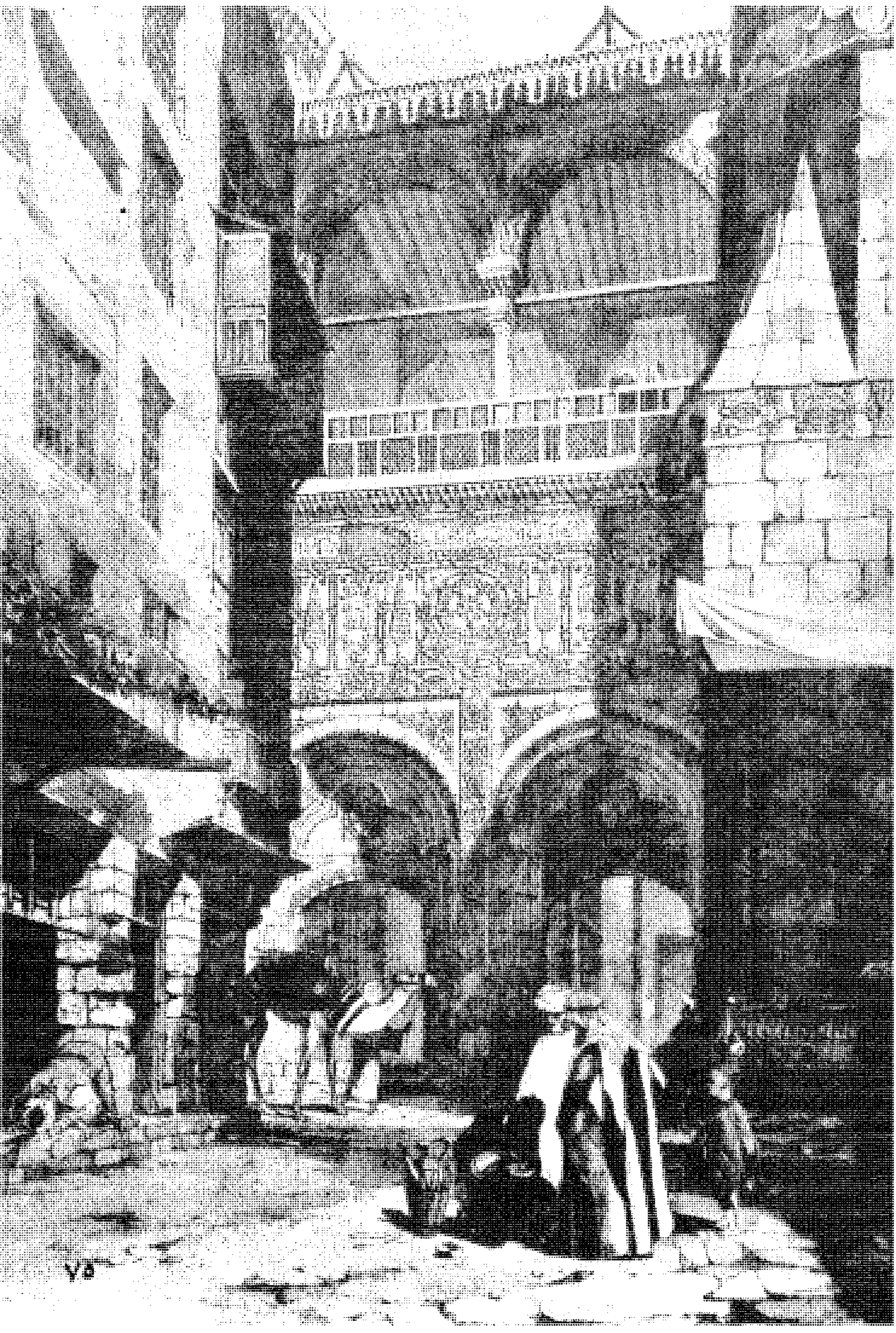
وحفنة من الشعارات عن الحرية والإخاء والمساواة ، اعترف « **بونابرت** » — بعد ذلك فى مذكراته التى كتبها فى منفاه بسانت هيلانه — بأنها كانت دجلا من أعلى طراز !

وفى السنة التى رزق فيها « **الحاج محمد أمين** » تاجر الزبد بمدينة حلب السورية — بابنه « **سليمان** » [١٧٧٦ م] ، كان « **جان باتيست كليبر** » قد انهى دراسته للعمارة وللهندسة الحربية . والتحق بجيش مملكة بافاريا ، حيث خدم ثمانى سنوات وحين انشىء الحرس الوطنى — فى بداية الثورة الفرنسية — انضم إليه ، وهكذا أصبح الضابط السابق المتفوق فى خدمة الامبراطوره « **ماريا تريزا** » ، و« **الملك لويس السادس عشر** » جمهوريا متحمسا ، وهو أمر يصعب فهمه على الذين يأخذون الحياة ببساطة ، ولكننا نجد له اشباهاً ونظائر فى حياة كل جنرالات الثورة الفرنسية ، الساعين إلى مجد السيف وعظمة السلطة ، دون أن يشغلوا أنفسهم بالبحث المزعج عن أهداف عليا أو غايات سامية ، فهم يقاتلون ويُقتلون ، وليس فى مرادهم أن يغازوا فى سبيل الله أو سبيل الوطن ..

وهكذا شارك « **كليبر** » — بكفاءة عسكرية — فى قمع الاضطرابات التى قام بها فلاحو الاقاليم الغربية الفرنسية ضد الثورة فى « **القندية** » و « **اللوار** » و« **سيفر** » و« **بريتانى** » . وشارك فى حروب الثورة ضد التدخل الأوروبى ، فدافع عن « **ماينز** » التى حاصرتها القوات البروسية شهرين ، وانضم إلى جيش « **الجنرال بونابرت** » الذى فتح ايطاليا ، ولمع اسمه فى معارك « **شامبانيا** » و« **شالروا** » و« **مايستريك** » . وحين قرر « **بونابرت** » أن ينشىء إمبراطورية فرنسية شرقية ، صحبه معه إلى مصر ، حيث كان مقدراً له ، أن يموت فى « مواجهة دموية » بعد عامين من وصوله إلى الشرق .

ولا أحد يعرف أين كان « **سليمان الحلبى** » حين وصل « **كليبر** » إلى الاسكندرية — فى ٢ يوليو (تموز) ١٧٩٨ م — لعله كان فى « **القاهرة** » ، أو فى « **مكه** » أو فى « **الاسكندرية** » ذاتها . فالذى نعرفه من تاريخه ، أنه شاب قلق ، كثير التجوال ، فهو ابن لتاجر فى زمن كان التجار فيه موضع عُسْف من يحكمون ، تتوالى عليهم الضرائب والغرامات والمصادرات ، وينتقلون بسرعة من الحياة الرخية

مدخل الجامع الأزهر كما رسمه الرسام « هاى » عام ١٨٠٠ م

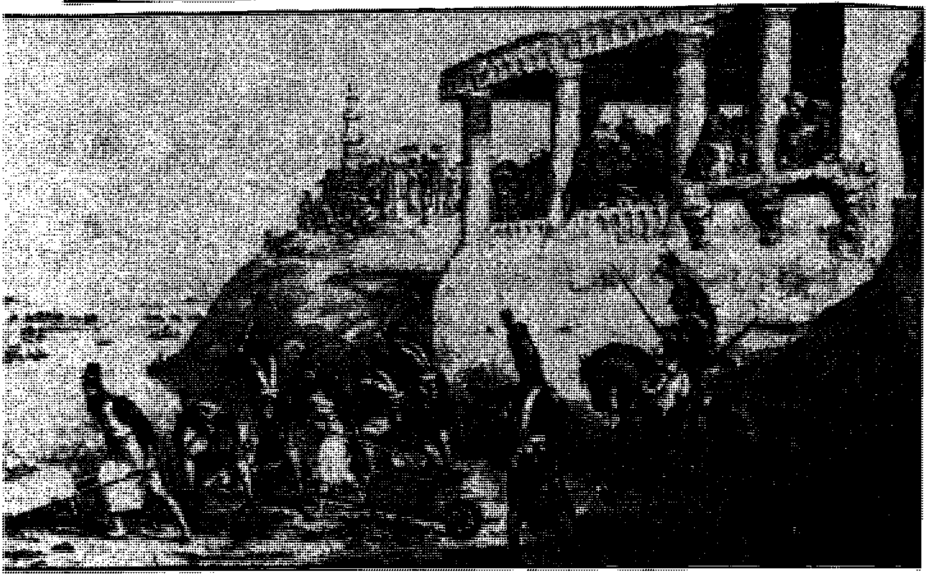


السهلة إلى حياة تصل الى حد الفاقه . وهو لم يأخذ عن أبيه إلاّ أنه كثير التجوال ، فقد عاش ثلاث سنوات فى « **مكة** » و « **المدينة** » مجاورا للبيت العتيق ولقبر الرسول ، وعاش ثلاث سنوات أخرى فى « **القاهرة** » ، مجاورا للأزهر الشريف ، يدرس القرآن ويحفظه على يد شيخ تركى عجوز اسمه « **مصطفى افندى** » . وهو قد زار « **القدس** » و« **نابلس** » ، وكان على صلة وثيقة بأهل « **غزه** » ، حتى أن الشيوخ الثلاثة الذين عرفوا مشروعه لقتل الجنرال كانوا جميعا من « **غزه** » !

وكان أول مافعله « **كليبر** » حين نزل إلى البر على شاطىء العجمى بالاسكندرية ، أن ارتوى من ماء بئر قريبه ، واستغرق فى نوم طويل أيقظه منه البرد ، وفى الصباح التالى بدأ هجوم المتحضرين من جنرالات الحرية والإخاء والمساواة ، على « المتوحشين الهمج .. العرب .. المسلمين .. المصريين » من أهل « **الاسكندرية** » . وفى الهجوم تلقى « **كليبر** » طلقة إنذار أصابته فى جبهته ، أطلقها جندى من قوات الدفاع عن المدينة المحاصرة كان يقف على سور المدينة ، ولم يفهم « **كليبر** » مغزى الانذار الذى أصابه فى جبهته ، فقد شغل بعد ذلك بعلاج إصابته ، وبالضيق من قائده « **بونابرت** » ، الذى تركه فى الاسكندرية قومنداناً وحاكماً ، واصطحب الفرقة التى كان يقودها فى زحفه لفتح « **القاهرة** » ، وحرمه من رؤية القرون الأربعين التى أطلت على الغزاة من فوق قمة الأهرام .

وفى الفترة التى حكم فيها « **كليبر** » الاسكندرية أثبت أنه مخلص حقاً لمبادىء « الفرنسوية المبنية على الحرية والتسوية » — كما جاء فى الترجمة العربية للمنشور الذى وزعه « **نابليون** » على المصريين — وآية ذلك الاخلاص أن سكان « **الاسكندرية** » احتموا — بعد ان اقتحم الغزاة مدينتهم — بالمساجد فذبحهم الغزاة : الرجال والنساء ، الكبار والصغار ، وحتى الأطفال ، ذبحوهم عن بكرة أبيهم .. وبعد أربع ساعات هدأت سَوْرة جنود الحضارة ، رافعى أعلام « الحرية والتسوية » !

وتلك واقعة لم يروها الدفاع عن « **سليمان الحلبى** » ، فى المحاكمة الهزلية التى أجريت له عقب مقتل « **كليبر** » ، ذلك أنه لم يكن هناك دفاع أما هو نفسه — « **سليمان** » — فقد ظل صامتاً هادئاً كرجل فعل مايريد ولايعنيه مايجرى أمامه . ولو



الد العام لجيوش الجمهورية الفرنسية في مصر ، يشهد الاحتفال بقطع الخليج

أنه تكلم لنقلت جثة « كليبر » التى كانت حتى ذلك الوقت فى منزل الجنرال « داماس » — المجاور لمقر المحكمة — لتوضع فى قفص الاتهام . ولكف ممثل الاتهام ، القومسيير « سارتلون » — مدير مهمات جيش الاحتلال — عن الاندفاع فى مرافعته الشائنة . ولعرف حقا من هو صاحب « اليد الأثيمة والروح الخائنة المتعصبة » الذى جاء ليقتل « القائد العظيم المجلل الرأس بغار المجد ، الذى تراجعت عنه فى المعامع أخطار الحروب » .

« أكاليل الغار » التى تزين رأس « كليبر » أكثر من أن تحصى ، لكن « سليمان » الحلبى آثر الصمت ، أما مؤرخو الحضارة فقد تحدثوا أحياناً .. فقبل

ثلاث سنوات ، وبعد عشرة أيام من تعيينه قومنداناً على « **الاسكندرية** » أمر « **الجنرال كليبر** » بالتحفظ على عدد من كبار أعيان المدينة ووجوهها واتخذهم رهائن . والسبب أن جثة لأحد جنود مدفعية الأسطول الفرنسي وُجدت فى أحد الشوارع ، ولفظ البحر ـــ فى اليوم نفسه ـــ جثة لخادم فرنسى لأحد الضباط الفرنسيين ، فغضب الجنرال ، وطلب تسليمه الجناة ، وهدد بشنق من تقع عليه القرعة من الرهائن إذا لم يُسَلّموا له . مؤكدا بذلك فهمه للمساواة ، فلا أحد فى شعب مغلوب ومقهور أيا كان مقامه ، يساوى جندياً قتل غالباً لأنه تسلل إلى بيت يريد أن يُدبَّ على نسائه ، فنال جزاء عدوانه على حرية الآخرين ، ولا أحد فينا نحن المتخلفين الجهلة ، يساوى خادماً طوح به السُّكْر إلى مياه البحر . أما أخذ الأبرياء رهائن والتهديد بقتلهم على جريمة ارتكبها غيرهم ، فهو أفضل تطبيق لقاعدة « شخصية العقوبة » وهذا هو فهم الغزاة لما قاله « **روسو** » و « **مونتسكيو** » و« **فولتير** » ..



وكما اثبت « **بونابرت** » ـــ حين حكم مصر ـــ انه مجرد عاهل مستبد ، فضلا عن أنه غازي فقد اثبت « **كليبر** » نفس الشيء ، الفرق بين الرجلين ، ان الأول كان بشوشا ، ربما لأنه كان أكثر قدرة على الاحتيال ، أما « **كليبر** » فكان جهماً . يقول « **الجبرتى** » المؤرخ أن أكابر البلد من المشايخ والأعيان ، حين قابلوه « لم يروا منه بشاشة ولا طلاقة وجه مثل « **بونابرته** » ، فانه كان بشوشاً يباسط الجلساء ويضحك معهم » ، وكان « **بونابرت** » ينطلق ـــ فى تعامله مع المصريين ـــ من قاعدة ثابتة ى أن يقطع ستّ رءوس كل يوم ، ويحتفظ مع ذلك ببشاشته ، أما « **كليبر** » ، **فكان يقطع الرءوس** ـــ بنسبة **أقل** ـــ **ويعوض الفرق بجهامة تفرض هيبته** ، **وبفرض غرامات جماعية تستنزف المال بلا رحمة** ، **واجتمع المنهجان ليطيحا برأس السيد** « **محمد كريم** » محافظ الاسكندرية ، إذ أصدر الجنرال « **كليبر** » فى ٢٠ يوليو



السيد محمد كريم حافظ الإسكندرية

(تموز) ١٧٩٨ قراراً بالقبض عليه بتهمة إثارة العصيان ضد الحملة ، وبعث به الى « نابليون » فى القاهرة فأصدر القائد العام أمره بأعدامه ، وخيره بين الموت بالرصاص ، وبين افتداء نفسه بدفع غرامة ثلاثين ألف ريال ، فلم يقبل ، وقالوا له

ــ انت رجل غنى ، فماذا يضيرك ان تفتدى نفسك بهذا المبلغ ؟ .

ــ إذا كان مقدراً لى أن أموت ، فلا يعصمنى من الموت مال مهما كثر ، وإذا كان مقدراً لى أن أعيش ، فلماذا اشترى قدري !

ولم يكن « **سليمان الحلبى** » ، « **الأفاّق الأهوج** » ــ بتعبير « **الجبرتى** » ــ يملك ثلاثين ألف ريال ليفتدى نفسه وحتى لو كانت معه ، فإن أحداً لم يكن ليقبل فيه فِدْيَة ، وقد قتل كبير الفرنسيس وقائد جيشهم ويعسوبهم ، وكل الذى كان معه ، حين قَدِمَ إلى القاهرة من القدس ليقتل « **كليبر** » أربعون قرشاً قيمة كل منها أربعون باره ، ولم تكن رأسه محملة بأكاليل الغار وأوهام المجد ، إذ كان يسعى مختاراً للفداء ، لمعانقة قدره ، للمغازاة فى سبيل الله ..

وهو قد ولد فى حلب ، وجاء من القدس عبر « **الجليل** » و « **يافا** » و« **غزة** » ، أى جاء من الشام : الأرض التى كانت بعض حلم « **نابليون** » و« **كليبر** » ببناء إمبراطورية فرنسية شرقية ليقطع الطريق على انجلترا ويضربها فى الصميم : يضربها فينا ، يدميها برءوسنا المقطوعة ، بجوعنا وقهرنا وذبحنا ونحن نصلى ، مُلوِّحاً أمامنا « **باجوكارد** » شارة الثورة الفرنسية المثلثة الألوان ، وبزخارف الحرية والأخاء والمساواة التى لم نشهد شيئا منها ..

« **كليبر** » أيضا كان قد ذهب إلى « **غزة** » و« **يافا** » . حدث هذا قبل مقتله بعام واحد . فلم يكن أمام « **بونابرت** » بعد أن حطم « **الأدميرال نلسون** » ــ قائد الأسطول البريطانى ــ الأسطول الفرنسى ، قبل أن يمر شهر على رسوه

بشواطىء مصر ، وبعد أن ثارت عليه المدن المصرية جميعاً ، إلا أن يحاول خرق الحصار وأن يؤكد لنفسه ، ولجيشه وللشعب المصري الذي يرفض « جوكارده » ولأعدائه فى أوربة ، أنه مازال منتصراً وقوياً وفى ذروة المجد ، فكان قراره بغزو الشام . وفكر فى أن يولى « **كليبر** » قيادة الحملة ، لكنه عدل عن ذلك وآثر نفسه بالمجد المتوقع ، فتولى القيادة بنفسه وحرم القائد الإلزاسى المتكبر ــ الذى كان يعتبر نفسه أقدم من « **بونابرت** » واكفأ منه عسكرياً ــ من مجد الشام !

وفى الشام لم يكن هنا مجد لـ «بونابرت» أو «كليبر» ، وفيما بعد قال أولهما بأسىً فاجع : لو استطعت الاستيلاء على « **عكا** » ، للبست عمامة ، ولجعلت جنودى يرتدون السراويل الفضفاضة ، ولجعلتهم فيلقاً مقدساً ، ولنصبت نفسى إمبراطوراً على الشرق ، ولعدت إلى باريس بطريق « **القسطنطينية** » .. **ولكن هذه الأحلام قد دفنت تحت أسوار عكا** » !

المجد الذى تحقق فى حملة الشام ، حققته « عكا » التى صمدت للحصار ٦٢ يوما كاملة رغم ضرب الأسوار والأبراج بالمدافع ، وما فتحته المدفعية الفرنسية فى أسوارها من ثغرات ، وموجات الهجوم عليها ، موجة بعد موجة ، لكنها لم تفتح أبوابها للغازى الذى يحلم بعمامة وسروال فضفاض ، أما أكاليل الغار التى عاد بها « **كليبر** » وعاد بها « **بونابرت** » ، فهى تملأ كتب التاريخ : مذابح وقسوة وولوغ فى الدم تخجل منه الوحوش ذوات الظفر والناب التى لم تقرأ « **فولتير** » ، ولم تتأثر بـ « روسو » ، ولم تسمع عن فلاسفة التنوير ! .

فى الطريق إلى « **عكا** » سقطت « **العريش** » و« **غزة** » و« **الرملة** » و « **يافا** » . ونال « **كليبر** » بعض « مجد » هذا الفتح ، فقد كانت فرقته طليعة الجيش . أما التفاصيل فهى كثيرة . فقد تسللت كتيبة من فرقته إلى معسكر « **العريش** » فقتلت بالسلاح الأبيض خمسمائة من الجند والأهالى ، كانوا نائمين فيما بين إفطار يوم رمضانى وسحوره ، ولم يستيقظ الباقون إلا حين شم كلب المعسكر رائحة الدم بعد أن تشبعت بها الرمال ، فنبح ، حينئذ أُخذوا أسرى ، ولولا ذلك لواصلت الكتيبة الفرنسية مهمتها فى محو الفارق بين المحاربين وسفاكى الدماء . معلقا

على ماجرى فى معسكر العريش قال « **نابليون** » :

ــ والحقيقة ان هذا الهجوم يعتبر من أجمل العمليات الحربية التى يتصورها العقل .

والشيء المؤكد أن « **سليمان الحلبى** » ــ القذر الثياب والزرى الهيئة والذى كان كثير التجوال فى فلسطين وسوريا ومصر والحجاز ــ كان يفهم معنى مختلفاً للجمال عن مفهوم الجنرال « **بونابرت** » .

ثم يأتى ماجرى فى « **يافا** » ليكون تنويعا آخر على تلك المفاهيم الفرنسية للجمال التى طبقت فى عملية « **العريش** » الجميلة ، فمع أن المدينة قد سقطت بعد ساعات من الهجوم ، إلا أن الفاتحين بدل أن يناقشوا مع الحامية شروط التسليم ، اندفعوا يقتلون كالمجانين كل من يصادفهم من أهلها ، فعلوا ذلك طوال ليلة ونهار ذُبح خلالهما كل من له وجه إنسان : الشيوخ والفتيات ، الأطفال الرضع والصبيان الذين لم يبلغوا الحلم ، المسلمون والمسيحيون . أصبحت السيوف والمُدى سيدة الموقف وقائدة البشر . جنون مجنون يعربد فى شوارع « **يافا** » ظامىء للدم . يتضاعف هياج الفاتحين حين يسمعون صرخات الاسترحام . ينزون شهوة . ينتعظون رغبة ، حين يرون فتيات تتشبثن بأحضان أمهاتهن المائتات فيغتصبونهن . وحين يتعبون : يكفون .

يتذكر قادتهم ان حامية المدينة ماتزال فى قلعتها ، يفاوضونها فى التسليم . يطلب جنود الحامية بألاّ يعاملوا كما عومل المدنيون من أهل « **يافا** » . يُبْذَل لهم الوعد سخيا بأن يعاملوا كأسرى حرب . يُسلِّم ثلاثة آلاف جندى سلاحهم : فيهم مغاربة وسوريون وفلسطينيون ومصريون وأتراك . يعقد « **بونابرت** » مجلساً عسكرياً يضم قادة حملته على الشام . فيهم « **كليبر** » . يناقش المجلس مشكلة الأسرى :

كيف يطعمهم الجيش الفرنسى وهو بعيد عن خطوط تموينه ؟

من يحرسهم والحملة فى حاجة إلى كل جندى من جنودها ؟ .

كيف يطلق سراحهم وقد ينضمون إلى « عكا » ــ المحطة التالية للغزاة ــ فيحاربون الفرنسيين مرة أخرى .

لم يقل احد من الذين ثبّتوا أكاليل الغار على جبين « كليبر » أنه تحدث — فى هذا الاجتماع — عن كلمة الشرف التى استسلم جنود الحامية تصديقاً لها . ولم نسمع أنه تحدث عن قوانين معاملة أسرى الحرب الذين سلّموا سلاحهم ، وكفوا عن القتال . تلك القوانين « الحضارية » التى لانستحقها نحن « الهمج المتوحشين » تقضى بالحفاظ على حياة الأسير الذى ألقي سلاحه ولان « كليبر » — أو غيره — لم يثر هذا الدفع البسيط ، فقد صدر القرار باعدام حامية يافا عن بكرة أبيها (٣٠٠٠ عربى ومسلم من مصر والشام والمغرب وتركيا) .

وصّف التنفيذ كتبه المواطن الفرنسى — « بيروس » — فى خطابه لأمه .. قال فيه :

— فى صباح اليوم التالى أُخِذَ المغاربة جميعهم إلى شاطىء البحر ، وبدأت كتيبتان فى رميهم بالرصاص ، وكانَ أملهم الوحيد فى النجاه هو أن يُلقوا بأنفسهم فى البحر ، فلم يترددوا ، وحاولوا كلهم الهرب سباحة فضُربوا بالرصاص على مهل ، ولم تمض لحظة حتى اصطبغ ماء البحر بدمائهم ، وانتشرت جثثهم على سطحه ، وأسعد الحظ نفراً قليلا فوصلوا إلى بعض الصخور . ولكن الأوامر صدرت للجنود باقتفاء إثرهم فى قوارب والأجهاز عليهم وصدرت التعليمات للجنود بألاّ يسرفوا فى الذخيرة فبلغت بهم الوحشية أن أعْملوا فيهم الطعن بالسونكى . وقد وجدنا بين الضحايا أطفالا كثيرين تشبثوا وهم يموتون بأبائهم .

على شاطىء البحر ، كان الأحياء من أسرى حامية « يافا » ، يخوضون بحر الدم دفاعاً عن حياتهم ، ويصنعون من جثث رفاقهم الذين ماتوا بالرصاص ، متاريس تحميهم من طعنات السونكى .

بعد خمسة أسابيع من ذلك التاريخ تكرر المشهد بمعظم تفاصيله أسفل « جبل طابور » جنوبى بحيرة « طبرية » . وكان البطل هذه المرة « كليبر » نفسه ، إذ طوقه جيش والي « دمشق » أسفل الجبل ، واستمر يحاصره عشر ساعات ، حتى كادت ذخيرته تنفد ، واستبد العطش بالجنود الفرنسيين وأمامهم — على مسافة قريبة — بحيرة عجزوا عن الوصول إليها ، وأنقذ « نابليون » الموقف ، وقاد بنفسه فرقة من

الجيش بدأت فى إطلاق المدافع من مرتفع جنوبى ساحة القتال ، وحين بدأ جيش والى « دمشق » ينسحب توقياً للمدفعية التى أصبح هدفا سهلا لها ، أمر « **كليبر** » رجاله المجهدين عطشاً بمطاردة الجيش الدمشقي المنسحب . خاضوا فى البحيرة ، لا ليشربوا ، ولكن ليقتلوا ، كتب أحدهم فى مذكراته يقول :

ـــ كنا نموت ظمأ .. ولكن ظمأنا للانتقام أطفأ ظمأنا للماء ، وألهب ظمأنا للدماء . رحنا نخوض إلى خصورنا مياه هذه البحيرة التى كنا نشتهى أن نشرب منها قدحا من الماء قبل لحظات ، غير أننا لم نعد نفكر فى الشراب ، بل فى القتل ، وفى صبغ البحيرة بدماء هؤلاء الهمج ، حتى امتلأت بجثثهم ..

فى تلك الأيام كان « **نابليون** » قد طبع منشورا لأهل فلسطين قال فيه « ... وسيكون الدين على الأخص موضع الحماية والاحترام ، لأن جميع الطيبات من عند الله .. والنصر من عند الله » .

جثث أهل « **يافا** » المتعفنة فى شوارعها . متاريس جثث الحامية التى ظلت على الشاطىء . الدم الذى روى عطش جيش « **كليبر** » أسفل جبل طابور . كل هذا أثمر طاعونا مالبث أن هزم الجيش الغازى تحت أسوار « **عكا** » . يقول **هيرولد** « فى اليوم الثانى من مذبحة يافا ، أرسل الله ـــ الذى من عنده تأتى جميع الطيبات ـــ الطاعون على الجيش الفرنسى » .

ومع أن أحداً من المؤرخين لم يذكر شيئا عن « **سليمان الحلبي** » آنذاك ، فمن المؤكد أنه كان يومها فى مسجد ما من مساجد حلب ، أو دمشق ، أو القاهرة ، يقرأ بخشوع :

ـــ وأرسل عليهم طيراً أبابيل ، ترميهم بحجارة من سِجِّيل . فجعلهم كعصف مأكول .



قضى « **سليمان الحلبي** » الشهور الخمسة الأولى من عام (١٨٠٠ م) فى

فلسطين . وصلها فى الشتاء ليصلى فى المسجد الأقصى ويجاوره زمناً . ولابد انه سمع هناك بما فعله الفرنسيس بأهل « **يافا** » وبحامية « **دمشق** » ومعسكر « **العريش** » . كان مكدوداً وضائقاً ، ذلك أن والي حلب العثماني « **ابراهيم باشا** » ، فرض على أبيه غرامة ضخمة وألزمه بدفعها ، فرحل الشاب القلق بحثا عن عمل يقتات منه ، وعن باب يشكو إليه ما يفعل الوالي الظالم .

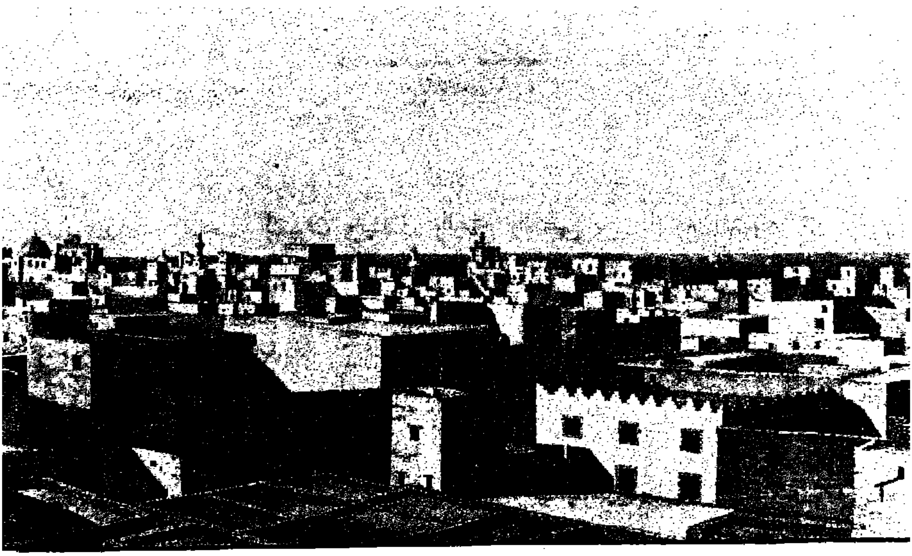
وكانت « **فلسطين** » أيامها قد أصبحت مركز تجميع الجيوش العثمانية التى تستعد للهجوم على الفرنسيين لتجليهم عن مصر . أما « **كليبر** » ، الذى تولى قيادة الجيش فى مقتبل الخريف بعد أن هرب نابليون تحت جنح الظلام ، وترك مصر إلى فرنسا ، فقد كان يقرأ ساخراً رسائل نابليون إليه :

ــ ولاتنس يامواطني الجنرال أن « **قمبيز** » و« **أجزرسينس** » و« **الاسكندر الأكبر** » و« **عمرو بن العاص** » و « **سليم الأول** » كلهم دخلوا مصر من فلسطين .

فماذا تفيد تلك البديهيات التاريخية ، قائداً أستُخلف على جيش هبطت قوته المقاتلة الى النصف ، وهَدَّه الطاعون ، والحصار يخنقه من البر والبحر . ويكتب « **كليبر** » إلى حكومة الديركتوار الفرنسية قائلا :



بونابرت يعود مهزوماً من سوريا وفلسطين ، بعد أن طبق قوانين الحضارة في هجومه الفاشل عليها



جانب من مدينة الاسكندرية حين وصل إليها الغزاة الفرنسيون

ـــ إني اعترف بأهمية احتلالنا مصر ، وقد كنت أقول في أوربا أن مصر بالنسبة لفرنسا كنقطة الارتكاز التى نستطيع بها أن نقبض على ناصية التجارة ، ونتولى زمامها في سائر انحاء العالم ، ولكن يجب أن يكون لفرنسا محرك قوى . وهذا المحرك هو البحرية ، ولقد كانت لنا بحرية ثم ضاعت فتغير كل شيء ، وتغيرت المسألة من كل وجه ولم يعد لنا فيما يظهر لى سوى عقد صلح مع تركيا لنمهد لأنفسنا طريقاً شريفاً نخلص به من حملة لايمكن أن تحقق أغراضها التى دعت إليها !

ولأن أحداً فى فرنسا ـــ حتى « **بونابرت** » ذاته ـــ لم يرد عليه ، فقد دخل مفاوضات الصلح مع العثمانيين ، ووقع معهم ـــ فى ٢٤ يناير (ك ٢) ١٨٠٠ م ـــ معاهدة العريش . وتطبيقاً لها بدأ جيش الشرق فى الرحيل . لكن اللعبة الدولية أبت عليه هذا « الطريق الشريف » ، فالانجليز ـــ الذين كانوا طرفاً فى المفاوضات ـــ ، لم يرضهم ان يرحل جيش الشرق بأسلحته لينضم إلى جبهات القتال ضدهم فى أوربا ، فقطعوا طريق البحر على الجيش الفرنسى المنسحب ، وأسَروا كل من خرج منهم . ولم يجد العثمانيون بُداً من الهجوم على الجيش الفرنسي لاجلائه بالقوة . فكانت معركة « **عين شمس** » ..

لم يتطلب الجيش العثماني سوى يوم واحد ليهزم فى « **معركة عين شمس** » ، لكن « **القاهرة** » تمردت خمسة أسابيع كاملة ، فما كاد « **كليبر** » ينتصر على العثمانيين ، حتى تحولت شوارع المدينة إلى متاريس ، إمتد الغضب من بولاق إلى كل أنحاء المدينة . خرجت السيوف والبنادق والرماح والعصى بل والمدافع المدفونة فى أحواش المنازل ، وسرعان مااستولى الثوار على المدينة ، أقاموا متاريس قوية فى مداخل الشوارع ، هاجمت فصائل منهم مقر القيادة العامة لجيش الاحتلال ، حيث يسكن « **كليبر** » ، فى قصر الألفى بميدان الأزبكية . أنشأ الثوار معملا لصنع القنابل وصب المدافع ، جمعوا له الحديد من المساجد والحوانيت ، وتطوع الصناع للعمل فيه . استعانوا بكرات الحديد التى تستخدم فى الموازين « كقذائف » . أخذوا يجمعون القنابل التى تتساقط من المدافع الفرنسية فى الشوارع فيحيلونها إلى قذائف جديدة . تشكلت لجان للاعاشة ، وللتجنيد ، ولمراقبة المتاريس ورسم الخطط .

وحين دخل « **كليبر** » المدينة كانت فى أيدى الثوار ، فلم يبق أمامه سوى النار ، بدأت مدافع الفرنسيين تطلق قذائفها على المنازل ، واحتلت فرق من جيش الاحتلال الآكام المشرفة على المدينة ، فأحاطت بها شمالا وشرقاً ، وحوصرت بحيث لايصلها طعام ولا ماء . تقدم جيش الشرق يُشعل النار فى المتاريس والمنازل فإذا ما أطفأتها الأمطار الغزيرة التى هبطت على القاهرة ، أعادوا إشعالها من جديد : خمسة أسابيع كاملة والقاهرة تقاوم ، والنار ترعى فى مساكنها ، ولاأحد يقبل التسليم .

وأخيراً .. اقتحم الفرنسيون « **بولاق** » ، ففعلوا بأهلها — كما يقول « **الجبرتى** » المؤرخ — ماتشيب من هوله النواصي . « صارت القتلى فى الطرقات والأزقة ، واحترقت الدور والقصور » ، أما الأزبكية وما جاورها من الأحياء التى دار فيها القتال ، فقد صارت كلها « تلالا وخرائب ، كأنها لم تكن مغنى صبابات ، ولا مواطن أنسٍ ونزهات ، جنت عليها أيدى الزمان ، وطوارق الحدثان ، حتى تبدلت محاسنها ، وأقفرت مساكنها . تسكب عند مشاهدتها العبرات » .

بكى « **الجبرتى** » المؤرخ ، أما الجنرال « **كليبر** » ، فقد أضاف إلى أكاليل

غاره ، إكليلاً جديداً ، وبات من الدقة العلمية ان نسميه : بطل معارك مايستريك وشارلوا وفانديه وجبل طابور وعين شمس وبولاق .

فى القدس كان « **سليمان الحلبى** » — القادم من قلب القهر — قد قرر أن يغازي فى سبيل الله ..

لا أحد يدرى كيف نبتت فكرة مشروع اغتيال « **كليبر** » ، ومن الذى أوحى بها ، ذلك أن « **سليمان الحلبى** » ، لم يكن من هؤلاء الذين يدونون خواطرهم ، كما أنه لم يعن كثيراً باطلاع الآخرين على مادار فى رأسه . وحين قبضوا عليه ، وعذبوه « حُكْمَ عوائد البلاد » لم يُفِضْ كثيراً فى الحديث . ومع أن جوهر روايته لما جرى ، صحيح ، إلا بعضاً مما قاله ، وقاله الأخرون ، يحتمل الشكّ وربما الاهمـال .

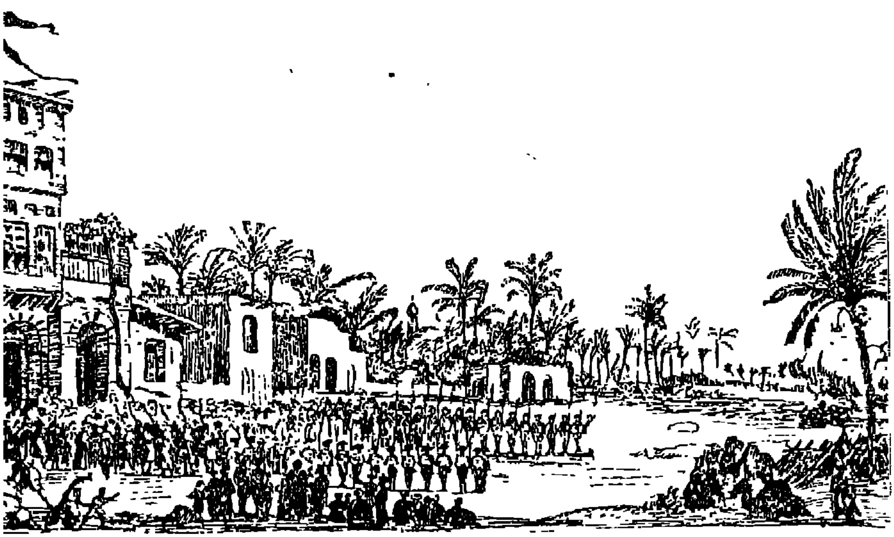
وطبقا لروايته ، فقد نبت المشروع فى حوار بينه وبين « **أحمد اغا** » محافظ القدس . وكان المحافظ قد تسلم منصبه فى نهاية مارس (آذار) ١٨٠٠ م ، وذهب إليه « **سليمان** » يشكو ما يلاقى أبوه ، « **الحاج محمد أمين** » ، — تاجر المسلى بحلب — من اضطهاد ، إذ تعود « **ابراهيم باشا** » ، محافظ حلب ، ان يفرض عليه — وعلى غيره من التجار — غرامات فادحة ينوءون بها . وأسفر اللقاء بين « **سليمان** » و« **محافظ القدس** » عن مواعيد أخرى متعددة ، جرت فى الأيام التالية ، وتراجعت خلالها المشكلة بين تاجر المسلى ومحافظ حلب ، ليطرح مشروع اغتيال « **كليبر** » نفسه على لقاءات الرجلين .

وأسفرت هذه اللقاءات عن اتفاق بأن يتوجه « **سليمان** » إلى القاهرة لتنفيذ المهمة ، وطلب منه « **أحمد أغا** » أن يسافر أولاً من « **القدس** » إلى « **غزة** » ليلتقي

هناك بشخص اسمه « **ياسين أغا** » سيقدم له المساعدات الضرورية لتنفيذ مهمته يزوده بأى خطابات تَقْدِمه أو رسائل تعريف ، إذ فضل أن يرسل ذلك عن وبوسائله الرسمية ، حتى لاتتعرض الرسائل للوقوع فى يد غريبه ، أو تطلع عليه متطفلة .

ولم تستغرق تلك المباحثات جميعها سوى ثلاثة أيام . وفى اليوم الرابع « **سليمان** » « **القدس** » إلى « **الخليل** » ، حيث ظل عشرين يوماً فى انتظار يرافقها إلى « **غزة** » ، ليكون فى مأمن من قطاع الطرق . وحين وصل إلى « **غزة** نهاية ابريل (نيسان) ١٨٠٠ ، التقى بـ « **ياسين أغا** » ، الذى قال له بأن لديه بالمهمة التى قَدِم من أجلها ، ورتب له إقامة مؤقتة بجامع غزة الكبير ، وتردد هناك عدة مرات ، تباحثا خلالها فى المشروع ، وكان « **ياسين أغا** » حريصاً على يكون اللقاء خِفية عن الأعين ، لذلك تمت معظم اللقاءات ليلاً .

الجيش الفرنسى ، يستعد للانسحاب الذى لم يتم بعد توقيع معاهدة العريش فى يناير ١٨٠٠ م



وحين تمت الصفقة ، وعده « ياسين » برفع الاضطهاد عن أبيه ، وأن يشمله بحمايته فى جميع المناسبات ، وأعطاه أربعين قرشاً تركياً — قيمة كل منها أربعون بارة — لمصاريف سفره ، وأوصاه أن يكون حذِراً ، وألاّ ينفذ المشروع إلاّ بعد أن يضمن نجاحه وألا يُحَدِّث أحداً بشأنه .

وخلال الأيام العشرة التى أمضاها بغزة فى انتظار قافلة تقوده للقاهرة ، اشترى « سليمان » الخنجر الذى أغمده فيما بعد فى صدر « كليبر » ، ولم يبذل مجهوداً كبيراً فى الانتقاء ، إذ اشترى أول خنجر صادفه ، والتحق بأول قافلة مسافرة ، وكانت مُحَمَّلة بالصابون والدخان ، قطعت المسافة بين غزة والقاهرة فى ستة أيام ، قضاها « سليمان » على ظهر هجين .

ولأن القاهرة كانت — حين وصل إليها « سليمان » فى منتصف مايو (١٨٠٠ م) — ماتزال تلعق جراح الثورة : أبوابها مخفورة وآثار الحريق فى كل شوارعها ، والبحث لا يهدأ — ليل نهار — عن الجنود العثمانيين الذين تسربوا إليها وشاركوا فى الثورة والمتمردين الذين قادوا المقاومة ، فقد آثرت القافلة ألا تدخل المدينة ، وحطت رحالها فى قرية صغيرة بجوار الجيزة اسمها « العياط » . ومن هناك استأجر « سليمان الحلبى » حماراً ، دخل به المدينة فى ١٤ مايو ١٨٠٠ م .

أمضى « سليمان الحلبي » شهراً كاملا فى القاهرة . كانت الثورة قد خمدت ، أما أعمال الثأر فكانت فى قمتها . وكان « كليبر » يطبق قاعدته الديمقراطية : رؤوس أقل تُذبح ، وأموال كثيرة تُنهب ، ولابشاشة هناك . لذلك صمم — كما قال — أن يعصر مصر كما يعصر الشريتلى الليمونة . وتطبيقا لسياسة « الارهاب المالي » تلك ، فرض على المدينة العاصية ، غرامة قدرها ١٢ مليون فرنك ، واعتقل خمسة عشر رجلا من أعيان المصريين حتى تجمع الغرامه الذى وزعت — كما يقول « الجبرتي » — على « الملتزمين وأصحاب الحرف حتى الحواة والقرداتية والتجار وأهل الغورية وخان الخليلى والصاغة والنحاسين والدلالين والقبانية وقضاة المحاكم وغيرهم ، كل طائفة عليها مبلغ معلوم ، وكذلك بياعو الدخان والتُنباك والصابون والخُردجية والعطارون والزيّاتون والشواعون والجزارون والمزينون وجميع أهل الصنائع والحرف ، وجعلوا على الأملاك والدور

كليبر



أجرة سنة كاملة » .

وعند التنفيذ ، كان البلاء عظيما ، يقول الجبرتي « مضى عيد النحر ولم يلتفت إليه أحد ، بل ولم يشعروا به ، ونزل بهم من البلاء والذل مالا يوصف . وفرغت الدراهم من عند الناس ، واحتاج كل إلى القرض فلم يجد الدائن من يدينه لشغل كل فرد بشأنه ومصيبته ، فلزمهم بيع المتاع فلم يوجد من يشترى ، اذا أعطوهم ذلك لايقبلونه ، فضاق خُنَّاق الناس ، وتمنوا الموت فلم يجدوه . ثم وقع التَّرجِّي فى قبول المصوغات والفضيات ، فأحضر الناس ما عندهم ، فُيقَوِّم بأبخس الأثمان ، وأما أثاثات البيوت من فرش ونحاس وملبوس فلا يوجد من يأخذه ، وحين يشتد الطلب ، وينبثُّ المعينون والعسكر فى طلب الناس ومهاجمة الدور ، وجرجرة الناس حتى النساء من أكابر وأصاغر وبهدلتهم وحبسهم وضربهم ، والذى لم يجدوه لكونه فرَّ وهرب يقبضون على قريبه أو حريمه أو ينهبون داره » .

وهكذا دخل « **سليمان الحلبى** » ، ليجد القاهرة ، بتلخيص « **الجبرتى** » — فى شرِّ حال ، فـ « الطرق مجفرة ، والأسواق مقفرة ، والحوانيت مقفولة ، والعقول مخبولة والخانات والوكائل مغلوقة ، والنفوس مطبوقة ، والغرامات نازلة والأرزاق عاطلة ، والمطالب عظيمة ، والمصائب عميمة ، والعكوسات مقصودة والشفاعات مردودة .. وبالجملة فالأمر عظيم ، والخطب جسيم ، ولا حول ولا قوة إلا بالله العلى العظيم » .



أمضى « **سليمان** » أول ليلة له بالقاهرة بمنزل أستاذه « **مصطفى أفندي** » ، واستضافة الشيخ العجوز الذى جاوز الثمانين من عمره ، إذ كان هو الذى علمه الخط وحفظ عليه القرآن حين كان بالقاهرة قبل ذلك بثلاث سنوات . وفى الصباح ، اعتذر له « **مصطفى أفندي** » فهو شيخ عجوز فقير ، لاقِبل له بضيافته . وقبل

« **سليمان** » عذر الرجل ، وأستأذنه أن يمر عليه بين الحين والآخر لزيارته ، فأذن له ، فظل يتردد عليه طوال الشهر التالي كل أسبوع مرتين فى يومى الاثنين والخميس .

ونقل « **سليمان** » إقامته إلى الجامع الأزهر ، حيث التقى بأربعة من أصدقائه ، جميعهم من « **غزة** » ، ويقيمون كغيرهم من طلاب فلسطين وسوريا ، فى رواق الشوام ، وكان أكبرهم « **عبد الله الغزي** » فى الثلاثين من عمره ، أمضى منها عشر سنوات فى الأزهر ، وهى المدة التى قضاها ثانيهم « **أحمد الوالي** » الذى كان يناهزه عمراً ، أما أحدثهم إقامة فى القاهرة وفى الأزهر ، فكان الشيخ « **محمد الغزي** » ، إذ لم تمض على إقامته فى الجامع الكبير سوى خمس سنوات . وهرب الرابع « **الشيخ عبد القادر الغزى** » بعد مقتل كليبر ، فلم يترك أى معلومات تخصه .

سهّل المشايخ الأربعة لـ « **سليمان الحلبي** » الالتحاق بالجامع الأزهر ، والإقامة فيه ، دون إخطار السلطات الفرنسية ، التى كانت قد أصدرت أمراً بالإخطار عن كل عثماني يصل الى القاهرة . ومنذ البداية ــ وعلى عكس مانصحه به « **ياسين أغا** » محافظ القدس ــ أخطرهم بمشروعه ، فنصحوا له بعدم الإقدام عليه ، وأشاروا إلى الصعوبات التى تحول دون تنفيذه ، ونبهوه الى أنه سيقتل ، لكن « **سليمان** » لم يقتنع بما قالوه ، وواصل الحديث عن مشروعه خلال الأيام التالية ..

وطوال الوقت كان « **سليمان** » مشغولا بالبحث عن « **كليبر** » ، ودراسة أنسب مكان لتنفيذ مشروعه ، وكان القائد العام قد نقل إقامته الى « معسكر الجيزة » ، حتى تنتهى الاصلاحات التى كانت تجرى فى بيت الألفى ، مقر القيادة العامة ، الذى كان يقيم به قبل أن تصيبه قنابل الثوار باضرار ، أصبح معها غير صالح لإقامته به قبل ترميمه ، كما أنه كان كثير التجول فى المدينة ، يراجع متطلبات الدفاع عنها ، ويطمئن إلى سلامة قلاعها وحصونها ، ويشرف على إجراءات تحصيل الغرامة التى فرضها على أهلها ، فلم يكن له خط سير ثابت يسهل معه اقتناصه ..

ولظنه أن الفرصة المتاحة لتنفيذ مشروعه ، قد تتأخر بعض الوقت ، فقد أخذ « **سليمان** » يبحث عن عمل يقتات منه ، ككاتب عربي ، ومع أن الفرصة لم تسنح ، إلا أنه وجد أعمالا متفرقة . وكان يقضي معظم أوقاته بالأزهر ، ويكتب

أحياناً أوراقاً تتضمن أدعية وآيات من القرآن ، يوزعها على الطلاب والمصلين فى الجامع الكبير .

ويلتقى بأصدقاه « الغزاوية » ، فيسامرهم أحيانا .. ويشارك « **أحمد الوالي** » ، قلقه على ابن خالته « **عبد الملك بن شهيب** » الذى اختفى فجأة فى الخريف الماضى ، وترك أخته « **زينب** » فى منزلهما بـ « **تل العقارب** » ، ولعله قد صاحب « **أحمد الوالي** » ، إلى المنزل الذى كان يقع فى نواحى الناصرية ، بالقرب من بيت قاسم بك الذى كان مقراً للمجْمع العلمى الفرنسي . وكانت البيوت تحيط بالتل المرتفع ، المطل من أحد جوانبه على البركة الناصرية ، بينما كان الفرنسيون قد احتلوا سطح التل وحولوه إلى طابية نصبوا عليها المدافع ، لتأمين المدينة ، بعد ثورة القاهرة الأولى ، ولعل « **سليمان** » قد أدهشه شك « **أحمد الوالي** » فى أن يكون « **عبد الملك** » قد قتل وريبته فى أن بنت خالته « **زينب** » تعلم بسر اختفاء شقيقها « **عبد الملك** » !

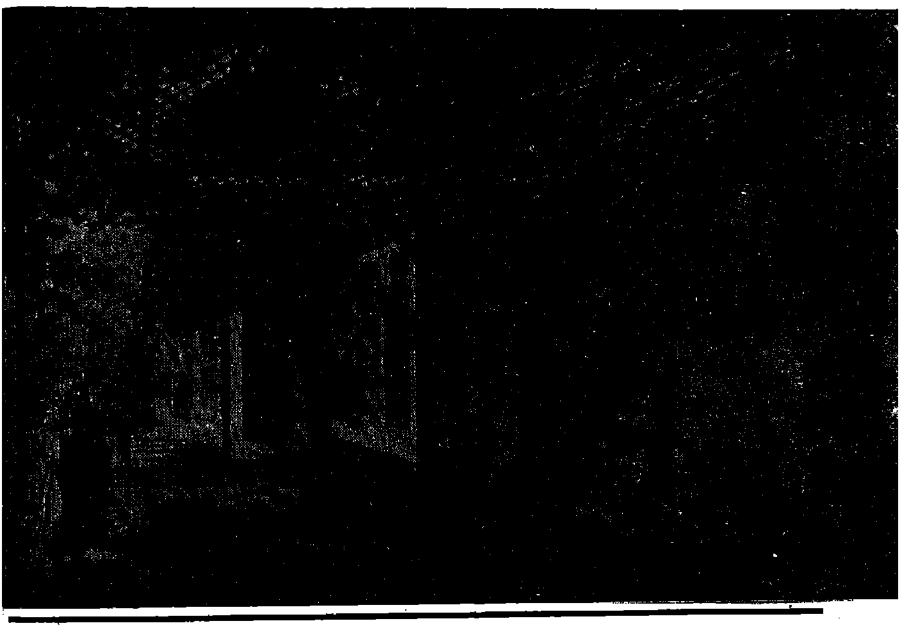
وما أن عرف « **سليمان الحلبي** » أخيراً مقر إقامة الجنرال بالجيزة ، حتى انطلق إلى هناك ، وراقب موكبه ، وسأل النوتية الذين ينقلونه عبر النيل من الجيزة إلى القاهرة عن السبيل للقياه ، وحين استفهموا منه عن سبب سؤاله ، قال لهم أنه يود أن يقدم اليه شكوى .. فأخطره أحدهم أن الجنرال يذهب عصر كل يوم الى حديقة الأزبكية ليتفقد أعمال الترميم فى مبنى القيادة العامة ..

لحظتها كان قدر « **كليبر** » قد أدركه ..

انتهى التحقيق فى اليوم نفسه ــ السبت ١٤ يونيو ١٨٠٠ م ــ وتحدد اليوم التالى لبدء المحاكمة ، وأصدر « **الجنرال منو** » ــ الذى خلف « **كليبر** » فى القيادة العامة ــ أمراً بتشكيل المحكمة من تسعة من قادة الجيش . وفى جلستها الأولى ،

ندبت المحكمة رئيسها ، وممثل الاتهام فيها ، لإجراء التحقيق ، وجمع أدلة الاتهـ
فأسفر تحقيقهم عن اتهام « **سليمان الحلبى** » ، والأزهريين الأربعة الذين أفضى الـ
بعزمه ، وهم « **محمد الوالي** » و« **عبد الله الغزي** » و« **عبد القادر الغزي** »
وأستاذه « **مصطفى افندي** » الذى بات فى منزله عند حضوره الى مصر ، فكان
عدد المتهمين ستة ، ولما كان رابع المتهمين « **عبد القادر الغزى** » قد فر قبل
المحاكمة ، فقد حُوكِم غيابياً ..

وحين انعقدت المحكمة فى اليوم التالى ــ الإثنين ١٦ يونيو (حزيران) ١٨٠٠ م
ــ وقف ممثل الاتهام « **القومسيير سارتلون** » ، يترافع ضد المتهمين ، فتحدث عما
يكتنف الجيش الفرنسى فى مصر « من حداد عام ، وحزن عميق فيهما الدليل على
عظم المصاب ، ففى مجال المجد والنصر ، اختطف من بيننا قائدنا قتيلا » ، وتساءل
« ماذا عساني أن أضيف إلى التعبير عن الألم المبرح الذى نشعر به من أجله ؟ هل
أذكر دموع جنوده الذين كان لهم بمثابة الوالد ، أم أذكر مايملأ قلوب قواده ــ
الذين حضروا أفعاله وزاملوه فى مواطن المجد ــ من أسى » .



جانب من قصر « مرادبك » بالجيزة حيث كان المقر المؤقت لإقامة « كليبر »

وفى ختام مرافعته طلب المدعى العمومى من المحكمة إدانة « **سليمان الحلبى** » والحكم بحرق يده اليمنى ، ثم يوضع على الخازوق حتى يموت وتنهش الطيور الجارحة جسمه ، وأن تقضي بأدانه الشيوخ الثلاثة « محمد » و« عبد الله » و« أحمد الغزي » فى تهمة الاشتراك بالجريمة ، لعدم إبلاغهم عنها رغم علمهم المسبق بها ، والحكم بقطع رؤوسهم ، وأن يحكم على رابعهم « **عبد القادر الغزي** » ـــ الذى هرب ولم يتمكن الفرنسيون من القبض عليه ـــ بنفس الحكم ، على أن تنفذ الأحكام إثر تشييع جنازة « **الجنرال كليبر** » بحضور الجيش وأهالي البلاد ، وطالب المدعى العام ببراءة ساحة « **مصطفى أفندي** » والافراج عنه ، إذ لم يثبت أن « **سليمان الحلبي** » قد أنبأه بمشروعه ، وأن يطبع من الحكم وأوراق الدعوى خمسمائة نسخة وتنشر مع ترجمتها إلى اللغتين التركية والعربية فى مختلف أنحاء مصر بالمواقع المعتادة والمخصصة لذلك ..

وفى مجال المقارنة بين عظمة « **كليبر** » ، وجيشه ، وبين « وحشية » « **سليمان الحلبي** » ورفاقه ، تحدث « **سارتلون** » عن « بحبوحة التسامح والكرم التى يرتع فيها المصريون من قاهريهم » أما العثمانيون والمصريون والعرب ، فقد وصفهم « **سارتلون** » بأنهم « **متوحشون ، جُبناء ، لاتحمر وجوههم خجلا من إقدامهم على الانتقام لهزيمتهم بالاغتيال ، لذلك لن يكسبوا أمام العالم سوى العار** » .

وأرجع المدعى العمومى جريمة « **سليمان الحلبى** » ، إلى التعصب والهلاوس الدينية ، فهذا « الشاب المتوحش الموصوم بوصمة الاجرام ، أثرت روح التعصب الدينى أبلغ الأثر فى رأسه المضطربة بخاطىء الأقاويل عن مقتضيات الاسلام الصحيح ، حتى بات يعتقد أن أقوى دعائم الدين ، وأعز وسائله هى الجهاد فى سبيل الله وموت المشركين » .

وبعد أن انتهى المدعى العمومى من مرافعته ، أعادت المحكمة استجواب المتهمين ، فاعترفوا بالوقائع كما وردت فى أقوالهم النهائية ، وسألتهم هل يريدون توكيل محام للدفاع عنهم ، فلم يردوا ، فانتدبت المحكمة المترجم « **لوكاهاما** » للدفاع لكنه وقف ليترافع فقال أن لاشىء لديه ليقوله .

واختلت المحكمة للمداولة فى الحكم ، وسأل الرئيس أعضاءها إبتداء من أصغر الأعضاء رتبة ، عن كل متهم على حدة ، فكان قرارهم أنهم جميعاً مذنبون ، ما

عدا « مصطفى افندي » الخطاط ، واستفتاهم رئيس المحكمة جميعا عن نوع العقوبة التى توقع على كل منهم ، فوافقوا على مااقترحه المدعى العمومى فى مرافعته .

وهكذا قضت عدالة الحرية والاخاء والمساواة والحضارة على « **سليمان الحلبى** » بالاعدام بوسيلة متحضرة تماما .. نقلها مترجمو الحملة عن الفرنسية إلى لغة عربية ركيكة ، كالخيال الركيك الذى قضى بها ، واعتبرها عدلاً .. وهكذا نص الحكم على « حرق يده اليمين ، وبعد ذلك يتخوزق ، ويبقى على الخازوق لحين تأكل رمّته الطيور ، وكل ماتحكم يده عليه ، يكن حلالاً للجمهور الفرنساوي » .. أما « **محمد الغزي** » ، و« **عبد الله الغزي** » .. و« **أحمد الوالي** » فقد حكمت العدالة الفرنسية بأن « تقطع رؤوسهم ، وتوضع على نبابيت .. أما أجسامهم « فتحرق بالنار .. ويكون ذلك قُدّام « **سليمان الحلبى** » قبل أن يجرى فيه شيء » ..

فى تلك الأيام ذاتها ـــ أو قبلها بقليل ـــ انعقدت محكمة فرنسية أخرى فى ميناء « **طولون** » ـــ الفرنسى ـــ لتحاكم شاباً آخر من « **غزة** » .. هو « **عبد الملك شهيب** » .. فتحكم ـــ أيضا ـــ بإعدامه .



« برتلمين » محافظ القاهرة الوالي الذى نفذ حكم الإعدام فى سليمان الحلبى ورفاقه

ظهر « عبد الملك » فى آخر مكان كان يتصوره ابن خالته « **أحمد الوالي** » : على سطح السفينة الحربية « لاموبرون » » ، التى هرب عليها « **نابليون بونابرت** » من مصر . ولم يكتشف أحد من حُرّاس « **نابليون** » وجوده ، إلا حين فوجئوا به ذات صباح ، يثب على الجندى « **فورتين** » ـــ أحد حراس « **نابليون** » ـــ ليطعنه بخنجره أربع طعنات فى صدره وكتفه .. فيسقط صريعاً .. وأمام « **نابليون** » روى « عبد الملك » الواقعة .. كان « فورتين » يعسكر فوق « **تل العقارب** » ضمن قوة طابية

المعهد العلمي .. وذات غروب ، تسلل الى بيت « **عبد الملك** » ليغتصب « **زينب** » .. وظل يواصل اغتصابه لها بين الحين والآخر ، حتى اكتشف « **عبد الملك** » المأساة ، فظل يرحل خلف « **فورتين** » من بلد الى بلد ، حتى استطاع أخيراً أن يتسلل خلفه ، إلى السفينة « **لاموبرون** » ، فقتله !

وفى الوقت نفسه الذى كانت الاستعدادات فيه قد تمت لاقامة مراسم العدالة الفرنسية فوق « **تل العقارب** » .. لم تكن « **زينب** » التى خرجت مع أهل البلد لتتفرج على مراسم دفن « **كليبر** » وإعدام « **سليمان الحلبي** » ورفاقه — ومن بينهم ابن خالتها « **أحمد الوالي** » — تعلم أن حكم الاعدام رميا بالرصاص ، ينفذ فى اللحظة ذاتها فى شقيقها « **عبد الملك** » !



□ القاهرة المحروسة

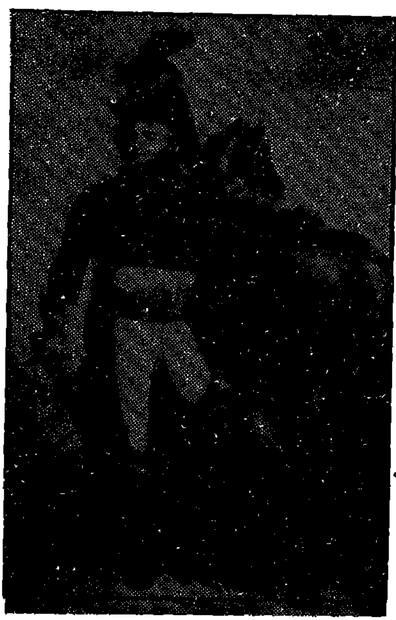
□ الثلاثاء ١٧ يونيو (حزيران) ١٨٠٠ م .

حين بدأت جنازة الجنرال « **كليبر** » تحركها من مبنى القيادة العامة ، انطلقت طلقات مدفع القلعة تتالى مرة كل ثلاث دقائق . وتقدمت كتائب الجيش من الفرسان والمدفعية ثم حرس القائد العام ، فموسيقى الجيش موكب الجنازة ، حمل الجنود بنادقهم منكسة ، ووضعوا أشرطة سوداء على أكمامهم ، أما الطبول التى كانت تدق دقاً جنائزياً خافتاً ، فكانت هى الأخرى مجللة بالكريب الأسود . كذلك كان النعش الذى حُمِل على مركبة تجرها الجياد ، وفوقه سيف « **كليبر** » وقبعته وشاراته والسكين الذى قُتل به . وكان دمه مايزال متجلطاً عليه . خلف النعش وفد من فرسان المماليك ، ثم « **الجنرال منو** » — خليفة « **كليبر** » — وقواد الجيش وأعضاء المجمع العلمي الفرنسي ، ثم أعيان القاهرة من التجار والعلماء والقساوسة ، ومندوبو

طوائف الصناع ، وسارت الجنازة من «الأزبكية» إلى « درب الجماميز » إلى «الناصرية» ، حتى «تل العقارب» .. وهناك توقفت الجنازة ، ومااحتشد فيها ، ليشهد جثمان « كليبر » المسجى فى نعشه ـ قبل الدفن ـ آخر مشاهد المجد ويتزود بنظرة من عدالة الظالمين !

أنزل نعش «كليبر» من فوق عربته ، ووضع على «**تل العقارب**» ، حيث كانت مراسم تنفيذ الحكم فى « **سليمان الحلبى** » وشركائه فى انتظار وصول النعش . وما أن انطلقت المدافع ، حتى بدأ الشطر الثانى من الاحتفال . تقدم « **بارتليمى** » ـ محافظ القاهرة اليونانى ـ فأطاح بسيفه برؤوس طلاب الأزهر الثلاثة وتسلم بعض معاونيه الرءوس التى تخضبها الدماء ، فرفعوها فوق عصى طويلة ، وغرسوها فى أرض التل ، بينما وضعت جثثهم فوق كومة ضخمة من الحطب والأخشاب ، أشعلوا فيها النيران . وكان الفحم آنذاك ، يحمى فى مجمرة ، وحين انتهى المحافظ من مهمة إعدام المشايخ ، تقدم إلى « **سليمان** » ، ووضع كفه فى المجمرة ، لم يشك « **سليمان** » ، **ولم يتكلم والنار تأكل لحمه الحى ، غير أنه اعترض حين تعمد « بارتليمى »** أن يعدل من وضع يده ، لتطول النار مرفقه ، منبهاً إياه إلى أن الحكم لم يذكر المرفق بل اليد فقط ، وتشاجر «سليمان» مع « **بارتليمى** » ونعته بالكلب ، وأصر على حقوقه ولم يكف عن الاحتجاج إلا حين أزيحت عن مرفقه الجمرة ..

وبعد أن احترقت يد « **سليمان** » ، بدأ تنفيذ القسم الثانى من الحكم الصادر بحقه . وقام « **بارتليمى** » بعملية الخوزقة بمهارة ، أحضر قضيباً مدبباً من الحديد ، ثم بدأ فى إدخاله فى شرج « **سليمان الحلبى** » ، بالدق بمطرقة خفيفة ، حتى لايحدث نزيفاً يؤدى إلى موته قبل أن يتعذب بما يكفى ، وبعد أن انتهى ذلك الاجراء التمهيدى ، رفع الخازوق قائماً ، وعليه سليمان ، ثم غرس فى الأرض .



الجنرال كليبر

طلب « **سليمان** » من جندى فرنسى كان يقف على مقربة منه ، أن يعطيه شَربة ماء . كان الجندى على وشك أن يعطيه زمزميته ، منعه « **بارتليمى** » ، إذ سوف تؤدى أى نقطة ماء الى موته فوراً ، فتنقذه من عذابه ، وهذا مخالف لمنطوق الحكم ولتقاليد الحضاره !

على تل العقارب .. فارق جثمان « **كليبر** » « **سليمان الحلبى** » .. مضوا به ، تتقدمهم الفرسان والموسيقى ، وحين وصلوا إلى فناء قصر العينى ، حيث أعدوا فى حديقته قبراً للجنرال ، على درج عال زرعوا حوله أعواد السرو . وبعد انتهاء مراسم الدفن ، ألقى المواطن « **فورييه** » — سكرتير المعهد العلمي الفرنسي — كلمة طويلة ، تحدث فيها عن الجنرال « **كليبر** » بطل معارك فانديه وشارلوا وفلوريس ومايستريك والفكريش وفريدبرج ، ومقتحم الاسكندرية وبطل معركة جبل طابور وعين شمس ، من أخمد ثورة القاهرة ، وجاء — مع جيشه — لينشر أعلام الحضارة والعدل على ضفاف النيل ..



وفى تلك اللحظة .. كان «**سليمان الحلبى**» جالساً على خازوقه فوق تل العقارب يصلي !! .



مقتلة الأحد الدامي

هو يوم مصري كـكل الأيام المصرية ..!

يوم « أحد »

مئات الألوف من الآحاد مرت قبله .. وأخرى جاءت بعده .. لكنه ظل يتميز من بينها -تميماً بما جرى فيه ، بشوانيه المكثفة وأحداثه اللاهثة ، بمصائر مئات الرجال التى تحددت فيه .. وبما ترتب عليه من نتائج .

وهو بعد هذا كله واحد من أطول أيام التاريخ المصري ..

انفجرت خلاله تراكمات متعددة ظلت تعمل تحت السطح على امتداد الأسابيع والشهور لتتجمع فى النهاية . وتحيل يوماً محدود الساعات ، إلى دهر كامل ، مشحون بالأحداث والانفعالات ، دموي القسمات ، غاضب كبحر هادر ، وقاس كعاصفة عاتية ..

ورصد تفاصيل يوم مثل هذا عملية صعبة ، بيد أنها ضرورية على أيّ حال ، فعندما توضع تلك التفاصيل تحت المجهر ، تعطينا الفرصة ، لنكشف في صورتها المكبرة ، كيف تحرك أعم الحوادث أبعد الناس صلة بها ، وكيف تؤثر السياسات التى ترسم فى القصور ، وتصاغ بالعبارات الجزلة ، فى مصائر رجال بسطاء ، ونساء لاتفرقن بين الألف والأصبع .

يوم « أحد » سكندري الطابع ، ككل أيام الآحاد المصرية !

شرارة بسيطة أحرقت السهل كله . تحركت الثواني لاهثة ، واندفعت الحوادث دامية ، ثم انحسر كل هذا — عندما هبط الغروب — فى الظلام والسكون ، ولم يعد أحد يسمع فى عمق الصمت سوى هدير أمواج البحر ، وأضواء الفنار تخدش وحدها بكارة الظلام ، لكنه فى ذلك الليل المظلم الساكن كان قدر مصر ينتظرها . ستأتى سنوات الإحتلال وشيكاً ، وستسقط مصر — كأحد نتائج هذا اليوم — تحت سنابك الغزو .. ولمدة ٧٤ عاماً متواصلة !

ولأنه يوم غريب كأمثاله من الأيام ، فإنه بعدما خمدت نيرانه ، ضاعت معظم تفاصيله ..

وفى الرماد المتخلف عن الحرائق ، المتلبّد بدماء القتلى والجرحى ، صَعُبت كلّ محاولة للحصول على أنصع وجوه الحقيقة . ضاعت المسئولية ، وتبادل الجميع الاتهام إختفت الوثائق ، وتحولت الإشاعة الى خبر يقينى وإلى شهادة يقسم صاحبها على صحتها بأغلظ قسم .. وفرض المنتصر — وهو الجاني في الوقت نفسه — تصوره على كل شيء . فاندفع يلفق أدلة الاتهام ضد الضحايا وشهادات الدفاع المزورة لصالح الجناه ، ذلك مرض سياسى قديم وحديث .. ولابرء منه .

كان موقع اليوم أحد منحنيات الزمن :

أيامها كانت مصر تعيش مرحلة جديدة من مراحل الثورة الوطنية التحررية كان

حق ملكية الأرض قد أُقِرّ جزئياً .. فتحولت لسلعة تخضع لقانون السوق . وبدأ المنتجون يتجهون للزراعة الكثيفة للتسويق الخارجي وخاصة القطن والحبوب .. وعرفت مصر وابور المياه والآلات الزراعية الأخرى وتزايدت الدعوة الى تحرير الفلاحين من السخرة ، فضلاً عن انتشار التجارة .

وأدّى كل هذا إلى نشأة « جنين برجوازي مصري » بدأ يجاهد لكيلا تقع السوق المصرية فى يد الاحتكارات الأوربية الشرهة .. فكانت الثورة العرابية ..

غير أن قيادة الثورة ولدت منقسمة منذ البداية ..

كانت مصر فى تلك الحقبة العجيبة من تاريخها تزدحم بعناصر غريبة عن المصريين من الأتراك والجراكسة ، بقايا العصر المماليكي الذين حكموا مصر قرابة الخمسة قرون ، وكانت الشرائح العليا من هؤلاء تنتمي للطبقة الصاعدة التى يهمها تحرير الاقتصاد من السيطرة الأجنبية ، لكنها تناقضت بسرعة مع الجناح المصري من نفس الطبقة ، نتيجة لغربتها الجنسية عن المصريين .

كان الجراكسة والاتراك يحتقرون كل ما هو مصري ولا يصاهرون المصريين . وكانوا بالإضافة الى هذا كله يحوزون مناصب الإدارة ، وهو ما سهّل لهم باستمرار تسخير الفلاحين ، وجعلهم يعارضون فى مطلب حيوي من مطالب الحركة الوطنية .. وهو تحرير قوة العمل بإلغاء السخرة ..

وألقى هذا الجناح من البرجوازيين غير المصريين ، بكل ثقلة وراء « **محمد شريف باشا** » ، الذى ساند الثورة العرابية فى أول مراحلها ، ثم تولى رئاسة الوزارة بطلب من الثوار ، وحاول باستمرار أن يخرج الجيش من حلبة العمل الثورى ، وظلت الخلافات تتصاعد بينه وبين الجناح الآخر فى الثورة — وكان يمثله « **أحمد عرابى** » — الى أن استقال بعد أن رفض مجلس النواب الموافقة على بعض المواد فى مشروع الدستور الذى قدمه لأنها مواد تسلب المجلس ، حق اعتماد الميزانية ، ولاتكفل له من الحقوق بشأنها إلاّ مجرد العلم بها .

وكان الجناح الآخر فى قيادة الحركة الوطنية أكثر تحرراً وتطرفاً .. وهو ماجعل

حركته أكثر انسجاماً مع حركة عناصر التجار والحرفيين والمثقفين الليبراليين والثوريين .. فالتفوا جميعاً حول قيادة « **أحمد عرابي** » وتولى « محمود سامى البارودي » الوزارة عقب استقالة « **شريف** » .. واستفزت رئاسة « البارودي » للوزارة ، قوى المقاومة على الجبهة الأخرى ، التى كانت تدبر لإجهاض الثورة ، واستدراجها الى دروب المساومات ، ورأت أن التمكين للعناصر المتطرفة ، بتولى « **البارودي** » لرئاسة الوزارة ، معناه ، أن تنجح تلك العناصر ، فى جمع الناس حولها ، فتتحول بذلك إلى قوة يصعب التغلب عليها .

ومنذ ألقت الاحتكارات الأوربية شباكها حول السوق المصرية ، وهى تدرك دائماً أن اللعب على التناقض بين « **اليعاقبة** » ــ الذين يتشددون فى عدائهم للاستعمار ــ و« **الجيروند** » ــ الساعون للحلول الوسط ، والمطالبون بالتساهل والتعقل ــ هو الأسلوب الرئيسى الذى يمكنها من إجهاض أيّة حركة ثورية .. حدث هذا أثناء الغزو الفرنسي ، وحدث فى الثورة العرابية .. وسيحدث بعد ذلك فى أوائل القرن ، ثم فى ثورة ١٩١٩ .

وكانت السياسة الاستعمارية ترسم خطتها على أساس أن « **اليعاقبة** » و« **الجيروند** » هم جميعاً أبناء طبقة واحدة .. وأن المتشددين يفعلون هذا لأن الجماهير الشعبية تدخل الحلبة ، وتعطى من دعمها وثقتها لهؤلاء اليعاقبة مايدفعهم للتشدد ولاتخاذ مواقف تتجاوز طاقتهم الثورية .. وأن المطلوب دائماً استدراجهم بعيداً عن هذه الجماهير ، آنذاك يستطيع الاستعمار أن يدفعهم للمناقشة والاتفاق معه بمنتهى الهدوء والتعقل ..

وفى تلك الأيام كانت الدوائر الاستعمارية تدبر لاجهاض الثورة العرابية .. وكانت الدوائر الرجعية فى الداخل وعلى رأسها قصر الخديوية وعناصر الاتراك والجراكسة تعمل معها فى حركة متناسقة ..

وقدر لهذا كله أن يصنع بعض ملامح الأحد الدامى ١١ يوليو ١٨٨٢



وكالعادة فان البداية غير واضحة تماماً ..

وربما كانت أقرب النقط الى حوادث اليوم ، نقطة تبعد ستين يوماً فقط ..

ففى الحادى عشر من ابريل ١٨٨٢ ، استقبل « **أحمد عرابى** » فى مكتبه بوزارة الحربية اللواء « **طُلبة عصمت** » قائد اللواء الأول .. بناء على طلب الأخير .

كان « **طُلبة** » صديقاً لـ « **عرابى** » وأحد قادة الحركة الوطنية . بيد أنه لم يُضيع الوقت فى أحاديث الأصدقاء وسمرهم ، فبمجرد أن جلس ، وقبل أن يحتسى القهوة بدأ يخطر « عرابي » بما جاء من أجله .



طلبة عصمت

قال انه علم من مصدر سرى ، أن هناك مؤامرة تدبر لاغتيال « **عرابي** » ومعه كبار الضباط الوطنيين والوزراء الثوريين فى حكومة « **محمود سامي البارودي** » . وأكد أن المعلومات التى وصلته تقول بأن حركة الترقيات التى تمت أخيراً ، والتى صعّدت عدداً من الضباط المصريين إلى القيادة العليا للجيش ، وأقصت عدداً من الضباط الجراكسة ، قد أغضبت الجنرالات غير المصريين ، لدرجة ، أن المنقولين منهم إلى السودان قد عارضوا أولاً فى النقل ، ثم رفضوا السفر نهائياً وعطلوا تنفيذ حركة التنقلات . وأنهم منذ ذلك الوقت يدبرون للمؤامرة ..

وأضاف « **طلبة عصمت** » قائلاً :

ـــ من المحتمل كذلك أن تكون للخديو السابق « **إسماعيل** » يد فى المؤامرة ، فقد أوفد الى مصر فى الآونة الأخيرة سكرتيره الخاص « **راتب باشا** » ، وهناك احتمال بأن يكون « **راتب** » قد دبر للمؤامرة فى أثناء وجوده فى مصر ، بهدف إعادة « **إسماعيل** » إلى العرش ..

سأل « **عرابي** » عن مصادر هذه المعلومات . أنبأه « **طُلبة عصمت** » أن الذى زوده بها هو ضابط جركسى شاب اسمه « **راشد أفندي أنور** » وأنه اعترف له بعضويته فى جمعية سرية من الضباط الجراكسة تهدف الى اغتيالْ قادة الثورة جميعاً ..

أمر « **عرابي** »على الفور باتخاذ الاجراءات اللازمة للتحقيق فى المسألة ومحاكمة من تثبت ادانته .

وبعد ثلاثة أسابيع من هذا التاريخ ، انعقد المجلس العسكري الذى حاكم المتآمرين . كان المجلس برئاسة جنرال جركسي هو الفريق « **راشد باشا حسني** » . استعرض المجلس ظروف الدعوى التى ثبتت باعتراف المتهمين أنفسهم .. ومنهم « **الأمير آلاى يوسف بك نجاتي** » الذى اعترف بأن « **راتب باشا** » هو مُدبِّر المؤامرة ، وبأنه أغرى الضباط الجراكسة بحضور « **عثمان رفقي** » ـــ وزير الحربية الأسبق ـــ بقتل « **عرابي** » .. وأيدت بقية الاعترافات أقوال « **يوسف نجاتي** » ..



الخديو اسماعيل

وأعلن رئيس المجلس الحكم على المتهمين الأربعين .. وهو يقضى بنفيهم جميعاً

الى أقاصى السودان مع تجريدهم من الرتب العسكرية والامتيازات والنياشين ، وأن يكوّنوا متفرقين فى الجهات التى يُنفون اليها ، وألا تكون هذه الجهات فى مركز الحكمدارية ـــ أى مدينة « الخرطوم » ـــ ولا عواصم المديريات أو الجهات الساحلية .. وتضمن الحكم كذلك اعتبار « **راتب باشا** » محركاً للمؤامرة ، وتجريده من رتبه ونياشينه وحرمانه من العودة إلى مصر . وأعلن المجلس العسكري أن الخديو السابق « **إسماعيل** » كان وراء المؤامرة كلها وأنه يستعين بالمرتبات التى تدفعها له الحكومة المصرية فى تدبير المؤامرات . وأوصى المجلس أن ينظر الخديو ومجلس الوزراء فى أمر قطع مرتباته ..

فى اليوم التالى لصدور الحكم ، توجه « **محمود سامي البارودي** » رئيس الوزراء ـــ الى سراى الاسماعيلية وعرض الحكم على « **الخديو توفيق** » لكى يصدّق عليه ، كما تقضى بذلك القوانين ، أبدى الخديو ملاحظة بأن الحكم شديد القسوة ، لفت « **البارودي** » نظره إلى تعداد المؤامرات التى يقوم بها الجراكسة للقضاء على الثورة ، وأكد أن حكومته مصرة على تدعيم الحكم الوطني وأنها ستضرب بيد من حديد كل من يتآمر على مصلحة البلاد أو استمرار الثورة .


محمود سامي البارودى وزارة الثورة

فى تلك الأيام كان صبر « **الخديو توفيق** » قد نفد ..

كان قد حاول احتواء الضباط فى أوائل أيام الحركة ، وفى ظنه أنه يستطيع أستخدامهم كفزّاعه يخيف بها قناصل الدول الأوربية الذين سلبوا كل سلطته المطلقة ، ولم يتركوا له نفوذاً فى إدارة شئون البلاد ، ثم اكتشف فيما بعد أنه استجار من الرمضاء بالنار وأن هؤلاء الضباط يعملون ـــ هم أيضا ـــ للقضاء على سلطته ، ويريدون دستوراً ، وبرلماناً يجعل الأمة مصدر السلطات ، لكن الأوان كان قد فات لاستدراك خطئه ، فمكّن الضباط لأنفسهم ، وها هى كل محاولاته

لاقصائهم منذ فرضوا أنفسهم ـــ يوم ٩ سبتمبر ١٨٨١ ـــ تبوء بالفشل .. وكل مؤامراته تُفضح .. وهاهو « **البارودي** » يطلب منه أن يوقع بيده هذا الحكم القاسي على أعوانه.. وهو إجراء سيؤدى إلى خوف الجميع منه ، فيرفضون بعد ذلك التآمر لحسابه ، وصحيح أن المجلس اتهم والده الخديو السابق بتدبير المؤامرة ، ولكنها طريقة يفهمها ، إنهم يقولون له بوضوح :

ـــ إيّاكِ أعنى والكلام لك ياجارة ..!

صمت الخديو لحظة ، ثم طلب من « **البارودي** » إمهاله يومين للنظر فى الحكم . وافق رئيس الوزراء وانحنى له وخرج !

فى أول هذين اليومين استدعى الخديو قنصلى فرنسا وانجلترا .. وكانت الدولتان فرسى رهان وسباق فى الاستيلاء على مصر .. بينهما تنافس حاد وصداقة لدودة .. وبحث القنصلان الامر مع الخديو طويلاً .

قال « **توفيق** » :

ـــ إن من بين المحكوم عليهم عدداً من أصدقائي المخلصين .. ولاأشك فى إخلاصهم لي ..

وأردف بالفرنسية :

ـــ إن « **عرابي** » و« **البارودي** » يضغطان بشدة لكى أصدّق على الحكم .. ولو فعلت لانفض من حولى المخلصون ، وهذا هو مايهدف إليه الضباط ..إنهم يريدوننى بلا أصدقاء لكى يسهل عليهم افتراسى .

تكلم « **ماليت** » ـــ القنصل البريطاني العام ـــ فأشار على الخديو بعدم التصديق على الحكم ، وقال له أن وزارة الخارجية البريطانية على استعداد لتأييده فى موقفه . وتدخل المسيو « **سنكفكس** » ـــ القنصل الفرنسي العام ـــ فى الحديث وأيد مشورة زميله الانجليزي ، وقدم نفس الوعد على لسان حكومته .. واقترح الإثنان عليه أن يتعلل بضرورة رفع الحكم إلى السلطان العثمانى للتصديق عليه .

في ثاني اليومين استدعى الخديو قناصل بقية الدول الأوربية .. عرض عليهم

المسألة ، وطلب منهم معونة دولهم فى تثبيت سلطته كحاكم شرعي لمصر .. تردد أكثرهم وقالوا ان الأمر يحتاج إلى مكاتبة وزارات خارجيتهم . ووعدوا بالتوصية لدى وزراء الخارجية فى دولهم لكى يستجيبوا لمطالب الخديو بتأييده .. لم يكن « **توفيق** » يطلب أكثر من هذا ..



الخديو محمد توفيق

فى اليوم الثالث استدعى الخديو « **البارودي** » لمقابلته ..

كانت مقابلة عاصفة .. بدأها الخديو بأن أخطر « **البارودي** » بأنه لن يُصدِّق على الحكم ، ولكنه سيرفعه إلى الآستانة ليوقعه السلطان العثماني .. باعتبار أن مصر ولاية عثمانية وأن صاحب الجلالة الشاهانية السلطان التركى ، قد منح أحد المتهمين — وهو « **عثمان رفقي** » — رتبة الفريق .. ولايمكن تجريده منها الا بتصديق من السلطان ..

ثار « **البارودي** » ثورة عنيفة فى وجه الخديو ... ولفت نظره الى أنه ارتكب عدة أخطاء فادحة :

— إنك يامولاى باستشارتك القناصل فى مسألة داخلية تُحرض الدول الأوربية على التدخل فى شئوننا . وفضلاً عن هذا فان عرض هذه المسألة الداخلية على السلطان التركي هو تنازل عن الاستقلال الذاتي الذى تمتعت به مصر بمقتضى الفرمانات .. وأود أن أذكر عظمتكم بأن هناك دستوراً فى البلاد ، وهذا الدستور لايخولكم إجراء أى اتصالات بالدول الأجنبية إلا عن طريق وزير الخارجية أو رئيس الوزراء ..

عاد الخديو يحتج بمسألة « عثمان رفقي » ورتبة الفريق التى يحملها ... فنّد«البارودي» حجة الخديو .. وقال محتداً :

ـــ لقد أرسلت يامولاى سكرتيرك الخاص « ثابت باشا » إلى الآستانة فى مهمة مجهولة منذ عدة شهور ، ولدىّ معلومات تفيد أن هذا الباشا قد حاول الدس بين الوزارة وبين السلطان .. فقد أُفهْم من التقى بهم من المسئولين العثمانيين بأن الوزارة والضباط ، يهدفون إلى إقامة « خلافة عربية » تضم الدول العربية وتنفصل عن الآستانة ، ومثل هذه الدسائس ليست فى مصلحة الوطن ..

فى نهاية المناقشة العاصفة قال « البارودي » أن الوزارة لا مانع لديها من تعديل الحكم على المتهمين بأن يُستبدل بالنفى خارج القطر على أن يختار المحكوم عليهم الجهة التى يفضلون النفى اليها ، وأكد للخديو بأن الوزارة تعرض هذا لأنها حريصة على ألا يتدخل أحد سواء كان أوربياً أو عثمانياً فى مسألة تتعلق بسيادة مصر على أرضها ومواطنيها ..

رفض الخديو الطلب بحجة أنه قد عرض الأمر بالفعل على السلطانى العثماني .. غضب « البارودي » وخرج من حضرة الخديو مهتاجاً .

فى الأيام التالية أحدثت أنباء الأزمة ضجة شديدة فى القاهرة ، وبالذات فى تجمعات الضباط والمثقفين والعناصر المتعاطفة مع الثورة عموماً .. وتزايد السخط على الخديو .. وأكد كثيرون خلال المناقشات أن الخديو يمهد للخيانة ، ويدعو الأجانب علناً للتدخل فى شئون البلاد .. وارتفعت أصوات تدعو لاتخاذ موقف حاسم . وتزايدت الضجة بالذات فى الأزهر .. وانتشرت الشائعات بكثرة .. ووضح أن الشارع المصرى كله مع « عرابى » و« البارودى » وضد الخديو ..

وبدأت العناصر المتآمرة تبرر موقفها ، وتحيط الأزمة بالشائعات الكاذبة .. فأرسل « ماليت » ـــ القنصل البريطاني ـــ رسالة الى وزارة الخارجية امتدح فيها أخلاق الخديو وعدَّه جديراً بثقة حكومة جلالة الملكة .. وفى نفس الوقت أرسل مراسل « التيمس » السكندري ، رسالة الى جريدته تتضمن خبراً مكذوباً بأن « عرابي » ذهب الى السجن وعذب المتهمين بنفسه ، وانهم اعترفوا كذباً بالمؤامرة

تحت وطأة التعذيب . وأيد « **ماليت** » الرواية المكذوبة فى رسالة سرية لوزارة الخارجية ، ذكر فيها أن هذه القصة من الإشاعات الجارية على الألسن . وأنه شخصياً سمع صراخاً من السجن فى الليل ..

وأدى التصاعد المستمر فى الأزمة إلى نجاح المحاولات المبذولة لحلها .. خاصة أن الخديو كان يلعب بورقة السلطان ، دون رغبة حقيقية فى دعوته للتدخل .. وفى مساء الثلاثاء ٩ مايو ١٨٨٢ ، وقع الخديو قرار تعديل الحكم على أن يُنفى المتهمون مؤبداً من القطر المصري ، ومع الترخيص لهم بالتوجه حيث شاءوا خارج القطر ، ومع عدم حرمانهم من رتبهم ونياشينهم . وقد تم التوقيع فى سراى الاسماعيلية وبحضور « **ماليت** » و « **سنكفكس** » اللذين أوصيا الخديو بالتوقيع .

وبعد التوقيع جاء « **البارودي** » الى السراى ، وعنَّف الخديو فى لهجة شديدة لنزوله على ارادة قناصل الدول ، واتهمه بالضعف والجبن ، وطلب منه إضافة عقوبة التجريد من الرتب العسكرية إلى أمر التعديل . رفض الخديو . وبمجرد خروج « **البارودي** » استدعى « **الخديو** » القنصلين مرة أخرى فظاهراه على إصراره على عدم إضافة شيء للقرار الذى أصدره بتعديل الحكم .. فأبلغ ذلك للبارودى ..



☐ القاهرة المحروسة
☐ الأربعاء ١٠ مايو ١٨٨٢

عقد مجلس الوزراء جلسة عاصفة فى الصباح لدراسة الأزمة .. استمر الاجتماع عشر ساعات متواصلة ــ كانت وجهة النظر السائدة فى المجلس **أن المسألة برمتها خرجت عن حدود أزمة حول التصديق على حكم قضائى لتطرح قضية الاستقلال الوطنى وقضية الديمقراطية ، أى أنها أصبحت مسألة الأهداف الرئيسية للثورة ..**



بيت عرابي في باب اللوق

وتحددت فى الاجتماع أوجه الخلاف مع الخديو فى عدة مسائل .. منها رفضه التصديق على الحكم فى قضية المؤامرة واستشارته للقناصل وللسلطان فى مسائل من صميم السيادة ، وهاتان مسألتان تنطويان على تنازل عن الاستقلال الوطني ودعوة للعبث به .. بالإضافة إلى ممارسة الخديو لسلطته منفرداً فى هذه المسائل دون الرجوع لمجلس الوزراء تطبيقاً لنص الدستور الذى يقضى بأن الخديو يمارس سلطته بواسطة مجلس الوزراء .

كان « عرابي » ثائراً جداً فى أثناء الجلسة ، تحدث عن الخديو بعبارات حادة .. وشرح ماحدث من جرائم فى عصر « إسماعيل » ، وأبدى عجبه من أن جرائم الاغتيالات المتعددة التى حدثت خلال حكمه ، وتعذيب المتهمين لم تثر ضمير قصر الخديوية .. ولاقصر « يلدز » — حيث يقيم السلطان العثمانى — ولم توجع قلب وزارات الخارجية الأوربية .. بينما يتكتل هؤلاء جميعاً اليوم للدفاع عن مجموعة من المتآمرين الخونة .. اعترفوا بجريمتهم وحوكموا محاكمة عادلة بواسطة محكمة يرأسها جنرال جركسي مثلهم هو الفريق « راشد حسنى » !

وفى أثناء انعقاد الجلسة ، دخل « أحمد رفعت » ــ سكرتير عام مجلس الوزراء ــ فأخطر المجتمعين بأن عدداً من قناصل الدول الأوربية فى مكتبه يطلبون مقابلة عاجلة مع وزير الخارجية . رُفعت الجلسة ، وخرج اليهم « مصطفى فهمى باشا » ــ وزير الخارجية ــ وقد أبدى القناصل فى حوارهم معه تخوفهم من توتر الجو ، وسألوا عما اذا كان هناك خطر يتهدد حياة الرعايا الأوربيين .. أخبرهم وزير الخارجية بأن المجلس مازال يبحث الأمر ، وأنه لاشىء يتهدد حياة الأجانب وأن المجلس يدرس اقتراحاً لحل الأزمة ..

كان الاقتراح الذى أشار اليه « مصطفى فهمى » يتضمن دعوة مجلس النواب للاجتماع لعرض الخلاف بين الخديو والوزارة عليه .. وعندما عاد وزير الخارجية إلى قاعة الاجتماع ، كان الوزراء يناقشون هذه المسألة . أثار بعضهم نقطة دستورية .. قالوا أن المجلس النيابي الآن فى اجازة مابين دورى الانعقاد .. وحسب نص الدستور فإنه لايمكن دعوة المجلس فى اجازته الا بأمر من الخديو . ومن البديهى أن الخديو لن يوافق على دعوة المجلس لأمر مثل هذا على وجه التحديد .. كما أن الوزارة لاتستطيع دعوة المجلس للانعقاد لأن هذا لو حدث سيبطل قرارات المجلس ، لدعوته بطريقة مخالفة للدستور ..

تدخل « البارودي » فى المناقشة .. قال :

ــ ان البديل الوحيد لاصرار الخديو على موقفه ، هو استقالة الوزارة ، وهو أمر لايمكن حدوثه والحركة الوطنية تواجه بهذه التحديات كلها ..

وعلق على النقطة الدستورية قائلاً :

ــ أما بالنسبة للنص الدستوري ، فمع احترامنا للدستور فان الضرورات تبيح المحظورات ، وخاصة فى الظروف غير الطبيعية ..

وبعد مناقشات طويلة وافق الوزراء على أن يُدعى مجلس النواب للاجتماع ، فاذا رفض الخديو دعوته ، تقوم الوزارة بتوجيه الدعوة .. سجل ثلاثة من الوزراء اعتراضهم على القرار وهم « عبد الله فكري » و « علي صادق » و « مصطفى فهمي » ..

خرج « **البارودي** » من الاجتماع .. فاستدعى اليه « **حسين الدرملي باشا** » — وكيل وزارة الخارجية — طلب منه التوجه لمقابلة الخديو وإحاطته علماً بقرار مجلس الوزراء بدعوة مجلس النواب إلى الاجتماع ، ليصدر المرسوم بالدعوة . وكان « البارودي » متأكداً من أن الخديو سيرفض ، لذلك استدعى إليه « **أحمد رفعت** » وأمره أن يعد منشوراً للمديرين والمحافظين لكي يخطروا أعضاء مجلس النواب في الأقاليم بالحضور إلى القاهرة لاجتماع طارىء للمجلس . وأمر بأن يرسل المنشور تلغرافياً فور عودة « **الدرملي باشا** » من السراى حاملاً رفض الخديو المتوقع ..

كانت ملامح الفشل واضحة على وجه « **الدرملي** » عندما عاد من السراى . أشار « **البارودي** » لـ « **أحمد رفعت** » فتوجه لتنفيذ تعليمات رئيس الوزراء ..

وفى تلك الليلة قال « البارودي » لأحد محدثيه ملخصا الموقف :

— الخديو لازم ياخذ شنطته ويتوجه للوكاندة شبرد .. خلاص اتعزل !

وكان القنصل الفرنسي العام « **سنكفكس** » يتابع إرسال البرقيات كل ساعة إلى باريس .. وفى نفس هذه اللحظة كان يملي جزءاً من برقية أرسلها لوزارة الخارجية الفرنسية .. تضمنت البرقية خبراً يقول

« وعندما تكلم بعضهم مع « عرابى » عن الأمير « حليم باشا » ليحل محل توفيق صاح غاضباً بأنه من الواجب التخلص من أسرة « محمد على » بأكملها » .



فى الأيام التالية تجمع النواب فى القاهرة .. جاءوا من جميع انحاء مصر .. بدأوا يناقشون الأمر فى جلسات غير رسمية .. وفى يوم الجمعة التالى اجتمعوا بدار

« البارودي » — بغيط العدة بباب الخلق — كان الصيف قد جاء مبكراً فى ذلك العام .. وكانت بدايات مايو قائظة .. حضر الاجتماع الوزراء جميعاً .. وحضره « سلطان باشا » رئيس مجلس النواب

ناقش المجتمعون المسألة من كل زواياها ..

كان واضحاً أن مجلس النواب لن يستطيع حسم المسألة .. وتأكد « عرابي » بذلك أن موقفه فى بداية الثورة كان سليماً ..

كان قد اعترض عقب ثورة ٩ سبتمبر ١٨٨١ مباشرة ، على الطريقة التى اقترحها « شريف باشا » — وأصر عليها — لانتخاب مجلس النواب . فقد أصر « شريف » على أن ينتخب النواب بموجب دستور ١٨٦٦ الذى أصدره « إسماعيل ». وكان هذا الدستور يقصر حق الترشيح — بل وحق الانتخاب أيضاً — على العمد وعلى المشايخ والأعيان . واعترض « عرابي » أيامها .. وطالب بإصدار قانون جديد للانتخاب تتوسع بمقتضاه دائرة الديمقراطية لإتاحة الفرصة لمثقفى المدن والتجار والحرفيين لدخول المجلس بمنحهم حق الترشيح والانتخاب .

وأيامها عارض « شريف » فى هذا ، وانتخب المجلس بمقتضى دستور « اسماعيل » . وهاهى النتيجة !!

إن روح المحافظة تغلب على مجلس النواب ، فيرفض اتخاذ أى موقف حاسم فى المسألة ويتقنع بالخوف من التدخل الأجنبي ، على الرغم من أن سلوك الخديو هو تمهيد للخيانة السافرة ، والواجب الوطني يفرض سد الطريق أمام الخونة بحسم .. وكان طبيعياً أن ينتهى الاجتماع بتشكيل لجنة للوساطة .. وشكلت بالفعل من « محمد سلطان باشا » — رئيس مجلس النواب — وخمسة من أعضائه ، وكلفت اللجنة السداسية بمقابلة الخديو ومناقشته فى الموقف .

كان الخديو مصراً على استقالة الوزارة ..

وكانت الوزارة مصرة على تعديل الحكم ..

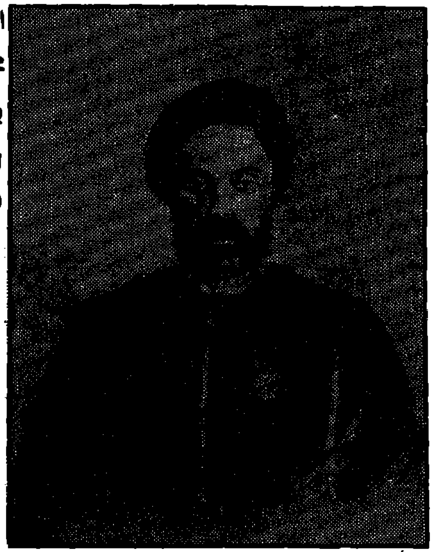
وعرضت اللجنة على « الخديو » أن يستقيل « البارودي » وحده مع بقاء الوزراء فى مناصبهم وتعيين أحدهم — وهو « مصطفى فهمي باشا » — رئيساً لهم ،

على أن يضيف الخديو إلى الحكم الذى صدق عليه عقوبة التجريد من الرتب العسكرية . وعد الخديو بالتفكير فى الأمر . لكن « مصطفى فهمي » اعتذر عن الجلوس على كرسى رئاسة الوزارة فوق كل هذه الألغام .. وبعد مفاوضات مُجهدة انتهى الأمر بالتوصل الى صيغة توفق بين المختلفين ، هى أن تبقى الوزارة بكامل هيئتها على أن يتنفذ الحكم كما صدق عليه الخديو ..!

ورأى الثوار أن مجلس النواب قد خذلهم ، فاكتفوا بأنهم قد لقنوا الخديو درساً سيجعله يتردد ألف مرة قبل أن يكررها ... فقبلوا الحل ..

وانتهت الأزمة ، بصدور بيان رسمى مقتضب نشرته الوقائع المصرية .. قال البيان :

« الحمد لله قد زال الخلاف وانحسمت أسبابه بحسن توجيهات الحضرة الخديوية وتمثل حضرات النظار ورئيس مجلسهم « عطوفتلوا محمود سامي باشا » ، بين يدى الجناب الخديو .. ونالوا من جنابه السامي حسن الالتفات فلله الحمد أولاً وأخيراً .. وعلى أرباب الجرائد العربية التى تُطبع فى القطر المصري ألا تخوض فى تفاصيل المسألة خوفاً من الوقوع فيما يخالف الحقيقة » .


عبد الله النديم

فى اليوم التالى صدر قرار بتعطيل جريدة «الطائف» لمدة شهر. وكان السبب فى ذلك أن رئيس تحريرها «عبد الله النديم» كتب عدة مقالات حادة ضد الخديو وأسرته فى أثناء الأزمة وفى تلك المقالات .. لقبت « الطائف » الخديو بالخائن المخدوع . وهاجم « النديم » فى سلسلة من المقالات الأسرة الخديوية ابتداء من « محمد علي » الى « ابراهيم » ثم « إسماعيل » و« توفيق » . اتهم « إسماعيل »

بسلب الأملاك وتسخير الأبدان . وجرده هو وأسرته من صفات الآدمية ونَسَبَهُ إلى عالم المتوحشين ، ثم هاجم « توفيق » لضعفه ولؤمه وارتمائه فى أحضان الدول الأجنبية وعدائه لأهل البلاد واتهمه بخيانة الوطن والدين ..

وعطلت كذلك جريدة « المفيد » وأُنذرت جريدة « القسطاس » ..

الشيء الغريب فى هذا الموقف أن هذه الصحف عطلت بمقتضى قانون المطبوعات الذى صدر فى نوفمبر ١٨٨١ ــ على عهد تولى « شريف » لرئاسة الوزارة ــ وبعد نشوب الثورة بشهرين كاملين وهو القانون الذى ظل يُضرب به المثل فى الرجعية حتى اليوم !

كان ذلك كله يجرى ، بينما كان هناك نشاط لاهث يدور في أروقه وزارة الخارجية البريطانية ووزارة الخارجية الفرنسية ..

فمنذ تولى « البارودي » رئاسة الوزارة ، و « ماليت » ــ القنصل البريطانى ــ يكرر النصح على حكومته بقلب هذه الحكومة فوراً ، كان بحكم قربه من الميدان يدرك المخاطر التى ستحيق بالمصالح الانجليزية إذا استمرت فى الحكم. بل إنه قد كتب إلى « جرانفيل » ــ وزير الخارجية ــ يقول « ان الوزارة البارودية مصممة على تقويض أركان الحماية الانجليزية والفرنسية » وأكد اعتقاده بـ « اننا لن نستعيد ماكان لنا من التفوق مالم تتحطم هذه السيادة العسكرية التى ضربت رواقها على البلاد » ثم قال « وفى اعتقادى أنه لابد من حدوث مشكلة يعسر حلها قبل الوصول إلى تسوية المسألة المصرية تسوية مرضية ، ولذلك فان من الأصوب التعجيل بها بدلاً من العمل على إرجائها » .

وعندما نصح « ماليت » الخديو برفع الحكم فى قضية المؤامرة الجركسية إلى السلطان التركي ، عارض « جرانفيل » فى ذلك ، على أساس أن هذا سيؤدى إلى تدخل تركيا فى المسألة المصرية ، وكانت انجلترا تحاول « التهام » مصر منفردة مع ابعاد كل الأطراف .

وكانت قد توصلت الى تحليل يرى أن اجهاض الثورة لم يعد ممكناً بمجرد احتضان « الجيروند » ودعمهم ليكسبوا السلطة من « اليعاقبة » . فقد أثبتت

التجربة أن المتساهلين غير قادرين على الانتصار ، كما أن المتشددين كانوا يزدادون تشدداً نتيجة لما يحرزونه من انتصارات ، لازدياد الالتفاف الجماهيرى حولهم ..

وقررت الدولتان التدخل عسكرياً ضد الثورة العرابية ..

وكانت الحجة الظاهرة للتدخل هو أن هناك احتمالات لاضطراب الأمن العام ، وخطرا على حياة الرعايا الأوربيين ! .. ولاحت بشائر التدخل فى يوم الجمعة ١٩ مايو ، عندما وصلت فجأة إلى ميناء الاسكندرية مدرعة انجليزية .. وخلال الأسبوع التالي وصلت بعض قطع بحرية فرنسية ..



□ القاهرة المحروسة
□ الخميس ٢٥ مايو (أيار) ١٨٨٢
□ مبنى مجلس الوزراء

وصل « **ماليت** » و« **سنكفكس** » الى مجلس الوزراء .. قابلا « **البارودي** » وقدما له المذكرة التالية :

« ان قنصلى فرنسا وبريطانيا العظمى الموقعين على هذا يحيطان علم عطوفتكم بأنه من حيث أن عاطفة الوطنية حملت سعادة « **محمد سلطان باشا** » رئيس مجلس النواب ، كما حملته أيضاً رغبته فى تأييد سلم مصر ورفاهيتها على عرض الشروط التالية على « **عطوفتلو محمود سامى باشا البارودي** » رئيس مجلس النظار ، إذ رأى أنها الواسطة لوضع حدٍّ لحالة الاضطراب فى مصر .. وهذه الشروط هى :

ــ ابعاد سعادة « **عرابي باشا** » مؤقتا عن مصر مع بقاء رتبه ومرتباته .

ــ ارسال كل من « **على باشا فهمي** » و« **عبد العال حلمي باشا** » الى

داخل القطر المصري مع ابقاء رتبهما ومرتباتهما .

ـــ استقالة الوزارة الحالية .

ويرى القنصلان أن هذه الشروط لما فيها من روح الاعتدال تمنع المصائب التي تستهدف لها مصر ، فهما باسم حكوميتهما وبتفويض منهما ، ينصحان حضرة رئيس مجلس النظار ـــ وزملاءه بقبولها ، وعند الاقتضاء يشترطان تنفيذها .

ليس لحكومتي فرنسا وانجلترا غاية من التدخل فى شئون مصر ، سوى حفظ الحالة المقررة . وبما أن توسط الدولتين ليس مبنياً على حب الانتقام والتشفي ، فسيبذلان الجهد فى صدور عفو عمومي من الحضرة الخديوية ، وسيسهران على تنفيذ هذا العفو »

« سنكفكس ـــ ماليت »

قرأ « **البارودي** » المذكرة بامعان ، وقال للقنصلين :

ـــ إن « **سلطان باشا** » لم يخاطبني فى هذا الموضوع إطلاقاً ، ولم يقدم إليّ مثل هذه المقترحات !

قال « ماليت » :

ـــ لقد تناقشتُ معه ، وهو موافق على هذه الشروط !

رأى « **البارودي** » أن الوضع أخطر من أن يبت فيه وحده . كان قد قابل « **الخديو توفيق** » خلال الأسبوع المنصرم وأخطره بورود الأساطيل الأوربية . واتفق على إخطار الباب العالى فى الآستانة وانتظار تعليماته .

وسارع « **البارودي** » باستدعاء مجلس الوزراء . وحضر « **سلطان باشا** » رئيس مجلس النواب الاجتماع . وبعد مناقشة قصيرة رفض المجلس مذكرة القنصلين . وصاغ قرار الرفض فى خطاب وجهه اليهما ، وبناء على أن « **سلطان باشا** » أنكر أنه قدم هذه المقترحات أصلاً ، كما أن المطالب الواردة فى المذكرة تتعلق بأمور إدارية داخلية هى من حق الحكومة المصرية وحدها ، وتدخل الدولتين فيها تعدّ على الفرمانات السلطانية والمعاهدات الدولية التى حددت مقام مصر الخصوصي ، كما أنه نقض للدستور .

وتحركت القوى الوطنية بسرعة .. ففى اليوم التالي عقدت عدة اجتماعات فى الجيش .. ووزع فى الشوارع منشور يحذر من التدخل الأوربي ، ويقول أنه سينتهى باحتلال مصر وحل الجيش المصرى ونفى ضباطه والقضاء على الحكم الدستوري . ويحذر من الخيانة !

وتوجه « **البارودي** » فى المساء إلى سراى الاسماعيلية .. قابل الخديو وقدم له خطاب مجلس الوزراء برفض مذكرة ٢٥ مايو .. فوجىء بالخديو يقول له أنه قبل الانذار الفرنسى الانجليزى ، وأن على الوزارة أن تستقيل ، وعلى « **عرابى** » أن يغادر البلاد ، أما « **على فهمي** » و « **عبد العال حلمي** » فعليهما التوجه الى الريف .

ثار « **البارودي** » ، وذكّر الخديو بما سبق له الاتفاق عليه معه عندما وردت الأساطيل ، أصر الخديو على موقفه .

عاد « **البارودي** » إلى مجلس الوزراء .. تشاور مع زملائه قليلاً ، ثم سحب ورقة وكتب استقالة الوزارة ، كانت الاستقالة مسببة ، إحتجاجاً على قبول الخديو لمذكرة ٢٥ مايو التى تمس استقلال البلاد ..



عبد العال حلمي

أحدثت الاستقالة ضجّة كبيرة فى كل أنحاء مصر . وعندما علم بها قناصل الدول الأوربية الآخرين توجهوا إلى دار « **عرابي** » بباب اللوق . طلبوا منه تأمين حياة وممتلكات رعاياهم ، فأجابهم بأنه استقال ولا صفة له تخوله تحمل هذه المسئولية العظيمة . قالوا :

ـــ إن الجيش لا يخالف إرادتك .. فأنت زعيم الحركة الوطنية .. ولن نستطيع أن نأمن على رعايانا ولا أنفسنا إلاّ إذا أعطيتنا كلمة شرف .

وافق « عرابى » . وأرسل تلغرافاً الى جميع وحدات الجيش المصرى ، طلب منهم فيه أن يلازموا الهدوء والسكينة .. وأن يحافظوا على الأمن العام ..

فى الوقت نفسه كان الخديو يرأس مؤتمراً على مستوى عال ، حضره عدد كبير من الأعيان وكبار الساسة ورؤساء الوزارات السابقين . عرض الخديو على « **محمد شريف باشا** » أن يتولى رئاسة الوزارة . رفض « **شريف** » بحجة أنه لايمكن قيام أى حكومة طالما بقى الزعماء العسكريون فى القاهرة . ثم علق قبوله الوزارة على موافقة « **عمر لطفي باشا** » ـــ محافظ الاسكندرية ـــ على قبول منصب وزير الحربية .. تردد « **عمر لطفي** » .. وانفض الاجتماع دون نتيجة !

عاود الخديو المحاولة فدعا عدداً من كبار الضباط والعلماء والأعيان للاجتماع به وأخطرهم ، بأن الظروف قضت باستقالة الوزارة وقبول مذكرة ٢٥ مايو . وأنه سيشكل وزارة برئاسته يتقلد فيها نظارة الحربية . وهدد بعقاب من يخالف ذلك . هاج الضباط قال « **طلبة عصمت** » إن الجيش كله يرفض المذكرة .. وإن الجنود والضباط لايرضون بغير « **عرابي** » وزيراً وقائداً . قال « **علي فهمي** » ان قادة الجيش فى الاسكندرية وقادة البوليس أيضاً قد أرسلوا برقية يهددون فيها بأنهم لن يكونوا مسئولين عما يحدث اذا لم يعد « **عرابي** » الى منصبه فى ظرف ١٢ ساعة .. قام الشيخ « **حسن العدوي** » والشيخ « **عليش** » بتأييد مطالب الضباط .. أصر الخديو على موقفه . خرج « **طلبة عصمت** » . و« **علي فهمي** » من الاجتماع احتجاجاً .. انصرف وراءهما الضباط دون استئذان ..

ووصل الضباط المنسحبون إلى قشلاق عابدين . كان هناك « **أحمد عرابي** » و« **البارودي** » و« **عبد العال حلمي** » وجميع حكمداري الآلايات .. وكان « **عرابي** » يؤكد للجميع أنه وإن ترك منصب وزير الحربية فانه مازال رئيس الحزب الوطنى ، حضر « **الشيخ البكري** » وبعض العلماء والذوات . تناقشوا فى الموقف واقترحوا عقد اجتماع لاتخاذ قرار حاسم .. اقترح البعض التوجه لدار « **سلطان باشا** » رئيس مجلس النواب ..

وعندما وصل الجميع إلى الدار .. وجدوا أعضاء مجلس النواب هناك .. وقف

« عرابي » يتناقش معهم فى أمر الإنذار ، ثم ألقى خطبة طويلة هاجم فيها الخديو وعائلته ، وطالب بخلعه عن العرش . تحدث أكثر من واحد من الضباط وأكدوا رأيهم بأن قبول الانذار ونفى « عرابي » وقادة الثورة هو بمثابة تسليم البلاد للاستعمار والاستبداد . علق « عرابي » على أقوال الضباط ، وقال فى نهاية خطبته :

ـ إن هذا الخديو الظالم لايصح أن يكون خديوياً ويجب خلعه .. فمن يوافق على خلعه منكم فليقم .


على فهمى باشا

تردد معظم النواب فى القيام . قام عدد منهم ، ووقف كل الضباط .. شهر الصاغ « محمد عبيد » سيفه ، صاح :

ـ إن الخائن هو من يؤيد الخونة ..

حدث هرج ومرج .. خرج « عرابي » ثائراً وأرسل يستدعى آلاى « خليل كامل » لمحاصرة سراى الاسماعيلية وإجبار الخديو على التنازل عن العرش .. احتج « سلطان باشا » وطلب التروي قال أحد الضباط :

ـ إن حزب الأحرار البريطانى يؤيدنا !

ورد عليه « سلطان باشا » :

ـ إنكم بما تفعلون تسلمون مصر الى الانجليز .. قال ضابط اخر :

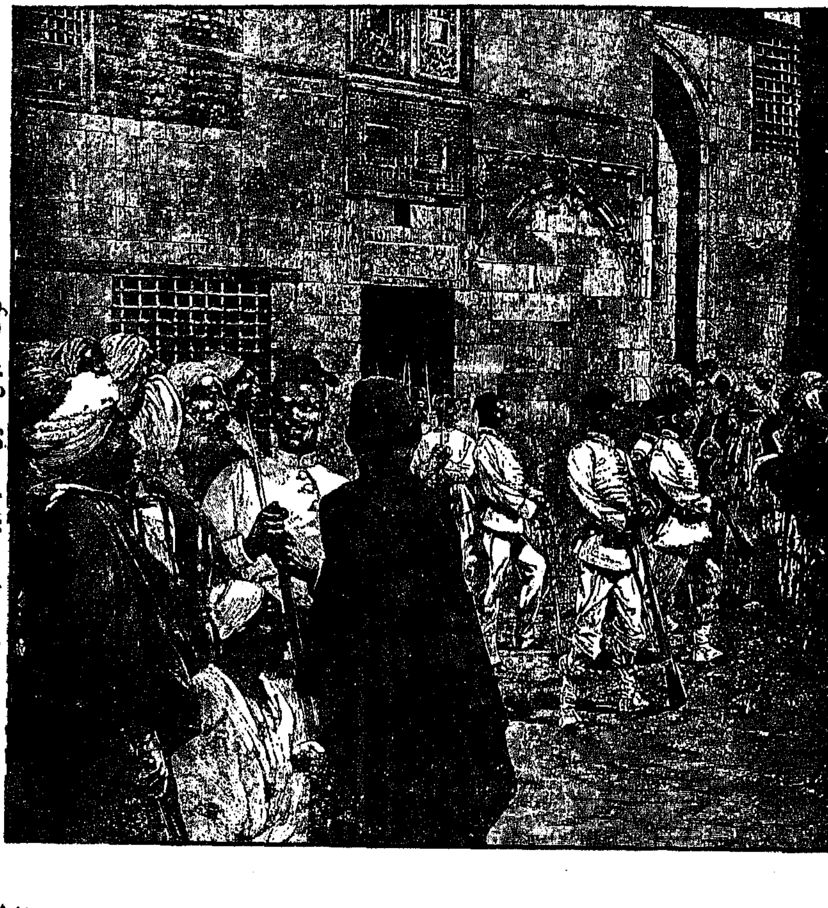
ـ نحن لانخشى شيئاً .. فلا ناقة لنا فيها ولاجمل ..

أجابه « أحمد عبد الغفار » عضو مجلس النواب :

ـ إذن فاتركوا مصر لأصحاب النياق والجِمَال !

تزايدت الضجة .. اقترح « سلطان باشا » أن يتوسط لدى الخديو لابقاء « عرابي » وزيراً للحربية .. قَبِل الضباط على أساس أن هذا يُعَدّ رفضاً جزئياً لمذكرة ٢٥ مايو .. وانفض الاجتماع ..

توجه « **سلطان باشا** » إلى السراى ، كانت الشوارع مزدحمة بمواكب ضخمة تضم جموعاً حاشدة من طلبة الأزهر وعلمائه وعددامن أعضاء مجلس النواب والأعيان وطلبة المدارس والمعاهد والتجار وأصحاب الحرف ، وهم يحملون المشاعل فى ظلام الليل ويهتفون بسقوط المذكرة ، ويطالبون بعودة « **عرابي** » .. وعندما وصل « **سلطان باشا** » الى السراى ، كان الخديو مجتمعاً بوفد من رجال الدين . يضم عدداً من



قوات الجيش تحرس المباني العامة ، بعد انتهاء الأزمة الوزارية مؤقتا ..



واقعة تل الكبير (سبتمبر سنة ١٨٨٢) من رسم المستر كاتون وودفيل

مشايخ الأزهر ، وكان معهم البابا « **كيرلس الخامس** » بطريرك الأقباط ، و« **الرّباعي** » حاخام اليهود .. وهم جميعاً يطالبون الخديو بابقاء « **عرابي** » وزملائه ، ورفض التدخل الأجنبي في شئون البلاد ..

وعرض « **سلطان باشا** » اقتراحه .. قال :

— لقد صدر قرار من السلطان بتعيين « **مصطفى درويش باشا** » معتمداً سامياً للحضور الى مصر ، وذلك لدراسة الحالة فيها .. وأرى يامولاى أن تسندوا منصب وزير الحربية الى « **عرابي باشا** » مؤقتاً ، لكى نضمن الأمن العام .. وعندما يصل وفد السلطان ، فسوف تحل المسألة نهائياً على ضوء التحقيق الذى سيجريه فيها ..

كان الخديو يفكر فى الأمر ، عندما أخطروه بأن قناصل الدول الأوربية جميعها — عدا قنصلى بريطانيا وفرنسا — قد جاءوا يطالبون بإبقاء « **عرابي** » لأنه الوحيد الذى يستطيع أن يتحكم فى الشارع المصرى ، ولو ذهب فان إشارة واحدة كفيلة بقتل جميع الأوربيين فى مصر ..

فكر الخديو لحظة أخرى ، ثم التفت الى « **سلطان باشا** » وقال :

— اننى أوافق على إبقاء « **عرابي** » ..

وبعد لحظات كان الخديو يوقع على مرسوم بتعيين « **عرابي** » ناظراً للجهادية والبحرية ، فى وزارة ليس لها رئيس وليس بها وزراء سواه .. وجاء فى المرسوم الذى

صدر على شكل خطاب إلى « **عرابي** » أنه « مراعاة لحفظ الأمن والراحة استصوبنا بقاءكم فى نظارة الجهادية والبحرية » !

وأصدر « **عرابي** » فى نفس الليلة منشوراً إلى قناصل الدول ، تعهد فيه بحفظ الأمن ، وضمان الراحة لكل سكان القطر المصرى ، وطنيين وأجانب .. مسلمين وغير مسلمين ..

وجاء يونيو بقيظه ، والجميع فى انتظار وصول بعثة « **درويش باشا** » ، التى كلفها السلطان بالتحقيق فى أسباب الخلاف بين الخديو و« **عرابي** » ومعرفة من منهما تجاوز حدوده ..

بيد أن الانتظار لم يكن ساكناً ..

كان المتآمرون قد وصلوا إلى تحليل يرى ألاّ خروج من المأزق ، إلاّ بتصعيد الأزمة وتفجير الموقف فى مصر ، واختاروا مسألة الأمن العام لتكون الشرارة التى تحرق السهل كله ، والتى تدفع الأساطيل الأجنبية للتدخل فتنهى كل شيء : الثورة والدستور ومجلس النواب والتحرر من السيطرة الأجنبية ..

ولأكثر من سبب فان القوى المتآمرة اختارت الاسكندرية لكى تفجر فيها القنبلة .. فقد كانت القاهرة مقر قيادة الثورة ، بحيث يمكن فى أى وقت السيطرة عليها ، ومن ناحية أخرى فان الاسكندرية كانت « ميناء » وهو ماجعلها أكثر مدن مصر ازدحاماً بالأجانب من كل جنس وملة .. ومن السهل باستمرار افتعال أى حادث ، ليكون بداية الانفجار ..

وبدأ الخديو يخطط لحركته ..

كان يريد أن يضمن ولاء « **عمر لطفي** » محافظ الاسكندرية .. وجرت الرسائل بينهما .. وأرسل اليه الخديو برقية بالشفرة يقول له فيها « **ضمن عرابي الأمن العام ، وأعلن عن ذلك بالصحف ، وجعل نفسه مسئولاً أمام القناصل ، فاذا نجح فى حفظ الأمن فلابد أن تضع فيه الدول ثقتها.. وعندها يضيع مالنا من اعتبار . أضف الى ذلك أن أساطيل الدول فى مياه الاسكندرية والخواطر متهيجة ، وعليك الآن أن تختار لنفسك إما أن تخدم عرابي فى ضمانته للأمن وإما أن تخدمنا** » .

وفى نفس الوقت اتجه « الخديو » للتحالف مع البدو .

ففى أوائل يونيو ، نشرت صحيفة « **البال مال جازيت** » الانجليزية ــ وكانت ذات صلة معروفة بالدوائر الانجليزية ــ خبراً قالت فيه [**قضى الخديو أمس فى قصر الاسماعيلية بالقاهرة يحيط به إثنا عشر ألف بدوى من المخلصين لسموه . ووجود أطفال الصحراء هؤلاء فى عاصمة مصر ، سيكون حائلاً دون ظهور « عرابي » وانتصاره ، ولاشك أن وقوع قتال بين البدو والجيش المصرى سيكون من الأشياء المخيفة المزعجة . ولكن حدوث هذا القتال سيحل الأزمة حلاً سليماً ، فان مركز « عرابي » لم يعد كما كان من قبل . فانه لاينفرد وحده الآن بقوة السيف ، لأنه إذا كان الخديو لايستطيع إخضاع « عرابي » بمعونة البدو ، وظهره إلى البوارج الانجليزية والفرنسية ، ومعه مجلس النواب ، فإن الحالة يجب أن تكون عندئذ أكثر مما قدرها الناس الى الآن**] .

وفى تلك الأيام أيضاً وصل إلى القاهرة « **ابراهيم توفيق** » مدير البحيرة .. وقابل الخديو فى قصر الاسماعيلية ، وكان برفقته عدد من مشايخ البدو ورؤساء القبائل . وقد قابلهم الخديو بترحاب شديد ، ووعدهم بالخير ، وطلب منهم أن يجمعوا ثلاثة آلاف رجل من الأعراب وأن يحضروهم إلى العاصمة عن طريق الجيزة . وأن يسعوا لإحداث الاضطراب فيها . وأمر بصرف عشرين ألف جنيه لهم .

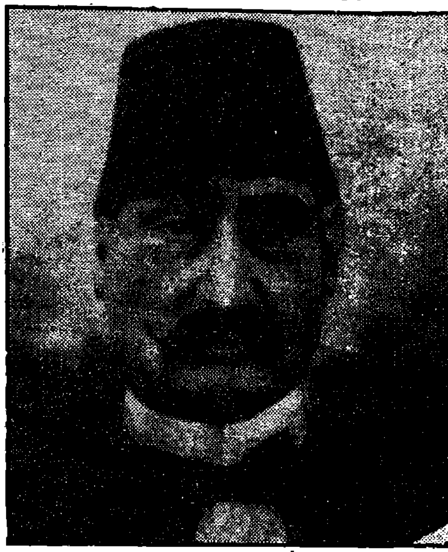
وفيما بعد غُيّرت الخطة ، وبدأ عربان « **ولِد على** » بالبحيرة يتسللون إلى الاسكندرية التى كانت متاخمة لمضاربهم ، والتى كانت لظروفها الخاصة أكثر ملاءمة لحدوث الانفجار . وقد انتشروا فى شوارع الإسكندرية ، ولفتت كثرتهم الأنظار وتحدث أكثر من واحد مع « **عمر لطفي** » **محافظ الاسكندرية فى الأمر ، ونبهه الى أن العربان معروفون بتهورهم ، وأنهم يحترفون السلب والنهب . لم يهتم « عمر لطفي** » بالأمر .

وفى ذلك الوقت كان الأُجانب يتحركون بطريقة مريبة ..

كان « **ماليت** » قد سافر الى لندن لقضاء اجازة صغيرة ، وترك « المستر



كارترايت » للقيام بأعمال القنصل العام .وفى أوائل يونيو وصل المستر « كوكسن » — القنصل البريطاني بالاسكندرية الى القاهرة — وقابل « كارترايت » . عرض عليه مجموعة من المشاورات والاتصالات التى قام بها . ذكر له أن اجتماعاً ضم قناصل الدول فى الاسكندرية عقد برئاسته ، وأن القناصل تشاوروا خلال هذا الاجتماع فى تأليف قوة دفاع أوربية فى الاسكندرية لأن الرعايا الأوربيين المقيمين فيها معرضون للخطر ، وأضاف أنه عرض المشروع على قائدى الأسطولين الفرنسي والانجليزي المرابطين امام الاسكندرية فوافقا عليه ، وأنهم فى حاجة الى أسلحة



عمر لطفى باشا أثناء الأزمة

لتدريب الاجانب على السلاح ، كما أنهم فى حاجة الى الذخيرة . ناقش « كارترايت » الموضوع بافاضة شديدة ، رفضه فى النهاية .. وان كان قد نصح بأن يكون كل أوربي مستعداً للدفاع عن نفسه ..

وفي اليوم نفسه وقع فى الاسكندرية حادث مريب .. فقد استدعى مدير شركة « الاسترن تلجراف » — وهى شركة انجليزية — موظفي شركته إلى اجتماع عام .. قال لهم :

— سبق أن قدمتم عريضة تطلبون فيها التسلح لمواجهة أى طارىء ، وقد أرسلتها فى حينها إلى لندن ، ويهمنى أن أخطركم أن إدارة الشركة قد وافقت على طلبكم ، وورد لي ثمانية وثلاثون مسدساً سأوزعها عليكم الآن .

وتصاعدت المحاولات التى تبذل « لتوتير الجو » و « تلغيمه » . لدرجة أن جريدة « المحروسة » — وهى صحيفة سكندرية كانت وثيقة الصلة بـ « عمر

لطفي » ـ نشرت خبراً يقول أن الأوربيين يقومون باستعدادات حربية ، وأحصت عدد الذين يسلحون أنفسهم ، وتوجه أحد الأعيان إلى مبنى الجريدة وقابل محررها وسأله عن مصدر الخبر ، فقال أنه أمر بنشره ، ولكنه ليس فى حل من إباحة إسم الشخص الذى أرسله إليه . قيل له ان الواجب يقضى أن تدقق « المحروسة » فى نشر هذه الأخبار لأنها تثير ثائرة البلاد .. فوعد بذلك ..

وفى يوم ٧ يونيو حدثت مؤامرة صغيرة :

وصلت إلى الاسكندرية برقية من القاهرة تقول إن الخديو قد ذُبح ـ ثارت المدينة وامتلأت بالاشاعات وعندما علم بها « **يعقوب سامي** » ـ وكيل وزارة الحربية الذى كان بالاسكندرية ـ سارع بأرسال برقية إلى القاهرة يستعلم فيها عما حدث وكان غريباً أن يجيئه الرد بأن الخبر حقيقي وأن العاصمة فى هياج ، والمذابح قائمة ضد الأوربيين .. أرسل « **يعقوب** » برقية ثانية وهو فى حالة شديدة من اليأس والذهول إلى مكتب تلغراف قصر النيل ، فاستلم رداً مناقضاً للأخبار التى سبق له سماعها وتأكد ان الخبر مكذوب ، وأن مجهولاً أرسله من مكتب بريد الأزبكية بالقاهرة .. وقصد منه أن يثير الخواطر فى الاسكندرية وأن يدفع الأهالى للاصطدام بالأجانب . أمر « **يعقوب سامى** » باتخاذ تدابير أمن مشددة ..

وكان « **عمر لطفي** » يتصرف بطريقة غريبة .. فقد لاحظ « **أحمد أفندى نبية** » ـ رئيس نقطة شرطة ميدان القناصل ـ أن هناك تحركات غير عادية بين الأوربيين فى الحى المجاور للميدان الأكبر .. وقدم « **طاهر أفندى الكردلى** » من ضباط البوليس تقريراً بمعلوماته عن هذه الحركة ولكن « **عمر لطفى** » لم يهتم ..

وكان « **ماليت** » قبل أن يسافر قد أرسل برقية إلى وزارة الخارجية البريطانية يقول فيها « ان الاصطدام بين المسلمين والمسيحيين قد يقع فى أى لحظة » .

ولم تقف القوى الوطنية مكتوفة الأيدى أمام هذه التحركات المريبة ..

كانت في حاجة إلى حشد الجماهير استعداداً لزيارة « **درويش باشا** » ومباحثاته .. وكانت تدرك ضرورة ضبط النفس وتفويت الفرصة على المتآمرين .. وهكذا أوفد « **عبد الله النديم** » إلى الاسكندرية . وفى ٥ يونيو ١٨٨٢ القى



عمر لطفي باشا في شيخوخته

« النديم » خطاباً هاماً فى مبنى جمعية المقاصد الخيرية للشبان ، نبه فيه الى
الأجانب والخديو يسعون لأحداث فتنة ليسوغوا للأساطيل أن تخرج عساكرها الى
بدعوى أنها خرجت لتقمع الشر . نبه « النديم » فى خطبته الجماهير الى ضر
« لزوم السكون اذا كثرت الظنون ، والبعد عن مجالس الأجانب ، حتى تنتهى تا
المصائب : فعليكم بلزوم الهدوء وعدم التداخل مع العدو فـ « عرابي » أخذ عه
الأمن على نفسه ، والخديو يسعى فى عكسه » وشدد « النديم » فى خطبته

المواطنين بضرورة الامتناع عن الاشتراك فى أى مشاجرة ، حتى ولو أسيئت معاملتهم أو ضربوا بواسطة أوباش الأوربيين .

وما كاد « النديم » ينتهى من خطابه حتى وجد مندوباً من محافظة الاسكندرية يطلب منه مقابلة « **عمر لطفى** » . وصل « **النديم** » إلى مبنى المحافظة مع الرسول . هدد المحافظ « **النديم** » وتوعده . ولكن « **النديم** » هاجمه بشدة . وقال له :

ـ اننى لا أدبر الفتنة كما يفعل غيرى ، وأنا أنبهك إلى أن الضبطية والمحافظة لا تلقيان بالاً إلى تسلح الأجانب واضطرار بعض الأهالى للتسلح .. ان هناك تآمراً يحدث على مستقبل البلاد .. ويجب أن يكون الجميع على مستوى المسئولية .

أراد المحافظ أن يضع « **النديم** » فى الحجز .. ولكن الجماهير الغفيرة التى تبعت « **النديم** » إلى دار المحافظة هددت باقتحام السجن واخراجه ، فأفرج عنه صاغراً ..

لم يثن ماحدث « **النديم** » عن الاستمرار فى مهمته .. كان عليه أن يمهد الجو جماهيرياً لمقابلة البعثة التركية . وهكذا بدأ فى تلقين جماهير الاسكندرية الشعارات التى سيقابلون بها المندوب العثمانى « **درويش باشا** » . شرح لهم وجهة نظر قيادة الثورة .. وهى ضرورة التمسك برفض مذكرة ٢٥ مايو وكل المطالب التى تتضمنها .. وقال :

ـ المذكرة أو اللائحة تتعارض مع استقلال البلاد .. ومن المهم أن نطالب بسحبها وسحب الأساطيل الأوربية من مياه الاسكندرية ..



ووسط هذا القلق الشديد وصلت البعثة التركية يوم ٧ يونيه .. واستقبلها فى ميناء الاسكندرية « **ذو الفقار باشا** » مندوباً عن « **الخديو توفيق** » ، « **ويعقوب**

سامى » مندوباً عن « **عرابي** » ، و« **عمر لطفي** » محافظ الاسكندرية . وحيّا الباشا المستقبلين واتجه إلى سراى « رأس التين » .

كانت البعثة مشكلة بطريقة « عثمانلية » معروفة إذ ، كانت تضم — غير رئيسها — عضواً آخر هو « **الشيخ أحمد أسعد** » ، وكان من مشايخ الطرق الصوفية بالمدينة المنورة ، يقيم باستمرار بالأستانة ويستخدمه السلطان فى المهمات السرية الخاصة بالجزء العربى من الامبراطورية العثمانية ، والمهمات المتعلقة بالجامعة الاسلامية .. وكان معروفاً بموالاته لـ « **عرابى** » .. وبهذا كانت البعثة مكونة من شخص يمكن أن ينحاز الى الخديو — وهو « **درويش باشا** » — وآخر يؤيد « **عرابي** » وهو « **أحمد أسعد** » ..


المشير درويش باشا

وكان « **درويش** » معروفاً بقسوته الشديدة .. فعندما كان قائداً للأسطول البحرى التركى فى حرب البلقان ، لم يتردد فى تدمير مدن بأكملها على السكان .. وهو ماجعل « **البال مال جازيت** » التى كانت وثيقة الصلة بالدوائر الحاكمة فى انجلترا — تقول : [**لقد وصلت الأزمة المصرية أقصى حدودها ولكن يظهر أن فى الطريق الى القاهرة الآن رجلاً يستطيع أن يملك ناصية الأحوال ، فان فى وجاهة « درويش » الهادئة البال الرصينة شيئاً من التأثير . فهو بلا شك رجل الساعة ، فانه مما يريح أن يجد الثوار المصريون رجلاً يستطيع أن يخضعهم لارادته ، فليس هناك شىء أكبر أثراً من إثباته لسلطته باشارة عرضية منه إلى مذبحة المماليك** . إن « **درويش** » رجل من حديد . ويحق لـ « **عرابي** » أن يرتجف أمامه ، فما أن ينطق بكلمة خرقاء حتى يرى رأسه يتدحرج أمامه على السجاد] .

هاهو التركى القاسى المتعجرف يمر فى شوارع الاسكندرية !

على طول الطريق من الميناء الى قصر رأس التين ، وقفت الجماهير تردد الشعارات التى لقنها اياها « النديم » .

كان الأولاد يصيحون : اللايحة .. اللايحة .. فترد النساء قائلات : مرفوضه .. مرفوضه .. ثم يشتركون جميعاً فى هتاف : رُدّوا الأسطول .. رُدّوا الأسطول ..

وكانت مذكرة « ٢٥ مايو » معروفة شعبياً باسم « اللايحة » أو « النوتة » !

وبمجرد أن استراح « **درويش باشا** » فوجىء بأن هناك من يطلب لقاءه ..

ودخل وفد من الأعيان والعلماء ، وقدموا له عريضة باسم الشعب المصرى ، يشكون فيها من الخديو ويظهرون استياءهم من وجود الأساطيل ورغبة الأمة فى الاستقلال .. حادثهم « **درويش** » طويلا .. ووعدهم أن الأسطول سيغادر المياه المصرية بعد زمن قصير . ولاحظ الزائرون أن « **درويش** » لم يحتف بهم كما ينبغى فلم يقدم لهم القهوة ، أو الدخان كما يقضى البروتوكول !

وانتهت المقابلة بسرعة لأن وفداً من القناصل كان قد جاء لمقابلة « **درويش** » كان الوفد يضم جميع القناصل ، وكان المستر « **كوكسن** » ـــ القنصل الانجليزى فى الاسكندرية ـــ والمسيو « **ميكوفسكي** » ـــ القنصل الفرنسى بها ـــ فى ملابسهما العادية .. برفقتهما الأدميرال الفرنسي والأدميرال الانجليزي وكل منهما فى ملابسة الرسمية . قال « **المستر كوكسن** » أن « **الأدميرال سيمور** » و« **درويش باشا** » سبق أن تقابلا فى حرب القرم ، وأن الأدميرال هو نفسه قائد الأسطول البحري التركي في « **دلسينيو** » . لم يجب « درويش » بأكثر من الابتسام .. انهم يُذكّرونه بأنهم أصدقاء قدماء ..

في اليوم التالى وصل « **درويش** » إلى محطة القاهرة ، ولم يقابله أحد من الوزراء . كان حماس الجماهير فاتراً .. سار « **درويش** » مباشرة إلى سراى عابدين . لم يستقبل أحداً فى ذلك اليوم غير الخديو وعائلته .. فى المساء توجه إلى قصر النزهة

حيث قضى ليلته . وصل معه إلى القاهرة ــ في القطار نفسه ــ « **عبد الله النديم** » .

وفي الصباح بدأ « **درويش** » نشاطه .. استقبل وفداً من علماء الأزهر . عاتبه أعضاء الوفد لأنه قابل بجفاء العريضة التى قدمها له أحدهم بعد صلاة الجمعة . عامل « **درويش** » العلماء بخشونة . قال :

ــ **لقد جئت لتسمعوني وليس لتتكلموا أنتم !**

طلبوا منه أن يرفض لائحة ٢٥ مايو .. وبخاصة تلك الفقرة التى تشترط نفى « **عرابي** » . غضب « **درويش** » . أمرهم مرة أخرى بالصمت . كان الوفد مكوناً من ٢٢ عضواً ويرأسه الشيخ « **محمد خضير** » ؛ الذى قدم لـ « **درويش** » عريضة موقعا عليها من عشرة آلاف مواطن يطلبون خلع الخديو ورفض طلبات الدول . تحول الجزء الأخير من الاجتماع إلى مناظرة دينية .. ألزم المشايخ خلالها « **درويش** » الحجة ، وعرضوا الأحاديث النبوية التى توجب خلع الحاكم الذى ينضم لاعداء البلاد والدين واحتدت المناقشة بينهم وبينه .. وخرجوا غاضبين .

كان ذلك يوم الجمعة ٩ يونيو ..!

فى اليوم نفسه حدثت مزيد من التحركات المريبة .. فقد وصل « **عمر لطفي** » محافظ الاسكندرية ، إلى القاهرة ، في قطار خاص . توجه إلى سراى الاسماعيلية . تحدث معه الخديو عقب وصوله مباشرة . لم يعرف أحد مادار فى الاجتماع ..

وكان الجو فى القاهرة ليلتها شديد التوتر .. وحدثت تحركات كثيرة فى المدينة وانتشرت الاشاعات وعلم الجميع بنتيجة مقابلة « **درويش** » للعلماء . واختارت قيادة الثورة عدداً من الرسل وكلفتهم بالتوجه إلى جميع جهات القطر وإخطار الناس أن « **درويش** » لايمكن الوثوق به ..

أما فى الاسكندرية فان الجو كان مشحوناً ..

فى محل « **سوماريفا** » كان المسيو « **جون لينيه** » ــ الطبيب وعميد الجالية

السويسرية — يتناول عشاءه . التفت إلى المائدة المجاورة له ، فوجد « **سيد قنديل** » — مدير الأمن العام وحكمدار الاسكندرية — حيّاه برأسه ودعاه الى المائدة .. وتحدثا قليلاً .. قال « **قنديل** » :

— أشعر أننى مريض !

أمسك « **نينيه** » بمعصمه . قاس النبض .. قال :

— ان نبضك عادي .. ولكن حرارتك مرتفعة ويستحسن أن تلزم الفراش ..

استأذن « **قنديل** » ومضى .. قال « **جون نينيه** » لنفسه :

— **كيف يمرض مدير الأمن العام فى مدينة توشك على الانفجار ؟!**

فى تلك اللحظة كان المستر « **فليوليس** » — وهو مواطن يونانى — جالساً فى مقهى مجاور . اقترب منه أحد أصدقائه من بدو البحيرة .. قال « **فليوليس** » :

— لاأفهم مايحدث الآن .. لقد شاهدت كثيراً من « وِلْد على » فى السوق أمس ، وهم يحملون البنادق ويبدو أنكم تخزنون السلاح فى جهة ما .. فما هى الحكاية ..؟

قال الصديق البدوى :

— **الأفضل أن تأخذ حذرك ..!**



□ السبت ١٠ يونيو ١٨٨٢

□ قصر النزهة — القاهرة المحروسة .

وصل « **عرابى** » و « **محمود سامي البارودي** » إلى قصر النزهة .. قابلهما « **درويش** » باحترام وتكلم معهما عن الحالة .

قال « درويش » :

ـ نحن هنا إخوة .. وأبناء السلطان ، ولحيتى البيضاء هذه تسمح لى أن أكون أباك يا « عرابي » . وغرضنا واحد ، هو أن نصل إلى إجلاء الأساطيل عن لاسكندرية ، لأن وجودها مسبة للسلطان وتهديد لمصر ، فلتتفقوا جميعاً على العمل لهذه الغاية ، وعلى الخصوص « عرابي » و« البارودي » ومجلس النظار ـ لتظهروا ولاءكم للسيد السلطان . ولا يكون ذلك الا بأن تتخلوا عن مناصبكم ، وبالذات أنت يا « عرابي » ، ولكى تدخل السرور على السلطان ، فلتتوجه الى القسطنطينية ، ولو لمدة وجيزة فقط ..

قال « عرابي » :

ـ كان بودي أن أتنحى ولكن الموقف دقيق ، لقد أخذت على عاتقي مسئولية حفظ الأمن ، ولا أستطيع أن أترك هذه المسئولية معلقة فى عنقى دون أن أؤديها . فاذا ماتنحيت فيجب أن يكون تنحياً تاماً واستقالة نهائية . ولايمكن أن أترك مكاني إلاّ باعفاء كتابي من ضمانتي للأمن . اننى لاأستطيع أن أتحمل تبعة أمور لايكون لى دخل فيها . أما التوجه إلى القسطنطينية فانى مستعد له ، ولكن فى وقت قادم بعدما تستقر الأمور .

قال « درويش » :

ـ فلنعتبر أن الأمور قد استقرت وما عليك حينئذ إلا أن ترسل برقية إلى محافظ الاسكندرية وقائد الحامية تقول فيها أنك تنحيت عن مركزك وأنك ستعمل كوكيل لي . وسيعقد يوم الاثنين اجتماع فى عابدين من الخديو والقناصل ، وفى هذا لاجتماع نُخليك من ضمانتك للأمن ..

رفض « عرابي » قائلاً :

ـ اننى سأبقى فى مركزي متحملاً مسئولية ضمانتي الى أن أتسلم وثيقة مكتوبة تخليني من الضمان .

قام « البارودي » و« عرابي » . لاحظا وهما خارجان أن « درويش » لم يقدم لهما لا قهوة ولا سجاير ..

كان واضحاً فى ضوء المقابلة أن هناك ، تآمراً وأن الباب العالي يوشك أن يتخلى عن الثورة ..

فى مساء اليوم نفسه عقد اجتماع كبير فى الأزهر . حضره أربعة آلاف نفس . خطب « النديم » فهاجم « درويش » وبعثه واحتج العلماء والمشايخ على الاهانة التى لحقت مشايخهم الكبار .

كانت اللحظات الأخيرة من يوم ١٠ يونيو تنتهى ..

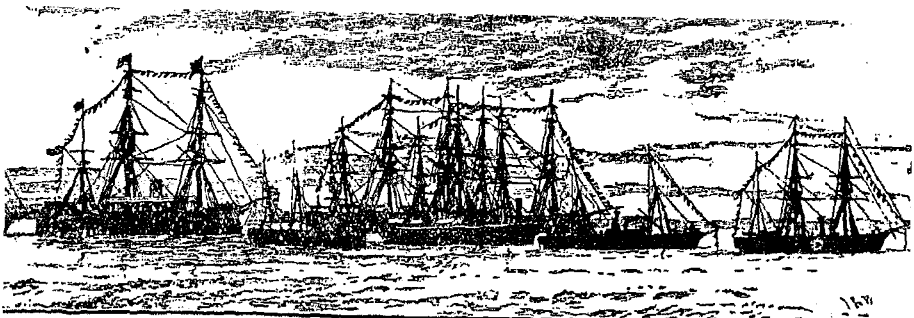
وكانت المؤامرة قد تمت فصولاً



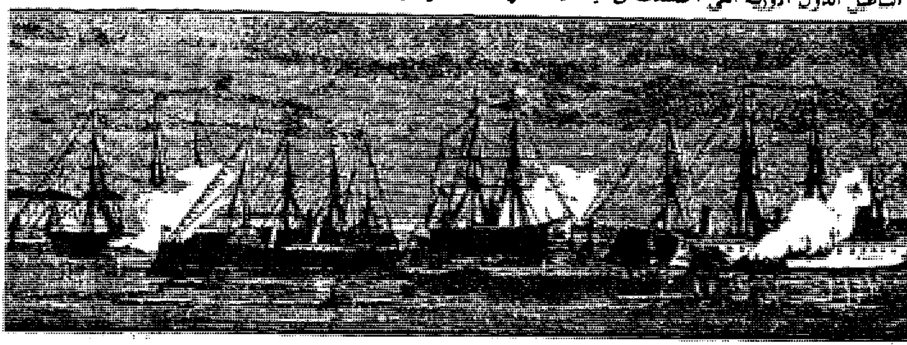
□ الاسكندرية
□ الأحد ١١ يونيه ١٨٨٢

يوم « أحد » سكندري الطابع .. يوم الأجازة الأسبوعية . يتجمع الأجانب العاملين والمقيمين فى المدينة ، يخرجون للنزهة ، أعداد من اليونانيين والايطاليين والمالطيين والفرنسيين والانجليز والروس . فى منطقة شارع السبع بنات ــ بجوار قسم اللبان ــ تجمعت أعداد من الأوربيين والاعراب ، وخدم المنازل ومساحي الأحذية والنوبّيه .

كان « **عبد الله النديم** » يومها فى الاسكندرية بيد أنه فى الصباح استقل القطار عائداً إلى القاهرة بعد أن أحاط المسئولين فى الاسكندرية بخطط « **درويش باشا** » واتجاهاته . وفى نفس الوقت كان « **حسن موسى العقاد** » ــ كبير تجار



أساطيل الدول الأوربية التي احتشدت في مياه الاسكندرية في مظاهرة قوة للتهديد بنفى عرابى



القاهرة ، واحد كبار أنصار « عرابى » ـــ يتوجه إلى الاسكندرية لأمر يتعلق بشئون تجارته .

فى التاسعة صباحاً ، وصل الى مبنى القنصلية الانجليزية أحد الرعايا المالطيين لزيارة أخيه الذى كان يعمل فى خدمة « المستر كوكسن » ، القنصل البريطانى بالاسكندرية . كان القنصل يهم بدخول مكتبه حين رآه . تقدم من المستر « كوكسن » . قبّل يده . أعطاه « كوكسن » جنيهاً بقشيشاً . دخل المالطى إلى حيث يعمل اخوه ـــ جلس معه قليلا ـــ ثم خرج لينتزه .

الحرارة ترتفع تدريجياً . قبل الضحى خرج المالطى من باب القنصلية . مَرّت عربة حانطور . استوقفها . صعد متثاقلاً . قال للسائق :

ــ إلى شارع السبع بنات ..

مضى الحانطور متهادياً . كان « **السيد العجان** » ــ سائق « الحانطور » ــ مرهقاً . فكر فى أن الخواجا قد يمنحه أجراً طيباً . بعد لحظات طلب منه الخواجا أن يتوقف قليلاً . نزل من الحانطور توجه إلى احدى الخمارات ، طلب كأساً تجرعه بسرعة . ثم أردفه بآخر .. وثالث .

بعد لحظة فتر حماسه للمكان . قام . مضى . تحرك الحانطور مرة أخرى !

تكرر المشهد مرات ومرات بين كل خماره وأخرى ينزل المالطى . يطلب كأساً يحتسيه فى شربه واحدة . يردفه بآخر . ثم يواصل الرحلة بالحانطور . الحرارة تشتد . الخواجا قد سكر تماماً . أخذ يثرثر مع « **السيد العجان** » ، رد عليه بتثاقل .. مضى نصف النهار الأول فى « توصيلة » واحدة ، لكن الزبون يبدو ثرياً ولابد أنه سوف يعطيه الكثير ..

دار « **السيد العجان** » بالمالطي على جميع خمّارات الحي الأوربي . سكر تماماً . خرج من آخر تلك الخمارات . ركب العربة مرة ثانية .. قلق « العربجي » لان الخواجا قد سكر وسيكون التفاهم معه صعباً . لفت نظره إلى أن الساعة قد قاربت الواحدة . كانت العربة قد وصلت الى شارع « السبع بنات » ..

وقفت عربة « **السيد العجان** » أمام « **قهوة القزّاز** » . توجه المالطى إلى حانة صغيرة بجوارها . كان صاحب الحانة يقف خلف المنصة . طلب المالطي كأساً . على المنضدة قالب من الجبن الرومى يقدم كجزء من المزّات للرواد . ويقطع بسكين حاد ، يتصل بخيط ثبت طرفه الآخر فى الطاولة .

دخل « **السيد العجان** » خلف المالطي . طلب منه أجره . قال المالطي لنه سيستعمل الحانطور مرة أخرى وعلى « **العجان** » أن ينتظره . رفض « **العجان** » . كان منظر المالطى يوحى بأنه أوشك على الافلاس . استثار إصراره غضب الخواجا .

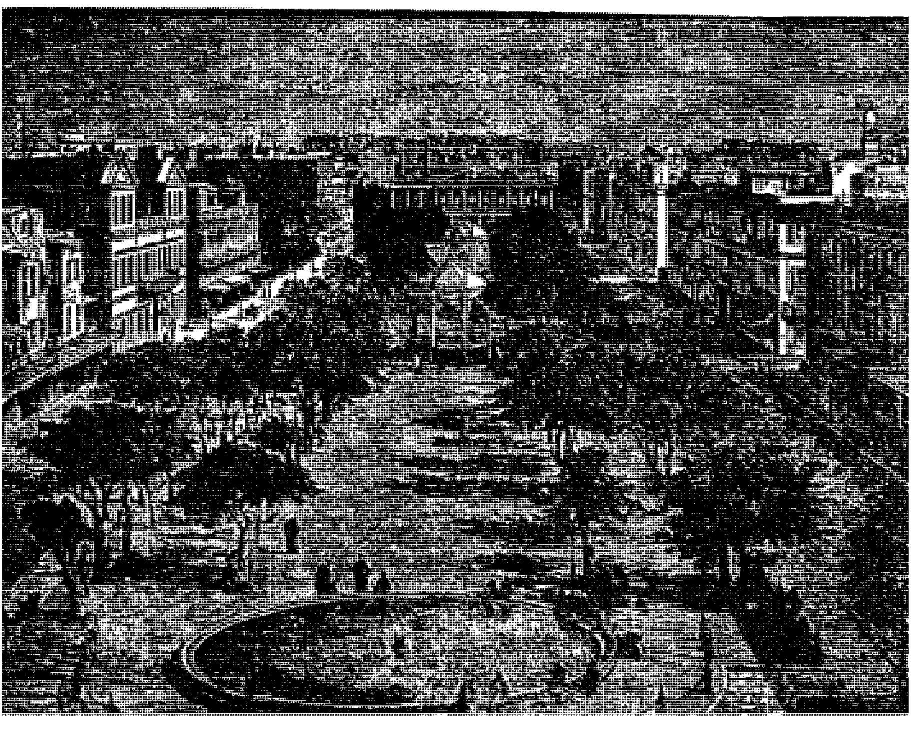
أخرج قرشاً واحداً من جيبه والقاه فى اهمال لـ « **العجان** ». ثار الأخير وطالب بحقه . تصاعد الغضب . تشاتم الرجلان . لم يلتفت أحد لتشاجرهما لأنه شىء عادى يحدث كل يوم .

فجأة تناول الخواجا السكين وطعن بها السائق فى بطنه .

سقط « **العجان** » يتلوى على الأرض .

أمسك مواطن آخر بالخواجا المالطي . نزع السكين من يده . هم بأن يطبق على خناقه . فوجىء بطعنة مطواة تصيبه فى ظهره . سقط قتيلاً بجوار « **العجان** » . اتسع نطاق المشاجرة حتى ضمت جميع من كان بالحانة . تجمع رواد قهوة القزّاز . استخدمت المناضد والمقاعد . كان شقيق « **العجان** » موجوداً . جرى إلى جاويش إيطالى كان يعمل ببوليس المدينة . طلب منه القبض على المعتدى . ضربه الجاويش

ميدان المنشية بالاسكندرية



الايطالى ورفض التحرك . نزل خباز يونانى من مسكنه الملاصق للقهوة ليشترك فى المعركة . قتل . فر المالطي إلى دار يسكنها أوربيون فى شارع صغير متفرع من شارع السبع بنات . تجمهر المواطنون حول المنزل . حاصروه . خرجت من النوافذ بنادق ومسدسات . أطلقت على المواطنين . سقط عدد من القتلى .

وصل بعض المواطنين إلى قسم الشرطة . أخطروا معاون البوليس بما حدث . مضى وقت طويل قبل أن يفهم المعاون شيئاً لأنه كانه ايطالياً لايتقن العربية . تحرك بعد ذلك إلى مكان المذبحة بجوار القسم مباشرة . حاول التدخل ففشل . جُرح أحد رجال البوليس . تدخل بعضهم لنصرة الوطنيين وانضم الآخرون إلى الأوربيين .

فى تلك اللحظة أخذ عدد من الناس يجرون فى شوارع الاسكندرية صائحين :

ـــ جاى يامسلمين .. جاى .. بيقتلوا اخواننا ..

وامتد الهياج إلى الشارع الابراهيمى وإلى شارع الهماميل وشارع المحمودية والى منطقة الجمرك والمنشية وشارع الضبطية وغيرها من الشوارع التي يقطنها الأوربيون أو يمرون فيها . وشوهد أحد خدم « **المستر كوكسن** » يطوف فى شوارع الاسكندرية ويطالب الأوربيين بحمل سلاحهم وقتال المواطنين ..

فى تلك اللحظة كان « **عمر لطفى** » محافظ المدينة يتولى رئاسة قومسيون تحقيق الجمرك بدار المحافظة . أبلغه « **إلياس أفندى ملحم** » ـــ أحد معاوني البوليس ـــ بنبأ الشجار الذى وقع بين « **السيد العجان** » والمالطي . أمر المحافظ باخطار « **السيد بك قنديل** » مدير الأمن العام . فقيل له أنه مريض بمنزله . أمر بأن يتوجه « **حسن بك فهمى** » وكيل المحافظة إلى مكان الواقعة لفض الشجار ..

كان « المالطى » مازال متحصناً بالمنزل ، يطلق الرصاص على الحشود المزدحمة أمام باحته تطلب القبض عليه . وأرسل قسم اللبان الى « **المستر كوكسن** » ـــ قنصل انجلترا فى الثغر ـــ لإيفاد أحد موظفي القنصلية لكى يُخرج المعتدي من المنزل ، ويوقف هجوم الأجانب على الأهالى ..

كان المسيو « **جون نينيه** » ـــ عميد الجالية السويسرية ـــ فى منزله ، أرسل

خادمه السوداني ليحضر له عربة ، حتى يذهب إلى موعد هام كان مرتبطاً به . تأخر الخادم ، وعاد أخيراً ليقول لسيده انه لم يستطع أن يجد العربة ، لأن هناك مشاجرة ضخمة عند « **قهوة القزاز** » فى « **شارع السبع بنات** » . وأن اثنين من الوطنيين قد قتلا ..

خرج « **جون نينيه** » على أقدامه ليتوجه لمقابلة قائد قوات الجيش فى الاسكندرية « **الفريق اسماعيل باشا كامل** » بناء على موعد سابق بينهما . لم يخترق الميدان . سلك من شارع خلفي . كان « **شارع السبع عمارات** » مملوءاً بالمخلوقات من افرنج ومصريين ، ولكنه لم ير اقتتالاً بالقرب منه . على بعد مائتى ياردة شاهد كتلاً من البشر تموج كالبحر . ورأى طلقات نارية تطلق من النوافذ . لم تلبث المعركة أن تقدمت ناحيته . تراجع « **جون نينيه** » حتى وصل الى « **مدرسة الرهبان** » . فى مقدمة قهوة مواجهة للمدرسة شاهد اثنى عشر يونانياً مدججين بالبنادق . كانوا يطلقون النار على الجماهير بدون حساب .

بالقرب من « **بيت جبارا** » ، لمح « **المسيو جون نينيه** » حوالي خمسة وعشرين من عربان « **أولاد علي** » وكانوا يفتحون مخزناً للأسلحة فيوزعونها على أنفسهم ثم ينطلقون مسرعين . وبجوار مبنى الضبطية فُتح مخزن آخر وزعت منه أعداد ضخمة من « النبابيت » و « الشوم » على البدو والصعاليك .

كانت الساعة قد بلغت الثالثة عندما وصل « **عمر لطفي** » إلى منطقة الشجارـ . وجد تزاحماً شديداً . تجمع الأهالي وبأيديهم العصى . شرع فى تفريقهم بواسطة من كان هناك من البوليس والمستحفظين . أُخطر المحافظ أن هناك عيارات نارية تطلق من بعض الشبابيك .

عاد المحافظ إلى قرقول قسم شرطه اللبان .. وأرسل يستدعى القنصل الانجليزى ..

استقل « **المستر كوكسن** » عربة مفتوحة ومعه « **ابراهيم أغا** » ساعي بريد القنصلية فى طريقه لمقابلة المحافظ بقسم شرطة اللبان . دارت السيارة من المنشية . دخلت فى شارع السبع بنات . كانت واجهة المتاجر محطمة .. عندما وصل إلى

« ميدان القناصل » قُذفت سيارته بالحجارة وهوت عليها العصى ، أصابت الضربات ساقة وفخذه . ظن المستر « **كوكسن** » أنه إذا أظهر نفسه فقد يؤثر بهيبته فى المهاجمين . وقف داخل العربة . نظر حوله بثبات . تقدم منه نوبي طويل وضربه بنبوت ضخم على رأسه . أغمى على القنصل . قُلبت العربة . طُرح القنصل وساعى البريد أرضاً . منع اليوزباشى « **على صالح** » المتجمهرين من الاعتداء على القنصل . وتدخل الحاج « **بلتاجى** » ـــ وهو أحد تجار الكُهنْة ـــ لكف العدوان عنه . قاده اليوزباشى الى مبني قسم اللبان حيث كان المحافظ فى انتظاره .

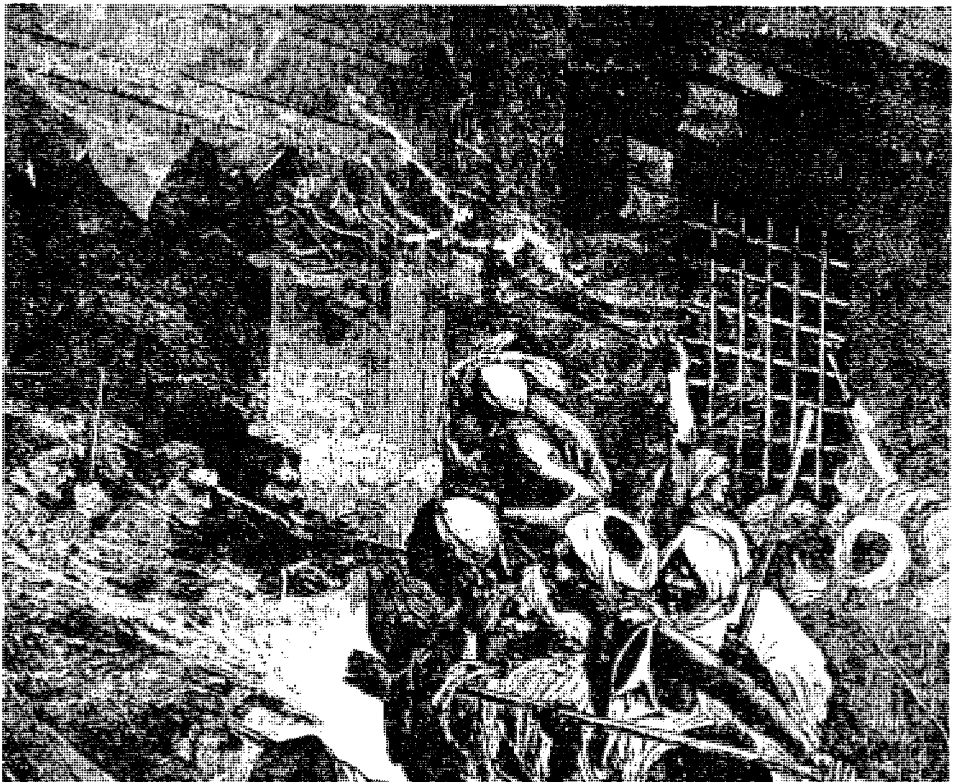
وتوجه المحافظ مع « **المستر كوكسن** » الى البيت الذى تحصن فيه المالطيون وأطلقوا منه النار . طلب القنصل منهم الكف عن اطلاق النار . هرب المتحصنون من فوق أسطح المنازل . دخل القنصل والمحافظ . لم يجدا سوى عدد من النساء والأطفال ومعهم شخص مالطى ، عثروا أيضاً على مسدس فى أحد أدراج منضدة .



بين الثانية والخامسة .. كانت حوادث مثل هذه تحدث بغزارة فى أماكن مختلفة من المدينة ..

بدا وكأن شيطان الفتنه تلبّس كل الناس ... لم يتوقف أحد ليسأل نفسه أو غيره عما يحدث ، بل اندفع الجميع يحملون الشوم والنبابيت والعصى والسكاكين والسنج والبنادق ويشتركون فى المقتلة !

ـــ فى أثناء عودة « **أحمد خلف** » .. عربجى حانطور إلى الأسطبل الذى يعمل به بعد أن قام بشراء عرضحال دمغة ، وبينما هو يمر بشارع المماميل ، وجد زحاماً . وقف قليلاً . سمع الناس تتحدث عن الأجانب الذين يطلقون الرصاص من



بنادق الأجانب وعصى المصريين فى معركة غير متكافئة .

نوافذ البيوت . فجأة غرس أحد الأجانب سكيناً فى ظهره .

— وبينما كان « **أحمد أبو السعود** » — سايس — فى طريقه الى الأسطبل الذى يعمل به ، مروراً بشارع السبع بنات . أصابته رصاصة من احدى النوافذ التى تحصن بها الأجانب .

— وأصيب أيضاً « **محمد هنداوى** » — وكان فى طريقه إلى منزله بعشش الميرى . أصابته رصاصة من نافذة أحد المنازل .

— وكان « **السيد العجان** » (وهو غير ضحية الحادثة) يسير بجهة قهوة القزاز ، وجد مشادة بين أحد المصريين وبعض الأجانب . كان سببها الاختلاف حول سعر السمك الذى باعه الأجنبى للمصرى .. قال السيد العجان للخواجه :

— ماعلش .. اذا كانت سمكة زيادة أو سمكة نقصان .

سب الخواجا دين العجان . جرى خلفه . ضربه بسكين فى إليته اليسرى . وقع على الأرض .

— وفى شارع السبع بنات ، كان « **على محمد جرانلى** » — بائع سمك — يمر فى شارع السبع بنات رأى شخصاً يسمى « **الحاج عمر** » مصاباً في رأسه بحجر ، وبطلق نارى فى ظهره ، وملقى فى أحد الأزقة المتفرعة من شارع السبع بنات . اقترب منه . أراد أن يحمله . أطلق عليه أحد الأجانب نيران بندقيته من النافذة . اصيب فى وجهه ويده وظهره .

— وسمع « **السيد مصباح** » ، وهو خادم بمحل الخواجا « **باربا نقولا** » ، الضجة أغلق المحل . هم بالجرى إلى منزله . قابله « **الخواجا طناش** » — صاحب القهوة المجاورة للدكان الذى يعمل به — قال له :

— **انت لسه مامتش يابصاص**

أطلق عليه النار . سقط على الأرض . فتشه . أخذ منه كيس الدراهم . كان فيه تسعة وأربعون فرنكاً والختم .

— جاءت البنت « **صابحة بنت أبو العينين الشيال** » الى جهة المعركة للتفرج

أصيبت بحجر قذفه الأجانب من فوق أحد المنازل أصابها فى وجهها .

ـــ وخرج « **أحمد المسكى** » ـــ الكاتب بدائرة طوسون باشا ـــ من زاوية البزاز بالشارع الابراهيمى ، بعد أن صلى الظهر . وجد ابن أخته « **محمود قمحة** » واقفاً أمام دكان المزين الذى يعمل عنده . سأله عن سبب الزحام . قال له :

ـــ روّح على البيت ..

على رأس الحارة التى يقطن بها وجد اثنين من اليونانيين يحمل أحدهما سكيناً والآخر نبوتاً . توجه الأول نحوه قاصداً ضربه . صفق على كفوفه . وقال له :

ـــ أنا لامعي عصا ولاسكين .. رايح تؤذيني ليه .. وأنا رايح على بيتى ؟

تقدم الخواجا منه وتمتم بكلام لم يفهمه « **المسكى** » ثم ضربه بالسكين فى صدره .

كان معظم من أصيبوا فى المذبحة من صعاليك المدينة .. فقد أصيب بطلقات البنادق .. مرجان عبد الرحيم (جلاّد) ، وأحمد حسنين (فرام دخان) ، والسيد مندور (طباخ من كوم الدكة) ، وعلى عوض البربري (عاطل) ، وسمير خليل (فحام) وخير اللّه محمد (عربجي) ، ومصطفى محمد (مساح أحذية) ، وخليل ابراهيم (قهوجي) . واطلق بقال يونانى الرصاص على محمد شلبي العربجي من نافذة منزله . وأصيب الشيخ شحاتة نصار (فقي) فى فخذه الشمال من رصاصة أطلقت من نافذة ، وكذلك اصيب كل من سعيد السوداني (قهوجي بالطرطوشي) ودواد محمد البربري (طباخ) ، وأحمد محمد الصعيدي (خدام عاطل) ، ومحمود الشريف (مراكبي بالمحمودية) . ومحمد حسن (صبي قهوجي بالطرطوشي) .. الخ .

في الساعة الرابعة ظهراً ، كان « **المسيو كلورنجابين** » ، القنصل اليوناني العام فى منزله ، يقيم حفل غذاء لأدميرال الأسطول الفرنسى الموجود بمياه الاسكندرية . سمع ضجة فى الشارع . أرسل يستفهم عما هو حادث . عاد الرسول فأخطره بنبأ

المشاجرة . فكر فى التوجه إلى مكانها . وصل « **جان ميكيلبس** » ــ الكاتب بالقنصلية ــ فأخطره بأن المحافظ أرسل رسولاً يطلب حضوره الى مكان المذبحة .

استأذن القنصل من الأدميرال الفرنسي . اعتذر عن الذهاب معه لشرب الشاى ، واقترح عليه أن يعود للأسطول . أخذ معه كاتب القنصلية والمحضر العامل بها « **اسبيريدون** » . ركبا سيارة وتوجها إلى مكان الشغب . ماكادت السيارة تصل إلى القرقول الصغير حتى توقفت أمام الزحام الشديد فى مكان الحادثة . أشار عليه بعض رعايا اليونان بعدم التقدم . نصحهم بألا يزيدوا من دموية المعركة . وصل فى هذه اللحظة قنصل النمسا وقنصل ألمانيا . اتفقوا على التوجه الى المحافظة لصعوبة السير وسط الزحام .

مروا من ميدان المنشية . دخلوا « حارة الأفرنج » . كانت هناك معركة بين اثنين من الانجليز وبعض المواطنين . لجأ أحدهما الى سيارة القناصل أمر « **المسيو رنجابين** » قائد العربة بأن يدور ويهرب . هجم المواطنون على السيارة وبدأوا فى ضرب ركابها ، أصيب العربجى وسقط على الأرض . أصيب أيضاً « **جان ميكيلبس** » ــ كاتب القنصلية ــ أما المسيو « **رنجابين** » فقد أصيب بثلاثة جروح فى رأسه . نزل القناصل الثلاثة ومن معهم من السيارة . هربوا جرياً الى أن عادوا الى « **حارة الافرنج** » . لجأوا الى منزل أسرة يونانية فآوتهم .

وعندما وصل « **المسيو ميكاديللى** » ــ قنصل ايطاليا ــ إلى « **شارع العزازية** » . هجم عليه المتجمهرون . ضربوه بالعصى . أخرج مسدساً كان معه ، أطلق الرصاص عليهم . تقدم أحد عساكر البوليس منه . ضربه على يده وأخذ منه المسدس . عاود المتجمهرون الهجوم عليه . نزل القنصل من سيارته . لجأ الى دكان حلاق . منع ثلاثة أو أربعة من الجنود الجماهير ، من اللحاق به . أغلق صاحب الدكان الباب عليهم . كان الباب مصنوعاً من خشب رقيق . تزايد الضغط عليه من الخارج . منع العساكر الجماهير من الاستمرار فى الضغط ثم أخرجوهم وقادوهم الى قسم اللبان حيث كان المحافظ فى انتظارهم .

لت الحمير هي وسيلة المواصلات الأساسية في المدن المصرية ، في القرن الماضي .. وبسببها نشبت كثير من المعارك



تقابل « جون نينيه » مع « عمر لطفى » محافظ الاسكندرية .. كان المحافظ يتمشى فى ملابس عادية مع نفر من البوليس . سأله « جون نينيه » عن السبب الذى منعه من ايقاف الاضطراب .

قال « عمر لطفى » .

ــ لقد كنت مع « المستر كوكسن » القنصل الانجليزى الذى ضربه الأهالي .

قال « نينيه » :

ــ لماذا لاتذهب فى ملابسك الرسمية ومعك خمسون رجلاً من البوليس السواري وتوقف المذبحة .

قال « عمر لطفى » :

ــ إن الحكمدار مريض ومتعب .. وهذه مسألة مضرة ..

قال « نينيه » :

ـــ أعلم أن « سيد قنديل » مريض .. وقد قابلته فى « سوريفاما » أمس مساء ونصحته بالراحة ، ولكن لماذا لايتدخل الجيش المصري . هل طلبت منه التدخل ..

ذكر له « عمر لطفى » أن قادة فرق الجيش الموجودة بالاسكندرية يعقدون اجتماعاً الآن ..



عمر لطفى باشا بعد القبض عليه

تساءل « نينيه » :

ـــ هل أرسلت تلغرافاً بالحادث لمندوب السلطان ؟

أجابه المحافظ فى غلظة :

ـــ وما شأنك بهذا ؟

توجه « عمر لطفى » الى مكتب لتلغراف ، وأرسل برقية شفرية إلى السراى الخديوية . قال فيها : « نفذت نصيحتكم بأن أطلب جنوداً من الأسطول الانجليزي لقمع الفتنة ، وألاّ أطلب جنوداً مصرية .. ولكن أميرال الأسطول رفض خشية أن يحدث شيء آخر من الجنود فى المدينة .. مما يكون من الصعب تلافيه .. سأطلب جنوداً من الجيش المصرى لقمع الفتنة » .

وعلى الفور أرسل « عمر لطفى » أحمد معاونيه الى « الأميرالاى مصطفى عبد الرحيم » ـــ قائد فرق الجيش المعسكرة بجوار الحادث ـــ طلب منه انزال الجيش إلى المدينة لايقاف المذبحة .

تشاور « مصطفى عبد الرحيم » مع زملائه ، ثم أخبر رسول المحافظ أنه لا مانع لديه من ذلك ، ولكن لابد من طَلَب مكتوب بطريقة رسمية . سأل الرسول عن السبب فى هذا الطلب . قال الاميرالاى :

ـــ إن البلاد ليست تحت الاحكام العرفية حتى أتدخل .. وقائد قوات الأمن هو المحافظ وقد مضى على المذبحة أكثر من خمس ساعات .. فلماذا لم

يخطرلى من البداية .. لابد من طلب كتابى حتى لايتهم الجيش بأنه وراء المذبحة .

في تلك اللحظة كان القتال مازال دائراً فى المدينة .

ففى الساعة الرابعة كان عدد من الأجانب يعودون من الميناء بعد أن قاموا بزيارة البوارج الانجليزية والفرنسية ، كعادتهم فى أيام الأجازات . وقبل أن يصلوا إلى مبنى المحافظة هجم عليهم عدد من العربان بالعصى وقطع الجريد وأصيب بعضهم .

وشاهد « **جون لينيه** » أيضاً عدداً من الصبيان يجرون بأمتعة نهبوها من المحال التجارية .. ورآهم رجال البوليس . حاول « **انجلو كتاكزانوس** » ــ وهو بقال يونانى بمينا البصل ــ الدفاع عن نفسه وعن محله فرفع مقعداً وأخذ يرد به الهجوم ولكنهم تمكنوا من التغلب عليه ونهبوا البضاعة الموجودة بالدكان .

معارك الشوارع فى الاسكندرية يوم الأحد الدامى



ولم يكن فى الأسكندرية من الذين لهم علاقة بقوى الثورة يومها سوى « **حسن موسى العقاد** » ، كانت هناك بالطبع وحدات الجيش المعسكرة بثكنات « **مصطفى باشا** » وفيما بعد حاولت القوى التى دبرت المذبحة أن تتهم « **عبد الله النديم** » بتدبيرها ، لكنه ثبت أنه غادر الاسكندرية فى الصباح الباكر من يوم ١١ يونيو ..

وكان « **حسن موسى العقاد** » قد وصل إلى الأسكندرية حوالى الظهر ، وتوجه بمجرد وصوله إلى منزل « **الشيخ ابراهيم باشا** » ، أحد كبار تجار الاسكندرية . شرب القهوة . توضأ وصلى ولما كان « **الشيخ ابراهيم** » نائماً . فقد استقبل الضيف — نيابة عنه — شقيقه « **الشيخ أحمد باشا** » .. وسأله عن أسباب حضوره إلى الآسكندرية . فقال « **العقاد** » :

— إنّ لى دعوى منظورة أمام محكمة الأستئناف المختلطة .. وأريد أن أتصل بأحد أعضاء المحكمة للتفاهم بشأنها وهو « **حماد بك** » المستشار .. فهل تعرف منزله ؟

ونظراً لأن « **أحمد باشا** » لم يكن يعرفه ، فقد أمهل « **حسن موسى** » حتى استيقظ شقيقه « **الشيخ ابراهيم** » — فى الثانية ظهراً — الذى اعطى « **العقاد** » عنوان « **حماد بك** » ، ووضع تحت إمرته عربته الخاصة ، فاستقلها « **العقاد** » وتوجه لمقابلة المستشار . وعاد بعد ساعة إلى منزل مضيفه ، لأنه لم يجد « **حماد بك** » ، ولم يغادر المنزل مرة أخرى طول اليوم .

فى الساعة السادسة .. نزلت قوات الجيش إلى المدينة . فرقت المتجمهرين ولزم الناس بيوتهم . خلت الطرقات من المارة .. وكان الجميع فى انتظار المجهول !



لم تعلم القاهرة ماحدث الا فى وقت متأخر من وقوع الحوادث !
ففى الثالثة ظهراً ، توجه « **عرابى** » و« **البارودى** » وجميع الوزراء الى قصر

النزهة للاجتماع بالمبعوث العثمانى « **درويش باشا** » . كان « درويش » **قد علم بالهجوم** العنيف الذى شنه المشايخ ضده فى المساجد، فأدرك أنه تطرف فى التعامل مع الثوار ، وقرر أن يكون أكثر رقّة معهم ، وهكذا استقبلهم ببشاشة وأعلن لهم أنه سيستعمل نفوذه لكى ترحل الأساطيل .

وعندما انتهى اجتماعه بالوزراء ، توجه « **درويش باشا** » إلى سراى الاسماعيلية ليقابل الخديو ويخطره بنتيجة اجتماعه مع « **عرابى** » و « **البارودى** » . وعلى باب السراى قابله « **طلعت باشا** » سكرتير الخديو الخاص . أخبره بأن هناك هياجاً فى الاسكندرية ، وأنه لايزال مستمراً منذ ثلاث ساعات وأن الأوربيين والمسيحيين يُذبحون فى كل مكان .

وعجب « **درويش** » لأن « **طلعت باشا** » كان يسوق الأنباء وملامحه تشى بسروره العميق . والتفت « **درويش** » إلى أركان حربه الذى كان معه فى العربة وطلب منه أن ينقل هذه الأنباء إلى « **عرابي** » ، وكان « **أحمد رفعت** » ـــ سكرتير عام مجلس الوزراء ـــ خارجاً من السراى ويهم بركوب سيارته . أفسح مكاناً بجواره لأركان حرب « **درويش باشا** » أمر السائق بالتوجه إلى « **سراى البارودي** » بغيط العدة ، حيث كان « **عرابي** » هناك .

وانتشرت الاشاعات بسرعة فى القاهرة . فزع الناس . شعر « **عرابي** » بأن الطعنة مقصودة ، وموجهة اليه . **كانت سراى الخديوية فى أفراح . ومنها تناثرت الاشاعات . قال البعض ان « عرابى » أصدر أوامره بالمذبحة . قال آخرون بلهجة الرجل الأكثر اطلاعاً أن الحركة قد دبرت بواسطة « البارودي » . كان الوطنيون فى غاية الحزن .. قال « عرابي » :**

ـــ هذه كارثة ..

أمر على الفور بارسال تعزيز للقوات المسلحة الموجودة بالاسكندرية .. كان الجيش المصري في الاسكندرية مكوناً من الآلاى الخامس ، وكان مرابطاً برأس التين ،



محمد سلطان باشا

ويقوده الأميرالاى « **مصطفى عبد الرحيم** » والآلاى السادس ، وكان مرابطا بباب شرق ، ويقوده القائمقام « **سليمان سامي داود** » ، وكان يقود الجيش كله « **اسماعيل باشا كامل** » قومندان الاسكندرية .. وأمر « **عرابي** » بارسال الآلاى البيادة الثانى بقيادة « **خليل كامل** » ، والآلاى الرابع بقيادة « **عيد محمد** » وبطاريتين طوبجية « مدفعية » بقيادة « **أحمد عبد الغفار** » وعين اللواء « **طلبة باشا عصمت** » قائداً عاماً للجيش المصرى بالاسكندرية ..

واستدعى إليه « **يعقوب باشا سامي** » ــ وكيل وزارة الحربية ــ وأمره بالسفر على الفور إلى الاسكندرية وتفقد الحالة ، وإرسال تقرير عاجل بما حدث وتحديد أولى للمسئولية ..

وكانت هناك محاولات أخرى تُبذل لاستصدار أوامر من وزارات الخارجية الأوربية الى أساطيلها الراسية بميناء الاسكندرية لتدخل المدينة !

ففى منتصف الليل قابل « **لويس صابونجى** » ــ وهو قس لبنانى كان يعمل سكرتيراً للمستشرق الايرلندى « **ألفرد بلنت** » صديق العرابيين ــ « **عرابي** » . وسأله عن حقيقة المسألة .. وذكر له « **عرابي** » أنه أبرق الى الاسكندرية أربع مرات ولكن لم يأت له أى جواب من الاسكندرية . بعد فترة جاء « **الحاج رازي** » ــ وهو أحد كبار التجار ــ موفداً من قائد الجيش بالاسكندرية وأخطر « **عرابي** » بالتفاصيل ..

ومع أن « **صابونجى** » كان متأكداً أن « **الحاج رازي** » كان صادقاً حين قال

ان اصابة القنصل البريطاني هى اصابة طفيفة .. فقد فوجىء « **صابونجى** » بعد هذا الزمن بساعة بمراسل « **الديلى تلجراف** » فى القاهرة يطلب مقابلته .. ليقول له :



القس لويس صابونجى

— .. لقد استدعانى « السير ماليت » . وأبلغنى أنباء المذبحة .. وذكر لي أن القنصل البريطانى بالاسكندرية « المستر كوكسن » قد جُرح فى المذبحة جرحاً مميتاً .. وأنه قد يُسْلِم الروح قبل شروق الشمس .. وقد رجانى أن أبرق بالخبر الآن إلى لندن .. وانت تعلم أننى جديد هنا .. وأريد أن أتأكد من الخبر ، إذ الواقع أن حماس « السير ماليت » لارسال الخبر قد شككنى في صدقه !

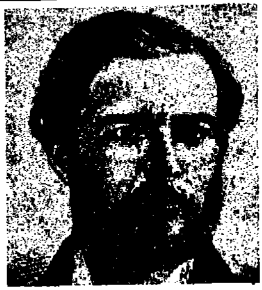
أكد له « **صابونجى** » ماسمعه من أن اصابة القنصل طفيفة ، ولفت نظره إلى أن نشر خبر كاذب مثل هذا يساهم فى تعقيد الموقف .. إذ قد يدفع وزارة الخارجية البريطانية للتدخل بسرعة .. وقال :

— لو كان الخبر صحيحاً لأرسله « **ماليت** » بنفسه إلى وزارة الخارجية .. وليس من مصلحتك أن تبدأ نشاطك الصحافي بخبر مكذوب .



وكانت الاسكندرية لحظتها تمر بمرحلة استيعاب ماحدث . اقفرت الشوارع تماماً . بينما جلس المسئولون يتدبرون الامر .

وبدأت الحقائق تتكشف تدريجياً .. فعندما فرق جنود الجيش الجماهير المحتشدة ، وجدوا عند باب القنصلية البريطانية عربة فيها أربع وعشرون بندقية ومسدسان وصندوقان مملوءان بالبارود ، وكان القنصل نفسه قد أعدها جميعاً



السير ادوارد ماليت



محمد شريف باشا

ليستخدمها المالطيون .. وأرسلت القوة تخطر المسئولين . آنذاك : كان « **عمر لطفي** » وقومندان الجيش ووكيل الضبطية يجلسون فى مبنى المحكمة المختلطة .. وعندما أخطروا بقصة العربة لم يهتم « **عمر لطفي** » ، وقام « **الاميرلاى مصطفى عبد الرحيم** » و« **القائمقام سليمان سامي** » لبحث الأمر . وهما فى الطريق قال « **سليمان سامي** » :

ـــ ان ظواهر الحال تدل على أن « **عمر لطفي** » شارك فى المذبحة ..

أخذ قائد باب شرقى يشرح ماوصل إلى علمه .. قال أن لديه معلومات بأن « **عمر لطفي** » كان ينتقل من مكان إلى آخر فى أثناء المذبحة .. وأنه رأى أحد الأوربيين يطل من النافذة وبيده مسدس .. وسأله أحد البدو :

ـــ هل أطلق النار على هذا الخواجا ياباشا ؟

وافق المحافظ ، وأطلق البدوى النار على الخواجا فقتله !

وقال « **سليمان سامي** » :

ـــ لقد علمت أن « **عمر لطفى** » كان يشجع المعتدين فى أثناء المذبحة .. وأنه كان يعمل اشارات لرجال البوليس مغزاها ألا يهتموا بشيء .. وكان يقول لهم :

ـــ سيبوهم يموتوا ولاد الكلب ..

وانهى « **سليمان سامي** » حديثه بأن طلب من « **مصطفى عبد الرحيم** » القبض على « **عمر لطفي** » فوراً قبل أن يخفى آثار خيانته أو يخيف الذين قد

يشهدون على مااقترفه .. اعترض « **مصطفى عبد الرحيم** » بأن القطر ليس تحت الأحكام العرفية .. واقترح الانتظار حتى يصل « **يعقوب سامي** » وكيل الحربية لعرض الأمر عليه .

وحدثت أزمة أخرى ، بعد أن وصلت أنباء للأميرلاى « **مصطفى عبد الرحيم** » بأن هناك زوارق بريطانية محملة بالجنود تسرع إلى الشاطىء وأن هناك احتمالاً لاحتلال المدينة .. فأخطر المحافظ فى الحال ، استبعد المحافظ ذلك وتوجه إلى القنصل الفرنسي الذى رافقه مع فريق من الضباط وبعض الجنود إلى شاطىء البحر . وهناك تأكدوا من صحة الخبر . وتوجهوا على الفور إلى القنصل الانجليزى الذى أصدر بعد شيء من الجدل الأوامر للزوارق بالرجوع ثانية بمن فيها ..

وعلى إثر ذلك ، عقد اجتماع فى دار المحافظة ، حضره المحافظ وكبار رجال الجيش والقناصل وحضره « **الكابتن مولينو** » — أحد ضباط المدرعة الانجليزية « **الفنسيل** » — وكان « **الأدميرال سيمور** » — قائد الأسطول — قد عهد اليه أن ينوب عن « **المستر كوكسن** » فى ادارة القنصلية عقب اصابة القنصل . وتداول المجتمعون فيما يجب اتخاذه لاعادة النظام وتهدئة الخواطر ، فصرح كبار ضباط الجيش بالاسكندرية أنهم متكفلون بحفظ الأمن والنظام على ان لايتدخل الأسطولان فى الأمر لكى لايثير أى تدخل أجنبى ثائرة الجماهير ويعرض أرواح الجميع للخطر . وبرغم موافقة القناصل على ذلك فان « **الأدميرال سيمور** » أصدر أوامره فى نفس الليلة بأن تخرج الباخرة « **سوبرب** » من الميناء الغربية وترسو خارج الميناء الشرقية ، وأن ترسل بعض الزوارق إلى البر لنقل النساء والأطفال الأجانب إلى البارجة ..

وفى الصباح الباكر من اليوم التالى عقد اجتماع آخر ، حضره — مع المحافظ والقناصل — « **يعقوب سامي** » و« **بطرس غالي** » وياور « **درويش باشا** » الذين وصلوا الى الاسكندرية فى الفجر . ولخص « **عمر لطفي** » نتائج الاجتماع الذى عقد فى مساء اليوم السابق ، وما اتخذه من تدابير لحفظ الأمن العام . وذكر أن « **الكابتن مولينو** » قد وعده أن يأمر بعدم اقتراب زوارق البوارج من البر ، ولكن بعض هذه الزوارق جاء الى الشاطىء فى الخامسة صباحاً خلافاً لوعده . تعلل الكابتن بأنه لم

يتمكن من اخطار « **الأدميرال سيمور** » باتفاقه مع المحافظ .

وتشاور المجتمعون فى الأمر مرة ثانية .

وانتهى الاجتماع بأن وقع القناصل جميعاً بياناً أعلنوا فيه ثقتهم بالجيش المصري ، ونصحوا فيه رعاياهم بالتزام الهدوء والسكينة . وقد دار الحديث حول البحث عن الطريقة الفعّالة لالقاء القبض على كل أوروبي يطلق النار على الجنود أو الأهالي ، فتقرر أن يختار كل قنصل مندوباً يعهد إليه مرافقه رجال البوليس المصريين إلى منزل كل أجنبى يطلق النار على الأهالى للقبض عليه ، ويعين المحافظ لكل مندوب المركز الذى يلزمه ليكون تحت تصرف المحافظة حين استدعائه واتفقوا على أن يعهد القناصل بهذه المهمة لحُجّاب القنصليات . وقد تقرر فى الاجتماع أيضاً أن يزاد عدد الخفراء ليلاً وأن يناط بالجنود معاونة رجال البوليس فى المحافظة على الأمن . وطلب القناصل من الضباط منع الأهالي من الاحتشاد جماعات فى الشوارع الآهلة بالأجانب .

فى القاهرة ، توجه « **عرابي** » ليقابل الخديو فى سراى الاسماعيلية . احتج على أن السراى لم تخطره بما حدث فى حينه وقال :

ـــ لقد تعهدت بحفظ الأمن .. ولا أفهم كيف يخطر المحافظ السراى ولايخطرنى بما حدث !

وأصر « **عرابي** » على اجراء تحقيق فى أسباب الشغب وتعيين مندوبين مصريين وأجانب للكشف عن الحقيقة .. وقد استجاب الخديو للطلب وأصدر أمراً فى نفس اليوم بتشكيل اللجنة ..

وأرسل « عرابي » خطابا الى « يعقوب سامي » فى الاسكندرية .. طلب منه فيه أن يبذل كل جهده لازالة الاضطراب وتوطيد الأمن العام والهدوء فى المدينة وخارجها ، وأن يكون متبصراً حين يبدأ التحقيق ، وأن يحذر الوقوع فى فخاخ الخادعين ، وأن يدافع عن شرف الجيش والحكومة والشعب وأن يعقد نيته على معرفة الحقيقة وكشف المجرم الفعلى ..

وحضر « **عرابي** » بعد ذلك اجتماعاً عقده الخديو فى سراى عابدين .. وحضره

أيضاً « **شريف باشا** » و« **درويش باشا** » والقناصل العامون لفرنسا وانجلترا والنمسا وألمانيا وايطاليا والروسيا الذين جاءوا يطلبون تأمين رعاياهم على أرواحهم وأموالهم وجرت المباحثة فى هذا الاجتماع فيما يجب اتخاذه حيال حوادث الاسكندرية .. استقر الرأى على اعطاء وكلاء الدول السياسيين الضمانات الوثيقة التى تكفل إعادة الأمن إلى نصابه وصيانة أرواح الأجانب وأموالهم . ومن أهم هذه الضمانات امتثال « **عرابى باشا** » لأوامر الخديو ..

وعد « **عرابي** » بذلك .. وقال أنه سوف يمنع كل ما من شأنه أن يثير الخواطر كالاجتماعات العامة ، وانعقاد الجمعيات والقاء الخطب ونشر المقالات المهيجة . وتعهد الخديو بالتعاون مع « **عرابي** » .. وقال « **درويش باشا** » :

ــ اننى آخذ على عاتقى تنفيذ الأوامر الخديوية بالاشتراك مع « **عرابي باشا** » ومشاركته المسئولية فى هذا الصدد ..

فى الأسبوع التالي لهذا بدأ رحيل الأوربيين عن البلاد ..

كثرت جموعهم النازحة ونزل المهاجرون منهم الى السفن التى كانت راسية فى الميناء ينتظرون أن تقلع بهم .. وبلغ عدد الراحلين منهم يوم ١٢ يونيو أكثر من عشرة آلاف مهاجر نزلوا إلى البحر متفرقين فى البواخر والسفن الشراعية .. ولم تعارض إدارة جوازات السفر ولا الجمارك أحداً منهم فى النزول الى البحر ، وكثرت جموع المهاجرين يحملون أموالهم وأمتعتهم . وامتلأت الميناء بالسفن المقلة لهم وظلت الهجرة مستمرة فى الأيام التالية حتى بلغ عدد الراحلين فى ١٨ يونيو حوالى ٣٢٠٠٠ مهاجر ..

وكانت المؤامرات مستمرة على الرغم من ذلك ، فقد قبضت الضبطية يوم الثلاثاء ١٣ يونيو على شخص يلبس ملابس الافرنج وهو يصبح ويهيج الأوربيين ويحثهم على الرحيل ويحذرهم من القتل واحداً بعد الآخر . وبالتحقيق معه تبين أنه مصري ، وان اسمه « **محمود** » ، وهو أحد مماليك « **عباس باشا** » خديو مصر الأسبق !

وتمخض اليوم عن ٤٩ قتيلاً .. ٣٨ منهم أجانب و١١ من المصريين .. وعن

٧١ جريحاً .. منهم ٣٦ من الأجانب و٣٣ من المصريين واثنين من الاتراك !

بيد أن المهم هو ماتمخض عنه من أحداث جسام ..

ففى ١٣ يونيو — أى بعد المقتله بيومين — انتقل « الخديو » فجأة إلى الاسكندرية بحجة تفقُّد الحالة هناك ، وكان هدفه أن يكون فى حماية الأساطيل بعد أن أيقن أن التدخل حادث لامحالة !

وبعد أيام طلب « **عمر لطفي** » من الخديو السماح له بتغيير الهواء فى سوريا لكى يهرب من التحقيق ويبعد عن المسئولية !

وفى ١١ يوليو ١٨٨٢ بدأ الأسطول البريطانى فى ضرب الاسكندرية .

وفى ١٣ سبتمبر ١٨٨٢ هزم الجيش الانجليزى ، جيش « **عرابى** » فى معركة التل الكبير، وأعلنت القاهرة مدينة مفتوحة، وبدأ الاحتلال البريطانى لمصر الذى استمر ٧٤ عاما، وكان من بين أهم أسبابه، حماية الأجانب والأقليات الدينية .

وفي أثناء الحرب لحق « **عمر لطفي** » بالخديو عن طريق بورسعيد ..

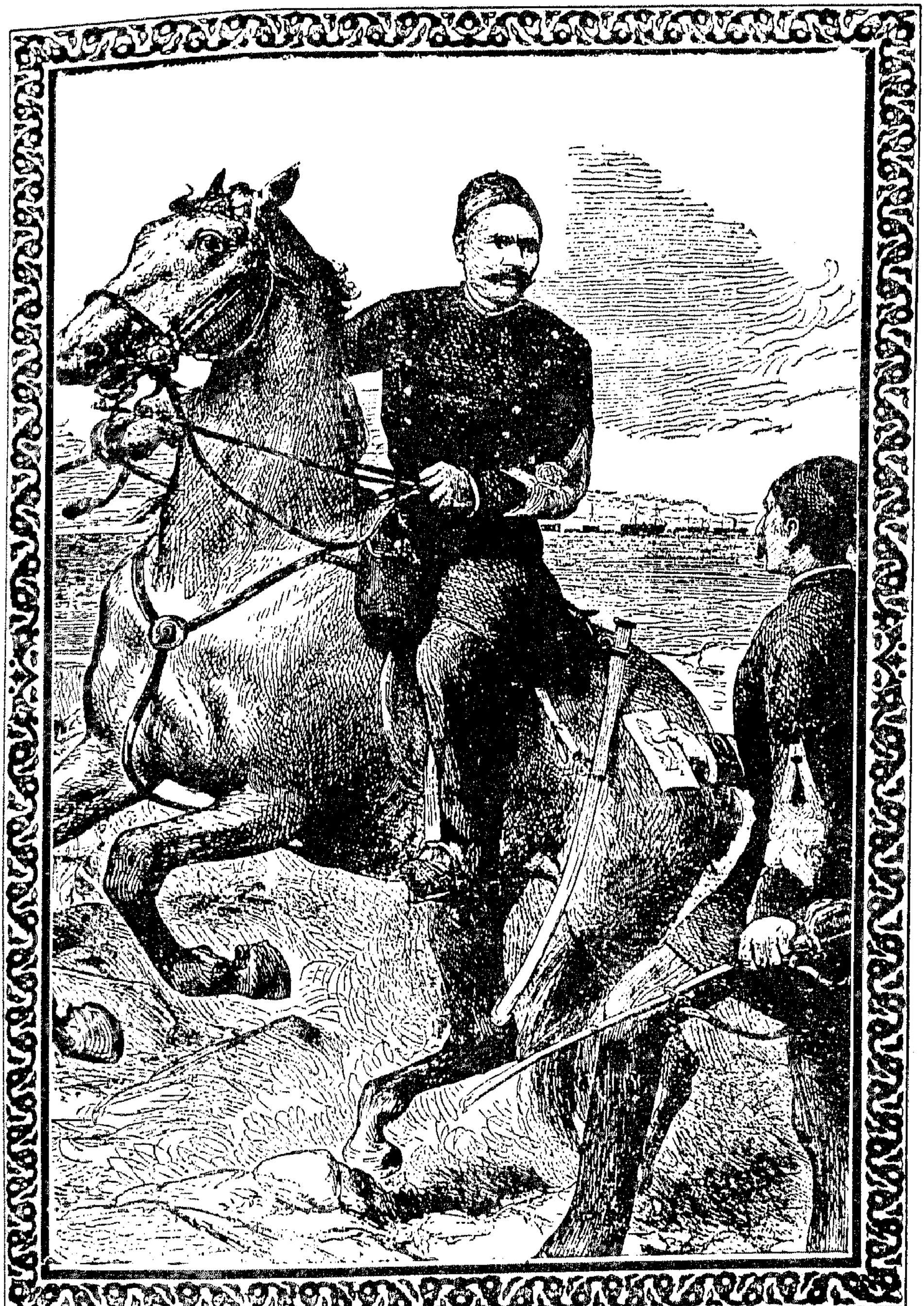
وبعد الهزيمة عينه وزيراً للحربية.. خلفاً لعرابى..

والملفت للنظر أن الأوراق الرسمية لذلك العهد قد سمت اليوم « مَقْتَلة ١١ يونيو » .

أجل مقتلة ..

ولكن ماقتل فيها هو أهداف الشعب المصرى فى مزيد من الحرية والعدل والتقدم .





مغامرات عبد الله أفندي بالمر

□ الاثنين ٧ اغسطس (اب) ١٨٨٢

□ الساعة الثانية ظهراً

قارب بخاري صغير يعبر قناة السويس ، على سطحه ثمانية رجال ، لاتتميز على البعد ملامحهم ، بيد ان الناظر من قريب ، يستطيع ان يميز ثلاثة منهم : زرق العيون ، بشرتهم بيضاء مشربة بحمرة خفيفة ، بعضها من أثر الشمس ، يختلفون عن الخمسة الآخرين الذين كانوا بدواً سمر الوجوه ، متغضنى الملامح ، شديدى الاسمرار ، عيونهم سود واسعة ، تعودت النظر عبر المسافات الطويلة .

واحد من الرجال الثلاثة ـــ ذوي العيون الزرق ـــ كان يرتدى زى تاجر سوري ، ويتحدث لهجة بادية الشام بإتقان . إنه « **عبد الله أفندي** » تاجر الجمال والإبل ، يعرفه العربان هنا جيداً ، فقد مر كثيراً بالصحراء ، وأقام بها شهوراً . إن

أصدقاءه فى الصحراء أكثر من أن يعدوا ، وهو دائماً يحمل هدايا غريبة يقدمها لهم ، يحفظ شعر « المتنبي » ويتلوه فى الليالى القمرية بصوته الأجش العريض ، فيصمت الجميع حتى لاتفوتهم طريقة إلقائه الجميلة .

كان الرجل الثاني هو « **فضيلة الشيخ محمد** » ، وهو مشغول الآن بلم شمل جبته الفضفاضة ويحبك عمامته فتظهر للعين منابت شعره الأشقر ، وبين الحين والآخر ، كان ينظر خلفه ، ثم تعود عيناه القلقتان مسرعتين لتستقرا على صندوق حديدى صغير وضعه بجواره وسط الأمتعة . فاذا ما انتهى من هذا كله ، أمسك مسبحته بعصبية ، وابتسم بهدوء مفتعل .

كان ثالثهم صامتاً تماماً ، وبينما كان « **عبد الله افندى** » و « **الشيخ محمد** » يتبادلان بين الحين والآخر الحديث مع العربان الخمسة ، فانه لم يكن يشارك فى الحديث ، مشغولاً بالنظر إلى بعض جنود الأسطول الانجليزى ، وقد نزلوا من بوارجهم ليستحموا فى ماء القناة ويخففوا عن أنفسهم حرّ ذلك اليوم القائظ من أغسطس .

العربان الخمسة يستنيمون لحركة اللنش السريعة ، ويجتذبْ أبصارهم منظر حقيبة جلدية سوداء ضخمة كان « **عبد الله افندي** » يحملها فى يده ، ويحرص على ألاّ يتخفف من الضغط عليها !

عندما وصلوا الى الشاطىء الآخر ، دار قائد اللنش باحثاً عن خليج صغير يتمكن من أن يرسو به ، قفز أحد العربان إلى الشاطى ، خاض فى المياه القليلة ، وتمكن من اكتشاف مكان يصلح للرسو . نزل « **عبد الله افندي** » وزميلاه ، جلسوا على البعد يتابعون العربان الأربعة وهم ينقلون الأمتعة ، ذهب خامسهم يبحث عن الجمال التى ستقودهم عبر الصحراء .

تناثرت كلمات قليلة من « **عبد الله افندي** » .. إن « **الشيخ محمد** » غير راض عن الرحلة ، عارض فيها قبل ان تبدأ ، ودافع عن رأيه طويلاً ، لكن احداً لم يسمع كلامه .. وهو يشرح رأيه تذكر شيئاً ، نظر الى الرجل الصامت ، صاح :

ــ أين صندوق الديناميت ياكابتن « **تشارلجتون** » ؟!

تحرك الكابتن بقلق شديد فى اتجاه اللنش ، قال «**عبد الله افندي**» :

ــ لعل البدو لم يسقطوه فى الماء وإلاّ فسد .

جاءت الجمّال أخيراً ، وحُمِّلت بالأمتعة .. وبدأ الرجال الثلاثة الرحلة ، ومعهم مرافقوهم من العربان !

لم يكن « **عبد الله افندي** » سوى « **الدكتور إدوارد بالمر** » أستاذ ورئيس قسم اللغات الشرقية « **بجامعة كامبردج** » ، واحدة من اقدم وأكبر الجامعات البريطانية !

ولم يكن « **فضيلة الشيخ محمد** » سوى « **الكابتن جيل** » أحد ضباط إدارة المخابرات البريطانية !

اما الرجل الصامت ، الذى لم يكن يعرف كلمة واحدة من العربية ، فكان الملازم « **تشارنجتون** » ، ياور « **الأدميرال سيمور** » ، قائد الأسطول البريطانى الذى اتى لغزو مصر !

ما الذى جاء بهؤلاء الرجال إلى هذا المكان ؟

وماذا ينتظرهم على بعد قليل من مفاجآت ؟



للحكاية .. ككل حكاية بداية ..

فى بداية ١٨٨١ ، كان المستشرق الايرلندى « **ألفرد بلنت** » ، يقوم بجولة فى صحراء سيناء ، وكان يهدف منها دراسة أحوال المنطقة العربية عموماً . فقبل ذلك التاريخ بعدة اعوام ، كان « **بلنت** » قد ترك العمل بالسلك الدبلوماسي البريطاني ، وفكر فى أن يشارك فى العمل السياسى لبلاده . ولما كانت زوجته « **اللادى آن بلنت** » هى حفيدة الشاعر الانجليزي الكبير « **اللورد بايرون** » ، فقد طمح الزوجان بأن يقوما بدور مشابه لما قام به اللورد « **بايرون** » الذى ناضل مع الثوار اليونانيين

ضد الإحتلال العثماني . وخضوعاً لهذا الاغراء ، بدأ يسيحان فى المنطقة العربية ، لعل دوراً ما يتاح لهما للمشاركة مع الشعوب العربية فى نضالها ضد الاستعمار ..

كانت صحراء سيناء ، وصحراء النقب تمتلئان بالقبائل العربية المتناثرة فى تلك المنطقة ، ومع أن المنطقة كانت خاضعة من الناحية الإسمية لسلطان تركيا ، إلا أن هذه القبائل كانت قد استقلت بها معتمدة على قوتها ، وعلى شريعة الصحراء مترامية الأطراف التى يصعب إخضاعها لحكومة مركزية مهما كانت قوية ، فما بالك إذا كانت متدهورة القوى كما كانت الامبراطورية العثمانية آنذاك . وكأى مجتمع بدوي متخلف فان القبائل التى كانت تسكن الصحراء كان بينها تشاحن وصراع وثارات دم لاتنتهى ، وهو الأمر الذى أزعج الحكومة التركية وأقلقها ، خاصة عندما هددت هذه المعارك المدن المأهولة مثل « **غزة** » و« **يافا** » وغيرهما من المدن الفلسطينية ..

ولمواجهة تلك القلاقل لجأت الحكومة التركية الى اسلوب « عثمانلى » معروف .

أرسلت دعوة رسمية أنيقة إلى اثنين من زعماء أقوى قبيلتين من تلك القبائل ، هما زعيما قبيلتى « **ترابين** » و« **تباها** » . واستجاب الإثنان للدعوة ، وذهبا معززين مكرمين لمقابلة محافظ « **غزة** » فاذا بهما فى السجن ، وبعد أيام نقلا إلى سجن « **القدس** » ، واعلنت الحكومة أنهما رهينتان لديها لحفظ السلام والأمن !

عدة شهور كانت قد مرت عليهما فى السجن ، عندما وصل « **بلنت** » إلى مضارب القبيلتين ليسأل عن الشيخين اللذين كان قد عرفهما من جولاته السابقة فى المنطقة ، وفوجىء بأنهما رهن الاعتقال . وكان من المفهوم أن لانجلترا فى تلك الفترة كلمة مسموعة فى الآستانة ، وهو مادفع كبار رجال القبيلتين إلى رجاء « بلنت » أن يتدخل لدى الحكومة التركية للإفراج عن الزعيمين المعتقلين . وقَبِل الرجل الرجاء ، واستصحب معه « **على ابن عطية** » القائم بزعامة قبيلة « **تباها** » وكذلك الابن الأصغر لشيخ قبيلة « **ترابين** » ، فذهبا معه إلى « **القدس** » ، حيث تمكن من الحصول لهما على تصريح لزيارة المعتقلَيْن فى سجنهما . وكانا فى حالة يرثى لها ، مسجونين فى طبقة سفلية تحت الأرض بالقرب من « **جامع عمرو** » ، وبرغم انهما وقعا تعهداً بعدم التشاحن ، فان والي القدس رفض الإفراج عنهما ، وهو مافعله رئيسه

والي دمشق الذى قال إن المسألة الآن أصبحت فى يد الآستانة .



وكتب « **بلنت** » إلى صديقه « **جوشن** » ـ سفير انجلترا فى « **الاستانة** » ـ طالباً تدخله لدى الباب العالي من أجل الافراج عن الشيخين ، ولكى يزيد اهتمامه بالأمر أخبره أن « الحكومة الانجليزية قد تحتاج يوما من الأيام الى حماية ضفة قناة السويس من المهاجمة إذا نشبت الحرب بين إنجلترا وبين إحدى الدول الأخرى » .

اهتم « **جوشن** » بالمسألة وكتب إلى وزارة الحربية البريطانية ، وأخذ يتابع الموضوع الى أن نُقل من منصبه ، وخلفه سفير آخر هو اللورد « **دوفرين** » فأوصاه بالاهتمام به ، وظل الأمر مطروحاً للمفاوضة ، حتى أفرج بالفعل عن الشيخين بعد بضعة أسابيع . ولم يبق من ذيول هذه الوساطة ، سوى ذلك الاقتراح الذى ذكره « **بلنت** » فى رسالته « **لجوشن** » ، الاقتراح الذى يقول « أن انجلترا قد تحتاج يوماً الى قبائل البدو ، لحماية ضفة قناة السويس . إذا نشبت الحرب بينهما .. وبين دولة أخرى » .

حدثت هذه الحادثة فى أوائل عام ١٨٨١

وفى الشهور التالية وقعت فى مصر حوادث غريبة :

ففى ١٥ يناير من تلك السنة ، قدم ثلاثة من أمراء آلايات الجيش هم « **أحمد عرابي** » و« **عبد العال حلمي** » و« **على فهمي** » مذكرة إلى الخد يطالبون فيها

بعزل وزير الحربية « عثمان رفقي » لتحيزه للجراكسة وظلمه للضباط المصريين فى الترقيات ، وانتهت المذكرة باعتقال الضباط الثلاثة بنفس الطريقة « العثمانلية » ، حيث دعوا لاجتماع لمناقشة ترتيبات حفل زفاف « الأميرة جميلة » شقيقة الخديو ، فوجدوا أنفسهم سجناء فى ثكنات قصر النيل !

بيد أن الغدر انقلب على أصحابه ، فقد هاجم الضباط الثكنات وأفرجوا عن أمراء الآلايات الثلاثة ، وفرضوا مطالبهم ، فنُحيّ « عثمان رفقي » عن وزارة الحربية ، وعين « البارودي » خلفاً له . وعلى امتداد شهور الشتاء والربيع بدأ « البارودي » بإصلاح الجيش ، وتكتلت كل القوى الراغبة فى التغيير خلف « عرابي » تتشاور حول المطالبة بالدستور والحريات العامة ، بينما حدث استقطاب رجعي حول السراى فى مؤامرات متتالية لاغتيال زعماء « الحزب العسكري » . وانتهت هذه المؤامرات بعزل « البارودي » وصدور قرارات بتشتيت الزعماء الثلاثة بعيداً عن القاهرة . وفى حركة انقضاض سريعة ، قاد « عرابي » الجيش إلى ميدان عابدين ، وحاصر الخديو فى سرايه ، طارحاً كل شعارات الثورة الديمقراطية المعادية للاستعمار . وقال الخديو .

— لاحق لكم فى هذه الطلبات ، وأنا خديو البلد واعمل زى ماأنا عاوز !

قال « عرابي » :

— ونحن لن نستعبد بعد اليوم !

وفاز الفلاح ابن « هِرِّية رزنه » ، واسقطت وزارة «رياض » العميلة للاستعمار ، ودعى « شريف » لتشكيل الوزارة ، فظلت وزارته تحكم خمسة أشهر ، أجرت خلالها انتخابات مجلس النواب ثم اختلفت مع المجلس حول بعض مواد الدستور ، فاستقالت في فبراير ١٨٨٢ ، وخلفتها وزارة ثورية برئاسة « البارودي » ، كان « عرابي » وزير الحربية فيها . وأصدرت الوزارة الجديدة الدستور بالاتفاق مع مجلس النواب ..

بعد ثلاثة اشهر من تولى « البارودي » للوزارة حدثت أزمة خطيرة ، تعرف بأزمة « المؤامرة الجركسية » فقد اكتشفت مؤامرة دبرها عدد من الجنرالات الجراكسة تهدف الى اغتيال زعماء الثورة . فقدموا الى المحاكمة وصدرت احكام بنفيهم خارج

البلاد . ولما رفع الحكم للخديو لتصديقه رفض ، فنشبت بينه وبين الوزارة أزمة ضارية ، أدّت إلى رفع شعارات بعزله ، وكانت تلك هى الفرصة التى انتهزتها الدول الاستعمارية للتدخل . فى ٢٥ مايو ١٨٨٢ قدمت فرنسا وانجلترا مذكرة تطالبان فيها بنفي الزعماء الثلاثة « **عرابي** » و« **عبد العال** » و« **على فهمي** » ، إلى قراهم وإقالة « **البارودي** » ووزارته . وقبِل الخديو المذكرة ، بينما رفضها الشعب كله .. ودبرت القوى العميلة فى الداخل مذبحة طائفية فى ١١ يونيو ١٨٨٢ بالاسكندرية ..

كان من الواضح من تطور الحوادث أن القوى الاستعمارية قد قررت التدخل عسكرياً ضد الثورة العرابية .

وفى أثناء تدبير الغزو .. تذكرت وزارة البحرية البريطانية فكرة « **بلنت** » القديمة !

كانت هناك جبهتان للقتال ، إحداهما شمالية ، من الإسكندرية ، والأخرى شرقية من قناة السويس . وقد بدأت المعارك الأولى على الجبهة الشمالية ، وكان التدبير البريطاني يعتبرها مجرد مناوشة لصرف النظر عن الجبهة الأساسية للغزو .. جبهة قناة السويس !



☐ السبت ٢٤ يونيو (حزيران) ١٨٨٢
☐ مبنى وزارة البحرية البريطانية

وقف الدكتور « **إدوارد بالمر** » أستاذ اللغات الشرقية بجامعة « **كامبردج** » ، أمام باب الوزارة لحظات . تقدم إلى الحارس الواقف أمام الباب ، وطلب مقابلة اللورد « **نورثبروك** » وزير البحرية البريطانية . فى مكتب الوزير قدم « **بالمر** » لسكرتيره خطاباً جاءه من إدارة المخابرات البريطانية ، يتضمن دعوته لمقابلة الوزير ، وتناول طعام الإفطار معه ، والمناقشة في بعض الأمور .

فى تلك السنة كان الدكتور « **بالمر** » يعاني مشاكل مالية معقدة ، كان قد تزوج حديثاً وتورط فى عدد من الالتزامات المالية ، ناء مرتبه المحدود بها . ولم تكن لديه فكرة محددة عما يريده منه وزير البحر ، بيد انه أدرك أن هناك عملاً ما ، قد يوفر له بعض النقود .

استدعاه الوزير أخيراً ، وفى قاعة ملحقة بمكتبه جلس الرجلان يتناولان الإفطار ، ويناقشان بعض الأمور ، وفجأة سأله الوزير عما إذا كان يتابع مايجرى في مصر ، فقال « **بالمر** » انه يفعل ذلك ، وخاصة انه يكتب بعض المقالات عن المسألة الشرقية عموماً فى بعض الصحف ، ومنها « **ذى ستاندارد** » ولكنه لايستطيع مع ذلك أن يزعم أن إحاطته بالامر كاملة .

ابتسم « **اللورد نورثبروك** » ابتسامة ذات مغزى ، وسأله عما اذا كان ماينشره من مقالات فى الصحف يعود عليه بفائدة توازى مايبذله فيها من مجهود ؟ ثم أردف بلهجة خاصة :

ـــ لعل احوالك المالية لاتكون سيئة .

شم « **الدكتور بالمر** » في الجو رائحة مساومة ، قال على الفور :

ـــ لايتجاوز دخلي ٣٠٠ جنيه فى العام .

عاد الوزير يتحدث عما يجري فى مصر ، قال :

ـــ إن الأمور تتدهور هناك بسرعة ، والأسطول الانجليزى بقيادة « **الأدميرال سيمور** » موجود الآن بالمياه المصرية ، والاحتمال الأكبر أننا سنضطر للتدخل عسكرياً . إن الوضع معقد للغاية ولايمكن أن نترك « **عرابي** » ورفاقه ينهون الوجود الانجليزي فى مصر ونقف نحن لنتفرج . وأنت تعرف طبعاً أن هناك مذبحة دموية قد حدثت ضد الأوربيين منذ أسبوعين ، ولو تركنا « **عرابي** » يمكّن لنفسه لخرجت مصر من مجال نفوذنا على الاطلاق .

وافق الدكتور بهزة من رأسه ، كان اهتمامه بالأمور الشرقية قديماً ، وكان مقتنعاً بأن بريطانيا تلعب دوراً عظيماً فى تلك البلاد الجاهلة المتعصبة ، وقد افاض فى شرح ذلك وانتقل مع اللورد الى مكتبه بعد انتهاء الأفطار . حيث قال له الوزير :

— نحن متفقان في كل شيء ، ولهذا أرسلت في طلبك . لقد قُمْتَ برحلة استكشافية فى صحراء سيناء والنقب قبل عِدّة أعوام ، وأنت تعرفْ العربية جيداً كأهلها ، وأنا أحتاج إلى معونتك .

نشر اللورد خريطة على المكتب أمامه ، وقال :

— هذه هى خريطة صحراء سيناء ، وفى هذه المنطقة التي تبدو كالمثلث المقلوب بين أصبعى البحر الأحمر ، يكمن خطر شديد علينا وعلى آمالنا فى مصر . اننا نفكر بالهجوم على مصر من جبهتين ، أولاهما شمالية وسوف يقوم بها « **الأدميرال سيمور** » ، الذى سيبدأ الهجوم على الاسكندرية خلال أسابيع قليلة ، وثانيتهما شرقية وسوف يحمل الأسطول جنودنا من البحر الأبيض إلى السويس عبر القنال . هناك بالطبع أخطار متعددة ، إن « **عرابي** » لن يكف عن المقاومة . وهناك إحتمال أن يلقىَ معونة من السلطان العثماني ، أو أن تتقدم فرق عربية من سوريا أو « **نجد** » أو غيرها من البلاد العربية لمشاركته فى الحرب ضدنا ، وخطتنا كلها تقوم على تشتيت الجيش المصرى فى جبهتين ، ومايهمنا الآن هو أن نؤمن ظهرنا . إن المكان الوحيد الذى يمكن أن تصل منه جيوش تركية برية هو صحراء سيناء ، وذلك عن طريق سوريا ، ومن ناحية أخرى فإن إحتمالات تطوع عناصر من سوريا لمشاركة « **عرابي** » فى الدفاع احتمال قوي . ومعنى هذا أن جيوشنا سوف تكون بين كماشة ، أحد طرفيها جيوش «**عرابى** » فى غرب القناة ، وطرفها الآخر جيوش حلفائه فى شرقها . فما العمل .

ضحك « **الدكتور بالمر** » قائلاً :



— إنها مشكلة معقدة كما ترى ياسيدى اللورد ، وأنا لا أفهم جيداً فى المسائل العسكرية !

قال اللورد :

— إنها مفهومة على أى حال ، لاحل أمامنا سوى ضمان ولاء قبائل البدو المقيمة فى تلك المنطقة ، ولهذا أرسلت لك . إنك تعرف هذه القبائل جيداً ، منذ رحلتك الاستكشافية في الصحراء ، وانت تتقن العربية كأهلها ، وسوف أمنحك كل ماتريد ، وعليك أن تستعد للسفر خلال أيام . مارأيك فى خمسمائة جنيه دفعة أولى

تستعين بها على السفر .

وقّع الوزير على ورقة صغيرة ، تبيح للدكتور « **بالمر** » **أن** يصرف خمسمائة جنيه فوراً . والدكتور فاغر فاه كأنه لايصدق .

قال له وهو يناولها إيّاه :

ــ عليك ان تسعى الى « **السير ألفرد بلنت**» ، ولكن حذار أن يفهم شيئاً من مهمتك ، إنه صديق للعرابيين كما تعلم ، وقد أثار ضجة شديدة لتدخلنا ، وهو يتهمنا بتدبير ماحدث فى الاسكندرية فى الحادى عشر من هذا الشهر ، لنبرر تدخلنا . وسوف يعلم بعد فترة أنه صاحب هذه الفكرة الطريفة التى سوف تنفذها أنت . ولاشك أن هذا سيكون مضحكاً جداً !

وبينما الدكتور « بالمر » يخرج إلى المكتب السرى ، ليستكمل مهمته ، دخل ضابط متوسط العمر ، استقبله اللورد « **نورثبروك** » وقدمه « **بالمر** » باسم « **الكابتن جيل** » . تفرس كل من الرجلين فى الآخر ، وقال اللورد :

ــ عليكما أن تتعارفا جيداً . فسوف تلتقيان بالتأكيد قريباً .. في الصحراء !

فى اليومين التاليين كان « **بالمر** » قد انهى كل شىء . فى يوم الاثنين التالى قابل « **بلنت** » ، وقال له إنه مسافر إلى الاسكندرية لكى يكون مكاتباً لصحيفة « **ذى ستاندارد** » وطلب منه أن يكتب خطابات يقدمه بها لأصدقائه الثوار المصريين ، لكى يسهل عليه التعرف بهم ، والحصــ على ثقتهم . وأكد له أنه يعطف على قضيتهم ، وانه سوف ينصرهم فى الرسائل التى سوف يكتبها من القاهرة لصحيفته .

استمر الحديث بين الرجلين فترة ، ولكن سؤالاً عابراً جعل « **السير بلنت** » يتحفظ فى الحديث ، فقد سأله « **بالمر** » عما إذا كان البدو يؤيدون « **عرابي** » ، وماذا يدفعه للثقة فيهم ، رد « **السير بلنت** » رداً غير محدد ، واكتفى بكتابة خطاب تعريف به وبمهمته ، لصديقيه « **محمد عبده** » و« **عبد الله النديم** » ، وخطاب آخر لسكرتيره « **لويس صابونجي** » يقدم لهم فيه « **بالمر** » باعتباره صحافياً ، وألح الدكتور فى الحصول على كتاب تقدمَة لـ « **عرابي** » نفسه . فقال « **بلنت** » :

ـــ إنّ « صابونجي » هو سكرتيرى الخاص ، وهو يقيم هناك ليكون صلة بيني وبين العرابيين ، وسوف يقدمك لمن تشاء . لكن « عرابى » فيما أعلم مشغول جداً .. وقد لاتستطيع مقابلته .

اكتفى « بالمر » بذلك ولم يلح فى طلبه حتى لايثير ريبة « بلنت » . وبدأ يستعد للسفر .

وفي أوائل يوليو ١٨٨٢ ، وصل « بالمر » إلى الاسكندرية .



الأدميرال سيمور قائد الأسطول

وعلى الفور ، وحسب التعليمات التى لديه ، توجه إلى القنصلية البريطانية . وبعد ساعة واحدة حمله قارب إلى يخت « الأدميرال سيمور » قائد الأسطول البريطـــانى . استمـــرت المفاوضة بعض الوقت ، كان البرنـامج الـذى وضعتـه المخابرات البريطانية ، يتضمن أن يذهب « بالمر » من « الاسكندريـــة » إلى « يافا » ، فيغير ملابسه بأخرى عربية ، ثم يذهب منها إلى الصحراء الواقعة إلى الجنوب الغربى من « غزة » ، ليتعرف بقبيلتى « تياها » و « الترابين » .

أخطره الأدميرال بالخطة ، وأعطاه مسدساً وبندقية وعدة خرطوشات ، وتناقشا قليلاً فى حتمالات الحرب ، فقال له « سيمور » ، إن الحرب ستقع فى أقرب فرصة ،

وقد تقع غداً !!

وأردف الادميرال معبراً عن سروره لأنه سيتعاون مع « **الدكتور بالمر** » ، وقال إنه يهنىء الوطن لأنه اهتدى إلى رجل قادر مثله لكى يقوم بهذه المهمة الشاقة . فعبر « **بالمر** » عن بهجته لأنه سيكون أحد عوامل الانتصار لبلاده ، ثم استأذن ليقابل السير « **أوكلند كلفن** » الوكيل السياسى لبريطانيا فى مصر ..

بعد يوم واحد ، كان « **الدكتور بالمر** » ، يقف مزهواً على إحدى سفن الأسطول ، يخفق فوق رأسه العلم البريطانى ، ومعه بحاران لكى يحملا له البندقية والمسدس . ووصل إلى « **يافا** » ، فاستقبله القنصل البريطانى « **شابيرا** » ، وأرسل معه ابنه إلى « **غزة** » ، لكى يهيىء له رحلته فى الصحراء . وفى « **غزة** » اشترى ملابس عربية ، وأعد معدات رحلته الطويلة عبر الصحراء ، وعلى الرغم من الحر الشديد ، فقد انهمك فى الاعداد بجهد شديد . وبين الحين والآخر كان يفكر فى المكافأة الضخمة التى سوف يحصل عليها فى المستقبل . وعندما وجد بدوياً يرافقه فى الرحلة ، ترك الحديث بالانجليزية نهائياً .. وتحدث بالعربية .

إنه الآن « **عبد الله افندي** » التاجر السورى المعروف .

بدأ « **عبد الله افندى** » مغامرته المثيرة !

كان للبدو فى مصر آنذاك وضعاً خاصاً .

كانت، علاقتهم في مضاربهم بالصحراء ، ببقية المصريين الذين يقطنون على ضفتى وادي النيل علاقة عدائية فى الغالب ، لأنهم لايرتبطون بأرض محددة ، ولاتجمعهم بأهله علاقات اجتماعية أو انتاجية من أى نوع كانت . كانوا عناصر خارجة تمارس السلب والنهب وتغير على القرى والمدن ، وعلى الرغم من أن اشتراك بعض فصائلهم فى صد الغزو الفرنسى قد خلق لدى هذه الفصائل إحساساً بالمواطنة أدى إلى استقرارهم داخل الوادي ، إلا أن أغلبيتهم العظمى لم تفقد طابعها . وقد نجح « **محمد علي** » فى القضاء على خطرهم بالرشوة والهدايا والدسائس ، ثم

باقطاعهم أرضاً يزرعونها وسلب خيولهم التى لايستطيعون بدونها أن يكونوا قوة محاربة ، خاصة فى مواجهة الأسلحة الحديثة التى لم يكونوا يحوزونها . ثم عادت لهم بعض قوتهم فى حكم « **سعيد** » ، فقاموا بتمرد كبير فى منطقة الفيوم ، وأعلنوا الاستقلال بها بقيادة زعيمهم « **عمر المصري** » ، ولكن هذا التمرد قضى عليه بسرعة .

وعلى ضفتى النيل الشرقية والغربية ، كان العربان يتوزعون . فعلى الضفة الشرقية كانت هناك ٢٠ قبيلة تتوزع بين « العريش » و« الطور » وبين محافظة الشرقية وأعالى أسيوط . وكانت بعض هذه القبائل ، وخاصة فى الصعيد قد اشتركت فى الحرب ضد « **محمد علي** » ثم صفيت قوتها وتوطنت بعض بطونها ، وبلغ مجموع عربان الضفة الشرقية ايامها ٥٠ ألفاً من القادرين على حمل السلاح .

أمّا الضفة الغربية فكانت تضم تسع قبائل بعضها يمتد من سهول أسيوط إلى سقارة تضم خمسة آلاف مقاتل و٤٠٠ فرس .. وبعضها يمتد من بلبيس الى الدلتا وكان يضم ٧٢٠٠ مقاتل و٦٠٠ جمل .



وكان للعربان أيامها امتيازات معينة ، منها إعفاؤهم من التجنيد ومن دفع الضرائب ومع أن هذه الامتيازات لم تمس خلال الثورة ، فقد كانوا محط أنظار كل القوى المعادية للعرابيين . بدأ « **الخديو توفيق** » ينظر إليهم كحلفاء ويحاول أن يكوِّن منهم جيشاً يواجه به الجيش الذى ثار عليه وأوشك أن يخلعه ، أما الانجليز ، فكانوا يطمعون فى أن يوفر عليهم البدو جزءاً من جهدهم الحربي ، سواء بالاشتراك معهم فى الحرب ضد « **عرابي** » وأى قوة مسلحة قد تتحالف معه سواء كانت عربية أو تركية ، أو على الأقل بالوقوف موقف الحياد من الصراع وبذلك يخسر « **عرابي** » حليفاً قوياً ربما يخطط للاعتماد عليه ..

وكان البدو الذين يقيمون فى صحراء سيناء — والذين أرسل « **بالمر** » مبعوثاً لهم — هم المقيمين بصحراء « **وادى التيه** » ، تلك البرية الشاسعة الأرجاء التى تاه فيها بنو إسرائيل أربعين عاماً كاملة ، وكانت أقدم قبائل تلك المنطقة وأشهرها هى قبيلة « تباها » ، ويليها فى الأهمية والعراقة ، « الترابين » ، وكان بين الطرفين عداء قديم

وثارات ودم متبادل ، كما يحدث غالباً بين أي قبيلتين قويتين ، ثم تأتى بعد هاتين القبيلتين « **الحويطات** » ، التى كانت أقل أهمية منهما .

كانت مهمة « **بالمر** »تنحصر فى إرشاء زعماء هذه القبائل ، وتوزيع الهدايا والأموال عليهم وكسب ودهم ، وذلك لضمان حيادهم فى الحرب بين « **عرابي** » وبين « **الانجليز** » على الأقل ، أو ضمهم نهائياً إلى الجيش البريطانى .. وكانت لمعظم قبائل « **وادى التيه** » ، فروع فى الصحارى المحيطة بالوادي ، فـ « **الترابين** » مثلاً كان لهم فرع يقيم فى الجيزة ، و« **الحويطات** » لهم فرع فى القليوبية ، وهكذا فان ضمان ولائهم يخلق قوة موالية لقوات الغزو ، لايستهان بعددها ، ولا بإنتشارها !



قبل ان يغادر « **عبد الله افندي** » يافا إلى الصحراء الواقعة جنوبى « **غزة** » ، ليبدأ اتصاله بالقبائل ، علم من القنصل الانجليزي « **شابيرا** » ، ان « **الأدميرال سيمور** » قد بدأ الغزو بالفعل ، وأن « **عرابي** » لم يخضع لإنذاره بالكف عن تحصين طوابى الاسكندرية ، ولذلك بدأ الأسطول يقصف هذه الحصون بمدافعه . وأدرك « **عبد الله** » أن عليه أن يسرع بأداء مهمته ، وتوقع ـــ لخبرته بالمكان ـــ أن ينتهى منها فى وقت لايتعدى أسبوعين ، فترك رسالة للأدميرال ـــ كلّف « **شابيرا** » بارسالها اليه ـــ يطلب تدبير نقطة اتصال به فى « **السويس** » .. ورحل على الفور .

بعد أيام كان قد وصل إلى مضارب قبيلة « **الترابين** » والتقى ببعض أفرادها ، فأظهروا فضولاً شديداً ، وسألوه عن كل مايتعلق به ، فقال لهم البدوي الذي معه ، إنه ضابط سوري مسافر إلى مصر عبر الصحراء . واستطاع « **عبد الله افندي** » ان يعرف عنهم اكثر مما عرفوا عنه . وخلال أيام كان قد عقد اتفاقاً مع زعماء « **الترابين** » وانتقل إلى مضارب « **تياها** » أكثر البدو شجاعة وأقواهم ، وبعد

مفاوضات سريعة ، قدر عدد من سوف ينضمون إليه منهم بحوالي أربعين ألفاً من الرجال الأشداء .

ذُهل « **عبد الله أفندى** » من نجاحه السريع ، وأصبح فى شوق شديد للوصول إلى « **السويس** » ليخطر الأدميرال بما حققه من نجاح ، وينتظر تعليماته بمهام جديدة . وبلغ من بهجته انه كتب لزوجته رسالة يقول « أظن اننا قد أصبنا الحظ ونلنا الثروة » .

بيد أن ماكان يشغله إلى حدّ القلق ، هو مايحدث في الاسكندرية . وكان بدو الصحراء قد أكدوا أن « **عرابي** » مازال مسلحاً ، وأنه لن يستسلم بسهولة ، ولم يكن يعرف ما إذا كانت الجيوش الانجليزية قد نزلت إلى البر أم لا . وفى ٢٠ يوليو التقى بـ « **شفيق سليمان** » ـــ حامى الحجاج ، وكان يتقاضى من الحكومة المصرية ، مرتباً مقابل حمايته لركب الحج كل عام من اعتداء البدو عليه ـــ وقد ادرك « **عبد الله افندي** » على الفور الأهمية البالغة لمثل هذا الرجل ، وقد ساومه مساومة مرهقة ، انتهت بأن اقسم له قسماً عربياً رهيباً ومغلّظاً ، بأنه يستطيع ان يضمن ؟مة القناه ضد « **عرابي** » والسكان ، بيد أنه طلب من « **عبد الله افندى** » أن يخلص ثلاثة من المشايخ كانوا مسجونين كرهائن أيضاً فى الآستانة ، وذكر له أن ذلك سوف يسهّل مهمة ضم البدو اليه ، وقد وعده « **عبد الله افندى** » بأن يبذل جَهْدَه فى هذا الصدد .

كانت الليالى تمضى واحدة بعد أخرى ، و« **عبد الله افندى** » ينتقل من مضارب قبيلة إلى مضارب أخرى ، ينشد شعر « **المتنبي** » فى ضوء القمر ، ويوزع الهدايا التى حملها معه ، ويناقش بصبر ودأب المشايخ فى قيمة الرشوة التى يطلبها كل منهم . فاذا ما اتفق مع قبيلة أكل معها « عيش وملح » على أن يحمى كل منهما الآخر ، ولايفض ماينهما من تحالف !

وكان يرسم خططه بحيث يتفق مع الرجال البارزين الذين يستطيعون التأثير فى الآخرين ، ففضلا عن « **شفيق سليمان** » اتفق ايضاً مع زميله الذى يمد رَكْب الحجاج بالجِمَال . وكان يتفق اتفاقات مبدأية ، على أن يعطى النقود للقبائل بعد أن

يعرض الأمر على الأدميرال ، وقد وعد كبار المشايخ بما يوازى خمسمائة جنيه لكل منهم . وأحياناً يعود بعض العربان من مصر ، فينقلون اليه اخبارها . ففى ٢٢ يوليو ١٨٨٢ ، أخطره أحدهم بأن « **عرابي** » قد أحضر إلى القناة ، حوالي ألفين من بدو النيل ، ووعده كبير المشايخ بأن يرسل لهم من يجعلهم يعودون من حيث أتوا ، فاذا أصروا على ولائهم لعرابى ، فمن الممكن أن يرسل إليهم عشرة آلاف من « **تباها** » و« **الترابين** » لكى يطردوهم . وقبل نهاية يوليو كان قد اتفق مع مشايخ « **الحويطات** » وبذلك انتهت أشق المراحل فى مهمته ، ولم يبق أمامه سوى العودة للسويس ، ليعتمد الأدميرال اتفاقاته ويسلمه المال ، فيعود به ليوزعه على القبائل ؛ وبذلك لايبقى من مهمته سوى أسبوعين أو ثلاثة .

وبمقتضى الاتفاقات الأولية التى وقعها معهم ، كان قد ضمن « تحييد البدو » على الأقل ، حتى يتسلموا منه ماوعدهم به من نقود .

وفى أغسطس وصل « **عبد الله افندى** » إلى « **السويس** » بعد مغامرة صغيرة ، كان فى إمكانه أن ينتظر حتى يدبر له الأدميرال قارباً ينقله إلى إحدى سفن الأسطول ، الذى كان قد وصل بالفعل إلى قناة السويس ، ولكنه دفع عشرة جنيهات مكنته من الحصول على وسيلة نقل ، وجد نفسه بواسطتها على سطح سفينة القيادة ، و « **الأدميرال سيمور** » يهنئه بسلامة الوصول ويخطره بأنه كان قلقاً عليه ولذلك خصص ثلاث سفن لمراقبة شاطىء القناة من أجله .

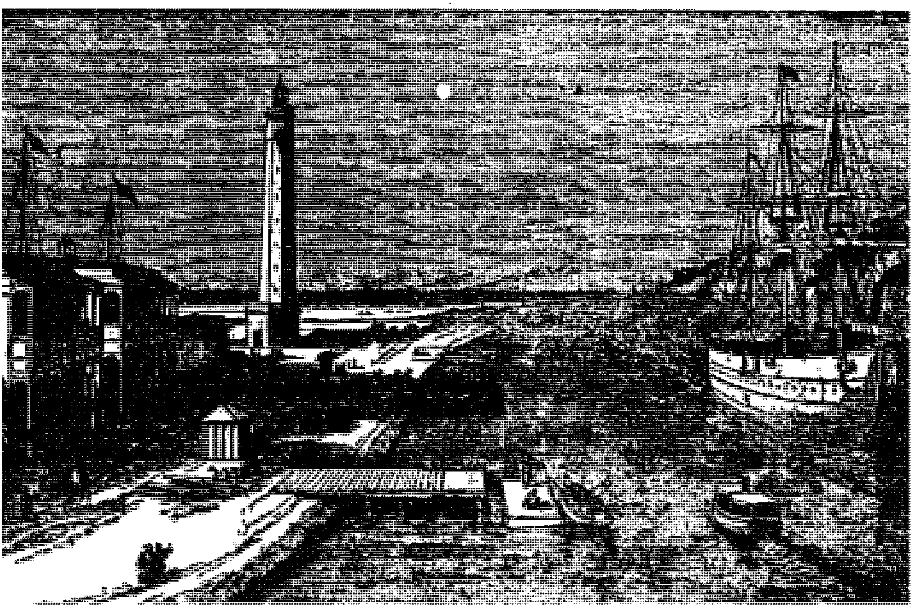
وقضى الدكتور ليلته يتنقل بين بوارج الأسطول ، حيث كان ربّان كل بارجة يُرحب به ، ويستقبله محتفيا به ، ويلح عليه فى أن يشرب مع ضباطها الشمبانيا المثلجة ، ولم ينم ليلتها إلا فى الفجر ..

بعد طول عناء وجد « **الدكتور بالمر** » نفسه فى مكان مريح ، فاستحم وهذّب لحيته التى كانت قد طالت دون عناية ، ثم جلس يتناول العشاء مع الأدميرال وأركان حربه ، ويروى لهم ماحقق من نجاح ، وقد أبدى « **سيمور** » بهجته الشديدة بما حققه « **عبد الله افندي** » من انجازات رائعة ، وقام على الفور فكتب تقريراً بما حدث ، أرسله إلى « **اللورد نورثبروك** » وزير الحربية البريطانية فى لندن .

وبعد وصوله بيومين ، أمره « **الأدميرال** » أن يرافق ضباط القوة التى كُلّفت بالاستيلاء على « **السويس** » ، فكان فى أول زورق وصل إلى شاطىء القناة ، وعندما هُزمت الجنود المصرية ، توجه مع قادة الغزو إلى المحافظة ، وطلبوا من المحافظ ــ وكان من المعادين للعرابيين ــ أن يسلمهم المدينة ، وجردوا خزينة المحافظة ، فوجدوا بها خمسين ألفاً من الجنيهات فاستولوا عليها .

وعندما استة فى أحد فنادق « **السويس** » ، عُلم من الأدميرال أن « **اللورد نورثبروك** » قد أرسل يهنئه بنجاح مهمته ، وسلامة وصوله ، وأنه أصدر أمراً بتعيينه رئيساً للتراجمة فى جيوش جلالة الملك فى مصر . وأنه ترتيباً على ذلك قد أصبح عضواً فى هيئة أركان الحرب التى يرأسها امير البحر .

فى تلك الفترة كان « **الدكتور بالمر** » يعيش أسعد أيام حياته ، فرغم مكانته العلمية الممتازة ، كان يسعد كطفل أمام كلمة مدح من الأدميرال ، أو إشارة رضى من وزير البحرية .. وتكشف المذكرات التى كان « **بالمر** » يكتبها عن مهمته ، والرسائل التى كان يرسلها لزوجته من بوارج الأسطول ، عن ان عالماً كبيراً مثله ، كان يمتلىء بمشاعر إحباط غلاّبة .. وكان متخماً بأحاسيس نقص فى الثقة بالنفس ، وشعور غامر بالاضطهاد ، وبأن جهده العلمى ــ على الرغم من اهميته ، ومن امتيازه



مدخل ميناء بورسعيد وقناة السويس .

فيه وما يتكبده فى سبيله من مشاق ــ لايكفل له أى مكانة اجتماعية ذات قيمة ، بل إن الحال قد وصل به الى التدهور المالى والاقتراض ، وقد أذهله احترام الأدميرال له ، وأذهلته أكثر العيشة الفخمة التى عاشها فى « السويس » بعد عودته من مهمته ، وأثار زهوه أنه لايتناول الطعام إلاّ مع أمير البحر ، وعندما كُلِّف بالسفر فى مهمة إلى « الاسماعيلية » ، وقال له الأدميرال :

ــ لاتدعهم هناك يحجزونك ، لأنك مُقيّد بين رجال بارجتى .

استثار ذلك رضاه العميق . وخاصة عندما أسر إليه « سيمور » ، بأنه يعتقد أنه سوف يُمنَح وسام الشجاعة ونجمة الهند . وأصبحت أى مهمة يكلف بها ترضيه كطفل صغير ، جائع للاحساس بالأهمية .

وكانت أحلامه غريبة كشخصيته ، حتى أنه كتب فى مذكراته وهو فى الصحراء « لقد نجحت نجاحاً يبرر لي أن اطلب من الحكومة مبلغاً آخر ، وسأقول أني صرفت مامعى فى الهدايا ، وبضعة مئات من الجنيهات ليست شيئاً يذكر فى نظر الحكومة ، ولكنها ذات قيمة كبيرة لمثلى .. وسأرسل الى زوجتى نحو ١٠٠ جنيه عند أول وصولي للسويس . وهذا أفضل من العمل فى الصحافة » !!

وتدور كل أحلامه بعد ذلك حول المال « لقد قال لى لورد « نورثبروك » انه سيعطينى ٥٠٠ جنيه عند السفر ، وأملا عن المفاوضات ، فسيتفقون معى اتفاقاً آخر ، وسأقتصد هذا الشهر على الأقل ٢٨٠ جنيهاً ، وهو ربح لا بأس به من عمل شهر واحد ، ولاأظنهم يعطوننى أقل من ألفين أو ثلاثة آلاف للقيام بالمهمة كلها » !

وبعد تعيينه ضابطاً فى هيئة أركان الحرب .. قال له الأدميرال أنه يستطيع أن يسحب مايريد من الأموال لنفقاته الشخصية على حساب مرتبه الذى لم يكن تحدد بعد رسميا وقد حرص « بالمر » على عدم التلهف على طلب المال حتى لايبدو عليه العسر ، فيدفعهم هذا الى تعيينه بمرتب قليل !

بيد أن « بالمر » كان في غمار كل هذا يتحدث كثيراً عن مجد بريطانيا العظمي ، وعن خدمة الوطن ، وعن اعتقاده بأنه يرفع علم بلاده عالياً ويؤدي دوراً عظيماً يستهدف نشر الحضارة بين هؤلاء الهمج المتوحشين المسمون بالمصريين ،

ويخدم تقدم العالم ، ومسيرة التاريخ .. وكأنه وهو العالم والمثقف ــ كان يحاول ان يجد لدوره الخسيس غطاء فكرياً ، يحميه على الأقل من الاحتقار المدمر للذات ، فاختار غطاء من نفس معدن مهمته ، ينتمى إلى افكار الحضارة الأوربية الرأسمالية التى كانت تدخل مرحلة التوحش والافتراس ساعية إلى احتلال أوطان الآخرين ، مغطية وجهها القبيح بأنها تسعى الى تمدينهم ونقلهم من البداوة والتوحش إلى عصر الحضارة والتمدن .



وفى ذلك الوقت كان « بالمر » قد أرسل إلى **الأدميرال يقول انه يستطيع شراء خمسين ألف بدوى بخمسة وعشرين ألف جنيه ، بواقع نصف جنيه للواحد ، مما جعل « جيل » يوصي بتدبير المبلغ ، لأن السعر الذى وصل إليه «بالمر»** كان سعراً مناسباً ، وأقل كثيراً من المتوقع .

فى الوقت الذى كان « **عبد الله افندى بالمر** » ، يقوم فيه بمهمته .. كان فضيلة الشيخ « **محمد جيل** » يقوم بمهمة مشابهة فى محافظة الشرقية .. والمنطقة الواقعة غرب القناة . وكان قد وصل الى « **الاسكندرية** » بعد « **بالمر** » بأيام فوجدها قد سقطت فى أيدي الأسطول الانجليزى ، ومكنته القنصلية البريطانية من لقاء **« الخديو توفيق » وفى هذا اللقاء سأل « جيل » ، سمو الخديوى عن موقف العربان فى غرب القناة ، فأعطاه معلومات مفصلة ، ثم سلمه قائمة بأسماء مشايخ العربان بين القناة ، والأرض المزروعة ، وركز على اثنين « مسعود الطحاوى » ــ فى الصالحية ــ و«محمد البقلى» ــ فى « وادى طوميلات » ــ وشهد الخديو للشيخ «محمد جيل» بأنهما اهل للثقة ويمكنه الاعتماد عليهما .**

وعندما وصل « **جيل** » الى « **بورسعيد** » قابل محافظها ــ وكان « **عرابى** » قد عزله لممالأته للخديو « **توفيق** » ــ وذكر المحافظ له أنه يستطيع **ان يشترى البدوي الواحد بجنيهين أو ثلاثة على الأكثر .**

ولم يكن « **جيل** » يعمل وحده ، ذلك أن « **الخديو توفيق** » ، وأنصاره من عناصر الأرستقراطية الزراعية التي كانت قد خانت الثورة بشكل سافر ، كانت تعمل لهزيمة الجيش المصرى . والتقى اهتمام وزارة البحرية البريطانية بقبائل البدو ، باهتمام الخديو بهم . وكان الخديو هو صاحب التأثير الأكبر فيهم وقد نجح « **الشيخ محمد** » ــ أو « **الكابتن جيل** » ــ بالاشتراك مع « **سلطان باشا** » و« **أحمد عبد الغفار** » و« **السيد الفقي** » من أعضاء مجلس النواب ، فى إغراء « **مسعود الطحاوي** » بخيانة « **عرابي** » ، وكان هو الوحيد ــ كما يقول « **بلنت** » ــ الذى ثبت على خيانته أو نجح فيها ــ وقد تناول « **مسعود** » ثمناً لخيانته يصل إلى خمسة آلاف كرون نمسوى ، كما أنه كان دائباً على الخيانة منذ انتقال الجيش من كفر الدوار إلى التل الكبير . ويذكر « **بلنت** » الذى قابل « **مسعود** » فيما بعد ، أن لديه مايشبه الاعتراف من « **الطحاوي** » بأنه كان جاسوساً للانجليز فى جيش « **عرابى** » ، وقد أثرّت خيانته تأثيراً بالغ السوء ، فى هزيمة الجيش المصرى فى **معركة** «التل الكبير» لان « **عرابي** » كان قد كلفه بالقيام بعمليات الاستطلاع لحساب الجيش المصري ، مما أعطى رجاله ميزة التواجد فى معسكراته ومكنتهم من نقل أدق المعلومات عنه إلى القيادة الانجليزية .



وبنجاح « **الشيخ محمد** » فى مهمته ، انتقل إلى السويس في اغسطس ومعه عشرون ألفاً من الجنيهات ليسلمها إلى « **بالمر** » ليدفعها هذا إلى عربان الصحراء الذين تعاقد معهم شفهياً . وفى الاسماعيلية يكلف بمهمة اخرى . إنّ هناك ضرورة لتدمير أعمدة التلغراف فى صحراء سيناء كلها ، لمنع المراسلات البرقية بين جيش « **عرابي** » وبين تركيا وسوريا .. وكانت هناك ثلاث وسائل لذلك : ان تدمر من

العريش وهى مهمة محفوفة بالمخاطر ، أو أن تدمر من القنطرة ، وهو ماقد تعترض عليه شركة قناة السويس ، بدعوى أنه يخالف حياد القناة ، أو تقطع من « **السويس** » وهو ماكان يفضله الكابتن « **جيل** » .

وصل « **جيل** » إلى السويس ، فلم يجد « **الدكتور بالمر** » وعلم أنه عبر إلى الشاطىء الآخر ليشترى بعض الخيول والجمال ، وفى المساء عاد « **بالمر** » ومعه اثنا عشر فرساً وثلاثون جملاً اشتراها باربعمائة جنيه . وتخلص « **جيل** » من العشرين الف جنيه التى كانت معه ، بتسليمها الى «**بالمر**» .

وفى مساء ٦ أغسطس كان الأدميرال يجتمع مع محافظ « السويس » وحضر « **بالمر** » المقابلة ليترجم الحديث بينهما ، ثم حضر بعد ذلك مأدبة العشاء التى أقامها « **سيمور** » تكريماً للمحافظ . وكان سعيداً لأن قائد الأسطول أكد له مرة أخرى بأنه يستحق وسام نجمة الهند على خدماته لجيوش صاحب الجلالة .. وبعد العشاء ، عقد إجتماع خاص ، حضره « **جيل** » و« **بالمر** » و« **الأدميرال** » واتفق فى هذا الاجتماع على أن يسافر الاثنان فى صباح الغد إلى الصحراء ، لتسليم النقود إلى البدو ، وتدمير وإحراق أعمدة التلغراف ، ثم شراء اكبر عدد من الخيول والجمال .. واتفق ايضاً على ان يصحبهما الملازم « **تشارنجتون** » ياور الأدميرال .



□ الاثنين ٧ اغسطس (آب) ١٨٨٢ .
□ الساعة الرابعة ظهراً ...

كانت القافلة الصغيرة تمضى ، والرجال الثلاثة فى مقدمتها . « **عبد الله افندي** » على الرغم من حرارة الجو ، يلقى أبياتاً من قصائد « **المتنبى** » ، شاعره المفضل ، و« **الشيخ محمد** » يسأله عن معنى بعض الكلمات فيضحك ويقول :
ـــ لقد اخطأت يافضيلة الشيخ بارتداء هذا الزى ، إن لغتك العربية أقرب إلى

العامية ، فى حين أنك رجل دين كما تزعم ، الأفضل ان تكون تاجراً وأكون أنا ازهرياً .

ويتبادلان الابتسامات ثم يتذكر « **الشيخ محمد** » شيئاً فيقول :

ــ لاأدرى لماذا لم يوافق الأدميرال على أن نأخذ المبلغ كله معنا ، يجب أن ننتهى من المهمة مرة واحدة .

رد « **عبد الله افندى** » :

ــ اعتقد أنه كان على حق ، ليس من الحصافة أن نسلمهم المال كله مرة واحدة ، والاّ ماضمنا ولاءهم ، إنك لست تاجراً ماهراً ، على أى حال .

كانوا قد اقتربوا من « **وادى سدر** » حطوا الرحال هناك ، ونصب البدو خيمة واسعة استراح فيها الرجال الثلاثة وانصرفوا هم لاعداد الطعام ، وبعد الغذاء استراحوا فى ظل أشجار النخيل التى تملأ الوادي ..

بعد القيلولة ، قام أحد البدو لبعض شأنه ، وبينما هو عائد ، لمح شيئاً غريباً يجرى داخل الخيمة . « **عبد الله افندى** » يجلس على الأرض ، والحقيبة السوداء التى كان يحملها مفتوحة ، تطل منها رزم متعددة من الأوراق المالية ، والأفندي يعدها .. ويقسمها إلى أكوام .. ويتمتم بأسماء أفراد من قبيلة « تباها » ..

تسلل البدوى عائداً الى زملائه بالنبأ المثير (!!)

قبيل الغروب ..

استعدت القافلة للرحيل ، كانت الحقيبة السوداء قد أُغلقت كما كانت ، وصندوق الديناميت قد رُفع إلى ظهر أحد الجمَال ، و« **الشيخ محمد** » يسأل « **عبد الله افندى** » عن معنى كلمة صعبة فى بيت شعر قاله ، والملازم الصامت يتأمل غروب الشمس عند انطباق حافة الأفق على رمال الصحراء .

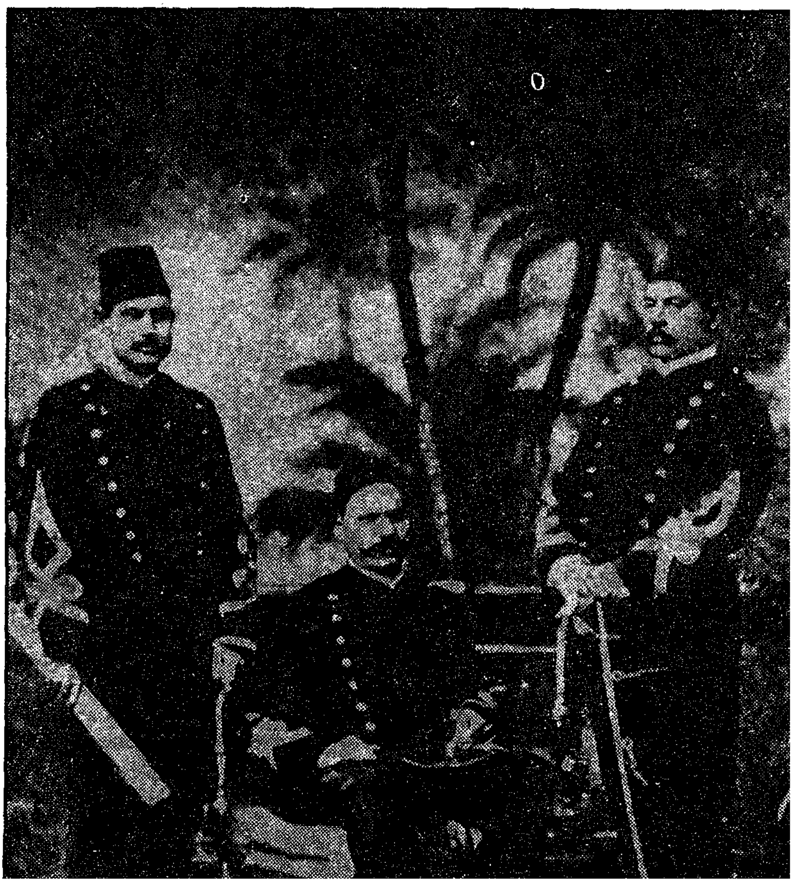
فجأة .. انطلقت ثلاث رصاصات ، قضت على الرجال الثلاثة ..

فى رمال الصحراء دُفنت أحلام « **عبد الله افندى بالمر** » إلى الابد ..

على أن هذا لم ينه فصول القصة ..!

كانت حلقات الخيانة تستحكم حول « عرابى » . **لقد فشلت مهمة «بالمر» ، لأنه لم يسلم النقود إلى القبائل التى اتفق معها ، ويضاف إلى هذا ان المهمة نفسها لم يعد لها مايبررها ، ذلك أن الدول الأوربية كانت قد نجحت بالفعل فى الضغط على السلطان العثماني فأصدر منشور عصيان « عرابي »** المشهور ، وبهذا لم يعد هناك خوف من أن ترسل تركيا جيوشاً لنُصرة « **عرابي** » ، وأصبح الاحتمال الوحيد للخطر أن تتسلل فرق من المتطوعين من سوريا لتحارب المحتلين ، فى صف الجيش المصري وهذه يمكن مواجتها .

وحتى الآن فان احداً لايعرف بالتحديد سبب قتل « **بالمر** » ورفيقيه ، صحيح



عرابى يتوسط على فهمى وعبد العال حلمى في منفاهم في جزيرة سيلان

ان العربان الخمسة قد استولوا على المال الذى كان يحمله معه ، وهو مبلغ يصل إلى خمسة آلاف جنيه ، ولكن هذا لم يكن مبرراً كافياً ، خصوصاً فى ضوء ماكان ينتظر قبائلهم من خير على يد الرّجل ، والاحتمال الأرجح كما يقول « **بلنت** » ان العربان الخمسة كانوا متواطئين مع حاكم « نِخِل » ـــ بكسر النون والخاء ـــ الذى أراد أن يدمر مهمة « **بالمر** » كلها مساعدة لـ «**عرابى**» .. فاستدرج الثلاثة الى الصحراء ووعدهم بالمساعدة فى مهمة تدمير أعمدة التلغراف فى الصحراء وامر بقتلهم ..

بيد أن فشل « بالمر » ، لم يلحق بمهمة « **جيل** » الذى كان قد استطاع بمعونة الخديو توفيق أن يضمن ولاء « **مسعود الطحاوى** » ومن يتبعه من البدو .. وعندما بدأ الجيش الانجليزى زحفه من الاسماعيلية كان « **سلطان باشا** » رئيس مجلس النواب يرافقه ـــ نائباً عن الخديو ـــ واضعاً فى خدمة الجيش الزاحف كل امكانياته ، واهمها اتصاله بمشايخ العربان ، فاتخذ الانجليز منهم مرشدين وأدِلّاء للزحف فى تلك المناطق الصحراوية التى لايسهل على الجيش المغير أن يتعرف مسالكها ومتاهاتها دون الاستعانة بأمثال هؤلاء الأدلاء .

وظلت جبهات الخيانة تعمل بلا كلل حتى نجحت فى حصار الجيش المصري فى التل الكبير وإلحاق الهزيمة به .



كان الفصل بعد الأخير من مغامرة « **عبد الله افندى** » طريفاً !

فبعد الاحتلال ، أرسل الجيش الفاتح « **الجنرال وراين** » على رأس قوة عسكرية ضخمة إلى الصحراء ، وأمد « **الخديو توفيق** » القوة ببعض البدو ، وكلفت الحملة بالقبض على المسئولين عن قتل « **بالمر** » وزميليه . وبمعونة البدو بدأ الجنرال عملية البحث والتفتيش ، فأخذ يقبض على البدو بالجملة ، رجالاً وأطفالاً ونساء ، وعاد إلى السويس ومعه اعداد كبيرة من المعتقلين أودعهم السجن ..

وكان قد صدر عفو شامل عمن لم يشملهم التحقيق فى حوادث الثورة ، وعلى الرغم من أن القضية كانت واضحة فالجريمة سياسية ، لأن المجنى عليهم جواسيس ، فان العدالة البريطانية لم تعترف بذلك . وبدأت التحقيق بأسلوب ديمقراطية الغزاة المنتصرين ، فاختارت خمسة ممن اعتقلتهم بطريقة عشوائية وأجبرتهم على الاعتراف بجريمة لم يرتكبوها . وطُويت أوراق التحقيق بسرعة وأرسلت الى محكمة مصرية شكلية عقدت فى الزقازيق ، واصدرت حكمها عليهم بالإعدام وتم شنقهم بالفعل .

وبقى الآخرون يعانون ذُلّ الاعتقال رجالاً ونساءً وأطفالاً ، أكثر من ستة اشهر حتى عثر بهم « **بلنت** » صدفة فتدخل للافراج عنهم ..

والغريب أنه بعد « استشهاد » « **جيل** » و« **بالمر** » فى سبيل الحضارة الأوربية رفضت الحكومة الانجليزية الاعتراف بخدماتهما، أو دفع تعويض لعائلتيهما .. فقد أنكرت تماماً أنها أرسلتهما لرشوة البدو . وقد تحمس « **بلنت** » للمسألة ، وكلف صهره « **اللورد ونتورث** » ــ عضو مجلس العموم ــ ان يثيرها فى المجلس ، ولشدة دهشة الجميع فان السير « **هنرى بانرمان** » ــ وكيل وزارة البحرية البريطانية ــ وقف لينكر بكل صفاقة أن الحكومة كانت تستخدم الرشوة فى حربها ضد « **عرابى** » . وقال ان « **بالمر** » و« **جيل** » كانا قد ذهبا لشراء الجمال فقط ، وهو ماأيده فيه لورد « **جرانفيل** » ــ وزير الخارجية ــ ولورد « **نورثبروك** » ــ وزير الحربية ــ والرجل الذى استثار أحلام « **بالمر** » يوماً ووعده بوسام نجمة الهند مقابل خدماته للحضارة !.

وهكذا ذهب دم « **بالمر** » هدراً ..

وحتى اليوم .. فان الرجال فى قرانا يرددون مثلاً يقول :

ــ الوِلْس كسر عرابى .

والولس ، فى العامية المصرية ، هو الخيانة !

وكم هزمت الخيانة من ابطال ..





البطريرك في المنفى

في التاريخ ــ كما في الحياة ــ قصص غريبة ، وشخصيات الماضي لا تقل إثارة عن شخصيات الحاضر !

وعندما يكون بطل أى قصة من قصص التاريخ حبراً جليلاً من رجال الدين ، فان القصة تتعقد بعض الشيء ، فاذا ما كان بطلاً لقصة مثيرة تبدو كالمغامرة ، وتفجر قضية خطيرة ، فان روايتها تصبح كالمشي على الشوك !

وبطل القصة شخصية من أهم شخصيات التاريخ المصري الحديث ، على الرغم من أنها غير معروفة جيداً لكثيرين ..

إنه « **البابا كيرلس الخامس** » ، البطريرك الذى ظل يترأس الكنيسة المصرية ثلاثة وخمسين عاماً متتالية ، ومات وقد زاد عمره عن القرن الكامل . وشهد ــ وهو بطريرك ــ ثورتين من أعظم ثورات التحرر الوطنى المصرية ، هما الثورة العرابية وثورة

البابا كيرلس الخامس

١٩١٩ وساهم فى صياغة الموقف الوطنى الذى اتخذته الكنيسة المصرية خلال هاتين الثورتين ضد الاستعمار وهو موقف كانت له أهميته الخاصة، إذ كانت الإحتكارات الأوربية التى جاءت لاحتلال مصر ، أو سعت لابقائها بين مستعمراتها، ماتزال ترفع ــ خلال هاتين الثورتين ، أعلام الصليب ، التى رفعها ملوك أوربا فى فى عصر الحروب الصليبية ، وتدعى أن احتلالها لمصر ضرورى لحماية الأقباط ، وليس للاستيلاء على الأسواق !

كان رجلاً طاهراً نقياً ، شفافاً كالندى المؤتلق ، وفى الوقت نفسه كان قوياً كأقوى مايكون الرجال ، عنيداً ، صلب الشكيمة ، يملك قدراً بالغاً من التحدي دفعه لأن يصر على موقفه ، فيعارض جماهير الأقباط فى مصر ، ويعارض الحكومة ، ويتحمل نتائج كل هذا ، وكانت نتائج مذهلة : لقد نُفى الحبر الجليل ، بابا الأقباط والبطريرك العام على كرسى مصر والحبشة والنوبة وليبيا والمدن الخمس الغربية وإفريقيا ، وسائر أقطار الكرازة المرقسية ، نُفى الجالس على كرسى خلافة « **مارمرقس** » والذى يخضع له كل أقباط مصر من الإكليروس والشعب على اختلاف درجاتهم .. نفى إلى « **دير البراموس** » ..

كانت السنوات التي حدثت فيها هذه الحكاية ، سنوات حزن عظيم ، فجُرْح الإحتلال كان طرياً لم يزل وأظافر الغزاة لاتكف عن النبش فيه ، وعلى الرغم من هذا فإن المصريين على اختلاف مواقعهم الطبقية ، وأعمارهم ، وأديانهم قد تابعوا فصولها باهتمام وقلق ولهفة .. وفجّرت فى الكنيسة المصرية عريقة التاريخ ، وفى المجتمع المصرى ، قضايا غريبة ، متآلفة ومتناقضة .



اسمه الدينى هو **البابا كيرلس الخامس** » ، أما اسمه الحقيقى فهو « **يوحنا**

الناسخ » . ولد فى عام ١٨٢٤ ــ فى عهد « **محمد علي** » ــ ومات فى عام ١٩٢٧ ــ فى عهد « **الملك فؤاد** » .

وهو فى الخامسة ترك قريته مع والديه ، واتجه من « بني سويف » ــ فى الجنوب ــ الى « **كفر سليمان** » ــ إحدى قرى محافظة الشرقية ــ وهناك أمضى طفولته ، إلى أن رُسِمَ شمّاساً فى الثانية عشرة ، ثم اختار أن يكون راهباً ، فشد رحاله إلى « **دير البراموس** » بمديرية البحيرة ..

في الدير أُنيط به أن ينسخ الكتب الدينية والقوانين الكنائسية ، فأمضى أوقاته في نسخ هذه الكتب ، وأتاح هذا له أن يجدد ثقافته الدينية ، وأن يترقى إلى قسيس للدير ، فقام بواجبه الجديد بما عُرف عنه من جدية ، واستمر مهتماً بالقراءة والاطلاع ، واستفاضت أنباؤه إلى أن وصلت إلى مسامع « **الإنبا ديمتريوس**» ــ الذى كان بطريركا فى ذلك الوقت ــ فاستدعاه إليه وناقشه وأعُجب به فقلده رئاسة « **دير البراموس** » وهو المنصب الذى ظل يتولاه حتى ، وفاة سلفه « **البطريرك ديمتريوس** » .

وعندما توفى البطريرك « **ديمتريوس** » ، تولى وكيل البطريركية ، « **الانبا مرقس** » ــ مطران البحيرة ــ إدارة شئون الطائفة ، وبمجرد توليه مسئوليته الجديدة شعر بالحرج ، إذ كان كل زملائه مطارنة فى مستواه الديني والكهنوتي ، وقد لايرحبون بتنفيذ أوامره .. وكان عليه أن يجد حلاً للمشكلة !

تلفت « **الانبا مرقس** » حوله فوجد جمعية اسمها « **الجمعية الاصلاحية** » ، وكانت هذه الجمعية تضم عدداً من الأقباط المصريين غير المنتمين للسلك الكهنوتى ، يسعون إلى ترقية شئون الطائفة ، وذلك بنشر التعليم فى أوساطها ، وفتح الملاجىء والمدارس وطبع الكتب ، وتقديم المعونات الاجتماعية للفقراء والمعوزين وإنشاء الصحف والمستشفيات وكافة الخدمات ..

وكان من رأى هؤلاء أن تقدم طائفتهم لايكون إلاّ بتشكيل مجلس منتخب يضم العناصر الصالحة من أبناء الطائفة ليقوم بالتخطيط للدور الذى تلعبه الكنيسة وخاصة فى المسائل التى تتعلق بالحياة الدنيا .

واختار مطران البحيرة حلاً وسطاً ، أمر أن يجتمع حوله عدد من أعضاء « الجمعية الاصلاحية » ، كان يستشيرهم بشكل عرفي .

وطال الوقت الذى خلا الكرسي البطريركي ممن يشغله حتى وصل الى أربع سنوات ..!

وخلال تلك المدة الطويلة تحول المجلس الذى كان عُرفياً إلى مجلس رسمي .. ففى يناير ١٨٧٤ اجتمع عدد كبير من الأقباط فى منزل أحدهم ، وتناقشوا فى أحوال الطائفة ، وأسفر هذا الاجتماع عن مطالبة الحكومة بإصدار تشريع بانشاء « **مجلس مِليّ للأقباط** » أو « **جمعية عمومية** » لهم . وكان من عادة الطائفة القبطية ـــ كما يقول «**قليني فهمي**» فى مذكراته ـــ أن تخضع لمن يكون من أبنائها متقلداً منصباً حكومياً رفيعاً ، وكان « **بطرس باشا غالي** » في ذلك الوقت هو أبرز أبناء طائفته ، إذ كان وكيلاً لاحدى الوزارات ، وعلى صلة طيبة بـ « **الخديو اسماعيل** » ورجال الحاشية الخديوية . والذى حدث أن « **بطرس غالي** » قد تبنى فكرة « **المجلس المِليّ** » ، واستصدر بالفعل أمراً عالياً من « **الخديو اسماعيل** » بتشكيل أول مجلس مِليّ للأقباط ، وكان ذلك فى فبراير عام ١٨٧٤ .. وأُنيط بالمجلس الجديد أن يحدد اختصاصاته ، وأن يضع لنفسه لائحة داخلية .

وفي نوفمبر من العام نفسه ، انتخب الراهب « **يوحنا الناسخ** » رئيس « **دير البراموس** » ، بطريركاً باسم الانبا « **كيرلس الخامس** » ، واشترك المجلس الملي الذى كان قائماً فى ذلك الوقت فى انتخابه .. وبعد اجراء التنصيب الدينى قدّم أعضاء المجلس منشوراً إلى البابا الجديد باختصاصات المجلس ، وناقشهم فيه ووقعه ، وحضر البابا إجتماعات المجلس أكثر من مرة ..

وتدريجياً بدأ البطريرك الجديد يضيق بالمجلس ، ويشعر أنه ينازعه سلطاته ، وهكذا بدا يخطط ليتخلص من هذا القيد ، فلم يدعه إلى الانعقاد ، وأهمله تماماً حتى ذبل .

وظل الحال هكذا لمدة سبع سنوات .

وعندما بدأت بشائر الثورة العرابية ، تحركت فكرة « المجلس المِليّ » مرة

أخرى . كان « **عبد الله النديم** » قد انشأ « **الجمعية الخيرية الاسلامية** » ، لرعاية فقراء المسلمين ، وإنشاء المدارس ونشر التعليم بين الفقراء ، ودعا الأقباط الى تأليف جمعية مشابهة ، وبالفعل تشكلت « **الجمعية الخيرية القبطية** » برئاسة « **بطرس غالي** » وكان وزيراً آنذاك . وتبنت الجمعية الجديدة فكرة بعث « **المجلس الملي** » ، وصدر أمر جديد بتشكيله ، وبدأ يمارس اختصاصاته .

وخوفاً من أن يتجمد المجلس مرة أخرى ، فان الداعين إليه ، استصدروا قانوناً يحدد العلاقة بين البطريرك والمجلس ، بحيث لاتكون اللائحة مجرد قرار صادر من المجلس نفسه ، ولكنها تصبح قانوناً له قوة النفاذ .. وتطبيقاً لهذا كله ، صدر قانون يحدد العلاقة بين الكنيسة و« **المجلس العمومي للأقباط الأرثوذكس** » وهو الاسم الرسمى للمجلس الملى ..

والقانون الذى صدر فى مايو ١٨٨٢ ــ وفى أخطر أيام الثورة العرابية ــ هو محور المشكلة كلها ، أنه هو الذى فجر الخلاف بعد ذلك ، واستثار مقاومة الحَبْر الجليل « **كيرلس الخامس** » ودفعه للمقاومة ، حتى نُفى بقوة البوليس الى دير البراموس ..

□ حدَّد هذا القانون عدد أعضاء «**المجلس الملى**» بأربعة وعشرين عضواً ، ينتخبهم الأقباط الأرثوذكس فى مصر ، عن طريق اجتماع عام يُدْعون اليه ، ولا يقل من يحضره منهم عن مائة وخمسين شخصاً . ويشترط فيمن ينتخب عضواً بهذا المجلس أن يكون عمره على الأقل ثلاثين عاماً ، على ألاّ يكون من العاملين فى القوات المسلحة ، أو ممن هم فى القوات الإحتياطية للخدمة العسكرية . ونص القانون على أن يتشكل المجلس من اثنى عشر عضواً أصلياً واثنا عشر احتياطياً . ويستمر كل مجلس يمارس وظيفته لمدة خمس سنوات . ينتخب فى بدايتها وكيلاً له من بين أعضائه ، ويتولى البابا رئاسته بحكم منصبه الدينى .

□ والمجلس يختص بكل النواحي غير الدينية في حياة الكنيسة . إنه ينظر في كل مايتعلق بالأوقاف الخيرية وبالمدارس والكنائس والمطابع القبطية والمعونات للفقراء والمعوزين ، وينظم حياة الكنيسة وحياة الرهبان فى الأديرة ، وسجلات الزواج والتعميد

والوفاة ، ومن اختصاصاته أيضا نظر الدعاوى المتعلقة بالأحوال الشخصية كالزواج والانفصال الجسدي والطلاق ، وكذلك الوصايا والمواريث .

□ واستثنى القانون المسائل المتعلقة بالاكليروس ــ الكهنة والقسس ــ من اختصاصات « المجلس الملى » ، وحصر مهمته فى حالة ارتكاب أحد هؤلاء لمخالفة ، فى أن يحيله لمجلس روحي ، يتشكل من أربعة من الاكليروس يرأسهم البطريرك أيضاً ، ولكن الذى يختارهم ويعينهم هو المجلس الملي !

□ وأجازت اللائحة أيضاً تشكيل مجالس ملية فرعية ، ويتولى رئاسة كل مجلس الأسقف أو الرئيس الروحاني فى الجهة المعينة ، وينتخب الاعضاء بنفس الطريقة التي ينتخب بها المجلس العام !

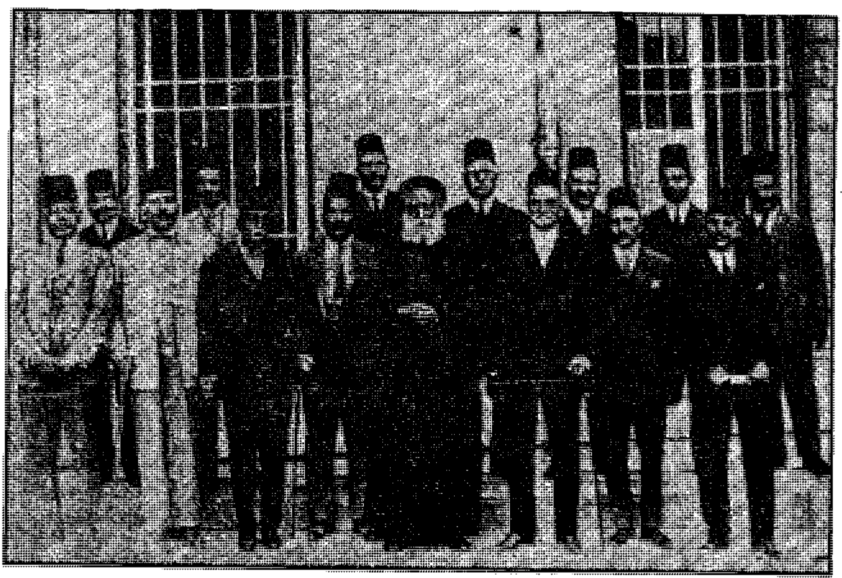
باختصار كانت اللائحة تجعل من المجلس المِلّي برلماناً خاصاً للأقباط فى مصر يبحث فى شئونهم وينظر ميزانية الطائفة ويعمل على إصلاح أحوالها . وكانت مشكلته من البداية أنه برلمان « عَلْمَانى » أى مكون من رجال ليسوا من الاكليروس أو رجال الدين ، بل من رجال هذا « العالم » ، انهم من الشعب القبطى العادي ، الذى مهما كان متديناً فانه لايفهم المسيحية كما يجب ، أو هكذا ينظر إليه رجال الدين !

اجتمع المجلس بمقتضى اللائحة الجديدة عدة اجتماعات ، اصطدم بعدها مع البطريرك مرة أخرى ..

كانت المادة التاسعة من لائحة المجلس ، تجعل من اختصاصه أن يحصر جميع الأوقاف الخيرية الموقوفة على الكنائس والأديرة والمدارس ، وأن يطلب بيانات رسمية بقيمة المدخرات والموجودات والنقود التابعة لتلك الأوقاف ، والاستحصال على حسابات عن الايرادات والمصروفات للنظر فيها ، وحفظ ما يكون زائداً من الإيرادات بخزينة البطريركية .. وأن يديرها بما يؤول منه تحسين حالتها .. كذلك فان المجلس كان قد جعل من اختصاصه أن يشرف على الأديرة ويحصر أمتعتها ، ويشرف بدقة على من يُقبل فيها من الرهبان .

وعند المناقشة فى هذه الموضوعات ، قدّم أعضاء المجلس انتقادات حادة لحالة الأديرة ، وخاصة فيما يتعلق بسلوك رؤساء الأديرة ، والطريقة التي يتصرفون بها في ريع الأوقاف الضخمة الموقوفة على تلك الأدْيرة والتي لاحظ المجلس أنه لايستُغل أحسن استغلال ..

وأوقاف الأديرة التي فجرت كل المشاكل فيما بعد ، هى عدد كبير من العقارات المبنية في القاهرة وضواحيها ، وأراضٍ واسعةٍ خصبة فى مديريات الوجهين القبلي والبحري ، وأغلبها فى مديرية أسيوط وكانت قيمتها ــ آنذاك ــ مجهولة ، وقد ظلت هذه الأوقاف سراً لايعرف أحد مساحتها ، حتى اكتشفها « **جرجس بك حنين** » ، عندما كان مديراً لمصلحة الأموال المقررة ــ التى يدخل فى اختصاصها تسجيل الملكية الزراعية والعقارية ــ فاستعان بوظيفته على البحث عن هذه الأملاك وتفصيلاتها ، وقد قدر قيمتها ــ فى سنة ١٩٠٦ ــ بمليون ونصف مليون من جنيهات ذلك الزمان !



أعضاء المجلس الملي القبطى مع الأنبا يوأنس خليفة البابا كيرلس

وكانت هذه الأملاك كلها تحت تصرف رؤساء الأديرة ، الذين لم يكن عددهم يزيد على أصابع اليدين ، وقد أساءوا استغلالها ، وتصرفوا فى إيراداتها بلا رقيب ، وأخذوا يبعثرون المال كما يريدون ، فيشترون به العقارات ويسجلونها بأسمائهم واسماء أقاربهم ، وأصبحوا — وهم رهبان — يعيشون فى بذخ وترف ، وقيل انهم كانوا يعيشون حياة أقرب الى حياة ألف ليلة وليلة !

وفى مقابل هذا البذخ فإن أحداً منهم لم يكن يوافق على صرف قرش واحد على تعليم الرهبان وتثقيفهم أو إنشاء مدرسة أو كنيسة أو غير ذلك من الحاجات الضرورية للطائفة ..!

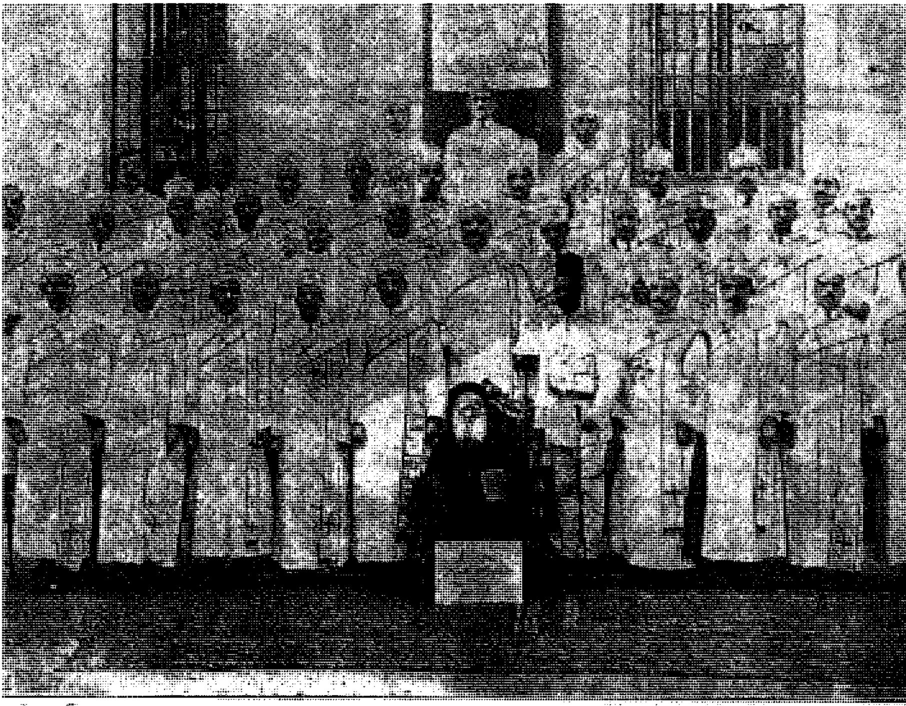
كان الرهبان فى الأديرة يعيشون حياة عجيبة بكل معنى للكلمة .. وقد وصف أحد الرهبان الذين تركوا الرهبنة بعد ذلك ، الحياة فى الأديرة فى ذلك الزمان ، فقال إنهم لم يكونوا يعتزلون العالم حقاً ، وانما كانوا يخرجون من الأديرة للاتصال بالعالم الخارجى بما فيه من مؤثرات مادية وعاطفية ، بدون أن تحاسبهم رئاسات الأديرة على هذه الفوضى الخلقية لأن تلك الرئاسات كانت — ببساطة — من نوعهم .. تفعل مايفعلون ، وتُمارس مايمارسون .. وربما على نطاق أوسع حرية .. وأكثر انطلاقاً

ومما كان يزيد الطين بلّة ، أن بعض رؤساء الأديرة ، سمحوا للنساء بدخول الأديرة المخصصة للمترهبين ، فتغلغلن بين الرهبان حتى فى صوامعهم ، وصارت مخازن أولئك النساء تلك الصوامع ، تخزن كل واحدة حاجاتها القليلة فى صومعة الراهب الصديق ، فتدخل الصومعة وتخرج منها كيف تشاء وحين تشاء بدون مبالاة ، عياناً بياناً ، لأن الجميع كانوا — آنذاك — فى الفوضى الخلقية سواءً .

وعلى الرغم من هذه الفوضى المرعبة ، فإن البطريرك دافع عن الأديرة ، بل إنه رفض — وتحت ضغط رؤساء الأديرة فيما يبدو — مبدأ المناقشة من الأساس ، وهكذا انتهى الخلاف حول هذا الأمر ، بتجميد « **المجلس الملى** » مرة أخرى ..

وبين الحين والآخر كانت فكرة المجلس تطل من جديد !

فى منتصف عام ١٨٩١ ، توجه عدد من وُجهاء الأقباط إلى البطريرك وطلبوا منه إعادة تشكيل المجلس مرة أخرى .. فرفض ، وذكر لهم أن هذا المجلس قد شُكّل أكثر من مرة ولم تنجم عن تشكيله أى فائدة تُذكر فتُشكر . وأضاف البابا أن



١: الأنبا كيرلس الخامس يوم يوبيله الذهبى وحوله الشمامسة وأعضاء جمعية نهضة الكنائس القبطية بملابسهم الرسمية الكنائسية

اللائحة التي تحدد اختصاصات المجلس مخالفة لشرائع وقوانين الكنيسة ، واقترح أن تُعرض على جمعية من المطارنة والأساقفة لبيان مدى اتفاقها مع الشريعة . ورفض الوُجهاء اقتراح البطريرك ، ويبدو أنهم تبادلوا بعض الكلمات القارصة مع غبطة البابا ، وأن نتيجة الحوار قد أغضبتهم ، وقطعت سبل التفاهم بينهم وبين الحبر الجليل !

خرج هؤلاء من لدى البابا ، فوجهوا دعوات الى الشعب القبطى لكى يجتمع فينتخب جمعيته العمومية ، وحددوا مكان الاجتماع بالدار البطريركية ، وببساطة أخطر البابا « **كيرلس الخامس** » المسئولين فى الشرطة ، فأحاطوا بالدار البطريركية ومنعوا المتجمهرين من الاجتماع داخها .

وهكذا تفجر الصراع هذه المرة ليصبح علنياً ..

أمر البطريرك على الفور بتشكيل مجمع اكليريكى مقدس ، مؤلف من عموم

البطاركة والأساقفة ورؤساء الأديرة ورؤساء الشريعة ، واجتمعوا بالفعل فى الكنيسة المرقسية بالقاهرة للنظر فى أمر انسجام تشكيل « **المجلس الملي** » مع الانجيل ، وطلب منهم البطريرك « اعطاء القرار النهائى فى الموضوع ، وذلك بتطبيق نصوص الكتب المقدسة ، والقوانين الرسولية الدائمة المعمول بها فى الدين المسيحى والكنائس الأرثوذكسية من عهد سيدنا يسوع المسيح إلى الآن » .

وظل « **المجمع المقدس** » مجتمعاً عدة أيام ، أرسل خلالها لدعاة تشكيل « **المجلس المِليّ** » والمقتنعين بفكرته ، يدعوهم للحضور للمناقشة معهم فيما يدعون إليه ، ولكن هؤلاء رفضوا الحضور نهائياً . واكتفى الآباء الأساقفة بأن كرروا دعوتهم



الخديو توفيق : فى عهده بدأت الأزمة.

مرة ومرتين، ثم ناقشوا الأمر وأصدروا قرارهم بأن فكرة انشاء مجلس ملى هى فكرة مخالفة للأنجيل والقوانين الكنسيّة. فهذه القوانين كما — رأى الآباء الأساقفة — تعطى الأب البطريرك «تفويضا كاملا فى كل الأمور العامة بما فيه تنفيذ الأحكام وقطع المنازعات وتقدير العطاء للمستحقين». وقال المجمع فى قراره أن «تداخل أحد من الشعب فى تدبير أمور الكنيسة ومتعلقاتها فى شكل مجالس أو بأى شكل هو مخالف للأوامر الالهية والنصوص الرسولية»، ذلك أن انشاء هذا المجلس هو «سلب لحقوق الكنيسة وشرف رؤسائها المأمور بها من الإآله وتسليم شعبها لقيادة من لم تكن لهم السلطة » .

وصرح الأب البطريرك فى « **المجمع المقدس** » أنه يرى استدعاء بعض أولاده الكهنة للنظر فى الأمور المذكورة ، وأنه قد يستدعى بعض وجهاء الطائفة — من العلمانيين — لذلك ، ولكن هذا كله رهين بما يراه وفى الوقت الذى يختاره .

طبع قرار « **المجمع المقدس** » ووزع على جميع كنائس مصر ، ورُفِع إلى الخديو . وسافر البطريرك بنفسه إلى الاسكندرية حيث كان « **الخديو توفيق** » يصطاف ، فقابله وعرض عليه الأمر ، وأشيع أنه أسرَّ له أسراراً حول أهداف الذين يطلبون المجلس ، وأنه — الخديو — طيّب خاطره .

وفى اليوم التالى سافر أصحاب الدعوة إلى الاسكندرية . وقابلهم « **الخديو توفيق** » أيضاً واستمع اليهم طويلاً . لكنه شعر أن المسألة تتضمن مشكلة . فقال لهم أنه لامانع لديه من تشكيل المجلس . ولكن ذلك ينبغى أن يكون بموافقة البطريرك وبرضاه ..



لم ييأس طلاب المجلس الملي .. وقرروا أن يدخلوا المعركة ضد البابا !

تجمعوا على الفور ، وشكلوا جمعية سموها « **جمعية التوفيق القبطية** » . أخذت الجمعية الجديدة موقفاً نقدياً يميل إلى الحدة من إدارة الكنيسة . وبدأوا في إصدار مجلة لهم ، وامتلأت صفحاتها تدريجياً بالهجوم على البطريركية . هاجموا المدارس القبطية وحالتها المتدهورة ، وهاجموا حالة الأديرة ، ونددوا بادارة الأوقاف والتصرف فى عائداتها ، وأخذوا ينتقدون الرهبان والإكليروس وألحوا على ضرورة تشكيل المجلس مرة أخرى !

وتكتل المعارضون للفكرة والقائلون بضرورة إبقاء الكنيسة تحت سيطرة رجال الدين . تكتلوا فى جمعية أخرى هى « **الجمعية الأرثوذكسية** » التى شُكّلت للرد على « **جمعية التوفيق** » ، واستمرت حرب المقالات بين المجلات التابعة للجمعيتين ساخنة عدة شهور ..

واتسعت الحركة لتتحول من مجرد معركة صحفية إلى معركة سياسية منظمة .

بدأ أعضاء « **جمعية التوفيق** » يشكلون لهم فروعاً فى البلاد ، فأسسوا فروعاً لجمعيتهم فى « **الاسكندرية** » و« **المنيا** » و« **أسيوط** » . ليس هذا فقط بل إنهم استطاعوا أن يضموا إلى صفوفهم أعداداً من رجال الاكليروس أنفسهم ، كان على رأسهم « **الايغومانس فيلوثاؤس عوض** » رئيس الكنيسة المرقسية — أكبر كنائس مصر فى ذلك الوقت — وطوّروا أساليب هجومهم ، فإذا بسيل من العرائض والتلغرافات تنهال على الحكومة وعلى « الخديو » تطالب بإلحاح بتشكيل « **المجلس الملي** » مرة أخرى ..

وتوجه « **بطرس غالى** » إلى الاسكندرية فى صيف ١٨٩٢ فقابل الخديو الجديد — « **عباس حلمى الثانى** » — وعرض عليه رغبة أبناء الطائفة القبطية بتشكيل « **المجلس الملي** » من جديد . واستجاب « الخديو » لطلبه ، وأمر باتخاذ الاجراءات اللازمة لإعادة تشكيل المجلس .

وعاد « **بطرس باشا** » إلى القاهرة فوجه الدعوة باسمه إلى أبناء الطائفة للاجتماع فى « **الدار البطريركية** » لانتخاب أعضاء المجلس . وتحدد آخر يونيو موعداً لهذا الاجتماع وفى الموعد المحدد أوفدت وزارة الداخلية مندوباً عنها لحضور الانتخاب لمراقبة العملية وضمان حيادها .

وأوفدت المحافظة عدداً من رجال الشرطة لكيلا يشتبك المختلفون فى صراع بالأيدي . وأسفر الانتخاب عن اختيار ٢٤ عضواً للمجلس .. كان من بينهم أبرز وجوه الطائفة القبطية فى ذلك الوقت . وقد تولى اثنان منهم رئاسة الوزارة بعد ذلك — هما « **بطرس غالي** » و« **يوسف وهبة** » — وتولى ثالث الوزارة — هو « **مرقس سميكة** » — وكان من بين المنتخَبين أربعة من أعضاء مجلس إدارة جمعية التوفيق ، وكان معظم أعضائه من ألمع رجال القانون والقضاء والمال والادارة والتاريخ والفكر لا فى الطائفة القبطية فحسب ، ولكن فى مصر كلها ..

لم يحضر البابا هذا الاجتماع ، ولم يترأسه كما تقضى بذلك اللائحة !

واكتفى بأن أرسل قبل يوم الإجتماع منشوراً إلى كافة الكنائس ، يتضمن رسالة منه أرفقها بالقرار الذى كان « **المجمع المقدس** » قد أصدره قبل ذلك . والذى



الخديو عباس حلمي الثاني : رفض استقبال البابا، وخضع لمشورة « بطرس غالى » فصعد الأزمة

يعتبر تشكيل مجلس علماني لادارة شئون الطائفة ، خروجاً عن تعاليم المسيحية وافتئاتاً على قوانين الكنيسة . وقال « **البابا كيرلس الخامس** » في رسالته أن قرار « **المجمع المقدس** » يعتبر قانوناً كباقي قوانين الآباء ، ومن المحتم والضروري اتباعه والعمل بمقتضاه على مر الدهور والأزمان، » وطالبهم بقراءته بكافة الكنائس مرات على الكهنة والشعب « ومن يخالف نصوصه أو يعارض فيها فيكون خالف الله تعالى » .

وتزعم البطريرك حركة دعائية واسعة ضد إعادة انتخاب المجلس ، وانهالت العرائض على « **الخديو عباس** » تطالب بايقاف عملية الانتخاب ، وتزعمت « **الجمعية الارثوذكسية** » المطالبة بذلك . ولما تمت الانتخابات على الرغم من كل هذا ، رفض البابا حضور الجلسة التي جرت فيها ، وبادر بالسفر إلى

الاسكندرية حيث التقى بوكيل البطريركية ـــ وهو مطران الاسكندرية ، « الانبا يُؤانّس » ـــ وتشاوروا فى الامر .

وتصادف أن حلّ عيد الأضحى المبارك فى تلك الأيام ، فتوجه البطريرك ومعه مطران الاسكندرية إلى سراى رأس التين ، لكى يهنئا الخديو بالعيد كالعادة ، وفوجئا بمن ينبه عليهما بعدم حضور التشريفة لأن الخديو يرفض استقبالهما .. كان موقفاً له دلالته ، أعلن الخديو به أنه غير راض عن الحبر الجليل لرفضه لقرار إحياء « المجلس الملي » ، وتحريضه الأقباط ضد القرار وماترتب عليه من اجراءات .

وعلى الرغم من كل هذا لم يتوقف البابا عن المقاومة ، بل بادر بتحرير رسالة حادة أرسلها إلى جميع الكنائس لتُقرأ على المصلين ، بدأها بآية حزينة من الكتاب المقدس ، تذكر « أبو الرأفة ، وإله كل تعزية ، الذى يعزينا فى كل ضيقنا ، حتى نستطيع أن نُعزى الذين هم في كل ضيقة بالتعزية التى نتعزى بها نحن من اللّه » ، وهاجم البابا فى هذا المنشور « جمعية التوفيق » هجوماً حاداً وحذر الشعب من الانصياع إلى أفكارها المدمرة التى « تحدث الشقاق والمشكوك خلافاً للتعاليم » ودعاهم إلى « الثبات وعدم الجزع أو الفزع » .

وضع البطريرك ثقله الديني كله ضد عودة «المجلس الملي» للنشاط!

ووصل به الأمر إلى كتابة رسائل الى الصحف ، والحوار علناً مع دعاة المجلس ، فكتب فى جريدة « الوطن » مقالاً يذكر فيه أن الذين يوقّعون فى الأقاليم بطلب المجلسي يوقعون بالتهديد، وأن من بينهم عدد كبير من الآقباط الذين نبذوا الديانة الأرثوذكسية ، ولم يعد لهم بها علاقة . ونفى البابا فى مقالته أن القسس أو رجال الدين قد وقعوا على طلب المجلس وذكر أن الموقعين منهم قد خُدعوا وأُفهموا خطأ أن البطريرك وافق على ذلك .

وأخطر ماورد فى هذا المقال أن البابا اتهم دعاة فكرة المجلس بأنهم أصحاب غايات خبيثة ولهذا قلب البابا المائدة عليهم . فأكد أنهم يهدفون الى « سلب أموال الكنائس والأديرة وتفريق أبناء المِلّة وهو أمر مستتر بينهم » كما أكد أيضاً أن زعم دعاة المجلس بأن الحكومة تستطيع فرضه على الكنيسة رغم أنف البطريرك ، هو زعم

مستحيل « لأن مسائل البطريكخانه ليست سياسية بل هى دينية كنائسية شرعية جارية بمقتضى قوانين وشرائع ، وأن الحكومة ليس لها صالح فى ذلك ، عدا الأمور التى يحتاج الحال أن نعرض عنها لانتظام الهيئة وراحة العموم » .

تزايدت لهجة البابا حدة ، خاصة أن « **المجلس الملي** » كان قد بدأ حركة لتأليف مجالس مِلّية فرعية فى الأقاليم ، فبدأت « **جعيمة التوفيق** » فى عقد إجتماعات بالكنائس لانتخاب المجالس الفرعية ، وتابعت الصحف نشر أنباء هذه الاجتماعات . ورصد البطريرك ماينشر عنها ، وبدأ فى إصدار بيانات تكذيب يوجهها للشعب القبطى .. ذكرت « **الأهرام** » أن مجلس مِلّي المنيا قد انُتخب بحضور حوالى أربعمائة شخص . وقد كذّب البابا ذلك وقال انهم أربعون فقط ، وعندما ذكرت «**الأهرام**» ، أن مجلس ملى أسيوط قد انتخب فى جمعية عمومية حضرها ألفان ، رد البابا ساخراً ، فقال أن الكنيسة تسع خمسمائة فرد بالكاد ! .

تناثرت الاتهامات من الجانبين ، وتابع رجل الشارع مذهولاً ما يجرى ، قال البطريرك فى منشوراته أن أعضاء « **جمعية التوفيق** » يهاجمون القسس ورجال الاكليروس ويهددنهم بالعزل من مناصبهم ، فازدادت لهجة أنصار المجلس حِدّة وتحدثوا عن أوقاف الأديرة التى أصبحت نهباً لرجال الإكليروس ذوى النفوذ !.. وعاد البابا يتحدث عن دعاة الشعب الذين يقاطعون الصلاة فى الكنائس وقت تلاوة منشورات البابا ، وقرار « **المجمع المقدس** » ليحتجوا عليه ، ويفندوه غير مراعين الاحترام الواجب لدور العبادة ..

وأطلق البابا السهم الأخير فى جعبته ، فقال إنّ دعاة المجلس مرتبطين مع « المتمذهبين بمذاهب مخالفة لقواعد الكنيسة » وركز فى هجومه المضاد على اتهام أنصار المجلس باثارة العداء ضد رجال الدين . وقال ان لديه نص رسالة أرسلها أحد أعضاء المجلس الملي لبعض أصدقائه ، وأن في هذه الرسالة فقرة يُفهم منها أن جمعيات التوفيق أصبحت لسان حال الملة من شعب وقسس وأساقفة ، وقال أن الرسالة تتضمن تحريضاً على معاداة الاكليروس ودعوة إلى طردهم عن آخرهم ، وأن فى الحركة عدد كبير من الذين تحولوا من الأرثوذكسية الى البروتستانتية .

ومضى البابا فى سخرية حادة يقول إن دعاة المجلس لا يريدون كما يزعمون :
الإصلاح « لأنه لو كان الغرض هو عمل الخير والإصلاح فكان يمكن لهؤلاء
يجمعوا من بعضهم أموالاً بدون انتظار أموال الأديرة والكنائس » .



فى ٢٧ يوليو ١٨٩٢ ، اجتمع مجلس النظار برئاسة « **الخديو عبا**
حلمى » ، وقرر إعفاء غبطة البطريرك من تولّي الأشغال الإدارية التى تتعلق بأعم
الأوقاف وغيرها من الأمور المدنية ، وأن يكون له وكيل يتولى إدارة هذه الأعم
بالتعاون مع المجلس الملي ، وأن يتولى هذا الوكيل رئاسة المجلس المذكور بدلاً
البطريرك .

وقد رفض مجلس الوزراء فى اجتماعه ذاك قرار « **المجمع المقدس** » ، الذى ين
على أن المجالس الملية مخالفة لقوانين الكنيسة ، وذلك على أساس الحجج المضادة ا
قدمها الطرف الآخر ، ومنها أن هذا المجلس كان قائماً وقت انتخاب البطريرك بل ا
الذى انتخبه ، كما أن لائحته قد وُضعت بموافقته ، وأن غبطته نوقش فيها بنداً بند
فضلاً عن أن الخطاب الذى قدم للحكومة يطلب إعتماد هذه اللائحة بتوقيعه ، ثم
غبطته أبلغ اللائحة للمطارنة والأساقفة والقسس للعمل بموجبها .

كان قرار مجلس الوزراء تطوراً خطيراً في المسألة . وكان من نتيجته أن تصا
مدّ الغضب البطريركى ، وأصر « **البابا كيرلس الخامس** » على موقفه ، وتد
القنصل الروسي بين « **بطرس غالى** » ــ الذى كان يقود الداعين إلى المجلس ــ ا
البطريرك ، واتفق الجانبان على تلافي الأزمة ، على أن يحدث تعديل فى لائحة المجلس

فتضل الأديرة تحت إشراف البطريرك . وأن تكون المسائل المتعلقة بالأحوال الشخصية على قسمين : ماهو شرعى ينظره المجلس الروحي ، أما ما هو متعلق بالمسائل الحَسْبِيَّة فينظر بالمجلس الملي .. ونص التعديل المقترح أن يدير البطريرك ديوان البطريكخانة ، وأخذ التعديل بوجهه نظر الباب الذى اتهم بعض أعضاء المجلس الملي الحاليين بأنهم ليسوا من الأرثوذكس، بل أميل الى البروتستانتية، فاتفق على أن يحل محلهم عدد من الإكليروس لتكون نسبة الاكليروس إلى العلمانيين الثلث الى الثلثين.



بطرس غالى باشا

وبلغ من عدم ثقة الطرفين ببعضهما أنهما اختارا وسيطاً أودعا لديه نص الاتفاق، ووقع كل من البطريرك «وبطرس باشا» على تعهد بذلك.. لكن المجلس الملي رفض التعديلات على إختصاصاته التى قبل بها « **بطرس غالى** » إذ لاحظ أنها تنزع عنه كمجلس كل صفة ، ووافق على بعضها فحسب ، وفسر الباقى تفسيراً يحتفظ له بالسلطة فى بعض الأمور ، وأرسل بذلك رسالة إلى البطريرك اشترط فيها أن « لايقوم البطريرك بالانفراد بعمل مما يكون فى دائرة اختصاص المجلس ولايأخذ شيئاً من جميع الايرادات سواء كانت من الأوقاف أو من مرتبات الأساقفة أو من تركاتهم أو رسوم البطريكخانة أو غير ذلك ، ولايأخذ سوى الهدايا التى تقدم له شخصياً ، وأن يكتفي بمرتب شهرى يساوى ثلاثين بنتو » .

رفض البطريرك بالطبع كل هذا ، ونشر بياناً فى الصحف هاجم فيه قرار « المجلس الملي » وقال ان المجلس أوّل الاتفاق تأويلاً لايقبله العقل السليم ، وأضاف إضافات هى من باب التحكم ، شأن القوي مع الضعيف . وقال ان اعضاء المجلس

لايريدون الصلح وأنما يهدفون للتحكم فى الاكليروس وفى البابا « وما قصدهم بهذا إلا قلب الأحوال وجعل الاكليروس تحت أمر الشعب ، لا الشعب تحت أمر الاكليروس كما تقضى بذلك القواعد الدينية » وختم البابا منشوره برفع الامر الى الخديو طالباً تدخله لحفظ وحدة الطائفة .

وبينما حرب المنشورات دائرة ، كانت محاولة تجرى لعزل البطريرك ، واختيار أحد الأساقفة ليكون رئيساً للمجلس الملى ، ويتولى فى الوقت نفسه وكالة البطريركية . وتردد معظم الأساقفة في قبول هذا العرض إلى أن سافر « **مقار بك عبد الشهيد** » — أحد أعضاء « **المجلس الملي** » — الى الوجه القبلى واتفق مع « أسقف صَنَبُّو » على تولى المنصب .

وبلغ الأمر البابا ، فبادر بارسال رسالة إلى الأسقف يُذكّره فيها بأنه كان أحد الأعضاء الموقعين على محضر المجمع المقدس الذى رفض فكرة المجلس نهائياً .. وتردد الأسقف قليلاً فى قبوله المهمة ، ولكنه عندما صدر قرار المجلس المِلّي بتعيينه ، وصدّق مجلس الوزراء والخديو على هذا القرار ، وأرسلت اليه وزارة الداخلية تخطره به ، تحرك من مقر أسقفيته إلى القاهرة !

كان البابا كيرلس رجلاً عنيداً لاتنطفىء شعلة ذكائه .. وهكذا أسرع ، بمجرد أن علم بتحرك القائم الجديد بعمله إلى القاهرة فأمر على الفور بعقد « **مجمع روحي مقدس** » ، مؤلف من ثلاثة أساقفة كانوا بالصدفة بالاسكندرية على رأسهم « **الأنبا يوأنس** » الصديق المخلص للبابا ووكيله فضلاً عن حوالى عشرين قسيساً . وتلى الجميع صلاة المجامع الروحية ، ثم عرض موقف أسقف « صنبو » عليهم ، وبعد المداولة القانونية الشرعية تقرر باتحاد الآراء « حَرْم الأسقف وقطْعه من الرتب الكهنوتية وعدم اعتباره بين الكنيسة والعموم » لأنه « تجرأ على ارتكاب إثم لاتزيله كرور الأيام واقترف ذنباً لايمحى من تاريخ الكنيسة مدى الحدثان » وأرسل القرار على الفور إلى



« الأنبا يوأنس » وكيل البطريركية وظهير البابا كيرلس في المعركة مع المجلس الملي.. ثم خليفته بعد وفاته في عام ١٩٢٧.

« أسقف بنى سويف » تلغرافياً ، وكلف بانتظار أسقف « صنبو » بمحطة السكة الحديد وإبلاغه بقرار طرده من الكنيسة ، لأنه « تعدى حدود وظيفته ، وقبل إدارة شئون الطائفة بدلاً عنا ، حالة وجودنا ، وبغير إرادتنا ، ونبذ طاعتنا » .

وفى نفس الوقت أبلغ القرار إلى الصحف !

وعندما وصل الأسقف « اثناسيوس » إلى محطة « **بني سويف** » قادماً من « صنبو » ، فوجىء بزميله أسقف بنى سويف يخطره بالقرار ، في مظاهرة تضم عدداً كبيراً من الكهنة وأعيان الطائفة وأفرادها ومستخدمي الحكومة . وعلى الرغم من هذا واصل الأسقف السفر إلى القاهرة وبرفقته عدد من الرهبان ، انتقلوا من محطة القاهرة إلى دار أحد أصدقاء الأسقف للمبيت فيها ، أما الرهبان فتوجهوا إلى الدار البطريركية لينزلوا فيها ، فوجدوا الباب مقفلاً وجمهرة من الناس حوله تهتف وهى تشير إليهم « يامحرومين ... يامحرومين » !!

كان من الواضح أن « **البابا كيرلس** » قرر المقاومة إلى النهاية ، واختار أن يدير المعركة من الاسكندرية حيث أقام بكنيستها الكبرى مع صديقه الأنبا « **يوأنس** » ، وترك تعليمات مفصلة لمن هم بالدار البطريركية بالقاهرة عن كيفية التعامل مع العصاه ! .

.. وهكذا ، عندما توجه أعضاء « **المجلس الملي** » فى اليوم التالى إلى الدار وجدوا بابها مغلقاً ، فتحركوا وعادوا ومعهم معاون قسم الأزبكية ومندوب عن وزارة الداخلية وعدد من رجال الشرطة ، وأعادوا طرق الباب مرة ومرتين ، وأخيراً أطل عليهم أحد الرهبان فطلب منه المعاون أن يفتح الباب باسم الخديو ، ولكن الراهب رفض وأخطر الجميع أن باب البطريركية لن يفتح مهما كانت الأحوال الا بأمر « **البابا كيرلس الخامس** » شخصياً .

وحاول المعاون أن يُرهبه ، فسأله بلهجة بوليسية عن إسمه ، فقال : « **بولس البراموسى** » !

انصرف المعاون ، وتكررت المسألة مع محافظ القاهرة ، فقد رفض من بالدار البطريركية السماح لرئيس المجلس الملي والوكيل القائم بعمل البطريرك والمعين بقرار من

مجلس النظار ، رفضوا السماح له بدخول الدار . وانصرف المحافظ بعد أن أصدر أمره بحصار البطريركية ، وعدم السماح لأحد ممن بداخلها بالخروج منها ..

فى ذلك اليوم اجتمع « **المجلس الملي** » وأحدث تغييراً فى تركيبه ، بحيث أصبح مشكلاً من ١٦ عضواً من الشعب ، و٨ أعضاء من الإكليروس ، ثم ناقش موقف البابا ، وأصدر قراراً — أبلغه للحكومة بخطاب — واتهم البابا فيه بأنه شكا كتابة لبعض معتمدى الدول الأجنبية، وأنه ينشر الهياج فى الكنيسة، وأشار إلى أن قرار الحرمان الذى صدر ضد « **الأنبا إثناسيسوس** » قرار غير شرعى ، فضلاً عن رفضه تنفيذ الأمر الخديو القاضي بتعيين « **الأنبا إثناسيسوس** » فى وظيفته ورفضه فتح أبواب الدار البطريركية ، وفى النهاية طلب المجلس إصدار قرار بابعاد جناب البطريرك إلى « **دير البراموس** » فى مديرية البحيرة، على أن يبعد أيضا وكيله « المطران يوأنس » ، الذى ظاهره فى كل تصرفاته ، ولكن إلى دير « **الأنبا بولا** » فى بنى سويف .. ووقع على هذا القرار ١٦ من أعضاء المجلس من العلمانيين ، وثمانية من القسس .

وبعد التوقيع على العريضة ، قابلوا رئيس النظار بالنيابة — وكان « **عبد الرحمن رشدى باشا** » — وفازوا بموافقته على رفع عريضتهم إلى الخديو ، وفعلاً قدمت العريضة لأفندينا ، وبذلت مجهودات عظيمة لإقناع سموه باجابة طلب نواب الطائفة ماداموا يرون في ذلك إصلاح شئونهم ، فواق الخديو على إصدار الأمر بعد تردد طويل ..



□ **الاسكندرية.**

□ **الجمعة ٩ سبتمبر ١٨٩٢.**

حضر محافظ الإسكندية وبرفقته مندوبان عن الحكومة ، وكان البطريرك

والمُطران مستعدين للرحيل ، فركب غبطته عربة مع أحدهما وركب نيافة المُطران عربة مع المندوب الآخر . وقبل أن يغادرا فناء الكنيسة المرقسية ، قال البطريرك للمحافظ إنه يوجد بحجرته بالكنيسة كيس به « ١٢٠٠ جنيهاً » . وسأله المحافظ بأدب عما إذا كان يريد أن يحضره ، فأجاب غبطته بأنه لا يرغب فى شىء ، وأمر بارسال المبلغ إلى « **المجلس الملي** » .. والتفت البطريرك الى المُطران قائلاً :

ـــ اننا قد كرّسنا حياتنا لمثل هذه الساعة ، فمهما اضطُهِدنا فما علينا سوى الامتثال لحُكمه تعالى مع الاعتصام بالصبر .

ثم رفع يده الكريمة قائلاً :

ـــ يارب اغفر لهم لأنهم لايعلمون ماذا يفعلون !

يقول صحافى ببلاغة أواخر القرن : « أى عين لاتدمع ، وأى قلب لايتقطع عندما يرى هذين المحترمين مقادين بهذه الحالة المحزنة كمن أتى شيئاً فرياً ، وأى كبد لايتفتت وجوارح لاتتحسر لما تشعر بما لحق بهذين الحبرين الجليلين » فعلى الرغم مما لاقيا فقد تمسكا بقوله تعالى « طوباكم إذا عايروكم وطردوكم .. وقالوا عليكم كل كلمة شريرة من أجلى كاذبين ، إفرحوا وتهللوا لأن أجركم عظيم فى ملكوت السموات » .

وفى محطة مصر بالاسكندرية ، تجمع الناس حزانى ، وهم يرون حبرين جليلين تقيين يساقان إلى المنفى فى حراسة الشرطة ووجفت قلوبهم حزناً ، وكل منهما يفارق الآخر ويمضى إلى عربة خاصة فى القطار ، والزحام الشديد يكاد يبكى ، زحام يضم خليطاً من المسلمين والأقباط ، كانوا جميعاً يعلمون أن الحبر الجليل رجل تقى ، طيب القلب ، نقى السريرة .

وفى محطة دمنهور نزل البطريرك ليستقل قطاراً آخر إلى « **كفر الدوار** » وهناك قابلته جماهير المسلمين والأقباط بالهتاف والتحية وتقدم منه « **حمزة بك** » ـــ شيخ مشايخ عربان البحيرة ـــ ووضع نفسه فى خدمته ، وقبّل الجميع يده وهم يبكون .

تقول بلاغة أواخر القرن : « وكان غبطة البطريرك يقابل الجميع بما جُبِل عليه من الوداعة ، معزياً إياهم بدرر ألفاظه القدسية ، فكان الكل يسكبون الدّمع السخين من قلب منفطر وخاطر منكسر » . ووضع « **حمزة بك** » حصانه الخاص



تحت إمرة البطريرك ، وسار هو وقبائل العربان بأسلحتهم وراءه كحرس شرف للحَبْر الجليل .. حتى أوصلوه الى الدير .

فى اليوم التالى دخل أسقف « صنبو » الدار البطريركية وبدأ يباشر عمله ..

لكنه صُدِم بقرار الحرمان الذى أصدره « **البابا كيرلس** » فبمقتضى قوانين الكنيسة فان « المحروم » يعتبر مُجَدِّفاً على المسيح ، أى أنه كافر وليس مسيحياً على الاطلاق ، فلا يؤاكله أو يشاربه أحد من المؤمنين ولايدخله بيته ، ومن دخله ، دخل معه فى ذنبه وشاركه فيه « يسقط الجميع من الكهنوت ومن الجماعة » .

كان البابا «**كيرلس الخامس**» ــ بذكاء ومهارة شديدتين ــ قد لَغمَّ الأرض أمام أسقف « صنبو » .

إن الدار البطريركية الآن قد أصبحت محرمة على المسيحى الأرثوذكسى الذى يؤمن بتعاليم الكنيسة ، ولن يغامر مسيحى تقى بدخول مكان يترأسه « محروم وكافر مجدف » فما بالك أن يصلى وراءه .

هجر الأقباط دار البطريركية ... وواجه أسقف « **صنبو** » **الأنبا** « **اثناسيوس** » مجموعة من الظروف المحرجة .

فعندما أراد أن يزور أحد وجهاء الطائفة فى بيته ، حدثت مشكلة بين الوجيه المذكور وزوجته وأبنائه وأشقائه ، إنهم جميعاً يقيمون فى دار واحدة ، وهم أرثوذكسيون مؤمنون ، ولايمكن أن يسمحوا بأن يدخل دارهم رجل محروم بقرار من « **مجمع مقدس** » ، إنهم لايقبلون مخالطته ولا مؤاكلته ولا الحديث معه . بل ويرفضون حتى مجرد أن يلج عتبة باب دارهم ..

وكان موقفاً مؤلماً ، ومُحْرجاً لأسقف صنبو .. بيد أنه تكرر كثيراً ..

فى تلك الأيام هجر الأقباط فى مصر كنائسهم ، فالكنيسة المرقسية الكبرى ، كانت تحت إشراف الأغامانس « **فيلتاؤس عوض** » وكان من دعاة المجلس ومؤيديه ، بل ، ويا للكارثة ، كان أحد القسس الذين وقعوا على قرار نفى « **البابا كيرلس الخامس** » ، وبحث الأقباط فى القاهرة عن كنيسة أرثوذكسية يصلون فيها ، فلم يجدوا

سوى كنيسة « الروم الأرثوذكس » بالحمزاوي . فتوجهوا إليها فى أيام الآحاد التالية لذلك ..

ولأن الكنيسة فى الأصل مخصصة لجالية محدودة العدد ، فان الأعداد الهائلة من الأقباط الذين ذهبوا للصلاة فيها ، قد أدوا إلى ازدحامها بالمصلين ، وغيّر القسس لغة الصلاة من اليونانية إلى العربية .. وتعطلت أكاليل الزواج فى القاهرة ، واضطر أبناء الطائفة للذهاب إلى الجيزة لعقد الزواج .

وكلما توفى أحد لم يدخلوه قط إلى الكنيسة المرقسية الكبرى التى كانت تحت الحرم ، وعندما توفى « **جرجس بك شلبى** » وكان من وجهاء الأقباط ، وذهب القُمُّص « **فلتاؤس عوض** » لدار المتوفى للصلاة عليه ، رفض أهله ذلك ، لأن القُمُّص عضو بالمجلس الملي ، ومخالط للأسقف المحروم ، فهو إذن محروم مثله ، ولذلك طردوه من دارهم ، ولم يصلوا على الميت فى الكنيسة الكبرى ، ولكن فى كنيسة صغيرة .

حاول المجلس الملى أن يواجه الموقف ، وقرر إحضار بعض الأساقفة لحل الحرمان الذى أوقعه البابا « **كيرلس الخامس** » على أسقف « صنبو » ، وبالفعل حرر « **بطرس غالى** » عدداً من الخطابات الى الأساقفة ، فامتنع أكثرهم عن تلبية الاستدعاء ، ولبّاه ثلاثة منهم فقط هم أساقفة أسيوط والمنيا وجرجا .. فجاءوا إلى القاهرة ، لكنهم أخذوا بالأحوط ، فرفضوا الإقامة فى دار البطريركية لوجود الأسقف المحروم فيها .. ونزلوا فى عزبة تابعة لدير « **الأنبا بولا** » على مشارف القاهرة ، وتوجه أعضاء المجلس الملي اليهم ، وسألوهم فى حل مسألة التحريم ، فقالوا إنه تحريم صحيح وقانوني وينطبق على قواعد المذهب ، ولا يمكن أن يحله إلاّ الذى أصدره بحسب القواعد المذهبية المقرره والمتبعة منذ أقدم العصور .

وسألتهم الجماهير عما إذا كانوا قد جاءوا لاستشارتهم فى حل التحريم الصادر ضد الأسقف ، فنفوا ذلك بشدة ، وأكدوا تمسكهم بنص الإنجيل القائل بأن « **الله الذى ربط هو وحده الذى يحل** » .

وعاد الأساقفة إلى مقر أعمالهم بعد أن رفضوا دعوة المجلس الملي لهم للاجتماع به ..

وهجر الأساقفة مقر أبرشياتهم وعادوا كل إلى ديره ..

ترك أسقف بني سويف مقر منصبه وعاد الى دير الأنبا بولا ، ولما بلغ وزارة الداخلية ذلك أرسلت إلى مدير المديرية بأن يعيده قبل أن يدخل الدير ، وأرسل المحافظ خلفه معاون البوليس فلم يدركه ، ونفس المسألة فعلها أسقف منفلوط وأسقف إسنا اللذان عادا إلى « دير البراموس » ليقيما مع البطريرك المنفى .

الظاهرة الفكرية الغريبة فى هذه الحكاية تتعلق بالبابا « **كيرلس الخامس** » نفسه ..

فمن المعروف أن « **البابا كيرلس** » ، كان أحد البطاركة الذين شاركوا بمجهود وافر فى صياغة الموقف الوطني المعادي للاستعمار الذى اتخذته الكنيسة المصرية فى العصر الحديث ، وكان هذا الموقف ينطلق من شعور بأن مصر هى دار المصريين من مختلف الأديان ، وأن الأقباط ، هم مصريون مسيحيون فى الأساس ، يهمهم ازدهار وتقدم وتحرر وطنهم .

و« **كيرلس الخامس** » هو البطريرك الذى كان على رأس الكنيسة المصرية فى اثناء ثورتى ١٨٨٢ و١٩١٩ . فهو بهذا قد بلور دور الكنيسة المصرية والأقباط المصريين فى أثناء حلقتين متتاليتين من حلقات الثورة الوطنية الديمقراطية ، وهو دور واضح ومحدد ، مضمونه الالتزام بالهدف القومي العام ، والاسهام فى الدفاع عن حرية الوطن وتأييد الشعارات الوطنية الثورية .

ففى أثناء الثورة العرابية ، كانت العلاقة بين الأقباط والمسلمين طيبة جداً .. ويذكر « **بلنت** » فى كتابه « **التاريخ السرى لاحتلال انجلترا لمصر** » ان « العلاقة بين



١٩٢٣ : صورة تجمع بين الانبا يوانس واعضاء المجلس الملى، التقطت بمناسبة زيارة مطران الحبشة إلى مصر، الذى يجلس حراسه على الأرض، بينما يجلس على الكراسى من اليمين المطارنة يوساب (الفيوم) يوأنس (الاسكندرية) متاوس (الحبشة) لوكاس (قنا) والقمص سيدراوس سعد (رئيس الدير المحرق). الواقفون فى الصفين هم رئيس واعضاء المجلس الملى من اليمين سليم بك البارازي . رفلة بك تادرس . مرقص باشا سميكة . كامل بك صدقى . بسطورس بك صليب . د.ابراهيم بك فهمى البكير . يواقيم بك ميخائيل . أسعد افندى مرقص سكرتير المجلس . الأغوماتوس بطرس عبد الملك رئيس المجلس ورئيس الكاتدرائية الكبرى . القمص مينا يعقوب . سيداروس غالى . جرجس بك أنطون .

مسلمي مصر وأقباطها كانت ودية للغاية . وكان الاقباط على العموم إلى جانب وزارة الثورة . كذلك فان العلاقة بين البطريرك والوزارة كانت ودِّية جداً .

وخلال حوادث الثورة فان البابا كان فى مقدمة الذين كانوا يؤيدون « عرابي » والاتجاهات الثورية عموماً . فعندما سقطت الاسكندرية ، وقرر « عرابي » المقاومة عزله الخديو ، فجمع « عرابي » جمعية وطنية ضخمة ضمت أعيان البلاد ووجهائها . وكان من بين المدعوين الى هذه الجمعية « البابا كيرلس » ، وقد وقع مع الحاضرين على القرار الشهير الذى صدر عن اجتماعها والذى ينص على الاستمرار فى الحرب ضد الغزو الانجليزي ، وعدم سماع أوامر الخديو ومجلس وزرائه لانضمامهم إلى الغزاة ، وإبقاء « عرابي » فى منصبه ليتولى شئون الدفاع عن البلاد ضد جيوش الغزاة .

وأخطر ماصدر عن « البابا كيرلس » فى هذه الفترة ، فتواه الشهيرة التى أعلن فيها أن الانجليز بعدوانهم ومحاولتهم إحتلال مصر ، قد خرجوا عن تعاليم المسيحية الحقة التى تدعو إلى السلام وعدم الاعتداء . ومن ثمَّ اعتبرهم كفرة خارجين على دينهم يجب حربهم . ليس هذا فقط بل إن رجال الدين المسيحيين — كما يروى « برودلي » — قد هرعوا إلى الكنائس يصلون لله ويدعونه أن ينصر جيش الوطن .

والدور الذى لعبته الكنيسة المصرية فى ثورة ١٩١٩ معروف . وعلى الرغم من أن « البابا كيرلس » أيامها كان قد بلغ الشيخوخة ، فان ماجرى كان بالتأكيد فى ظل الفهم العام لاتجاهاته وآرائه ..

وقد يبدو هذا التناقض غريباً ..!

كيف يكون الحَبْر الجليل بهذا التقدم وتلك الاستنارة ، ومع ذلك يقف هذا الموقف المتشدد — بل والرجعي — من فكرة كفكرة « المجلس المِلّي » ، يهدف أصحابها إلى أن تصبح الكنيسة أكثر تحرراً وديمقراطية ؟

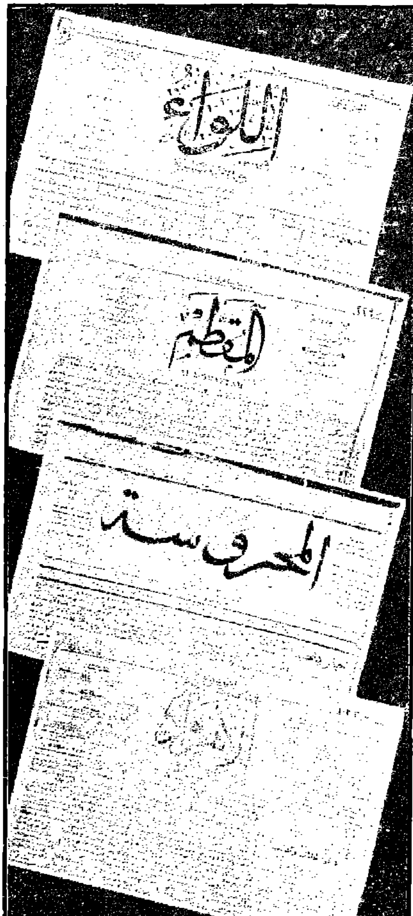
تلك ظاهرة غريبة من ظواهر العقل المصري ..

سوف نجد هذه الثنائية بين الحين والآخر فى العديد من الشخصيات والكثير من المواقف .

بيد أن لكل موقف سببه الخاص وهى جميعاً أسباب تشكل ملامح من قصة الصراع الضاري الذى خاضه العقل المصري خلال ظروف معقدة ومتشابكة ، فى مرحلة المخاض التى انتقل فيها من التخلف الى التقدم ، ومن السلفية الى المعاصرة ..

والحقيقة أن القضية الرئيسية ، لم تكن قضية « البابا » و« المجلس الملي » ، بقدر ماكانت قضية استقلال الكنيسة المصرية ، والحرص على طابعها القومي الخاص ، كجزء من الدفاع المصرى ضد محاولات التذويب ، فى كيانات قومية أخرى ، ومن المعروف للذين يتابعون التاريخ المصرى ان النضال القومى المصري قد اتخذ لفترة طويلة ، طابع الدفاع عن قومية الكنيسة والحفاظ على تقاليدها ، ومنع التيارات المذهبية الأخرى من التسلل إليها .

وفى العصر الحديث فان محاولات التبشير التى قامت بها بعثات أمريكية أو إنجليزية قد أثارت مقاومة الكنيسة المصرية ، وكان للبطاركة دور هام فى مواجهة هذه المحاولات ، وكان وراء هذه المواجهة — كما يقول الأستاذ « **طارق البشري** » — « روح نافرة من السيطرة الأجنبية ، لأن نشاط هذه الأرساليات قد ارتبط فى آسيا وافريقيا عامة بسعى الدول الرأسمالية الكبيرة إلى غزو هذه البلاد اقتصادياً وسياسياً ، وإلى أن تُخلق فيها أقليات ترتبط بها وتكون مرفأ الوصول لجيوشها وساستها ولإنتاجها الإقتصادى ».



الصحف التى كانت تصدر فى شهور الأزمة بين البطريرك والخديو

ومن المعروف أن للكنيسة الأرثوذكسية فى مصر ، تراثها الديمقراطى الخاص بها ، وبمقتضى هذا التراث — كما يرصد الدكتور « **وليم سليمان** » — فان « المبدأ العام المستقر منذ بدأ النظام الكنسي هو أن اقامة جميع رجال الكهنوت بكل درجاتهم تتم بالانتخاب الشعبى الذى يقوم به جميع أعضاء الكنيسة — جمهور المسيحيين — فهؤلاء أعضاء فى كيان عضوى — حشد — واحد ، لايمكن تجاهل وجودهم بدون انهيار الجامعة نفسها».

وحركة المجالس الملية، كما صاغتها لائحة ١٨٨٣ ، تثير الكثير من المخاوف لدى المسيحيين الحريصين على استقلال كنيستهم. وقد أشار البابا بالفعل الى ذلك فى مجموعة المنشورات التى أصدرها فى أثناء الازمة . ويبدو أن الاحتلال البريطانى كان

يسعى الى التسلل الى الكنيسة المصرية وتحويلها تدريجياً عن نظامها ، لخلق نوع من الولاء الدينى بين الكنيستين الانجليزية والمصرية ومن هنا نلاحظ أن « **البابا كيرلس** » فى منشوراته قد ركز كثيراً على أن الحركة تهدف الى طرد الاكليروس عن آخرهم وبأن يسيطر « الشعب » على الكنيسة . وهى فكرة قريبة من البروتستانتية ومن المعروف ان الكنيسة الانجليزية هى كنيسة « انجليكانية » تجمع بين الكاثوليكية والبروتستانتينية .

والى هذا الخطر أشار الزعيم « **محمد فريد** »، الذى حرص على أن يشير إلى لواقعة، فى مذكراته ، وأن يسرد حادث الإفراج عن « **البابا كيرلس الخامس** » ، فى يوم ٣١ يناير ١٨٩٣ قائلا « وفى هذا اليوم صدر العفو عن بطرك الأقباط ومُطران الاسكندرية، وبذلك لم تنجح انجلترا فى مساعيها وهى جعل الكنيسة القبطية بروتستانتية المذهب، ويكون جميع الأقباط تحت حماية انجلترا ».



الزعيم محمد فريد

ان هذا يفسر لنا لماذا وقف البطريرك الوطني هذا الموقف الغريب من دعوة ظاهرها الإصلاح وهى دعوة المجلس الملي . والغريب أن العديد ممن تزعموا هذه الحركة من الأقباط فى ذلك الوقت كانوا من المعروفين بصلتهم بدار المعتمد البريطاني ، ومن الذين لايمكن الاطمئنان الى اتجاهاتهم تماما.

ولهذا السبب فان الصحف الوطنية المصرية ، وخاصة الاسلامية الاتجاه ، قد اتخذت موقفاً حيادياً فى أثناء الأزمة، واكتفت بالتغطية الاخبارية لها، ذلك أن الأمر كان محرجاً من جميع الوجوه . خاصة أن الكنيسة بالفعل كانت فى حاجة الى مزيد من العناية لاصلاح شئونها بيد أن « **المؤيد** » قد خصصت افتتاحيتها للتنبيه إلي جراح

الوطن الذى كان الاحتلال ينبش فيها بأظافره بين الحين والآخر . وقال الشيخ « **على يوسف** » محرر « **المؤيد** » فى هذه الافتتاحية أن « **أملنا أن يستقيم ظهر أثقلته الحوادث حتى انحنى** » وأكد أن المسألة تهم المسلمين ، لأنها تخص فئة « **تشاركنا فى روابط الجامعات الجنسية والوطنية والمدنية الكلية والجزئية .. بل هى منا ؛ لها ما لنا وعليها ماعلينا** » وأشارت « **المؤيد** » إلى أن الازمة قد تتخذ ذريعة للتدخل الأجنبي فـ « كثيرا ماتذرعت الدول الأجنبية بالوهم من مثل هذا لتتداخل فى شئون تلك الممالك » . وطالبت الحكومة ببذل المزيد من الجهد للتقريب بين وجهات نظر الفريقين ، « كي نلقى بيننا الشعب القبطى الذى يؤلمنا مايلم به ، وهو يعيش في راحة بال ورغد عيش وسلام ».

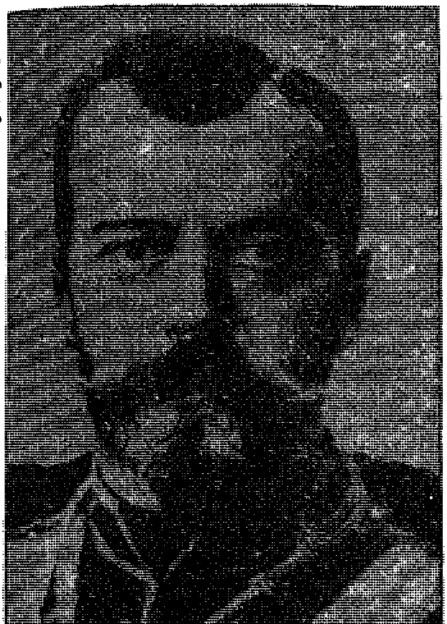
وأفردت الصحف كلها صفحاتها لمن يريد أن يدلى برأى فى المسألة ، فذكّر كاتب وقع بالحرفين الأولين من اسمه (ب .س) على صفحات « **المحروسة** » بالبراءات الشهانية « التى أصدرها السلطان العثمانى لأحد بطاركة الروم الأرثوذكس ، والتى تطبق على كافة الطوائف ، وبمقتضى هذه البراءات الشاهانية فإن البطريرك هو المتصرف الأول فى شئون رجال الدين من مطارنة وأساقفة وقسس ، لايجوز لأحد أن يجبره على مالايريد ، وحق « تحريم » أى منهم خاص به وحده ، لايجوز التداخل معه فيه » .

وزاد الاحساس بالخطر ، ان ملامح التدخل الأوربي بدأت تظهر . فقد نقلت وكالة « هافاس » من لندن ، خبراً يقول إن قيصر الروسيا ، سوف يتدخل ليطلب من الخديو إعادة البطريرك . وكانت روسيا هى الدولة الأوربية الأرثوذكسية الوحيدة . وكان التناقض بين الدول الأوربية وانجلترا فى هذا الوقت على أشده ، بعد أن انفردت انجلترا باحتلال مصر . ومن هنا أقنع رجال الدين الروسيون « المسيو ششكين » وزير الخارجية الروسى بأن يطالب القيصر بالتدخل .

وفي الوقت نفسه فإن فرنسا ـــ التى كانت تنتهز أى فرصة لمعاكسة انجلترا فى مصر ـــ قد شجعت القيصر الروسي على ذلك .. وأرسل القيصر « **نيقولا الثانى** » بالفعل رسالة إلى الخديو فى هذا الصدد .

وقد غضب الباب العالي لنفي البطريرك . وكتب مراسل جريدة « الفلاح » بالآستانة رسالة قال فيها « إن بعض أرباب المراكز العالية الرسمية قد استدعاني ليعلم مني تفاصيل الموقف » وقال انه « لايستبعد أن تتدخل الدولة العلية ان لم يحصل تدارك هذه المسألة وصرفها بالحسنى » .

وطوال الشهور التي استغرقتها الأزمة ، ظل البطريرك « **كيرلس الخامس** » مصراً على موقفه .. ثابتا عليه !



القيصر نيقولا الثاني.. قيصر الروسيا

فعندما أرسل « **المجلس الملي** » وفدا منه ليقابله في الدير، ويفاوضه قال لهم « إني قد استُبعدت من مركزي بأمر الخديو ، وأمرت من لدنه ألا أتكلم ولا كلمة ولا أبدي أدنى عمل ، ولن أعود إلى مركزي إلاّ بأمر منه »، وعندما سألوه في مسألة الحرمان الذي وقعه على الأسقف قال : « **ان الأسقف اثناسيوس** » مقطوع ومفروز من شركة الكنيسة، هو ومن يتبعه ومن يسلم عليه ومن يساعده . وعندما اقترحوا عليه في المساء أن يستبدلوا الأسقف بغيره قال « كل من يقبل هذا المركز يكون محروماً مثله » .

وكان اخر ماقاله البابا للوفد ..

« إن الأسقف محروم ، وجميع من يتبعه من الشعب ، ونسلهم إلى الابد » .

مضت شهور الخريف ثقيلة ممضة ، وأقبل الشتاء والأزمة مازالت قائمة والبابا والمطران منفيان كلٌ إلى ديره ..

وفى تلك الشهور تزايدت هجرة الأقباط من كنائسهم .. وعندما جاء عيد الصليب ، لم يحضر فى كنيسة الملاك البحري سوى ستة أشخاص ، مع أن العادة كانت قد جرت بأن هذا العيد مهرجان ضخم تمتلىء فيه هذه الكنيسة بالآلاف من الناس . وفى هذا العيد أيضاً لم يذهب الناس كعادتهم إلى دير العِريان بالمعصرة لذبح الذبائح . وأقفلت الكنائس تماماً ككنيسة الزقازيق ، ونضبت إيرادات البطريركية ، فلم يَرد إليها شيء من البلاد ، وبمضى الوقت كان عدد الممتنعين عن الذهاب للكنائس يزداد .

ولم يكل المطالبون بعودة البطريرك عن نشاطهم .. وكان قرار ابعاده قد صدر ورئيس الوزراء الأصلي « **مصطفى فهمي باشا** » فى مصيفه . وعندما عاد قابله وفد من ثلاثين شخصاً من أعيان الأقباط وطلبوا إعادة البطريرك . ثم قابل وفد آخر « الخديو عباس » فى نهاية نوفمبر وأعاد الالتماس .. .

وظل الأمر يتصاعد حتى أصبح يشكل صداعاً للحكومة . وفى تلك الأثناء حدثت أزمة سياسية ذهبت بوزارة « **مصطفى فهمي** » وتولى الوزارة « **رياض باشا** » . وكان من أوائل مافعله أن استدعى رؤساء الطائفة القبطية وناقشهم فى الامر ، ثم توجه لمناقشة الخديو فيه . ووصلت المناقشة إلى درجة من الحدّة ، حتى قال رئيس الوزراء للخديو :

ـــ أنتَ ياأفندينا لاتملك حق نفى فرد بسيط من الأفراد إلاّبحكم يصدر من المحكمة ، فكيف تأمر بنفى رئيس ديني جليل المقام يماثل بابا روما وكيف يكون موقف سموكم لو التجأ للمحاكم ؟

وألقى الخديو بالتبعة كلها على مستشاريه من الأقباط وخاصة « **بطرس غالي باشا** » ، وطلب من « **رياض باشا** » أن يعمل على حل الازمة .

وبعد مناقشات مرهقة ، توصل « **رياض باشا** » إلى حل قدمه له « **قليني فهمي باشا** » ، وكان هذا الحل يقضى بأن يتقدم المجلس المِليّ بالتماس إلى رئيس الوزراء ، يرجو فيه الحكومة إعادة البابا لمنصبه . فهذه طريقة تحفظ كرامة المجلس من ناحية ثم أنها تُرضى غبطته من الناحية الأخرى . واقترح « **قليني فهمي** » أن يُعد استقبال طيب للبطريرك ، وأن يمنحه الخديو « الوشاح المجيدي » ـــ أكبر وسام آنداك ـــ وعلى الرغم من معارضة « **بطرس باشا** » لهذا الحل ، فان اجراءات تنفيذه


ميدان محطة القاهرة في نهاية القرن الماضى التى وصل إليها البطريرك ووكيله في طريقهما إلى المنفى!

قد اتخذت على الفور ..

وفى نهاية يناير صدر أمر الخديو بناء على التماس من « المجلس الملي » بالعفو عن « **البطريرك كيرلس الخامس** » ، وعن « **الأنبا يوأنس** » مطران الاسكندرية .

وعند وصوله إلى محطة العاصمة ، كان فى استقباله كبار رجال الحكومة ، وفرقة عسكرية أدّت التحية للحَبْر الجليل . وقابله « **الخديو عباس** » فى المساء ، ومنحه « الوشاح المجيدى الأكبر » .

وقام البطريرك من ناحيته بزيارة أبنائه الذين كان غير راض عنهم ، وصفح عما حدث ، وزار كل أعضاء المجلس الملي وعفى عنهم ..



البابا كيرلس الخامس

وتوصل الجميع الى حل وسط للمشكلة ..

اتفقوا على أن يُلغى « المجلس الملي » الذي كان سبباً فى ابعاد البطريرك . على أن تقوم مقامه لجنة ملية مؤقتة تتألف من أربعة اشخاص لتحل محل المجلس فى جميع اختصاصاته . وتألفت اللجنة بالفعل ، وقامت بعمل طيب طوال عشر سنوات . وتمكنت من الحصول على اذن من البطريرك بتأليف مجالس فرعية ملية بجميع الجهات التى بها « مطارنة » أو « أساقفة » وتشكلت المجالس . لكن ذلك لم يمنع طالبي المجالس الملية من انتظار الوقت الملائم لجولة أخرى من الهجوم .. وظل الأمر هكذا ، يفور . ثم يهدأ ، ثم يعود الى الفوران مرة أخرى .



والحياة تمضى ..



زمن الجواري

□ المكان : عزبة نصّار ... بجوار أهرامات الجيزة ..
□ الزمان : يوم حار في أوائل أغسطس (آب) ١٨٩٤ .

على مشارف الصحراء المجاورة للعزبة ، حطّت قافلة صغيرة ، تنتظر هبوط الغروب .. قائد القافلة بدوي اسمه « محمد شغلوب » .. لا أحد يعرف من أين انحدر .. لكنه ومنذ سنوات يتخذ من قرية « كرداسة » إحدى النقط التى يستريح فيها .. يرحل منها بالشهور ، ويعود محملاً بالتمر والبلح والدوم وكل ماتنتجه الصحراء .. له في « كرداسة » زوجة وأولاد .. لكنه لايهتم غالبا بهم ، فهم بالنسبة له مجرد محطة من المحطات التى تستريح فيها القوافل .

هذه المرة لم يكن وحده .. كان معه أربعة من العربان وست من النساء السودانيات ..

عندما هبط الليل .. توجهوا جميعاً إلى منزل « عبد الرحمن نصار » ـــ أحد أفراد أسرة ثرية بالعزبة ـــ وبعد مباحثات قصيرة ، شرحوا له الأمر الخطير ، « معنا ست جوار حبشيات نريد بيعهن .. فهل لديك مشتر ؟ » كان « عبد الرحمن » يعرف « شغلوب » منذ سنوات طويلة .. وسبق أن ساعده فى عمليات مشابهة . لكن الأمر كان الآن قد أصبح مشكلة . فتجارة الرقيق ممنوعة قانوناً . ومن يُضبط متلبساً بالبيع أو الشراء أو التعامل فى مثل هذه السِّلع ، يعاقب بالسجن خمس سنوات . ولأن منطقة الأهرام مجاورة للصحراء ، فان بها نقطة بوليس تتبع « مصلحة إلغاء الرقيق » خُصِّصت لمطاردة النخَّاسين ، بيد أن العملية فيها ربح . بعد تفكير ، قال « عبد الرحمن » أنا مستعد لاخفائهن .. وعليكم تدبير المشتري ..

في حجرة بأعلى منزل « عبد الرحمن نصّار » أخفوا الجواري الست .. وتكتموا الأمر ، حتى لايعرف أحد بالأمر ، ويبلغ مصلحة إلغاء الرقيق .

لم يكن النخاسون فريقا واحداً ، بل كانوا مجرد رفقة طريق .. وكان مع كل واحد منهم بضاعته الخاصة .. لكنهم كانوا يعرفون « شغلوب » الذي كان يسافر كثيراً إلى الصحراء الغربية .. وليبيا .. وكان لبعضهم علاقات بمصر ، يحضر كثيراً ويقيم كثيراً ، لكن « شغلوب » كان معروفاً أكثر .. لتردده وإقامته الطويلة نسبياً وزواجه من مصرية ، لذلك كان دوره فى تصريف البضاعة أظهر وأبرز .

كانوا خمسة نخاسين :
« محمد شغلوب » : وكانت معه جاريتان هما « حليمة » و « فاطمة » .
« محمد درحان » .. وكانت معه جارية واحدة هى «مراسيلة» .
« عبد الله سعيد » .. وكانت معه جارية واحدة أيضاً هى «زنوبة» .
« علي مبروك » .. ومعه جارية واحدة هى «سعيدة» .
شخص يدعى « حمدان » .. أحضر معه جارية تسمى «مريم» ..



□ **القاهرة المحروسة ..**

□ **الخميس ٩ أغسطس (آب) ١٨٩٤**

كانت عدة أيام قد مضت على وصول القافلة ولم يظهر فى الأفق مُشترٍ .. تذكر النخاس « **علي مبروك** » أن له صديقاً يهودياً يدعى « **إبراهيم منير** » .. ترك « **عزبة نصار** » وتوجه على حمار إلى حيث التقى به .

« **إبراهيم منير** » يهودى مصرى .. كان صاحب ورشة لإصلاح العربات ثم أفلست فعمل بالسمسرة أحياناً ، وفى أغلب الأحيان ظل بلا عمل .. حدثه « **علي مبروك** » بالسر . وقال له أنه يريد منه خدمتين.. الأولى أن يبحث له عن مشتر .. والثانية أن يدبر له « حانطوراً » ، أو « عربة كارو » ، لنقل الجواري إلى من يشتريهن ضماناً لسرية العملية .. صحبة « **إبراهيم منير** » الى « **اليَسَرجي** » صاحب عربخانة بدرب المناصرة .. وعلى مصطبة بجوار باب « **العربخانة** » تناقش الجميع فى الأمر . « **الشيخ اليسرجي** » ــ بحكم عمله ــ يلتقى أحياناً ببعض الذوات الفخام ، الذين يأتون لإصلاح مالديهم من عربات فى ورشته .. وكان يعرف معرفة وثيقة أحد خدم « **علي باشا شريف** » ــ رئيس مجلس شورى النواب ــ ومع أن هذا الخادم كان مجرد بستانى بقصر الباشا ، لكنه كان مقرباً لديه .. وذا دالة عليه . وهكذا توجه « **اليَسَرجي** » إلى سراى الباشا ، غاب قليلاً .. وعاد فأخبرهم بأنه حدث «جنيناتي» الباشا بالموضوع ، فاستمهله إلى أن يستيقظ سعادته من نوم القيلولة ليعرض عليه الأمر ..

ذهب الجميع إلى « **قهوة أبو فراخ** » ــ بالفوالة ــ وانتظروا .

قُبيل الغروب بقليل جاء «الجنيناتي» .. أخطرهم أن الباشا قد وافق ، ولكنه يشترط أن يُعاين البضاعة أولاً .. إبتسم الجميع .. البضاعة جيدة والحمد لله ..

وبينما كانت المناقشة تدور في «**قهوة أبو فراخ**» ..كان شيء آخر .. يدور في **عزبة نصار** » ..

في إحدى العزب المجاورة لعزبة نصار ، شخص يدعى « **محمد بطران** » ، مهنته الأصلية مزارع .. لكن له مهنة أخرى ، هي التنقيب وراء الناس وإبلاغ العمدة بما يفعلون .. بلغة العصر .. فان الرجل كان « مرشداً للشرطة » . وكان قد كسب من وراء هذه العملية بعض النقود . وبحكم مهنته إستراب « **بطران** » في الرجال الذين جاءوا مع « **شغلوب** » هذه المرة .. تابع تنقلاتهم بين العزب والكفور والقرى المجاورة للهرم .. وشمّ بأنفه البوليسى رائحة « رقيق » وراءهم .. كان يعلم أن أمثال هؤلاء الناس لابد وأن يكونوا نخّاسين . فبدأ يبحث وينقب ويفتش عن البضاعة ، ويتابع تحركاتها !

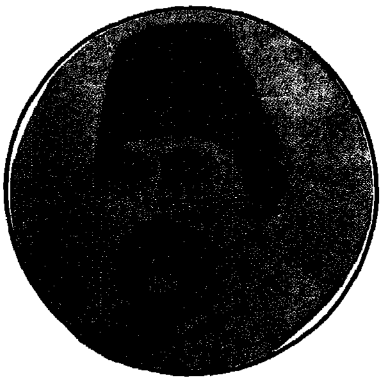
في مساء ٩ أغسطس (اب) ذهب « **بطران** » ومعه بعض أعوانه إلى منزل « **عبد الرحمن نصار** » .. دق الباب .. حاول « **عبد الرحمن** » أن يمنعه من الدخول .. لكنه اتهمه علناً بأن لديه رقيقاً .. سمح له « **عبد الرحمن** » بالدخول وحدة آملاً ألاّيكتشف الغرفة العلوية التى تقيم فيها الجواري .. لكن « **بطران** » وصل أخيراً إلي أعلى المنزل .. ودفع باب الغرفة حيث واجهته في الظلام عيون برّاقة لستّ جوارٍ حبشيات اختفين فى الظلام . رجاه « **عبد الرحمن** » ألاّ يُفشى سره .. وأعطاه جنيهين وبعض المصوغات الفضية .. أطل « **بطران** » من فوق سطح المنزل على معاونيه وقال لهم أنه لم يجد شيئاً ..

شكّ أعوانه في الأمر .. وخاصة أن رائحة النقود — فيما تلاك ذلك من أيام — قد فاحت من ملابس « **بطران** » ..

في تلك الليلة .. عاد النخّاس « **علي مبروك** » إلى العزبة حاملاً البشرى بأنه وجد مشترياً عظيماً . ففوجيء بما حدث .. طلب أن يعجّلوا ببيع الجواري قبل أن يتعقد الموقف .. وبالفعل تستر الجميع بالليل .. وأحضر السمسار اليهودي « **فيتوناً** » حمل الجواري الست ومعهن زوجة السمسار ، وأحد خدم سراى الباشا ليدلهم على الطريق .. وقاد السمسار العربة بنفسه .. ووصلت القافلة إلى سراى « **علي باشا**

شريف » .. انتظر الجميع فى الحَرَمْلك .. حضر الباشا ليتفقد « البضاعة » .

شابات كاعبات سوداوات .. فيهن حيوية دافقة ، وبعض الإرهاق لعله من وعثاء السفر وقلة الطعام .. إختار الباشا ثلاثاً منهن .. ثم استراب فى صحة احداهن .. أمرها أن تجرى أمامه . رسبت فى الكشف الطبى . قال : « دي ماتنفعشى » وأخذ غيرها . أمر بارسالهن إلى الحرملك ..



على باشا شريف
رئيس مجلس شورى النواب

ساوم الباشا النخّاسين في الثمن مساومة مرهقة .. في النهاية دفع ستين جنيهاً ، ثمناً للجواري الثلاث .. وسبعة جنيهات للسماسرة .. رجاه النخاسون أن يُبقى الثلاث الأخريات في سرايه حتى يدبروا لهن مشترياً أو أكثر ،.. وافق الباشا ..

في الأيام الثلاثة كان الشيخ « **اليسرجي** » قد توصل إلى مشتر جديد .. وهكذا ذهب الجميع إلى سراى « **الدكتور عبد الحميد الشافعى بك** » .

«**الدكتور الشافعي**» طبيب معروف تعلم في أوروبا ، وتزوج من طبيبة أوربية ، سُمِح لها أن تمارس الطب في مصر فترة طويلة .. فعملت طبيبة لحريم الأُسر الكبيرة في مصر .. استعرضت حرم الدكتور الجواري الثلاث الباقيات ، واستبقت منهن واحدة .. وطلبت إبقاء الاثنتين الأخريين لأنها تود أن تعرضهما على بعض صديقاتها . وبالفعل توجهت بهما إلى منزل « **حسين باشا واصف** » ــ مدير أسيوط سابقاً ، وعضو مجلس شورى النواب ــ فقد كانت حرم الدكتور الشافعى طبيبة خاصة لحرم «**واصف باشا**» ، وبينهما صداقة متينة .. وقد أُعجبت حرم الباشا باحدى الجواري فاشترتها .. ثم أرسلت الجارية السادسة والأخيرة إلى منزل « **محمد**

الشوارلي باشا » ـــ عضو مجلس شورى النواب ـــ وسافرت الجارية إلى قليوب حيث تقع عزبة الباشا !

انتهى كل شيء على مايرام ..

بيعت « البضاعة » .. واستقرت كلّ جارية في منزل سيدها الجديد ..

قبض النخّاسون النقود .. وقبض السماسرة .. ونال « **بطران** » من الطيّب نصيباً ، بل أنصبه .

لكن ذلك كله كان حلماً لم يدم طويلاً !



تدخلت السياسة في الأمر فأفسدته ، وماأكثر ماتفسد السياسة من آمور ؛

كان الموضوع أصلاً موضوع نخاسين وجوارٍ حبشيات وصعاليك من أمثال السمسار اليهودي « **إبراهيم منير** » ومرشد الشرطة « **بطران** » واليسرجي صاحب العربخانة .. لكنه تحول إلى موضوع سياسى اهتمت به القصور والقنصليات وصحف العالم ، عندما تدخل فيه الباشوات الثلاثة ، فدخلته معهم السياسة ..

في تلك السنة كان قد مر إثنا عشر عاماً بالتمام والكمال على الإحتلال البريطاني لمصر .

كل شيء كان قد إنهار في السنوات الأولى للاحتلال .. « عرابي » فى المنفى يعانى ذلّ الغربة والأسر بين أيدي أعدائه . الحناجر التى هتفت بحماس أيام الثورة « اللّه ينصرك ياعرابي يامُعَمّر الطوابى » قد بُحّت . الشعارات المضيئة التى ارتفعت تنادى بالحرية والإخاء والمساواة قد انتكست . المصريون يلعقون جراحهم بعد ماحدث . الانحلال الخلقى يسود ، وسط الرماد المتخلف عن محترق الآمال ساد الكذب والنفاق ، تراجع الحماس وتراجعت الصلابة والشجاعة . والمخلصون قتلى أما الخونة فهم فرسان الحلبة .

برغم ذلك كله فان القلب المصرى عاد يخفق من جديد .

كيف حدث هذا ؟ . ذلك سره المطوى فمتى يبوح به ؟ .

ظهر «عبد الله النديم» بعد تسع سنوات من الاختفاء في قلب مصر الوسيع الخصيب. ولم يبق حرا ــ بعد سنوات الاختفاء ــ سوى عام واحد أقلق فيه الاحتلال فنفاه المحتلون إلى « يافا » ومنها إلى « إستانبول » . حتى المؤسسات الشكلية التى أنشأها الاحتلال ورعاها ووضع فيها من يظنهم رجاله ، لكى تسمع ــ وتطيع ــ كل أوامره ، هذه المؤسسات التافهه الشأن .. بدأت فجأة تعارض وتشاكس وترفض تنفيذالأوامر ..

أحد هذه المؤسسات كان « مجلس شورى القوانين » ..

شيء تافه لامعنى له ولاسلطة له . انشأه الاحتلال ليكون بديلاً عن مجلس نواب الثورة العرابية.. وكان «اللورد دوفرين» ــ الذي أرسل إلى مصر بعد إجهاض الثورة ليقترح نظاماً للحكم فى ظل الإحتلال ــ قد حَكَم ــ لافُضّ فوه ــ بـ « ان مصر ليست كفؤاً لان يكون لها مجلس نيابي وحكومة ديمقراطية » ، واقترح إنشاء هذا « الشيء » المسمى « مجلس شورى النواب » ، مكوناً من ٣٠ عضواً نصفهم تعينه الحكومة ــ أى الإنجليز ــ والنصف الآخر ينتخب بطريقة معوجة . ولم يكن لهذا الشيء أى اختصاصات . مجرد مجلس استشارى ، يستشار في كل تشريع تنوي الحكومة إصداره .. وتعرض عليه الميزانية ، وله أن يقترح بعض الإقتراحات أو يستوضح ، ولكن الحكومة ليست مُلْزَمة بأن تنفذ اقتراحاته أو أن تَصْدق فيما تقدمه له من إيضاحات .. وقد اجتمع هذا المجلس لأول مرة فى سنة ١٨٨٣ .. وفي السنة التالية عين « علي باشا شريف » رئيساً له .. وظل يتولى هذا المنصب لمدة عشر سنوات كاملة ..

وعندما بدأ القلب المصرى يعود إلى النبض من جديد .. سرى بعض هذا النبض فى عروق هذا المجلس التافه الشأن .. كان أعضاؤه ــ ومعظمهم من الأعيان ــ قد بدأوا يدركون أن المحتل يستنزف مصر بطريقة مرعبة .. حُوِّلت ميزانية مصر إلى « ميزانية تسديد ديون » .. بينما إمتلأت المصالح الحكومية بجحافل

من المرتزقة الأوربيين — وخاصة الانجليز — يتقاضون مرتبات باهظة ويحوزون سلطات واسعة ، في حين كانت الكفاءات المصرية معطلة أو تعمل فى أعمال تافهة . وكانت فرص المعارضة في هذا تسنح أمام أعضاء مجلس شورى القوانين عند عرض الميزانية ، لأنها تتضمن عادة بند المرتبات

وفي أواخر عام ١٨٩٤ — وقبل وصول « **شفلوب** » بثمانية أشهر — كان المجلس قد عارض بعنف المرتبات الضخمة المرصودة في الميزانية للموظفين الأوربيين ، وركز المجلس على « **مصلحة إلغاء الرقيق** » وطالب بتفكيكها وإحالة أعمالها على مصلحة السجون ، مستنداً في ذلك إلى أن تجارة الرقيق قد انتهت من مصر تماماً ، وان الشعب المصري شعب متحضر لايشترى أحد فيه الرقيق ، لأنه يقدر حرية الانسان ويحترمها . من هنا فلا مبرر إطلاقاً لوجود « **مصلحة الغاء الرقيق** » **ولا رئيسها** « **جيفر بك** » ولا معاونيه من الضباط الانجليز .. وحدث في أثناء مداولات المجلس — وكانت سرية — أن أشيع أن اثنين من أعضائه قد ذهبا وقابلا « **اللورد كرومر** » — معتمد الاحتلال — وأبلغاه بعدم رضائهما عن موقف زملائهما الأعضاء من مصلحة الرقيق . وكلّف المجلس رئيسه — « **علي باشا شريف** » — بأن يطالب « **اللورد كرومر** » بإسمى العضوين ، وأن يحمل إليه رجاء المجلس بألا يستقبل عظمة اللورد أعضاء منه ، غير مكلفين بالاتصال به ، وقد رد اللورد بصلافة على الرسالة التى حملها إليه رئيس المجلس قائلاً :

— إن كل مصري حر في زيارة دار ممثل انجلترا وسفيرها فى مصر !

ولم يكن المجلس هو الذى أعلن العصيان وحده . ولكن « **الخديو عباس حلمي** » كان قد أعلنه أيضاً .. كان « **الخديو توفيق** » — الذى سلم البلاد لسلطات الاحتلال — قد مات وخلفه إبنه « **عباس** » ، وكان شاباً في الحادية والعشرين ، متخما بالشباب والطموح ، شاء قدره أن يتولى حكم بلد محتل ، لا سلطة له فيه .. وبدأ يقاوم .. ويبحث عن القوى الوطنية .. ويتحسس خفقات

القلب المصري ليسمعها .. وفي نفس العام وعقب أزمة الميزانية التي دارت في مجلس الشورى ، ذهب الخديو في زيارة لبعض فرق الجيش المصري ، وكان الجيش تحت رئاسة ضابط انجليزي هو « **السر دار كتشنر باشا** » وكانت كل قياداته العليا والوسطى فى أيد انجليزية ..

وفى أثناء زيارته لإحدى هذه الفرق أبدى الخديو ملاحظة بشأن التدريب العسكري ، مؤداها أنه تدريب غير كُفء وسيىء .. وسمع قائد الفرقة الإنجليزي الملاحظة ، وأبلغها للسردار « **كتشنر باشا** » ، فثارت دماؤه الانجليزية الزرقاء ، ودهش لأن « شيئاً مصرياً » ينتقد إنجلترا ، على الرغم من أن هذا « الشيء المصرى » كان



اللورد كتشنر

خديو مصر ، الذى تلقى دراسة عسكرية عالية ، قدم السردار استقالته : وأبلغ الأمر إلى « **اللورد كرومر** » فثار وأرغى وأزبد ، وصدرت أوامره إلى الخديو تطلب إليه أن يراضي السردار « كتشنر » ، فاضطر سموه مُكرهاً إلى العدول عن نقده ، وإلى إصدار منشور يمتدح فيه التدريب والتنظيم والإدارة الإنجليزية للجيش المصري .. ويطالب بالمزيد منها !

حوادث الاصطدامات تتعدد ..

السياسة الانجليزية في مصر تشعر بالحرج

كانت إنجلترا على الرغم من كل شىء محاصرة فى مصر أصلاً .. ذلك أنها ــ حتى ذلك الوقت ــ كانت تحتل مصر نيابة عن الدول الأوربية ، وكانت مكلفة بأن تدير مالية مصر إدارة رشيدة تكفل دفع الديون التى اقترضها «**الخديو اسماعيل**» من أوربا .. وكانت هذه الدول تطالب بنصيبها فى الإدارة المصرية .. وتشهِّر بأى ملاحظة على أداء الموظفين الإنجليز لوظائفهم .. وتتطرف أحياناً فتطلب أن يُترك المصريون ليحكموا أنفسهم ، فذلك أفضل من إنفراد إنجلترا بمصر ..

وقدر للجواري الست اللواتى أحضرهن « **محمد شفلوب** » من « **واحة جغبوب** » ــ على الحدود المصرية الليبية ــ وعبر بهن إلى « **واحة سيوه** » قاطعاً الصحراء الغربية كلها ، قدِّر لهن أن يكن قميص عثمان الذى يفجر كل هذا .



والذي حدث أن شخصاً ما أبلغ « **مصلحة إلغاء الرقيق** » بالأمر .. ولعل هذا الشخص واحد من أتباع « **بطران** » ــ مرشد الشرطة الذى خان وظيفته ــ ولعله آخر .. والله أعلم ..

وكان « **جيفر بك** » ــ مدير المصلحة ــ يحفظ لمجلس الشورى رغبته في إقصائه عن وظيفته ، ثم ان المسألة فرصة سانحة تتيح لسلطات الاحتلال في مصر أن تؤدب العصاة ، وتُحني رءوس الذين يحاولون رفع قاماتهم في وجه بريطانيا .

لقد خُولف القانون .. ومن الذى خالفه ؟ . رئيس مجلس الشورى وعضوان من أعضائه ، وطبيب مشهور . صيد فخم فى المصيدة !

ثلاثة من ممثلي الشعب المصرى الذى يطالب بالدستور . أعضاء في مجلس كان يطالب قبل عدة أشهر بتفكيك « مصلحة الغاء الرقيق » وطرد من فيها من الموظفين الانجليز ، ويتشدق بالقول بأن مصر قد تمدنت وتحضرت .. ولم يعد بها من يشتري الرقيق .. هاهم ثلاثة باشوات ــ أعضاء بهذا المجلس الطويل اللسان ــ يضبطون متلبسين بشراء الرقيق ، وتلك فرصة سانحة لضرب الجميع ولطمهم لطمة دامية .. وهى ــ بعد إجبار الخديو على الاعتذار ــ لطمة أخرى تكفل ألا يفتح أحد فمه ، أو يحرك لسانه ليفوه مرة أخرى بما يمس الاحتلال .

تحرك « **جيفر بك** » مسرعاً .. فكلَّف ضابط مصلحة الرقيق بنقطة الأهرام بالقبض على النخاسين الخمسة .. ونفذّ الضابط الأمر .. ولكنه لم يتمكن من القبض

شارع الهرم في عام ١٩٠٠



إلاّ على أربعة فقط وفر الخامس . في اللحظة نفسها وصلت إشارة إلى البكباشى « **محمد ماهر** » — مأمور قسم السيدة زينب — فتوجه إلى منزل « **الدكتور الشافعي** » بالناصرية ، وسأله عما اذا كان قد اشترى حقاً بعض الجوارى ..

كان المذهل للبكباشى « **ماهر** » ان « **الدكتور الشافعي** » قد اعترف بالجريمة اعترافاً كاملاً ، دون أية محاولة للانكار .

ويبدو أن الدكتور قد أخطأ تقدير الموقف ، وظنّ أن المسألة لاتخضع للقانون ، أو أن الشخصيات الكبيرة الأطراف فيها ستمنع أى اجراء قانوني ضد أحد ..

وببساطة أدلى « **الدكتور الشافعي** » بكل مالديه من معلومات لـ « **جيفر بك** » ..

وبالبساطة نفسها أرسل « **جيفر بك** » جنوده يستدعون الباشوات الثلاثة للتحقيق ..

تولى « **جيفر بك** » التحقيق بنفسه ، وعندما استدعى « **علي باشا شريف** » للتحقيق معه . ذهب الباشا مباشرة إلى مكتب وكيل وزير الداخلية ، لكن هذا أفهمه — بأدب — بأنه مطلوب لمكتب « **جيفر بك** » .. فذهب إلى هناك ، وأراد أن

يدخل فوراً ، لكن الحاجب أمره بالانتظار ولم يسمح له « البك المدير » بالدخول إلا بعد ربع ساعة .. واجه « **جيفر بك** » « **علي باشا** » بالتهمة .. دُهش الباشا .. وأراد أن يتصل تلغرافياً برئيس مجلس النظار « **نوبار باشا** » ـــ وكان يقوم أيضاً بعمل الخديو فى غيبته ـــ ولكن « **جيفر بك** » منعه من ذلك . وأكد الباشا أنه رئيس أكبر مجلس نيابي فى القطر ، وأن معاملته يجب أن تخضع لبعض المجاملات .. لم يهتم أحد بذلك ، وأمر المحقق بإرسال « **علي باشا** » و« **واصف باشا** » و« **الدكتور الشافعي** » إلى قسم شرطة عابدين ليبيتوا فيه .. أما « **الشواربي باشا** » ، فان الجنود الذين ذهبوا للقبض عليه لم يجدوه بمنزله بالقاهرة ، وقيل لهم أنه بعزبته بقليوب ، فأرسلت إشارة عاجلة للقبض عليه وإرساله مخفوراً للقاهرة !

في قسم الشرطة الذى كان معروفاً آنذاك بـ « ثُمن عابدين » ـــ وقد سُمّى كذلك لأن القاهرة كانت مقسمة لثمانية أقسام إدارية ـــ أودع اثنان من كبار باشوات البلد ، وطبيب يحمل رتبة البيكوية ، كلٌ في زنزانة ، كما يعامل عادة اللصوص والقوادون وصغار المجرمين من أبناء الشعب المسكين .. واهتز كل الكبار في مصر .. رنّت اللطمة ساخنة على وجوههم .

لم يحترم الإحتلال شيبة الرجال ولا ألقابهم ولامناصبهم .. وجاء أحد أبناء « **علي باشا** » ليزوره . وطلب الباشا سريراً لينام عليه ، ثم تذكر فى نهاية المقابلة أن لديه فى منزله ورقة هامة ، أمر إبنه بأن يذهب فيبحث عنها ، ووجدها الإبن : شهادة تثبت أن الباشا يتمتع بالرعوية الايطالية . كان عديدين من المصريين قد لجأوا ـــ على عهد « **الخديو اسماعيل** » ـــ للتجنس بجنسيات أجنبية لضمان حمايتهم من القبض والاعتقال والعسف ، فهذه الرعوية الشكلية للدول الأجنبية تُدخلهم في حماية قناصل



حسين واصف باشا

تلك الدول وتجعل محاكمتهم والقبض عليهم من سلطة المحاكم القنصلية بموجب ماكان يعرف إذ ذاك بالامتيازات الأجنبية .. ذهب الإبن بالورقة إلى القنصلية الإيطالية . قام القنصل الإيطالى فوراً وتوجه معه إلى قسم عابدين ، وطالب بالافراج عن « **علي باشا شريف** » ـــ رئيس مجلس الشورى المصري ـــ لأنه ايطالي الجنسية !

على الفور أفرج عن « **علي باشا** » ..

وفي اللحظة نفسها أفرج عن « **واصف باشا** » و« **الدكتور الشافعي** » بضمانة « **عثمان باشا ماهر** » ..



والذى حدث ـــ ايضا ـــ ان الحادثة قد رنت في « مصر المحروسة » ـــ القاهرة ـــ فحركت ركود الصيف ، ونكأت جراحاً قديمة كاد بعضها أن يندمل .. شعر الجميع ، حتى هؤلاء الذين ليسوا باشوات ، والذين هم أيضا رقيق ، بأن اللطمة قد طالتهم ؛ وبأن مصر الجريحة المسكينة مكسورة الجناح قد أهينت وأصبحت المسألة مسألة الكرامة المصرية فى ذلك الحين كان صعاليك المصريين ـــ على الرغم من كل شيء ـــ يحترمون الرجال الكبار ويُجلّونهم .. وينزّهونهم عن الخطأ .. ولايطيقون إهانتهم .. هم في نظرهم « أولاد أصول » .. قد يقبلون على أنفسهم الذل والإهانة ، أما الباشوات والكرام الذين يذلونهم ويمرغون كرامتهم فى التراب ، فان إهانتهم شيء لايحتمل .. وممن ؟ . من الإنجليز ، الذين نفوا « **عرابي** » وحطموا الطوابي .. واغتالوا حلم الانسان المصري بالحرية والكرامة . كان لصعاليك الشارع المصرى تاريخ طويل ومعقد مع الكبار ، منذ الفرعون إلى شيخ القبيلة .. وكلاهما كان يمارس الحكم والألوهية معاً . ومع ذلك فإن وجود الانجليز .. قلب كل الموازين .

كان بعض الذين أعتقلوا ذوي تاريخ لايحترم .. « **علي باشا شريف** » مثلاً :

شيخ طاعن فى السن ، أربى على الثمانين .. سمين . قصير القامة . يقول عنه « **الزعيم محمد فريد** » ــ فى مذكراته ــ انه « كان مشهوراً بالتبذير وسوء التدبير والميل إلى إرضاء الشهوات . بذّر كثيراً من أمواله . واستدان مبالغ طائلة فحُجِر عليه لمدة سنتين . وكانت ديونه ٣٤٠ ألف جنيه وأملاكه ١٣ ألف فدان . تزوج أربع زوجات منهن واحدة أصلها مُغَنية وسيئة السيرة جداً » .

على الرغم من هذا حَزِن عليهم صعاليك الشارع المصري أبلغ الحزن وأعمقه . وأخذوا يتابعون المسألة بقلب واجف ..

كان كبار المسئولين يُصيِّفون كالعادة في بلاد العالم الواسعة .. فالخديو « **عباس** » كان قد سافر ــ في أوائل أغسطس ــ إلى «الآستانة» ومنها إلى «فينيسيا» و«سويسرا» ، مُرفِّهاً عن نفسه عناء حكم بلد محتل ومستَذل .. أما « **اللورد كرومر** » ــ معتمد الاحتلال ــ فكان بلغة « **المقطم** » ــ الجريدة ذات الصلة الوثيقة بدار المعتمد البريطاني ــ « يُروِّح عن نفسه بالصيد والقنص في مروج اسكتلندا ، ذلك أن لبعض أنسبائه مروجاً فسيحة تبلغ ١٥ ألف فدان يكثر فيها القطا .. وفيها غدير موصوف بكثرة الأسماك وكبرها ، يقصدها الصيادون من كل فج » . وفي الإسكندرية كان « **نوبار باشا** » ــ رئيس الوزراء ونائب الخديو ــ يمارس سلطاته من منزله على شاطئ البحر المتوسط .



اكتفى « **نوبار** » بأن أرسل فى طلب « **المسيو روكاسيرا** » ــ المستشار بقلم قضايا ــ المالية ــ و« **حسن بك عاصم** » ــ الافوكاتو العمومي لدى المحاكم الأهلية ــ إلى الاسكندرية للمفاوضة معهما فى المسألة ..

وبدأ الجميع يدرسون القضية من الناحية القانونية ..

كان الرقيق قد أُلغي من مصر ، بمعاهدة مصرية انجليزية أُبرمت في سنة ١٨٧٧ وتطبيقاً لها صدر أمر عال من الخديو فى أغسطس (آب) من العام نفسه ، ينص على فترة انتقال مدتها إثنتا عشرة سنة يسمح خلالها للأُسر التى تملك جوار أو عبيداً أن تتاجر فيها مع غيرها . « وبعد مُضِيّ المدة المحكي عنها ، إذا كان أحد من رعايا الحكومة المحلية يخالف الأمر ويتجرأ على بيع الرقيق السوداني أو الحبشي تصير مجازاته بالاشغال الشاقة لمدة أقلها خمسة أشهر ، وأكثرها خمس سنوات » .

وجعل القانون محاكمة المتهمين في قضايا الرقيق من إختصاص مجالس عسكرية تُشكّل بأمر السردار ــ أى القائد الإنجليزى للجيش المصرى ــ ولم يعن القانون بتحرير العبيد الموجودين طرف العائلات في داخل البلاد . فطالما أن العبيد أو الجواري لم يطلبوا عتقهم ، وطالما أن الأُسر التى تملكهم لا تتاجر فيهم ، فلا موجب لتحريرهم ، واعتبرهم القانون جيلاً انتقاليا ، يمكن أن يظل على حاله إلى أن ينقرض . وعند تطبيق القانون اكتشفت « مصلحة الغاء الرقيق » أن مواده لاتتضمن نصاً صريحاً بمعاقبة من يشتري الرقيق ، ولتلافى هذا النقص أصدرت وزارة الداخلية منشوراً تُفسِّر فيه القانون ، وتقول بأن العقوبة تشمل البائع والمشتري ..

رأى المستشاران اللذان استدعاهما « **نوبار** » أن القانون لايُلزم بمحاكمة مشتري الرقيق ، وأن المنشور الوزاري لايغير القانون . لكن مجلس النظار شعر بأن وراء المسألة ضغطا انجليزياً عنيفا ، ولم يجد لديه القوة لمعارضة السردار . فسلم أمره لله ، وحول المسألة الى المجلس العسكري العالي ..

وصدر قرار من «**السردار كتشنر باشا**» بتشكيل المجلس برئاسة ضابط أرمني هو « **زهراب باشا** » وعضوية عدد آخر من الضباط الإنجليز والمصريين .

وتابع الشعب الأمر بقلق . وتوجهت كل القلوب إلى رُبى سويسرا ، تنتظر أن يتدخل الخديو الشاب لإنقاذ كرامة البلاد ، وحفظ المقامات العالية ، وبالفعل فإن « **نوبار** » قد أجّل انعقاد المجلس بطلب من الخديو ، لكن التأجيل لم يستمر سوى

يوم واحد فقط .

خضع الجميع في النهاية لضغط الاحتلال .. وعُقِد المجلس بالفعل ..



إنه في يوم ٤ سبتمبر (إيلول) سنة ١٨٩٤ . انعقد المجلس العسكري المحكي عنه . ووقف « **حسين باشا واصف** » ، و« **محمد باشا الشواربي** » ، و« **الدكتور الشافعي بك** » في قفص الاتهام . أما « **علي باشا شريف** » فقد سقط مريضاً بأزمة قلبية حادة ، وأُجِّلَت محاكمته إلى حين شفائه .

بجوار الذوات الفخام وفي القفص نفسه ، وقف أربعة من البدو مُغْبرو الثياب والملامح . وسمسار يهودي ، وصاحب عربخانه .. وصاحب المنزل الذى أوى الجميع .. ومرشد الشرطة الذي خان وظيفته ..

على الرغم من أن القاعة كانت ضيقة ، فإن مصر كلها قد ازدحمت فيها .. ألقت قلوبها في ممراتها الضيقة المزدحمة .. تسمع وترى ...وتتوجع ..

الضحكة الدامعة في وسط كل هذا .. نطقت بها وجوه الجواري أنفسهن . أسماؤهن غريبة كوضعهن تماماً . الثلاث اللواتى اشتراهن « علي باشا شريف » ، هنّ « حليمة » و« سعيدة » و« مراسيلة » . لم تعجبه سعيدة . أمرها أن تجري أمامه . قال « دى مرضانه » ، أرسل فاستبدلها بفاطمة . دفع ثمناً للجواري الثلاث ستين جنيهاً . الواحدة بعشرين . ثلاث نساء فاتنات ، ساخنات ، يطبخن ويكنسن ، يغسلن الاقدام المرهقة بالمياه الساخنة . يضاجعن الباشا العجوز لو سمحت شيخوخته .

خَضَعت البنت للكشف الطبى القاسي دون الم .. قالت « سعيدة » ـــ تلك التى رسبت فى الاختبار



ـــ « سيدى اللى فى سيوه مات .. وأهل بيته باعونى لسيدى «علي مبروك» ـــ النخاس ـــ وجينا من سيوه لمصر » .

أمَه بنت أمَةٌ .. عَبْدة من سلسال طويل من العبيد والجوارَي والإماء . كذلك كانت الأخريات .. الواحدة منهن لاتعرف نطق الأسماء دون أن تسبقها بلقَب « سيدي » .. النخاس سيدها .. السمسار سيدها .. « **ياسيدي القاضى** » .. ليس فى قاموسها إسم لاتمنحه لقب السيادة ... وهن لا تعرفن الأماكن ولا التاريخ .. مخلوقات كتب عليها أن تعيش تحت الأقدام دائماً .. تباع .. تشترى .. لاتعرف الا النظر لأسفل .. يقول « سيدي القاضى » لزنوبة ـــ احداهن

ـــ « ارفعى راسك وانت بتتكلمى » .

ترفع رأسها لثوان ، لكن الرأس ولد محنياً ، هى لاتتحكم فيه . يتحكم فيه التاريخ والزمن الوغد . يُكرِّر رئيس المجلس طلبه حتى ييأس فيسلم أمره للّه ، ولأنهن جوارٍ فهن لايعرفن شيئاً من العالم لا المكان ، ولا الزمان ، ولا الحاضر ولا الماضي ، السادة يعرفون أما هنّ ففي خدمتهم.. تصف « مريم » المكان الذى نزلت فيه فتقول « جنب الحجرين الكبار والحجر الصغير » .

تضحك القاعة .. انها تقصد أهرام الجيزة !!. يلقنها « سيدي القاضي » المعلومات ، لكنها لاتجسر على تردادها .. كيف تتجاسر هى الأمة بنت الأمَه نسل الجواري إلى الجدّ المائة ـــ فتعلم مايعلمه هؤلاء السادة الذين يسألونها . هى أيضاً لاتعرف اللحية .. يسألها المحامى هل تعرفين «شوارلى باشا» فاذا أجابت بالإيجاب سألها « هل له لحية ؟ » . على وجه المحامى النابه ملامح إنتصار. إرتبكت الشاهدة . الباشا برىء . لأن الشاهدة لاتعرف اللحية . يقول رئيس المجلس

ـــ « كيف لا تعرفين اللحية ؟ .. اللحية عبارَة عن شعر ينبت فى الوجه ».

يشير أحد أعضاء المجلس إلى لحيته الوقور . حينئذ تقول

ـــ « نعم له لحية ».

يضحك المجلس .

رفّه السادة عن أنفسهم . مكدودون هم مِن عَنَاء العدل بين الناس . أمامهم لحم يباع بأرخص مما تباع البهائم في عِزَبهم واقطاعياتهم الشاسعة . لحم ملىء

بالانفعالات والآمال والأحلام والغرائز ..

آن لكل من «حليمة» و«سعيدة» و«مراسيله» و«فاطمة» و«زنوبه» و«مريم» ان تكُن محل إهتمام العصر كله .. تذكر الصحف أسماءهن .. تصف وجوههن السوداء الوسيمة .. وصباهن النضر .. وملابسهن التى أتين بها من « سيوه » و « جغبوب » .. يهتم بهن ناظر النظار و« اللورد كرومر » و « الخديو عباس » ووزارات الخارجية فى لندن وباريس وروما . تهتم بهن « التيمس » و « ذى تروث » وكبريات صحف العالم ..

لم تكن الجواري الست بشرا، كن مجرد قميص عثمان .. لذلك لم يهتم بهن أحد اهتماماً حقيقياً .. ولم تعن حريتهن أحداً فالمهمون هم الباشاوات، والصراع يدور على شيء آخر تماما.

توقعت « **المؤيد** » ــ جريدة الوطنيين المصريين التى يحررها « **الشيخ علي يوسف** » ــ أن يكون للحادثة أصداء هائلة فى أوربا .. وذكرت أن وكالات الانباء سوف تذيعها في أرجاء الأرض وأن نتيجة ذلك أن الجهات الاستعمارية « سوف تطالب الحكومة البريطانية بأن تستولى على النيل الأعلى نهائياً لتقطع الطرق على النخاسين وأن تتبع خطة العُسف فى معاملة المصريين ردعاً لهم وزجراً » .. وقد صح ماتوقعته « **المؤيد** » ، التى كانت أول من تشكك فى المسألة فأشار مراسلها السكندرى ، إلى أن الحادثة دُبِّرت خصيصاً لكى تبرهن على « **عدم كفاءة رجال الشورى لمناصبهم** » . ونبهت فى يوم آخر إلى أن اختيار « **علي باشا شريف** » بالذات لإيقاعه فى المطب عملية مقصودة « بصفته رئيس مجلس كان فى آخر السنة الماضية يعارض في بقاء « **مصلحة إلغاء الرقيق** » ويبرهن على قلة الحاجة إليها بزوال معنى الاسترقاق من عقول المصريين » .

وأربكت الحادثة «**المؤيد**» ومن تنطق باسمهم ، فخلطت بين الأصول والفروع ، وشنت حملة ضد ماوصفته التدخل في « الحرية الشخصية » للباشاوات ، وإساءة استعمال السلطة معهم . فقد أشارت إلى أن الاجراءات التى اتخذها « **جيفر بك** »

هى اجراءات متعسفة . فبفرض ثبوت التهمة على الباشوات ، فان الضرورة لم تكن تستدعي حبسهم احتياطيا في قسم شرطة عابدين ، على أساس أن الرخص المعطاة للسلطة في حبس المتهمين احتياطيا ، هى رخصة قُصِد منها الحيطة خشية الهرب أو التدخل لإفساد التحقيق باخفاء الأدلة أو تهديد الشهود ، ولعدم توافر هذين الركنين فان حبس الباشاوات احتياطيا هو إساءة لاستعمال السلطة واهدار للحرية الشخصية (11) .

وقصرت دفاعها على أن شراء الرقيق هو عمل حضاري ، بعكس بيعه الذى أدانته أحياناً ، وتجاهلته غالباً . وذكر مراسل « المؤيد » السكندرى ــ في هذا الصدد ــ أنه لو ثبت أن الذوات الكرام الفخام قد فعلوا ذلك فهم « لم يقدموا على ذلك إلاّ عملاً للخير » .

وذكر كاتب آخر « أن الرقيق لم يطمعوا في نوال الحرية إلاّ مجاراة للأحوال في نيل تلك الورقة من مصلحة الرقيق بعتقهم ، لكنهم لم يفارقوا منازل شبّوا فيها وشابوا على عدم معرفة سواها ، ولن يفارقونها إلاّ بفراق أرواحهم لأجسادهم . وهم الآن يستقتلون في حفظ كرامة مخدوميهم حفظهم على أنفسهم » ، وسخر من العبيد الذين « لذّ لهم إسم الحرية » فـ « غادروا منازل أُنسهم » وأدى بهم هذا إلى « ان يعاشروا أمثالهم من أبناء جلدتهم ، ففسدت أخلاقهم تمام الفساد .. وأصبحوا ضربة قاضية على الحرية وعالة على الإنسانية وقد بلغ الشقاء ببعضهم مبلغاً ليس بعده غاية ، وهم أحرار . فليتهم لبثوا أرقاء ، فإنه كان خيراً لهم في كل حال » وقال الكاتب في النهاية بلهجة ضعيفة « أما منع الرقيق بالإجمال ، فهو خير واسطة لرفع لواء المدنية فى العالم » .

وقد ردد الدفاع عن « شواربي باشا » ــ وكان يتولاه « خليل بك ابراهيم » المحامى ــ هذه الفكرة . فقال إن شراء الجواري عمل انساني عظيم ، « ذلك أن الموسر مثلاً يبتاع جارية أومملوكاً أو عبداً فينقله من حالته التعيسة إلى حاله سعيدة ، ويُحسن تربيته ويقوم بكمال تهذيبه ويكسوه ويشبعه ، وبالجملة ينقذه من وهدة الشقاء ويرفعه الى أوج الراحة والرخاء » .

الشيخ على يوسف صاحب و رئيس تحرير جريدة « المؤيد »



وأكد على فكرة أن القانون لم يقض بمعاقبة الشاري « ولو قضى بذلك لكان هذا خارجاً عن دائرة التصور ، إذ لا يُعقل أن من يفعل الجميل يقابل بضده ، وأن من ينقل الرقيق من دور إلى دور ، يكون جزاؤه هو نفس جزاء من يتّجر به » .

والغريب أن الدفاع عن « **واصف باشا** » ، قد احتج في مرافعته على قلم الرقيق لأنه أخرج الجارية « **سعيدة** » من منزل الباشا ومنحها شهادة العتق ، وقال «بفرض المستحيل أنه اشتراها فانه لايحق للمذكور أن يعتقها طالما أنها لم تشتك أو تطلب عتقها» .



من المضحكات المبكيات في زمن الجواري ذاك ، أن حرية الانسان لم تهم أحداً كما يليق ، ولم يدافع أحد عنها بشراسة ووضوح وصراحة .. الا صحيفة واحدة هى « **المقطم** » جريدة الاحتلال الانجليزي ، والمدافعة عن وجوده ، هى وجدها دون الصحف الوطنية .. وللانصاف فان « المدعى العام » قد دافع ايضاً .. لكنه على الرغم من مصريته كان ممثلاً لمصلحة إلغاء الرقيق . إنجليزي العقل والتفكير .

وقد بَنَتْ « **المقطم** » موقفها على أساس منطلق واحد ، هو قاعدة المساواة أمام القانون .. فقالت « إن العادة المتبعة فى مصر من يوم تعهُّدها بالغاء تجارة الرقيق سنة ١٨٧٧ هى أن يعامل شاري الرقيق معاملة بائعه ، فيُحاكَم محاكمته ويعاقب معاقبته ، وان أحكاماً أُصدِرت على كثيرين عوقب فيها الشارون كالبائعين ولم يلتفت إليهم أحد ولم ينازع فى ذلك منازع » .

وذكرت أن المنازعة التى تثور الآن حول تطبيق القانون على الشاري تصدر من الأعيان والباشوات الذين « يتمنون أن يكونوا هم السادة وسائر الناس العبيد » .

وفى الموضوع فان « **المقطم** » قد انحازت تماماً الى جانب تحرير العبيد . ونشرت فى هذا الصدد بحثاً طويلاً من جزأين ، بعنوان « ما سمعنا بهذا فى آبائنا الأولين » ذكرت أنه بقلم « **أديب فاضل من وجهاء المصريين طالما قارع ببراعة فحول الأدباء وسحر بحسن بيانه ألباب أولي الالباب** » .



الدكتور يعقوب صروف أحد صاحبى « المقطم »

وقد دافعت في هذا البحث دفاعاً مجيداً عن حرية الانسان واستعرضت تاريخ الرق من أقدم العصور وأوضحت موقف الاسلام غير الودي تجاهه ، ذلك الموقف الذى يتساوى مع التحريم .. وقالت ان « الزنجية المشتراه بالثمن كما تشترى البقرة قد أصبحت — في عهد الاحتلال — متساوية الحقوق بمالكها » ، بل إن هذه الزنجية قد وقفت « بجانب كرسي مالكها تتهمه وتحاكمه وتشهد عليه وتشير اليه » . وختمت بحثها هاتفة بحماس « أنتم أيها العبيد إعلموا أنكم إخواننا ، لكم ما لنا . وعليكم ماعلينا .. لا فضل لقرشي على حبشي الا بالتقوى .. ولا يهولن أسيادكم أن تتساووا بهم في الحقوق وليهونوا على أنفسهم فكلكم لآدم .. وآدم من تراب » .

وعالج المدعي العمومي المسألة على أساس أن الشراء والبيع وجهان لعملة واحدة ، لا وجود لاحدهما دون الآخر ، وقال « إن مثل هؤلاء النخاسين المساكين لم يتجشموا الأتعاب ويكابدوا المشقات في إستحضار الرقيق إلا لعلمهم بوجود مشترين مثل حضرات هؤلاء الباشوات » .

ذلك جانب من سر العقل المصري ، ثنائيته الغريبة .. الصحف الوطنية تبرر إنتهاك حرية الانسان ، وتعتبر أن شراء الجواري عمل عظيم .. وهى التي

تطالب بالحرية والدستور والقانون . وصحف الإحتلال ، التى تدافع عن شرعية انتهاك « حرية الأمة » بأكملها ، هى التى تدافع عن العبيد وتطالب بتحريرهم .. وبالمساواة أمام القانون بين الباشاوات والنخاسين !..

وقع الدفاع عن المتهمين في مأزق ، كان عليه أن يهاجم « مصلحة إلغاء الرقيق » وما اتخذته من اجراءات ، ولكن دون أن يستفز ذلك الإحتلال .. طلباً للسلامة وخوفاً من التورط — ولعل هذا كان أحد الدروس التى لقنتها سلطات الاحتلال لكل المصريين — غازل « **إسماعيل بك عاصم** » الإحتلال طويلاً فى مرافعته ، وتحدث عن دوره في نقل مصر إلى المدنيّة، وعندما تعرض لإجراءات القبض على المتهمين لم يناقش شرعيته « ذلك أن أمراً مثل هذا من اختصاص رجال الحكومة وهى وشأنها مع موظفيها » .. وأردف « ولكن نقول إن عمال قلم الرقيق مجتهدون .. والمجتهد لايكون معصوماً ، بل هو دائماً معرض لكل خطأ » .

أثارت الكلمات جمهور الحاضرين فتصاعدت منهم همهمات ..

وكان للحادثة آثار ضخمة في العالم .. سارعت الصحف الإنجليزية إلى اتهام المصريين بالتوحش والبربرية .. وإلى التأكيد على ضرورة بقاء مصلحة إلغاء الرقيق وموظفيها الإنجليز وكل الموظفين « الملكية » و « الجهادية » في حكومة مصر ..

وعبرت عن دهشة الشعب الإنجليزي « المشغوف بتحرير الانسان والذي يرى لنفسه الفضل الأول في محو الاسترقاق من بلاد الشرق » . وذهوله « لحرص وجهاء المصريين على استبقاء الرقيق ». وتغزلت « التيمس » في العدالة الانجليزية التى تلقن الشعوب الهمجية دروساً فى الحرية .

وفي ايطاليا أمرت وزارة الخارجية بنفى « المسيو جوارنبرى » — صاحب ومدير جريدة « الجورنال إجبسيان » — وهو فرنسي ايطالي — التى تصدر في

مصر ــ لأنه هاجم انجلترا ، وهاجم تصرف الموظفين الإنجليز في مسألة الرقيق .. ثم أمرت بنقل القنصل الإيطالى فى مصر لأنه تدخل للافراج عن « علي باشا شريف » وطلب تأجيل محاكمته دون أن يستأذن من الحكومة الايطالية أولاً .. كان شهر العسل الايطالى الانجليزى لم ينته بعد !

وكانت « **المؤيد** » قد تزعمت حملة تطالب فيها بتوحيد القضاء ، وعدم تطبيق قانون الأحكام العسكرية على المدنيين وإحالة كل القضايا إلى القضاء الأعلى ، أى اطلاق حق استئناف الأحكام والطعن عليها بالنقض وسخرت « **المقطم** » من ذلك وقارنت عهود ماقبل الإحتلال ، بعهد الاحتلال .. وذكّرت المصريين بمظالم « **اسماعيل باشا** » وعهده الأغبر .. ثم قالت « ولا يجهل أحد أن المحاكم لم تستقل هذا الاستقلال ولم تأمن مداخله الحكام فى أحكامها إلا بعد ماشاد المحتلون للقضاء على صروح الاستقلال وأخذوا بناصية رجاله حتى لا يتعرض لهم الحكام فى حكم من الأحكام » .

كان الانجليز قد استلبوا حرية مصر ، بتخويفهم المصريين من طغيان « **اسماعيل** » !

بعد أسـ ـع من بدء المحاكمة ، صدر حكم المجلس العسكري . وقد قضى ببراءة « **حسين باشا واصف** » و« **محمد الشواربي باشا** » ، وحكم بالسجن خمسة شهور على « **الدكتور عبد الحميد الشافعي** » .. وبأحكام تتراوح بين عام وعامين على النخاسين .

وبهذا رفض حكم المجلس العسكري كل الدفوع القانونية بأن المشتري لا عقوبة عليه .

وقد جاء حكم الإدانة على « **الدكتور الشافعي** » نتيجة منطقية لأنه الوحيد الذي اعترف فعلاً بأنه اشترى الجواري ، بينما أصر « **واصف باشا** » على أن حرم الدكتور قد أرسلت الجاريتين لتتعلما الطبخ في مطابخه .. وكانت بعض الصحف ــ وخاصة « **الأهرام** » ــ قد اتهمت « **الدكتور الشافعي** » بأنه دسيسة انجليزية ، وأنه اعترف ليورط الباشوات الثلاثة فى الجريمة خدمة لأهداف الاحتلال .. وهو ماسخرت

منه « **المقطم** » — بعد صدور الحكم .. واتخذته دليلاً على نزاهة القضاء ، واستقلاله فى ظل الحكم الانجليزي ..

وقد رحبت الصحف الوطنية بالحكم .. وفرح له القلب المصري .. وامتلأت صفحات الصحف بالمادحين للمجلس العسكري ، لدرجة أن « **المؤيد** » قد اعتذرت عن نشرها لكثرتها الشديدة وضيق المساحة . وجاءت رسائل مراسليه فى أنحاء البلاد تصف مظاهر الفرح والبشر والسرور بتبرئة كبار الرجال من التهمة ..

وسخر أحد مراسلى المؤيد من « **الدكتور الشافعي** » ، وخاصة أن محاميه كان قلة لقبه « بالصادق » . قال المراسل مستشعراً :

والصدق إن ألقاك تحت العطب لاخير منه.. فاعتصم بالكذب!!

أما « **ابراهيم رمزى** » .. صاحب جريدة « **الفيوم** » — والكاتب الروائى والمسرحى الشهير — فقد نظم « مدحة » فى المجلس العسكرى .. قال فيها :



سوق الجواري في بداية القرن الثامن عشر

دعوى الرقيق أبانت عدل من حكموا فيابني مصر.. أنتم خير أقيال
فبائع الناس ذو إثم بفعلته لكنّ شاريهم خِلٌّ لهم غال

وكان لا مفر من اتخاذ اجراء مع « علي شريف باشا » ، الذى منعه مرضه من حضور المحاكمة .. وشعرت سلطات الاحتلال بأنها قد انتقمت لنفسها بما فيه الكفاية .. فاكتفى السردار بأن يطلب من الباشا أن يكتب اعترافاً بالجريمة .. ينهيه برجاء مسامحته والعفو عنه ..

وقد كان ..

كتب الباشا اعترافاً مذلاً ومهيناً ، بأنه اشترى ثلاث جوار « وأعترف بأني مذنب في هذا العمل لعلمي أن هذا غير جائز .. ولكن حصل ذلك مني بنوع الإهمال ، والآن .. وقد ندمت وتأسفت على حصول ذلك .. وعليه أطلب العفو والسماح من لدن ولي الأمر » ..

أدانت « المؤيد » موقف الباشا المهين للكرامة .. وكانت في بداية الأزمة قد اعتذرت عن تصرفه ، فذكرت أنه « لم يظهر الرغبة فى الحماية الطليانية .. ولكن الذي اضطره لذلك هو انه منع من الاتصال بـ « نوبار باشا » .. ولكنها وبعد موقفه الأخير أدانته بكلمات قاسية .

قالت : « لا خلاف أن سعادة الباشا قد أساء التصرف أولاً وثانياً .. فلقى من الإهانة واللوم مالقى .. وكان الواجب عليه أخيراً بعد ما حاول الخروج من الوطنية والإحتماء فى الأجنبية أن يتذرع بالصبر .. ويقبل المحاكمة مذنباً أو بريئاً » ..

استقال « علي باشا » من رئاسة « مجلس شورى النواب ».. وظل فى منزله حزيناً وحيداً .. حتى مات بعد عامين فى سنة ١٨٩٦ .. والغالب أنه مات كمداً !

لا أحد يدرى أين ذهبت الجواري بعد ذلك .. مع كل واحدة منهن ورقة عتق وتحرير من مصلحة « جيفر بك » .. لكنهن بلا عمل ولا أسرة ولا مستقبل .. الغالب أن مريم — أكثرهن ذكاء ومشاكسة — كانت أول من مزق ورقق العتق وعادت الى بيت سيدها .

« ورق عتق » ؟ ماقيمتها فى يد انسان جائع ، في وطن محتل !



جارية من نهاية القرن الماضي

عاد اللورد « كرومر » في مقتبل الخريف من مروج أنسبائه المليئة بالقطا فى اسكتلندا .. وعاد الخديو من مصيفه السعيد فوق جبال سويسرا .. فطالبه اللورد بأن يعّين مستشاراً انجليزياً لوزارة الداخلية المصرية .. هاجت الصحف .. موظف إنجليزى فى وزارة الداخلية : وزارة العُمَد والخفراء والأعيان والضبط والربط .. إن وزارة الداخلية هى مصر .. فكيف نتركها لحاكم انجليزي .. لكن أحداً لم يجسر على مزيد من الغضب . ولم يستطع أحد أن يقول بأن المصريين قادرون على حكم أنفسهم .. بينما اعتراف الباشا رئيس مجلس الشورى لم يجف مداده بعد ..
نخاسون وتريدون حكم أنفسكم ؟ عين المستشار الانجليزى فى وزارة الداخلية ..

في أواخر سبتمبر (أيلول) — ١٨٩٤ — عاد إلى مصر كما ذكرت « **المؤيد** » « **الأديب مصطفى كامل أفندي** » — أحد تلامذة مدرسة الحقوق وصاحب « مجلة المدرسة » — وعاد اليها أيضاً « حضرة الأصولي الفاضل « **سعد بك زغلول** » القاضى بالمحاكم الأهلية » .

كان الخريف يقبل وانياً ، حاملاً معه شاباً وسيماً كعاشق أضناه السهر . وفلاحاً متوسط العمر ، غير مشذب الشارب .. قدر لكل منهما بعد ذلك بسنوات أن يكون غضب مصر الجسور ، وصوتها العالى — إلى حد الموت حباً — المطالب بتحرير الانسان المصري .. وحرية الوطن المصري ..

ذلك لأنها .. هى — قضاؤنا وقدرنا — لم تعقم أبداً ..



رصاصات الأمير سيف الدين

هي حكاية من فصلين ..

أثار كلاهما فضول الذين عاصروا أحداثه .. ودهشتهم .. وحماستهم .. وإلى حد ما ، ملأ حلوقهم بالمرارة وقلوبهم بالشجن ..

في الفصل الأول ، كانت الحكاية من النوع الملكي ، يحمل أبطالها لقب « صاحب السمو » ، وتدور حوادثها بين عامي ١٨٩٥ و ١٨٩٨ — وراء جدران قصور فخمة يتسلى سكانها باطلاق الرصاص على أهداف صغيرة ، توضع فوق رؤوس عبيدهم ..

ولأن التعاسة كانت تظلل مبانيها الفخمة ، فقد أسدلت ثلاث رصاصات أطلقها « البرنس أحمد سيف الدين » على « البرنس أحمد فؤاد » — ابن عم والده

وزوج شقيقته البرنسيسة « **شويكار** » ــ الستار على الفصل الأول من الحكاية .. يملأ أنصار الاحتلال البريطانى لمصر ، الدنيا صراخا ، بأنه لولا الاحتلال السعيد لما حدث ولا في الأحلام ــ أن يقف برنس من الأسرة المالكة أمام محكمة الجنايات ، ليحاكمه قضاة مصريون ، ويحرسه فى قفص الاتهام جندى من أبناء الفلاحين .

وبعد ثلاثين عاما من هذا التاريخ ــ وفي عام ١٩٢٨ ــ ارتفع الستار عن الفصل الثاني من الحكاية ، وهو فصل شعبي ، إذ انضم إلى أبطالها من أصحاب السمو والجلالة ، اثنان من أبناء الفلاحين ، لاتجري في عروق أحدهما نقطة واحدة من الدماء الزرقاء .. هما « **مصطفى النحاس** » ــ رئيس الوزراء ورئيس حزب « **الوفد المصري** » و « **ويصا واصف** » رئيس مجلس النواب ، وأحد أقطاب « **الوفد** » ، الحزب الذي يضم أغلبية المصريين ، ويقود الحركة الوطنية ، ويتزعم جماهير الشعب .

وخلال هذه الأعوام الثلاثين ــ التي قضى الأمير « **سيف الدين** » معظمها فى مصح للأمراض العقلية ــ كانت الدنيا قد تغيرت .. فاشتعلت ثورة ١٩١٩ العاصفة ، وانتهت بأن حصلت مصر على نصف استقلال ونصف ديمقراطية ، أتاحا للأمير « **أحمد فؤاد** » ــ الهدف الذي توجهت إليه رصاصات « **سيف الدين** » ــ أن يصبح ملكا لبلد دستوري ، وأتاحا لأبناء الفلاحيين وصغار التجار ، الذين قادوا الثورة ، وكانوا وقودها ــ ومنهم « **مصطفى النحاس** » و « **ويصا واصف** » ــ أن يكونوا وزراء وزعماء .

ورفع المستعمرون البريطانيون شعار : لاديمقراطية بلا معاهدة تحالف تضفى شرعية على وجودنا فى مصر .

أما «**الملك فؤاد**» فقد رفع شعار : الملك لا الأمة ــ هو مصدر كل السطات.

بينما أصر « **مصطفى النحاس** » ــ خليفة « **سعد زغلول** » ــ على ألا يتنازل عن الاستقلال التام ، أو يفرط فى حق الأمة فى أن تكون مصدر كل السلطات .

ولم تكن قد مضت سوى شهور قليلة ، على وفاة « **سعد زغلول** » ، وتولى « **مصطفى النحاس** » لزعامة الأمة حين رفض مشروع معاهدة التحالف التي عرضها الانجليز في تلك السنة ــ ١٩٢٨ ــ فأثبت بذلك أنه متشدد كسلفه وأنه

ليس مرنا ، ولن يسلم البضاعة ، فكان لابد من تأديبه وتطويعه ، وإجباره عن الاختيار ـــ بين « الاعتدال » أو « الرحيل ».. إذ كان أعداء الأمة ، قد تنفسوا الصعداء بعد وفاة « **سعد** » ، ولم يكونوا على استعداد للإنتظار ـــ حتى يتحول خليفته إلى صورة أخرى منه .

وهكذا بدأ البحث عن فضيحة تنسف زعامته ، وتلوث سمعته ، وتقضى على مستقبله ، ليستتروا بسحائب الدخان المتصاعدة منها ، فيحطمون الدستور ، ويقضون على الحياة النيابية ، ويقصون زعيم الأغلبية ، وحزبه المتشدد عن السلطة ، ليأتي « المعتدلون » فيوقعوا معاهدة التحالف ، ويسلموا البضاعة ، فيرتاح المستعمرون من مطالبة الوفد بالاستقلال « التام » .. ويرتاح « **الملك فؤاد** » من اصرار « **النحاس** » على أن تكون الأمة مصدر كل السلطات ..

وأثناء البحث عن هذه الفضيحة ، سرق المتآمرون من منزل أحد المحامين الوفديين في الاسكندرية ، عقد اتفاق للدفاع فى قضية أمام « مجلس البلاط » ، كان « **مصطفى النحاس** » أحد الموقعين عليه .. وكانت والدة الأمير « **سيف الدين** » ـــ عدو الملك القديم وشقيق مطلقته المجنون ـــ هى الطرف الثاني ..

واختار المتآمرون أن يكون هذا العقد هو موضوع الفضيحة التي ستقضي على زعيم الأغلبية « **مصطفى النحاس** »

فكيف بدأت الحكاية ؟ . وكيف تحاورت خلايا العقل المصرى حول العلاقة بين الاستقلال والديمقراطية ؟ . وكيف انتهت المؤامرة على زعيم الأغلبية ؟ ..



البطل الأول للقصة بفصليها « الملكي » و « الشعبي » هو الأمير « **أحمد سيف الدين** » :

شاب رفيع .. طويل القامة .. وسيم الى درجة واضحة .. عصبي المزاج . من أكثر أمراء الأسرة المالكة المصرية ــ باعتبار ماكان ــ إثارة للضجيج ، مع أنه لم يتول أي منصب رسمي في حياته ، داخل القصر الملكي أو خارجه بل قضى ثلاثين عاما ــ هي أكثر من نصف عمره ــ في مستشفى بريطاني للأمراض العقلية ! .

وهو حفيد « **إبراهيم باشا** » ابن « **محمد علي** » . ولد في سنة ١٨٧٨ . كانت والدته أميرة تركية عثمانية تنتمي للبيت السلطاني في استانبول . وهو في الثامنة ، رأت والدته « **البرنسيس نُجوان هانم** » أن تكرمه بتلقي العلم في المكتب السلطاني بالآستانة . فأرسلته إلى هناك ليبقى ست سنوات وحيدا .. بعيدا عن أي تربية حقيقية أو تهذيب .. لمجرد إرضاء رغبتها « العثمانلية » في أن يتربى ابنها مع أولاد السلطان التركي .. وعندما عاد إلى مصر في الرابعة عشرة ، كان أبوه يُسلم الروح .



الأمير سيف الدين .. والأمير محمد وحيد الدين في طفولتهما

وفي نفس الوقت يسلمه هو وثروته الطائلة إلى عمه « **الأمير أحمد كمال باشا** » ليكون وصيا عليه .

ولأن الثروة في نظر العم أهم من أي شيء آخر ، فقد وجّه همّه كله إلى تنميتها ، تاركا المراهق العائد من « استانبول » يصرِّف أموره بنفسه .. وكان الأمير الصغير قد عاد بعادات مرذولة ، وتصرفات طائشة . كان نبتة برية ، لم يهتم أحد بتربيتها أو بتعليمها أي شيء ، وخاصة اذا كان هذا الشيء هو الأخلاق .

ويتشاجر « **سيف الدين** » مع شقيقه الكبير ويتضاربان .. ويتدخل العم

قليلا .. ولايهتم كثيرا .. ويتزايد النفور بين الشقيقين .. وتنتاب « **سيف الدين** » حالات تشنج عصبي .. ويعوده الأطباء .. وتهتم به شقيقته « **شويكار** » ــ وكانت تكبره بعامين ــ وتمرضه .. وتنشأ بينهما صداقة وثيقة .. يعوض معها « **سيف الدين** » احساسه بأهمال عمه ، وإهانات شقيقه المستمرة له ..

وعندما يبلغ سن الرشد ، يتسلم ثروته .. ويعيش مع إخوته فى قصر والدهم الضخم في الجزيرة ، وكانت تحيط به حدائق شاسعة . وينتقل أحيانا ليقيم في سراى لهم بقصر الدوبارة ــ مبنى مجلس الوزراء المصري الآن ــ ويقضي وقته في هوايات تافهة .. تتيحها له ثروة واسعة تقدر قيمتها بعشرة ملايين من جنيهات ذلك الزمان .

وتتزايد مشاكله مع شقيقه .. ولايجد صدراً حنونا سوى أخته .. وكانت أمهما تقيم في « إستانبول » !

وهو فى السابعة عشرة فوجيء يوما بشقيقته تغادر السراي لتقيم بعيدا في الزعفران .. حيث قصر زوجها « **الأمير أحمد فؤاد** » .



كان ذلك في عام ١٨٩٥ .. وكان « **الأمير أحمد فؤاد** » أيامها في السابعة والعشرين . وهو نفسه حضرة صاحب العظمة «**السلطان فؤاد**» ــ كما لقب بذلك عندما تولى عرش مصر سنة ١٩١٧ ــ ثم تغير لقبه الى حضرة صاحب الجلالة ملك مصر عند اعلان الاستقلال في سنة ١٩٢٣ .

و« **البرنس فؤاد** » ، وهو أصغر أنجال « **الخديو اسماعيل** » .. كان معروفاً آنذاك في أوساط العائلة المالكة بأنه شاب مُفلس كثير الاقتراض ، مقامر ، سكير .. وهي شهرة تعدت الأوساط الملكية لتصل إلى رجل الشارع العادي ، الذي كان يصفه بأنه « شمام » . ولم يكن مقصوداً بهذا التعبير العامى معناه الحقيقى ــ

وهو شم الكوكايين ــ ولكنه تعبير يصف تدهور أحواله العامة ، وافتقاده للإحترام الإجتماعي .. كان بتعبير المرحوم بيرم التونسي ــ « مقامراً لاترحب به أندية القمار ــ لأنه مفلس ولايسدد ديون اللعب .. وكان يركب الحانطور ولايدفع للحوذى أجرته .. ويطرق منازل أصدقائه ليلاً ويطلب الطعام » .



الأمير أحمد فؤاد في شبابه . أيام الفلس ..

وكان هذا كله طبيعيا لأنه إبن « **الخديو اسماعيل** » ..

فالملاحظ ــ والفكرة قالها استاذنا يحيى حقى شفاهة ــ أن الفرع الذي ينتمى إلى « **اسماعيل** » من أسرة « **محمد علي** » ، فرع شره إلى المال بدرجة مرعبة ، فمن تولى منهم العرش ــ « **توفيق** » و « **عباس حلمى** » و « **حسين كامل** » و « **فؤاد** » و « **فاروق** » ــ كانوا لصوصاً مشهورين . وكان شرههم الأساسي للأرض .. يبذلون الجهد لاستلابها بأى سبيل حتى لو كان اغتصاب التنظر على الأوقاف الخيرية والأهلية .. بل انهم لم يتعففوا حتى عن السرقات الصغيرة ..

والسبب فى ذلك معروف . فقد انتقلت أملاك « **اسماعيل** » لملكية الدولة ، بموجب قانون التصفية الذي صدر قبل عزله عن العرش ، وذلك تسديدا للديون الشخصية التى كان قد اقترضها من الأجانب . وبهذا لم يترك لأولاده

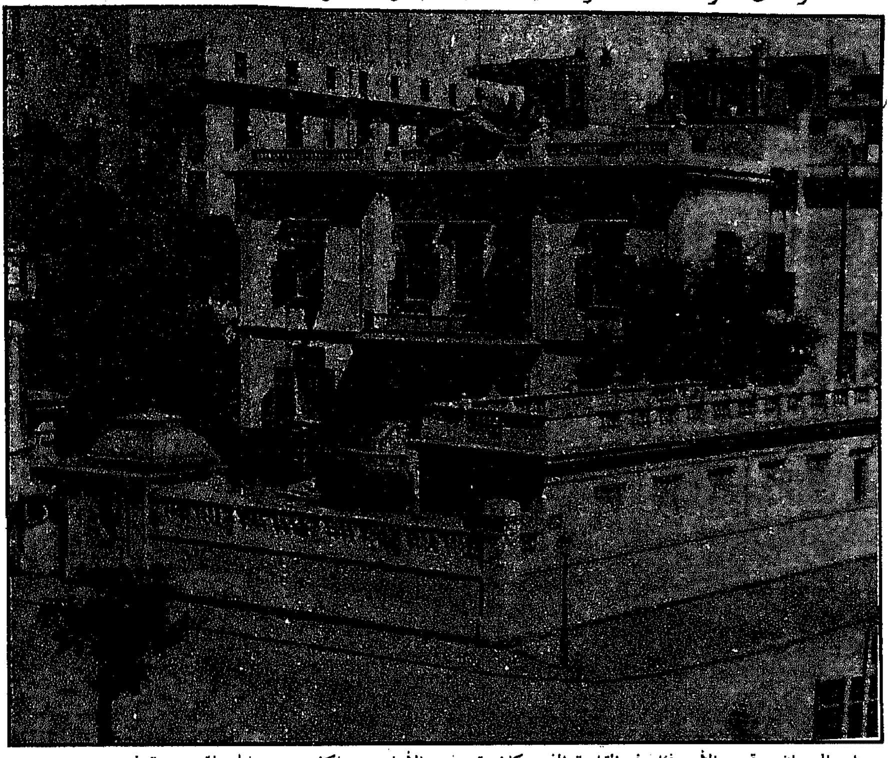
ثروات تكفيهم للحفاظ على هيبة الإمارة ، فأصبح كل همّ الذين جلسوا على كرسي العرش من بعده ، هو أن يستردوا هذه الأموال التى استولت عليها الدولة !. ويكفى للتدليل على هذا أن نعلم أن « **الملك فؤاد** » ، لم يرث عن أبيه سوى ٨٠٠ فدان فقط إستطاع « بجده واجتهاده » ــ بعد توليه الملك ــ أن يصل بها إلى ٣٥٠٠٠ فدان ، فضلاً عن ٤٥٠٠٠ فدانا من أراضى الأوقاف .. وثروة نقدية لاتقل عن أربعة ملايين من الجنيهات !

أمّا فى ذلك الزمن فقد كان « **البرنس فؤاد** » ، فقيراً ومفلساً .. وقد نجح فى إصطياد قلب « **شويكار** » ــ حفيدة «**ابراهيم باشا**» ــ فانتقلت إلى قصره المتواضع بالزعفران .. وتزوجته .

وخلال السنوات الثلاث الأولى من الحياة الزوجية ، صح ما توقعه العارفون .. فقد إستطاع الزوج أن يحصل من زوجته على توكيل بإدارة أعمالها المالية .. وتدريجاً بدأت الزوجة تلاحظ أنه يستلب منها أموالها .. بل انه حتى لم يدفع لها مقدم صداقها وقدره ١٠ آلاف جنيه . كتبها فى العقد وتعهد بدفعها حين ميسرة . ثم انه بعد هذا كله لايدفع مليماً لمصروفات القصر . ويتركها وحيدة به ، ويسافر إلى القاهرة فيمضى أيامه هناك فى قصر « البستان » الذى يملكه في باب اللوق وهو يسكر كثيراً . ويخسر كثيراً فى القمار ، وكل وقته ضائع فى « **الكلوب الخديوى** » يحاول أن يكسب دوراً من البوكر ، حتى لو اضطر إلى سرقة « **الآس** » وإخفائه فى حذائه .!

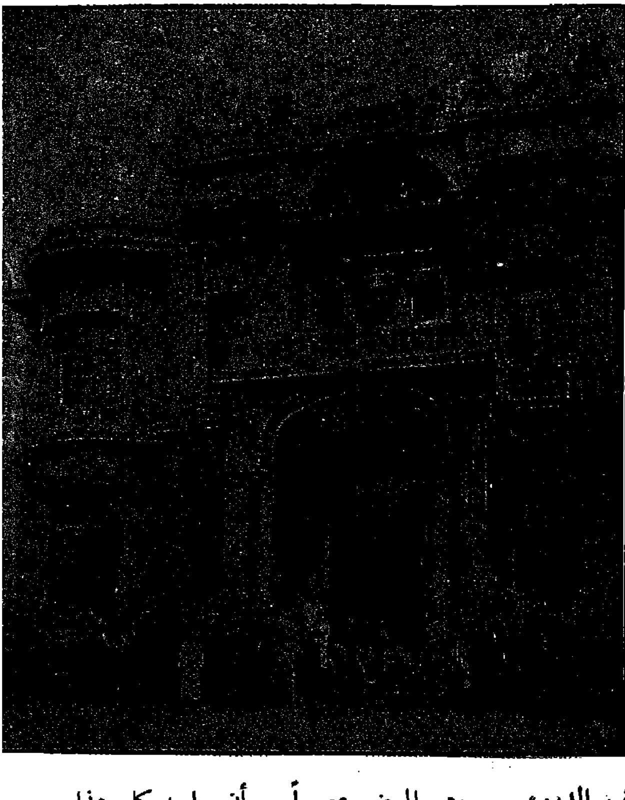
وليت الأمر قد اقتصر على هذا .. إذن لأمكن احتماله .. خاصة وأنها قد رزقت بأول ابنائها منه ، وسمته « **اسماعيل** » ــ وقد مات بعد ذلك ــ لكن أم البرنس كانت سيدة سليطة اللسان .. أساءت معاملة « **شويكار** » ، وأطلقت فيها لسانها . وهو مالم تحتمله حفيدة « **إبراهيم باشا** » ، وابنة الأميرة العثمانلية « **نوجوان هانم أفندي** » . خاصة وأن أسرة « **محمد علي** » بأكملها ، كانت تكره « **إسماعيل باشا** » وكل ماتنسل عنه ، بسبب اللعبة غير النظيفة التى لعبها وغير بمقتضاها وراثة العرش ، بحيث تصبح فى اكبر ابنائه ، ثم أكبر أحفاده ، بعد أن كانت شائعة بين أكبر ذكور الأسرة !

وبينما كانت الحالة فى « قصر الزعفران » تتدهور ، ليصل الأمر إلى بعض اللكمات يوجهها البرنس إلى زوجته . كان « **الأمير سيف الدين** » فى القاهرة يعيش قصة حب .. فقد تعرف فى هذه الفترة « **بالأميرة نعمت هانم** » ــ ابنة « **البرنس جلال** » ــ فأحبها ، وتقدم يخطبها لنفسه .. وأخذ يتبادل معها رسائل غرامية بالتركية والفرنسية . ووجد فيها صديقة ، يبدو أنها قدرت حالته العصبية المختلة ، التى أثرت فى تناوله لعاطفته نحوها بحيث أصبحت ارتباطاً مرضياً أكثر منها عاطفة حب ..



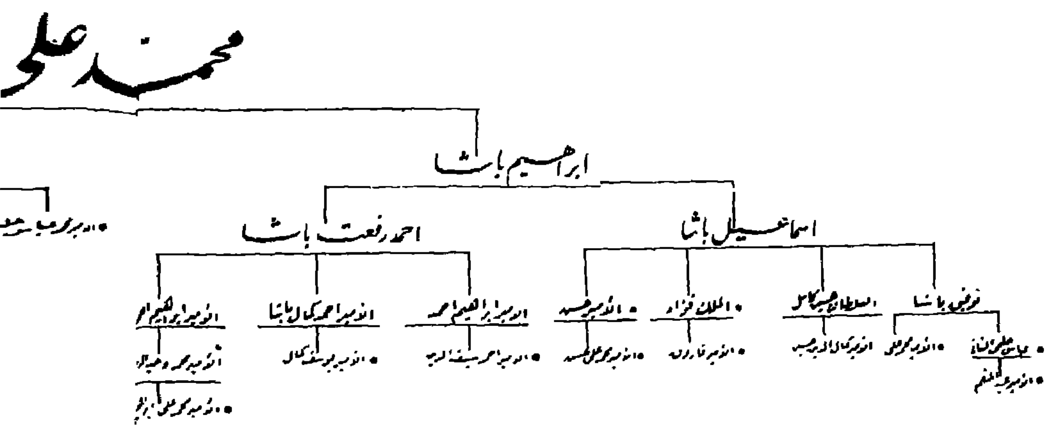
سراى البستان ، قصر الأمير فؤاد في القاهرة الذى كان يقيم فيه بالأسابيع ، تاركا زوجته الجميلة وحيدة في الزعفران ، أصبح فيما بعد قصرا لوزارة الخارجية ، ثم لجامعة الدول العربية ثم متحفا للعلوم ، وأخيرا هدم ليقام في مكانه جراجا متعدد الطبقات .

وبدأ توتره يزداد ، وحالتة العصبية تتفاقم . فقد أخذت الأسرة تتندر بالخطابات التي يرسلها لخطيبته . وأهمل شقيقه الأكبر الأمر .. ثم بدأ عمه « **الأمير أحمد كمال** » يعترض على الزواج ، ويشهِّر بتصرفاته العصبية أمام أنسبائه لينفرهم منه . وهو الدور نفسه الذى لعبته عمته « **البرنسيس عين الحياة هانم أفندي** » . وكانت برنسيسة عجوزاً من النوع التركي الصارم ، العدواني ، وقد وجدت فى الأمير « **أحمد سيف الدين**» هدفا سهلاً لعدوانها المستمر ، لذلك لم يكف لسانها الشرس عن التشهير بالعاشق المسكين ..



سراى الزعفران ، التى شهدت فصول المأساة بين « شويكار » و« فؤاد » ، وهي تقع الآن ، بين مباني إدارة جامعة عين شمس ، وقد ارتبطت بعدد من الأحداث التاريخية الهامة ، كان من بينها توقيع معاهدة ١٩٣٦

ولم يستطع «**سيف الدين**» — وهو المريض عصبياً — أن يواجه كل هذا إلاّ بالإستمرار في الإغراق في شرب الخمر . ثم الإنصياع لجهازه العصبي الضعيف ،

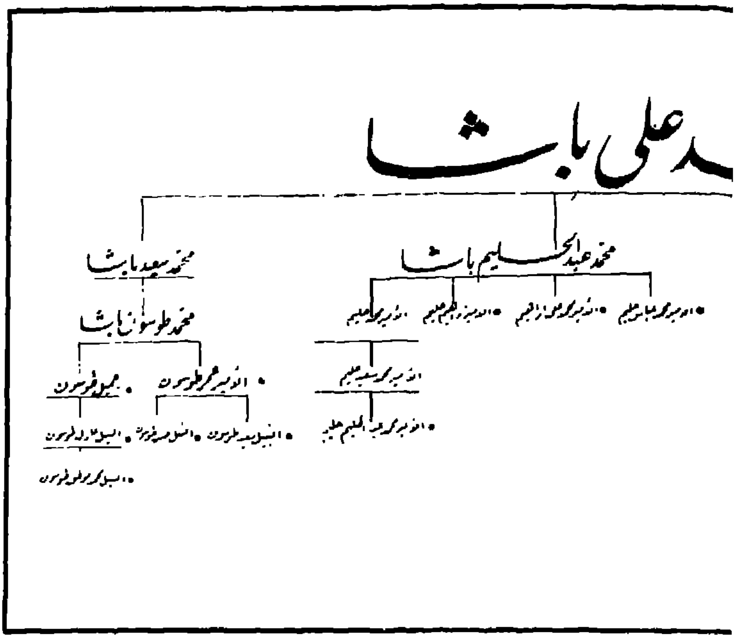


ليقوده إلى مجموعة من التصرفات المضحكة والطائشة ، تصبح بدورها موضوعاً للتندر والتشهير . فيزيد هذا توتره . ويندفع أكثر . وهكذا ..

وزاد الطين بِلّة أن عمه بدأ يهدده بوضعه تحت الوصاية ، ويطلب الحجر عليه من المجلس الحسبي لسفاهته .. وقد جعله هذا يتوتر أكثر ، إذ كان معناه أن يُحرم من خطيبته ، وأن يُحرم من التصرف فى ماله ، وأن يتحكم فيه هذا العم القاسي . وما لبث هذا الشعور الجارف أن تحول إلى إحساس مركز بالإضطهاد ..

وبدأت تصرفاته الطائشة تتحول إلى درجة قريبة من جنون الإضطهاد !

كان خوفه الأساسي أن يسلب أحد أمواله بتزوير إمضائه .. فأخذ يضع على كل ورقة توقيعاً غير الذي يضعه على الأخرى .. وهو ماأربك المتعاملين مع دائرته .. وأربك البنوك التى يضع بها أمواله .. وشمل شكّه بعد ذلك موظفى دائرته .. فأخذ



رسم يبين موقع الأمير سيف الدين بين الأسرة المالكة ، ومنه تتضح صلة القرابة التى تربطه بالملك فؤاد ، وبعدد من الأمراء الذين سيلعبون — فيما بعد — دوراً في مأساته ، ومنهم الأمراء يوسف كمال ومحمد على ابراهيم وعباس حليم ..

يبحث ويتشمم بطريقة فكاهية ، باحثاً عن عملاء عمه من موظفي الدائرة ، فإذا ماشك فى أحدهم فصله ، وعيّن غيره .. وفي اليوم التالي يفصل الموظف الجديد .. وهكذا شمل الارتباك كل شيء فى حياته ..

وعين « **الأمير سيف الدين** » جواسيس أطلقهم عيوناً وراء عمه ، يأتونه بأنبائه.. وتملكه وَهْم بأن عمه قد يستأجر من يغتاله ، فعين « فتوات » لحمايته والدفاع عنه .. وعاش فى حالة من الرعب بان هناك مؤامرة واسعة الأطراف تدبر ضده .. ولم يكن يمارس كل هذا خفية .. بل إن تصرفاته كلها كانت علنية بشكل يجمع بين المأساة والملهاة ..

وكان يسكر كل ليلة ، ويعود مخموراً ليرتكب أى شيء .. وتكاثرت حوادث نزقه ، وسُجِّلت فى محاضر الشرطة ، كان يركب حماراً ذات ليلة وبصحبته إثنان من

خدمه .. وداس حماره شرطياً قرب قسم العطارين بالأسكندرية .. ولما أحتج الشرطي إنهال عليه ضرباً .. وفى القسم قال مبرراً فعلته : إن العسكري كان يلبس بنطلوناً أسود وقد ظننته حماراً فضربته !

وفي الأسبوع نفسه عاد يوما مخموراً إلى حجرته فى « **فندق سان استفانو** » ، مرَّ به خادم نوبي فأصر على تقبيله .. ودفعه الخادم تقززاً من رائحته ، فانهال عليه ضرباً ، ثم ضرب خفيراً تدخل ليحمى الخادم ، وحرر له محضر سكر وعربدة !

فى تلك الفترة بدأت الحالة فى الزعفران تتوتر ، وجاءته أنباء بتفاصيل ماتعانيه شقيقته « **شويكار** » من زوجها « **أحمد فؤاد** ».. وكان من البداية يشعر أنها وقعت فى يد نصاب ملكي ، وتكثف إحساسه بأن سوء الحظ يترصده ، ويترصد شقيقته !

في أوائل إبريل (نيسان) عام ١٨٩٨ ، رفع عمه « **الأمير أحمد كمال** » ، دعوى أمام المجلس الحسبي ، يطلب فيها وضع إبن شقيقه تحت الوصاية والحجر عليه ، وقال في تبرير ذلك ، أن الأمير الصغير ، ليس مبذراً أو متلافاً .. فنفقاته رغم ضخامتها لاتؤثر في ثروته الواسعة كالبحر .. لكنه « سيىء التقدير ، كثير التقلب ، وأحواله معتلة مختلة ، مهمل ومصاب بخلل في قواه العقلية » .

وأدى رفع القضية إلى انفلات عيار « **الأمير سيف الدين** » تماماً .. وأصبح يظن أن كل من يسير خلفه يريد به شراً .. دخل يوماً على معاون قسم بوليس عابدين ، وهو يرتعش ، وطلب منه شرطياً لمرافقته إلى مكان يقصده ، لأنه يشك فى أن أحد الأرمن يتتبّعه ليغتاله بتكليف من عمه .. وفي محطة كوبري الليمون ، إحتمى بناظرها من شخص آخر اتهمه بنفس التهمة ، فصحبه الناظر إلى قصره بالمرج !

وتوترت العلاقات بينه وبين شقيقه الأكبر الذى أصدر أوامره بأن يبيت فى السلاملك لأنه يعود مخموراً ويحدث ضجة .. وعاد ليلة فوجد أن فراشه غير موجود .. أحزنه ذلك كثيراً .. بحث فى المخزن السرى الذى يخفى فيه زجاجات الويسكي فوجد به ثلاث زجاجات .. إحتساها وخرج إلى الطريق العام .. وعندما وصل إلى شريط سكة حديد حلوان .. نام عليه وأصر على ألا يقوم إلا بعد أن يمر فوقه القطار ، وأخذ الخدم يستعطفونه .. وأخيراً حملوه بالقوة وعادوا به إلى القصر ..



صورة للأميرة شويكار في شبابها في ملابس أميرات العصر التركي المملوكي

وفجأة .. وصلت شقيقته « **شويكار** » إلى القاهرة !

كانت « **شويكار** » قد انتهزت فرصة غياب « **البرنس فؤاد** » في الكلوب فهربت بعد مشاجرة حامية مع أمه سليطة اللسان .. وفي قصر والدها بالجزيرة شكت لشقيقها الصغير كل مافعله بها الوحش السكير المقامر .. إنه يضربها بالكرباج ويسبها بألفاظ سوقية .. ويستولي على أموالها ..

لم تكن هذه أول مرة تشكو .. بيد أن الوقائع كانت غريبة ..

بعد يومين كان « **أحمد فؤاد** » قد اكتشف هرب زوجته .. فعاد على الفور إلى القاهرة .. وتوجه إلى قصر أصهاره بالجزيرة .. كان الوقت غروباً .. و« **شويكار** » تتمشى في حدائق القصر مع شقيقها « **سيف الدين** » .. لمح « **البرنس فؤاد** » جارية حبشية ، طلب منها أن تخطر « **شويكار** » بأنه ينتظرها فى صالون القصر .. بعد لحظة صعدت الزوجة اليه وكان شقيقها معها ، لكن « **البرنس فؤاد** » أمر الجارية أن تطلب من « **سيف الدين** » تركه مع زوجته .. تركهما الأخ وذهب إلى صالون مجاور .

بعد لحظات .. إرتفعت أصوات الزوجين .. وبدا أن الأمر تحول إلى شجار حاد .. صاحت «**شويكار**» : « أنا مش جاريتك » .. تناثرت الشتائم وتناولت الآباء والجدود ، قالت له انها لن تسكن معه منفردة أبداً ، وأنها تريد أن تكون وسط أخوتها ليحموها ، فليأت ليقيم هنا في قصر الجزيرة، أو في سراى قصر الدوبارة ، أو فليؤجر لها قصراً فى القاهرة ، أما السفر إلى الزعفران وتحمل سخافته هو وأمه فمستحيل .. إرتفعت الأصوات أكثر عندما تحدثت عن التوكيل ، وطلبت منه التنحي عن التصرف في أموالها ، هددها باصطحابها بالقوة ، جذبها بالفعل من يدها — وكانت جالسة على مقعد — فاندفعت بقوة الجذبة إلى وسط الحجرة ، صرخت ، دخل شقيقها « **سيف الدين** » .

بعد لحظة تحول الموضوع إلى مشاجرة بين الرجلين ، ضرب « **الأمير سيف الدين** » ، زوج شقيقته .. فقفز « **أحمد فؤاد** » عليه وأوسعه ضرباً ، هرب « **سيف الدين** » جارياً على السلم ، نادى « **البرنس فؤاد** » أحد الخدم وقال له :

— « امسك الكلب ، إبن الكلب ده ، وسلمه للبوليس يحبسه » !

بينما « **سيف الدين** » يترك القصر .. كان « **فؤاد** » يسحب زوجته من شعرها على سلم القصر وهى تقاومه .. وهبط بها بالقوة .. حيث كانت عربته تنتظره ، لتعود بها إلى سراى الزعفران !

في الزعفران سُجنت الأميرة ، وأُقيم عليها الحراس .. وكانت وهي فى القاهرة قد أرسلت إلى زوجها إنذاراً بعزله عن الوكالة عنها ، وكلّفت عمها بأن يقوم بذلك .. ولكنها بعد علقة ساخنة بالكرباج ، كتبت بخط يدها وعلى نفس الإنذار الذى أرسلته



حدائق قصر الجزيرة الذى شهد فصولاً من قصة شويكار وفؤاد وسيف الدين .. وهو القصر الذى بناه الخديو اسماعيل ، واستقبل فيه الامبراطورة أوجينى عند افتتاح قناة السويس ، ثم انتقلت ملكيته بعد مصادرة أموال اسماعيل الى شقيقة أحمد رفعت .. ومنه إلى حفيدة أحمد سيف الدين .

له ، إقراراً باعادته إلى الوكالة عنها .. وعندما وصل إلى القصر بعد ذلك بأيام مندوب من المحكمة الشرعية ليطلب توقيعها على التوكيل الذى كتبته لعمها ، ضربه « **البرنس فؤاد** » وطرده شر طردة .

واستطاعت الأميرة ، على الرغم من سجنها ، ومايحيط بها من قيود ، أن تُهرِّب رسائل إلى عمتها « **عين الحياة** » .. أرفقت بواحدة منها بلاغاً إلى حكمدار القاهرة ــ « **هارفي باشا** » ــ قالت فيه : إنها سجينة في قصر الزعفران ، وأن زوجها يعاملها بقسوة ويهددها مما يجعلها غير آمنة على حياتها ، وطلبت إتخاذ إجراءات صارمة معه ، وبعد أربعة أيام سلّمت « **عين الحياة** » بلاغاً آخر إلى حكمدار العاصمة ، بنفس المعنى ، أضافت إليه واقعة إجبارها على إعادة التوكيل ، وكررت طلب إنقاذها لأنها سجينة فى القصر .. وحياتها في خطر ..

وبينما حكمدار العاصمة يدرس الموقف مع النائب العام ووزير الحقانية ــ العدل ــ كانت رسائل « **شويكار** » إلى شقيقها تقطر ألماً : « أؤكد لك ياأخي أن

كل كسرة خبز آكلها هنا تشعرني بخوف لا حد له .. استودعك الله يا حبيبي .. ومنى لخطيبتك ألف قُبلة .. الصبر .. فبعد قليل سأكون بعيدة عن هؤلاء » ..

وكتبت له في اليوم التالى : « أمضيت أمس ليلة باكية .. لم أكُفّ عن النواح .. لم أعد أطيق الصبر.. تشاجرنا أمس .. وليس في استطاعتي أن أقص عليك ماقاله هذا الـ ... » .

وأصبح « سيف الدين » على يقين من أن شقيقته في خطر .. وزادت وساوسه فتصور أنهم قد يدسون لها السم ، أو يقدمون لها عقاقير تذهب بعقلها ..

وكان « هارفي باشا » قد انتهى إلى أن البلاغين اللذين وصلاه يتضمنان وقائع جنائية .. فرفع الأمر إلى النائب العام ، واستُدعى « البرنس فؤاد » للتحقيق معه فى شأنهما ، فأنكر تماماً ، وقال إن زوجته قد عدلت من تلقاء نفسها عن عزله عن الوكالة عنها واستسمحته وطلبت منه مباشرة أعمالها ، ودوّنت على إنذار العزل كتابة مايفيد ذلك ، أما مسألة السجن فليست حقيقية .. فهو يسمح لها بمقابلة من تريد ، ولكنه لايسمح لهؤلاء الذين يُلقون الدسائس والفتن بين العائلات بالدخول إلى قصره . وانتقل النائب العام إلى « قصر الزعفران » لأخذ أقوال « شويكار » .. وكانت قد أدركت أن التهديد بابلاغ السلطات قد أتى ثمرته .. واتفقت مع زوجها على تركها تسافر إلى القاهرة .. فأعلنت للنائب العام أن الخلاف بينهما قد انتهى !

في تلك الأيام كان « سيف الدين » يحاول أن يجد حلاً لمشكلته ومشكلة شقيقته .. فاتجه مباشرة الى « الخديو عباس حلمي الثانى » ، فهو أكبر أعضاء الأسرة مقاماً .. وهو بعد هذا إبن شقيق البرنس فؤاد .. وطلب منه أن يتدخل لإقناع عمه « الأمير أحمد كمال » بعدم الحجر عليه ، وعدم التدخل فى مسألة زواجه من البرنسيسة « نعمت جلال » ، وأن يوصى عمه — عم السلطان — « البرنس فؤاد » بأن يُحسن معاملة زوجته وأن يكف عن سلب أموالها .

كان « الخديو عباس » ينفر من « سيف الدين » ، لا لطيشه وجنونه فقط ، بل لأنه كان يتحدث كثيراً — في مجالسه الخاصة — عن حق أسرته فى العرش ، ويسُب الفرع الإسماعيلى من الأسرة ، ويؤكد أن الحق سيعود لأصحابه على



عربات سيدات الطبقة الراقية في القرن الماضي

يده ، وإنه سيكون خديو مصر المقبل ! . استمع اليه بملل ، ثم رفض التدخل ، وتحول الأمر سريعاً إلى مشاجرة ، رفع خلالها « سيف الدين » عقيرته منددا بـ « إسماعيل » و«توفيق» و«فؤاد» و«عباس حلمي» ، الذين سرقوا العرش ويريدون سلب أموال الأسرة ! . أمر الخديو بطرده من القصر ، وعندما جاء عيد الأضحى رفض « سيف الدين » أن يذهب لرفع التهاني إلى الخديو مع بقية الأمراء كما تقضي بذلك التقاليد ، بدعوى أنه « حرامي » كأبيه وعمه !

لم يبق أمام « الأمير سيف الدين » من أبواب الشكوى ، سوى « اللورد كرومر » ممثل الإحتلال ، توجه إلى دار الوكالة البريطانية — وكانت قريبة من قصره — طلب من سكرتير المعتمد البريطاني أن يحدد له موعداً لمقابلة اللورد . إعتذر جنابه عندما عرف سبب المقابلة ، وذكر له السكرتير أن اللورد ، يعتبرها مسألة خصوصية تخص العائلة الخديوية ، ووعده بأن يوسّط صديقه « مصطفى فهمي باشا » — رئيس الوزراء — في الامر . لم يقنع الأمير بذلك . عاد في اليوم التالي إلى الوكالة البريطانية . دخل من باب الخدم حاسر الرأس ، ولما استقبله السكرتير دهش لمنظره ، قال له إنه دخل من باب الخدم مكشوف الرأس ، كما تفعل الولايا اللواتي لانصير لهن ، لعل اللورد يستجيب لمظلمته ، لأن « البرنس فؤاد » حرّض بعض أعوانه فضربوه .. طيّب السكرتير خاطره ، وربت عليه ..

في ذلك اليوم همست « شويكار » لشقيقها بسر خطير : قالت له إن زوجها

« البرنس فؤاد » كان يغريها بدس السم لشقيقها « سيف الدين »، لترثه ويتمتعاً معاً بثروته ..

في صباح اليوم التالي ، بدأ « سيف الدين » برنامجا للتدرّب على إطلاق الرصاص .. إصطاد عصفوراً وآخر .. وتحطمت بعض ألواح الزجاج في سراى قصر الدوبارة .. أتى بخادم عنده ووضع ثمرة من الفاكهة فوق رأسه واستطاَع أن يصيبها .

جاء شقيقه الأكبر على صوت الرصاص ، أغضبه ماحدث لألواح الزجاج ، تشاجرا معاً ، خرج « سيف الدين » غاضباً تاركاً القصر ..

كان المصير قد تحدد !

□ السبت ٧ مايو (آيار) ١٨٩٨

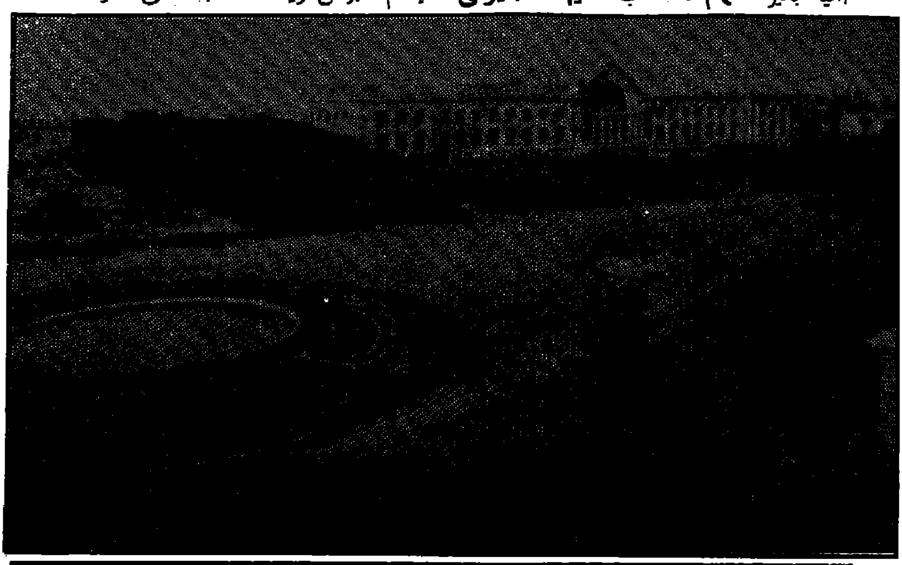
في الصباح جاء « سيف الدين » إلى السراى ومعه أربعة من خدمه .. طلب أمتعته الموجودة في القصر .. نزل شقيقه . طلب منه أن يبقى ، رفض ، إختلفا فيما يأخذه ومايتركه ، ثار « سيف الدين » وأمر خدمه أن يحملوا أشياء حددها ، تعرض لهم خدم شقيقه بأمر منه ، قامت معركة بين الخدم ومعركة بين الشقيقين . كان صاحب مجلة « ثمرات الفنون » موجوداً في القصر .. تدخل بينهما ، بعد لحظة صَفِيت النفوس ، قرر « سيف الدين » أن يبقى مع شقيقه ، وهم على مائدة الغداء تذكر فجأة أن خدم القصر قد عاملوه بجلافة .. ثار ثورة عنيفة ، خطف عصا صاحب مجلة « ثمرات الفنون » وإنهال بها ضرباً على الخدم .


عبد القادر قباني صاحب ثمرات الفنون

بعد الغذاء غاد إلى السلاملك .. جمع كل أوراق ثروته المهمة .. ومستندات ديونه .. وكل مالديه من نقود وحلي .. وجلس فكتب رسالة إلى خطيبته .. ووضع كل هذا في صندوق .. أخذه معه وخرج .. كان الوقت على مشارف الغروب .. لمح حنطوراً قادماً من الناصرية .. أشار إليه ، طلب من السائق أن يتوجه به إلى منزل خطيبته ..

سأل عنها ، فقالوا له أنها بالخارج ، دفع الصندوق إلى جارية وطلب منها أن تسلمه لها عند عودتها ، ماكاد يستدير عائداً إلى الحنطور حتى نادى على الجارية استرد الصندوق ، فتحه ، أخذ منه الخطاب وأعاده اليها ، في الطريق مزق الخطاب وألقاه في الهواء !

ذهب بالمركبة إلى الأزبكية أوقف الحنطور أمام محل « بايوكي » للأسلحة حيّا الخواجه — الذى كان يعرفه — وأخرج مسدسه وطلب خرطوشاً له ، ملأ له « بايوكي » المسدس بخمس رصاصات ، ولف له خمسين أخرى في ورقة ناوله إياها ، وهو يعاود ركوب الحنطور سقطت منه اللفافة ، تناولها خادم المحل ونادى عليه أشار اليه بغير اهتمام ، كتب عليها « بايوكي » إسم البرنس وإحتفظ بها حتى يعود !



ميدان الأوبرا في نهاية القرن الماضى ، في المؤخرة فندق نيو أوتيل الذى حل محله فندق الكونتنتال

عاد البرنس بعد ذلك إلى درب الجماميز .. سأل عن عمه « **الأمير أحمد كمال** » .. أنبأه الخادم أنه خرج منذ قليل ، ويحتمل أن يكون قد ذهب إلى « **قهوة اللبن** » بالجزيرة .. ذهب إلى هناك فسأل عنه ، فقال له الخادم إنه غير موجود .. وانه يحتمل أن يكون فى « **الكلوب الخديوى** » بشارع المناخ ..

هل يخدمه الحظ فيجد الفريستيْن فى مكان واحد ؟!

ــ إلي « **الكلوب الخديوي** » ياأسطى .

□ **الكلوب الخديوي .**

□ **السابعة والثلث مساء يوم السبت ٧ مايو (أيار) ١٨٩٨**

لم تكن السهرة قد بدأت بعد .. فهى لا تبدأ عادة إلاّ بعد العشاء .. عدد الرواد قليل .. صالة اللعب خالية .. لكن الليلة تَعِدُ بمكسب هائل .. الموجودون لابأس بهم « **عياني باشا** » وزير الحربية و « **يعقوب أرتين** » وكيل وزارة المعارف و « **الكونت دي لاسال** » و « **مظلوم باشا** » ..

في الشرفة كان « **البرنس فؤاد باشا** » يقف مع صديقه « **نقولا صباغ** » يتحدثان .: لمح « **نقولا** » مركبة قادمة من شارع الاسماعيلية ــ التحرير الآن ــ في اتجاه الشارع الذي يقع الكلوب على ناصيته ــ وهو شارع رشدى الآن ــ حدق فيها فرأى « **البرنس سيف الدين** » ، لفت نظر البرنس «**فؤاد**» لذلك .. علق البرنس ضاحكاً

ــ لعله قادم لقتلي ..

ابتسم «**نقولا**» .. تقدم « **البرنس فؤاد** » إلى صالون المطالعة .

في اللحظة نفسها كان « **الأمير سيف الدين** » قد وصل إلى باب الكلوب .. سأل البواب عن « **البرنس فؤاد** » ، أخبره بأنه موجود ، تقابل في نفس

اللحظة مع « **يعقوب أرتين باشا** » ، وكان قد نزل ليتناول عشاءه ، فلم يلتفت لتحيته ..

في قفزة واحدة كان في صالون الدور الأول ..

ما كاد « **عياني باشا** » يقف لتحية « **البرنس فؤاد** » .. و« **مظلوم باشا** » يطوي صحيفة فرنسية كان يقرأها ، حتى كان « **البرنس أحمد سيف الدين** » يقف أمامهم وهو يشهر مسدسه .. أدرك « **فؤاد** » على الفور مايراد به ، صاح « **سيف الدين** » :

ـــ سأقتلك ..



يعقوب أرتين باشا

توارى « **البرنس فؤاد** » خلف « **عياني باشا** » ، ثم انسحب في إتجاه قاعة المقامرة .. أدركه « **سيف الدين** » بثلاث رصاصات إستقرت واحدة فى فخذه .. وأخرى إستقرت ببطنه . وطاشت الثالثة ..

وقع « **البرنس فؤاد** » على الأرض ، انحنى عليه الكونت ، قال له « **فؤاد** » بالايطالية

ـــ لقد مت ياعزيزى « لاسال » . قتلنى .

قال « **سيف الدين** » بالانجليزية

ـ فينش ! FINSH

نزل الأمير القاتل بثبات .. كان « **يعقوب باشا** » قد سمع الصيحات .. أمر البوّاب بإغلاق باب النادي ، حاول القاتل فتح الباب فلم يستطع ، أطل عليه من باب الكلوب الزجاجى عسكري ، طلب منه أن يفتح الباب ، إشترط عليه العسكري أن يعطيه المسدس وأن يسلم نفسه له .

قادوه إلى قسم شرطة عابدين ..

في طريقه إلى القسم كان البرنس هادئاً جداً .. وكان يسير على قدميه والمسدس بيده .. وبصحبته العسكري وخلفه على بُعد قليل عدد من الباشوات .. على مكتب المعاون وضع البرنس المسدس .. وقال بهدوء .

ــ لقد قتلت «**الأمير فؤاد**» لأنه عدو عائلتنا هو وعمه «**الخديو عباس**» ، الذي منذ أن جلس على أريكة الحكم يتصدى لعداوتنا ..

ازدحم الناس حول الكلوب ، واستُدعى « **حسين كامل باشا** » ــ شقيق المصاب وولي العهد ــ وضحك بعض الواقفين على الرغم من حرج الموقف ، ذلك إن عدداً من الباشوات كان قد هرب عند سماعه أصوات الرصاص ، وارتعد وكيل سابق لوزارة الداخلية ارتعاداً شديداً .. وأوشك أن يقع على الأرض ..

وعاد « **حسين باشا** » بعد قليل بوالدة المصاب ، وشاهدت إبنها المصاب ، ثم نزلت إلى أسفل ، وفاه لسان سموها بألفاظ بذيئة فى حق القاتل وشقيقته وكل من يمت له بصلة ..

فى الليالى التالية لم تنم القاهرة ..

كان الصراع بعيداً عن اهتمامات رجل الشارع القاهري .. ولم يكن أحد من أبطال الحادثة محبوباً .. العكس هو الصحيح .. فقد كانت الإشاعات تتوالى عما يفعله الأمراء والأميرات .. بتبذيرهم وسفههم .. وخضوعهم للإحتلال وسلوكهم غير السوى .. وكان « **فؤاد** » بالذات مشهوراً بأنه شمام .. أما « **سيف الدين** » فكان شاباً طائشاً تافهاً .. سكيراً .. مختل الاعصاب ..

لكن القضية التى طُرحت أمام رجل الشارع على الفور ، كانت قضية الذين يحوزون السلطة ، كانت أسرة « **محمد علي** » قد حكمت مصر بالحديد والنار والمشانق ، وقد خلق هذا « هيبة » خاصة لها . هيبة صنعتها الانتصارات التي حققتها

جيوش الفلاحين المصريين تحت قيادة كل من « **محمد على** » و« **إبراهيم** » و« **إسماعيل** » فى ميدان الحرب ، وصنعها نجاحهم المذهل فى تصفية خصومهم تصفية دموية ، كما صنعها القهر والقتل بفناجين القهوة المسمومة ، والنفى إلى أقاصى السودان ، عند أىّ بادرة معارضة أو تمرد ، أو تَمَرُده !

وكانت هذه « الهيبة » قد جعلت أفراد الأسرة أساطير حية ...وصحيح أن رجل الشارع كان قد تمتع لشهور بامتياز سب هذه الأسرة .. وذلك في أثناء الثورة العرابية ، عندما كان صعاليك القاهرة يهتفون : « يا توفيق يا وِشّ القملة .. مين قالك تعمل دي العملة » .. بيد أن هذا كله كان قد انتهى بنهاية الثورة . وحوسب الذين تجرأوا على « هيبة الحكم » ، حساباً عسيراً !

وفجأة وجد رجل الشارع نفسه « يتفرج » على الأسرة المالكة ، ويشاهد كل مايدور في كواليسها السرية .. بل ويكتشف طبيعة العلاقات الخاصة جدا بين أفرادها .. فاذا بها علاقات غريبة .. إحتيال ونصب .. زوجة تتعرض للضرب بالسياط كأنها زوجة لبلطجي أو فتوة ، وأمير يعيش على حساب زوجته ويقامر بأموالها .. وألفاظ بذيئة .. محاضر سكر وعربدة .. جنون وخبل وهيستيريا .. « **الأمير سيف الدين** » يقول ببساطة في محاضر التحقيق معه ، التى نشرتها الصحف أنه « يُغَيِّر ريقه » يومياً على كأس من الويسكي الممزوج بالماء ، والباشوات كانوا يستعدون « لبرتيتة بوكر » فى الكلوب الخديوى، قبل أن تنطلق رصاصات الأمير المجنون «أحمد سيف الدين»، فيربك غزلهم، ويفض شمل برتيتهم.

ويكتشف رجل الشارع أن الهيبة التى يزعمها الأمراء لأنفسهم هى هيبة مزيفة .. وأن الذين يمارسون السلطة يلعبون كالأطفال ، إنهم ليسوا آلهة كما يصورون أنفسهم .. وخلف شواربهم المقواة بالكوزماتيك ، تفاهات ، وسخافات ، وانحطاط خلقى أيضاً ..

وقد علق ولى العهد ـــ السلطان فيما بعد ـــ « **حسين كامل** » على الحادثة فقال :

ـــ « عرفنا فى أسرتنا المقامر ، والسكير ، والنصّاب .. ولم يكن ينقصنا

إلاّ القتلة ! »

وطوال جلسات المحاكمة .. تابع رجل الشارع وقائع الحادثة مذهولاً .. وبلغ من إهتمامه بها أن الصحف نبهت الجمهور إلى أبواب المحكمة التى سيدخل منها .. وذكرت أن الزحام كان شديداً لدرجة أن عدد الواقفين كان أكثر من عدد الجلوس .. مما اضطر القاضي إلى الامر بمقاعد إضافية لأصحاب المقامات العالية .. وكان الزحام فى شارع البستان حيث كانت تقع المحكمة .. شديداً جداً ..

كيف لا .. والجانى حفيد **«ابراهيم باشا»** ابن «محمد على» !؟

والمجنى عليه عم الخديو الحالي وشقيق ولى العهد .. والإبن الأصغر للخديو **«إسماعيل»** !

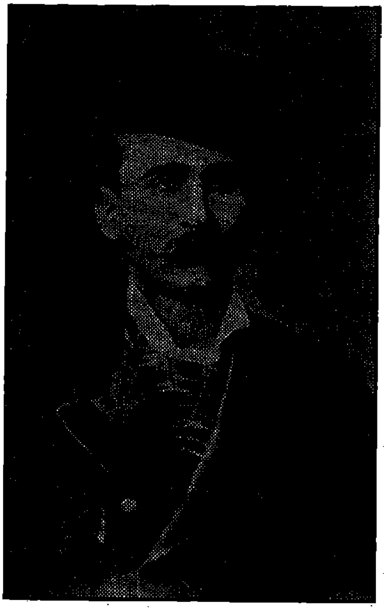
في قسم عابدين إستمر التحقيق مع البرنس القاتل حتى الرابعة صباحاً .. وفي التحقيق اعترف « **الأمير سيف الدين** » بأنه خرج من المنزل وفى نيته قتل عمه « **الأمير أحمد كمال** » وزوج شقيقته « **البرنس فؤاد** » .. فلم يجد الأول ونفذ نيته فى الثانى ، وبرّر نيته بأن الأول اقترض منه نقوداً ورفض أن يردها وأنه يسعى لوضعه تحت الوصاية .. أما الثانى فانه يسيء معاملة شقيقته ، فضلاً عن أنهما معاً يقفان بينه وبين خطيبته ويعرقلان زواجه ..

كان المجني عليه قد تُرِك حيث هو في الكلوب الخديوى .. وقد فحص الأطباء الحالة ، وأخرجوا الرصاصة التي أصابته فى فخذه ، بيد أنهم أكتشفوا أن الرصاصة الثانية قد نفذت من بطنه إلى صدره وإستقرت بين الضلعين السادس والسابع على بعد ثلاثة ملليمترات من القلب ، وقد خشوا أن يؤدى تحركه إلى تحركها لتمس القلب وتصيبه بالالتهاب ، فأبقوه حيث هو فى الكلوب تحت الملاحظة ..

وعندما بلغ نبأ الحادث مسامع **«شويكار»** لم تهتم به ، بل إنها ــ كما قالت في مذكراتها ــ خاطبت نفسها قائلة : فى ستين داهية .. راجل بلطجي .

وفي صباح اليوم التالي للحادث ، اقترحت عليها إحدى صديقاتها أن تزور زوجها الجريح في الكلوب ، وأقنعتها بأن ذلك سيكون ملائماً .. ولما أبدت رغبتها تلك للأمير « **حسين كامل** » ـــ شقيق المصاب ـــ صاح غاضباً : محال أن تزور شقيقة المجرم أخي !

وعلى إمتداد أكثر من أسبوعين كانت البيانات الطبية تصدر يوميا عن حالة الأمير « **أحمد فؤاد** » . واهتم الخديو بالحالة وأرسل مندوباً عنه لعيادة المريض ، وفتح « الكلوب » سِجلا للزيارات يسجل فيه كبار الزوار تمنياتهم للأمير المصاب بالشفاء !



الأمير (السلطان فيما بعد) حسين كامل

قضى الجاني ليلتين في قسم عابدين رفضوا خلالهما السماح له باستخدام الأغطية الوثيرة التى أحضروها له من منزله .. وتركوه ينام على الأرض كبقية المسجونين وعومل في سجن المحافظة معاملة شرسة .

نجحت العملية الجراحية التى أجريت للمصاب ، وانتقل إلى الإقامة في سراى عزيز باشا بشارع الإنشا .. وهناك اجتمع بشقيقه « **حسين كامل** » .. واتفق معه على أن يُطلّق زوجته .. وكان يعتبرها محرِّضة على قتله .. خاصة أنها في التحقيق الذى أجرى معها من خلف ستار ـــ كما حرصت « **المؤيد** » على تأكيده ـــ قد ذكرت أنه يسيء معاملتها .. وتحدثت عن طمعه فى أموالها وضربه إياها ..

عندما وصلتها ورقة الطلاق كانت حاملاً في شهرها الثانى .. والغريب انها أرسلت إلى مطلقها رسالة في اليوم التالى تقول له فيها : « لا أصدق أنك يا فؤادي لاتريدنى .ى عالمة حُبّك لى .. أقبّل قدميك واستحلفك أن تسامحني فإن لم يكن صفحك عنى من أجلي ، فليكن من أجل إبنتنا « **فوقية** » ، والصغير الذى سأضعه

بعد سبعة أشهر .. اعتبرنى جارية إشتريتها من سوق النخاسة .. لاتظن ياحبيبي انني حرّضت « أحمد » ذلك الأبله على أن يقوم بعمل شنيع كهذا .. كيف أحرض على قتل والد طفلي .. دعنى أراك مرة واحدة وأموت » !

لم يستجب « فؤاد » لرسالتها .. وتركت « قصر الزعفران » لآخر مرة ، إلى سراى والدها بقصر الدوبارة.. وأرسلت عمتها « عين الحياة هانم الهدى » إلى « سراى الزعفران » لأخذ بقية أمتعتها.

فى تلك الفترة كان « الأمير سيف الدين » يعانى من متاعب الحبس . وذكرت « المؤيد » أنه يشكو من كثرة البق فى السجن ، ويقول إنه لايستطيع أن ينام لكثرة ماينهال عليه من سقف القاعة التي هو فيها ومن جميع جوانبها ..

وبدأت المحاكمة فى أواخر يونيو.. كان البرنس طوال مدة المحاكمة ساكن الجأش ، هادئاً ، شاخصاً إلى الأمام لايلتفت يميناً أو يساراً.. كأنه غريب عن القضية ، أو مجرد مشاهد بسيط من جملة المشاهدين . وعندما بدأ النائب العام



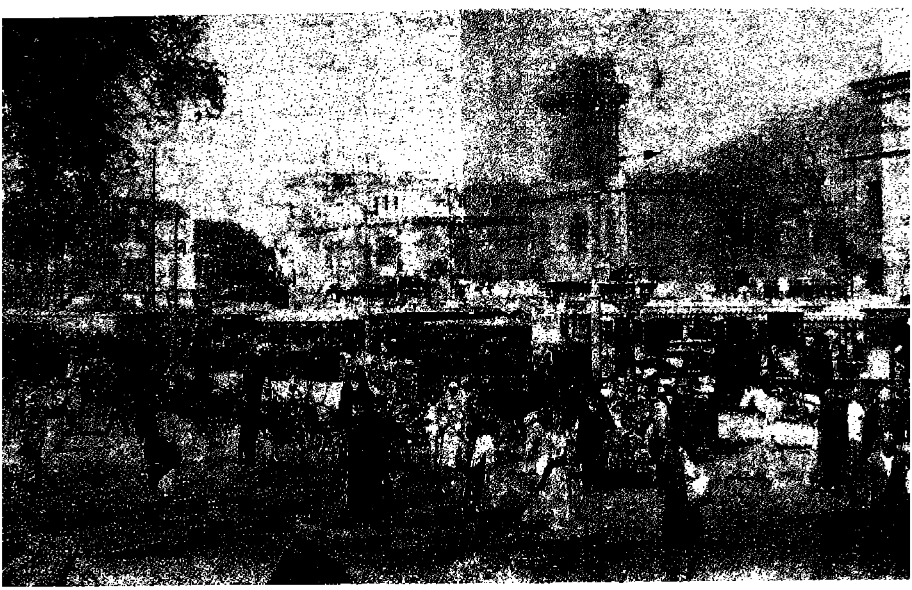
« الأميرة فوقية » الثمرة الوحيدة التى بقت على قيد الحياة من زواج شويكار وفؤاد

مرافعته ، وأخذ فى تجريحه له ، ثبّت بصره عليه ، ولم يختلج وجهه بشيء . أمّا فى مرافعة الدفاع ، وعندما بدأ « **خليل بك ابراهيم المحامي** » يذكر طفولته المعذبة .. ويقرأ وسائل أخته اليه .. تقلص وجهه .. ودُهِش الحاضرون .. وأوشك بعضهم على البكاء شفقة على الأميرة الجميلة المعذبة !



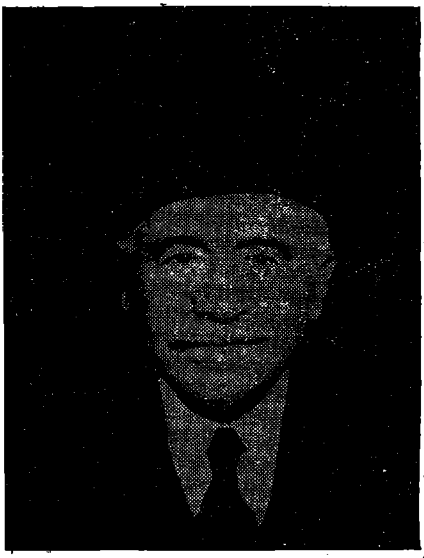
طوال مدة المحاكمة ، والوقائع الغريبة تتناثر ، والتفاصيل المرعبة تتسرب ، والاشاعات تحيط بكل فرد فى الأسرة المالكة ، والصحف تعبر عن مختلف الاتجاهات حول المسألة .. وتثير قضايا أخرى أخطر بكثير من قضية الصراع الثاري داخل الأسرة المالكة ..

كانت « **المقطم** » هى التي رفعت على الفور شعار الهجوم على الأسرة المالكة .. فعلت هذا فى مقدمة أول نبأ نشرته عن الواقعة . فقد قالت إنه لولا وجود



ميدان العتبة أهم ميادين القاهرة الشعبية في نهاية القرن الماضى

عدد من الأمراء المحترمين فى العائلة المالكة « لحق الناس عموماً ولأرباب الأقلام منهم خصوصاً أن يسلقوا هذه العائلة بألسنة حداد ، ويشهروا بها فى كل ناد ، لكثرة ما يأتى بعضها من الأفعال المنافية للكمال والمستحقة للندم واللوم والتعنيف ، حتى أنّا لانسمع لها بحسنة واحدة إلاّ سمعنا بسيئات عديدة قبلها .. وكأن العائلة التى يُطلب منها أن تكون مثال الكمال والاعتدال وقدوة الأمة فى حسن السلوك وحفظ الشرائع والقوانين ، لايطلب الكثيرون من أفرادها إلاّ إرتكاب ما يغاير القوانين والآداب والانغماس في الملذات والشهوات وسلوك السُّبل المؤدية الى حط منزلتهم فى عيون الرعية وتقويض أركان حكمهم بدلاً من تقويتها » .


« فارس نمر » باشا

ورفعت « المقطم » شعار « المساواة أمام القانون » .. فذكرت أنّ الناس يتوهمون أن أمراء العائلة الخديوية غير خاضعين للقانون مثل بقية الأهالي « وهذا وهم باطل لأنهم هم وبقية الأهالي سواء أمام القانون ، وسيرى الناس كلهم أن القضاء يحكم على الجاني منهم حسبما تستحق جنايته ، وأن المحكوم عليه يعاقب كما يعاقب أصغر خادم عنده .. وأننا فى عصر يُطأطىء الكبير رأسه فيه أمام القانون كالصغير ، حتى الذى يستثنيه القانون يعلم أنه يُسأل عن كل مايفعل » .

وكانت إشارة « المقطم » إلى من يستثنيه القانون ، واضحة قصدت منها الإشارة إلى « الخديو عباس حلمي » !

وأخذت « المقطم » على الصحف الأخرى أنها تنتهز فرصة « فقير جاع فسرق ليشبع » أو « رجل من عامة الناس ربّاه أبواه في ظلال الجهل وعِشْرة السوء لشدة

فقرهما ، فضرب رفيقه فجرحه أو قتلة » . تنتهز الصحف هذه الفرصة لتجعل من هذا « الجانى الضحية » أمثولة . لكن إذا كان القاتل أو السارق غنياً ، فان ألسنة الصحف تصمت . فمتى « تفعل الصحف مع الغني ماتفعله مع الفقير ، وتعامل الكبير معاملتها للصغير من هذا القبيل » ؟

واحتدت لهجة « المقطم » بعد ذلك ، فذكّرت خصومها ، أنهم يتجاهلون أخبار ظُلم الأغنياء للفقراء ، « أخبار رعاة البقر والجاموس الذين إذا جلسوا بمواشيهم للقيلولة في ظل الاشجار جُلِدوا بالسياط فى الغيطان ولم تسمع صراخهم غير القيعان ، وأخبار الغش في اللعب والطرد من النوادي الأجنبية ، والمنع من الدخول إلى ميادين السباق .. وفتح محلات المقامرة .. ومزج الراح فيها بالعقاقير المخدرة عند المعاقرة » .

ثم دافعت عن حرية الصحافة ، فقالت « إن الجرائد الحرة فى البلدان الحرة ، تعلم أن رؤساء الأمة وأمراءها وعظماءها ووجهاءها هم الذين يَقْتدي بهم سواهم . ويتشبّه بهم من هم دونهم . فإذا لامت الضعيف على ذنب لامت القوي أضعاف ذلك على الذنب عينه . وإذا ذمت جناية الحقير يسيراً ، ذمت جناية الأمير كثيراً ، وشددت عليه النكير أضعافاً حتى يكون عبرة لغيره » .

ليس هذا فقط ، بل إن « المقطم » ذكّرت الشعب المصرى في أثناء المحاكمة ، بأن « المساواة » قد أصبحت حقيقية وأن الفلاحين قد أصبحوا سادة أخيراً ، فها هو « حفيد إبراهيم باشا إبن محمد علي جالس في مجلس المجرمين ، وعسكري فلاح ابن فلاح رافعاً بندقيته بيده ، وواقفاً فوق رأسه ، ولسان حاله يقول له : طأطيء رأسك أمام منبر العدالة .. واحذر سيف النقمة فوق عنقك .. ثم يراه خاضعاً خاشعاً بين أيدي القضاة من أبناء أولئك المصريين الذين كانت حياتهم ومماتهم بين شفتي أجداده الغابرين .. ويقف أحدهم بالنيابة عن الحكومة فيوسعه توبيخاً .. ويقف بعده مصري صعيدي ، ومصري بحراوي ، يدافعان عنه ، ويلتمسان له الرحمة ، قائلين : اشفقوا عليه ، فما هو إلا مسكين ضعيف بائس الحال ، ساءت تربيته وجفاه ذووه .. وضعُفت مداركه »

وأخذت « **المؤيد** » جانب الأسرة المالكة . وذكّرت « **المقطم** » بعمالته وعمالة أصحابه للاحتلال البريطاني .. فهو « عدو قليل الأدب ، خاصة عندما يتعلق الأمر بالبيت الخديوي » ، فالمقطم « بازاء كل حادثة تتعلق بالبيت الخديوي الكريم جليلة كانت أو صغيرة ، مُفرحةً أو محزنة ، عدو لا أدب عنده ، ولا أخلاق ولامروءه على الإطلاق » .

وقالت « **المؤيد** » إن مثل هذا الحادث يمكن أن يقع بين أعظم العائلات الملوكية وفي كل زمان ومكان ، فلا « يجسر أحد ولا يخطر على بال أحد ان فعلة كهذه في ظروف لاسبة منها على شرف العائلة والأفراد ، تحط من قدرها ومنزلتها في أعين الرعية وتقوض أركان حكمها وبيان مُلكها » .

وقالت صحيفة « **السلام** » ــ التي تصدر فى الإسكندرية ــ أن « التعزية الكبرى أن الجرم لم يكن عن أمر يوجب الخجل ، ولا دعا إليه شأن من شئون النقيصة ومساس الأعراض بحمد الله ، بل هو يكاد يكون الحادث الوحيد في هذه العشيرة الكبيرة على طول تاريخها وتقادم عهدها ، ولم يكن نشأ فوق ذلك إلا عن طيش شباب ونزق جهالة ، وحماقة لا غير مما نراه في غير هذه الأسرة العالية من حكايات التاريخ وأخبار الناس ، بل الذى يعزى القلوب أن الأسرة المالكة في فرنسا وفي إنجلترا وفي إيطاليا لايخلو بلاط منها من الفظائع العظيمة والجرائم الهائلة » .

وكتب « **يوسف نحاس** » ــ في « **المؤيد** » ــ يحتج على قذارة سجن الأمير « **سيف الدين** » وعلى نومه على الأرض أُسوة بالرعاع وأبناء السْبيل ، ونفى أنه من الذين يؤمنون بألوهية الملوك ، ولكنه يعتقد أن كل عائلة حملت عبء الأحكام الثقيلة طويلاً .. ووقفت أوقاتها وحياتها لخدمة الأمة والسهر على مصالحها ، جديرة بمعاملة ممتازة .. وطالب « **يوسف نحاس** » بتشكيل محكمة مخصوصة لمحاكمة الأمير ، بقانون خاص ، وبتحسين معاملته .

وكان وضع الأمير فى السجن شديد الوطأة على البعض ممن ذهلوا لان أميراً من الأسرة المالكة يعامل معاملة السوقة . حتى أن المحامي الذي وُكّل بالدفاع عنه، حرص على أن يبدأ مرافعته بالإشارة إلى هذه الواقعة الخطيرة ، فقال : « آسف على هذا

المتهم المسكين لأنه شارك المجرمين وقطاع الطرق والسالبين فى مأواهم وفى مجالسهم ومآكلهم . آسف لأنه نام على التراب وكان أرفع وأكبر من أن تمسه قدمه .. آسف على شبابه » .

وغضب « **المؤيد** » للاشارة الخبيثة التى وردت في كلام « **المقطم** » عن الخديو .. فقال « إن الجناب الخديوى الذي يستثنيه وحده القانون ، يعلم حقاً أنه مسئول عن كل مايفعل أمام سلطانه الأعظم وأمته وضميره ، كما يعلم ذلك كل مَلِكٌ مسئول أمام أمته والدستور الذى يحكم البلاد بمقتضاه . ولكن القراء لايجهلون ماذا يقصد « **المقطم** » الذى لايترك فرصة للشماتة إلاّ رفع بها عقيرته » .

لم تجد النيابة وسيلة لكسب القضية أمام المحكمة سوى تجريح المتهم .. فجمعت التفاصيل عن تصرفاته الطائشة : سُكْره وعربدته وإختلاله . ولم يجد الدفاع عنه وسيلة لتبرئته سوى تجريح المجنى عليه ، ووصف تصرفاته المنحطة مع زوجته . والتماس العذر للمتهم بأنه لم يجد من يهتم به ، أو يعلمه ويهذبه .

وهكذا وضعت الأسرة المالكة فى قفص الإتهام. سواء من جانب الإدعاء .. أم من جانب الدفاع!

وحاول الدفاع أن يخفف العقوبة القانونية ، فدفع — على سبيل الاحتياط — بجنون المتهم .. ودفعت النيابة بمسئوليته الكاملة عن الحادث ، وتوافر رُكن سَبق الاصرار . وتليت رسائل « **شويكار** » إلى شقيقها في المحكمة ..

وأخيراً صدر الحكم بمعاقبة « **الأمير سيف الدين** » بالسجن سبعة أعوام . وبتعويض رمزي للأمير « **فؤاد** » الذى كان قد دخل القضية كمدع بالحق المدنى .. وطُعِنَ في الحكم استئنافياً فخففت محكمة الاستئناف عقوبة السجن إلى خمسة أعوام .. وكانت المحكمة في حكمها قد أثبتت أن الجناية متعمدة ، وأن القاتل كان يقصد القتل لا التخويف ولا الجَرْح ، وأنه غير مضطرب ، بل قوي العقل وحسن التدبير لشئونه الذاتية .. ولهذا فقد رفضت دعوى الحجر التى كانت مرفوعة أيضاً !



وهكذا أسدل الستار مؤقتا على رصاصات «**الأمير سيف الدين**»، ليظل صداها لسنوات هائماً فى سماء السياسة المصرية فمع أن المصريين، كانوا قد أدركوا من التفاصيل التى نشرت عن الواقعة، طبيعة تلك « الهيبة » المزيفة التى تزعمها الأسرة المالكة لنفسها ، وأثر هذا باستمرار في علاقتهم بـ «**الأمير فؤاد**» ـــ الذي تولى الملك بعد ذلك ، وظل ملكاً لمصر حوالى عشرين عاماً ـــ وهى علاقة لم يدخلها عنصر الإحترام فى يوم من الأيام. إلا أن الوجه الآخر للقضية ، وهو تثبيت وتأكيد مبدأ « **المساواة أمام القانون** » لم يلق نفس الاهتمام . العكس من هذا ، فمعظم الصحف الوطنية ، قد هالها أن يعامل الأمير معاملة الأفراد العاديين من الشعب ، ليس هذا فقط بل إن مفكراً ليبراليا، ذى نزعات متحررة هو « **يوسف نحاس** » ، قد تصدى للدفاع عن مبدأ خطير ، هو إزدواجية القانون وإزدواجية القضاء ، فطالب بأن يكون للشعب قانونه وقضاؤه وللملوك قانونهم وقضاؤهم .. بل إن العقل المصرى قد فشل أيضاً فى تمثل قيمة خلقية ، فردية واجتماعية ، هى قيمة « الشرف » . فاعتبار الحادثة غير مخلة بالشرف ، رغم ماتحفل به وقائعها من نَصْب وسُكر وعربدة وقتل وقمار ومعيشة على حساب النساء ، طالما أنها لاتتضمن « مساساً بالعرض » ، يعطينا فكرة عن هذا التناول الخاص والمتخلف لمسألة الشرف الذي كان سائداً في تلك الفترة ، وربما مايزال سائداً إلى اليوم .

أما أخطر الأصداء التي تركتها رصاصات «الأمير سيف الدين» فهو ذلك الموقف الذى أخذته « **المقطم** » وقوات الاحتلال و«**اللورد كرومر**»!

فـ« **المقطم** » هو الذي دافع عن فكرة المساواة أمام القانون ، وعن حرية الصحافة وحقها في تناول ذوي المقامات العالية ، وهو الذي هدد الخديو « **عباس** »

بأنه قد يخضع للقانون كغيره من الناس . وموقف « **المقطم** » من القضايا الوطنية معروف ومشهور . فهى لسان حال الاحتلال ، تدافع عن بقائه .. وتبرر وجوده .. هذا في حين أن الصحف الوطنية وعلى رأسها « **المؤيد** » أخذت الموقف المناقض أى الدفاع عن الأمير والعائلة المالكة !

ان هذه الثنائية الغريبة في العقل المصري ، والعربي ، سمة متكررة وذات دلالة مهمة وخطيرة !

لماذا وقفت القوى الوطنية ، المعادية للاستعمار موقفاً متخلفاً من قضايا جوهرية كقضية تحرير العبيد ، والمساواة أمام القانون ، وتحرير المرأة . إننا نلاحظ ذلك في موقف « **المؤيد** » و« **الشيخ علي يوسف** » من هذه القضية ، ومن قضايا أخرى سابقة ولاحقه ، وهى مواقف تواصلت في الصحف الوطنية التى صدرت بعد ذلك ، ونلمح أشباهاً لها في مواقف ، « **اللواء** » وكتّابها البارزين ومنهم «**عبد العزيز جاويش**» و«**مصطفى كامل**» ..

ثم لماذا وقفت القوى الاستعمارية أو الممالئة للاستعمار ، هذا الموقف المستنير ، حتى بدا وكأن « **المقطم** » و« **دار المعتمد البريطاني** » هم حماة الحرية والديمقراطية ، والداعين إلى المساواة بين الناس أمام القانون ، وبخضوع الكل للقضاء ؟!

والموقف قابل للتفسير بالطبع ..

هناك عامل ذاتى في كل قضية على حدة . وهناك عوامل مشتركة ، ذلك أن الصراع بعد الاحتلال ، كان صراعا بين هذا الاحتلال والقوى الوطنية الرافضة لوجوده والمقاومة لهذا الوجود ومنذ بدأ حكم « **الخديو عباس** » ، أصبحت السراى فى جبهة القوى الوطنية عموماً .. وفي هذه القضية بالذات فان محاكمة « **الأمير سيف الدين** » وفضح وتجريح الأسرة المالكة كان مقصوداً منه فى الأساس تجريح القوى الوطنية فى شخص أسرة أحد اقطابها ، إن لم يكن أكثر هذه الأقطاب ثقلاً وأهمية وهو « **عباس حلمي الثاني** » .. وهذا هو السبب في موقف « **المؤيد** » المنحاز للسراى !

وكان الاحتلال البريطاني ، يركز في دعايته السياسية ، على أنه جاء لينقذ

المصريين من طغيان حُكّامهم ، الذي كان الجيل المعاصر — آنذاك — قد عانى منه الكثير في عهد « **الخديو إسماعيل** » ، وبهذا وضعت دعايته « الطغيان » كمقابل ومعاكس « للإستقلال » وكانت الدعاية الاستعمارية تتوهم انها تستطيع بتحسين الإدارة وإلزام الموظفين العموميين حدود وظائفهم ، وبعض الإصلاحات الأخرى ، إحداث الإختلال في تقدير المصريين للمسألة ، بحيث يفضلون الإحتلال مع الحريات العامة النسبية عن الإستقلال مع الطغيان الفردى القاتل !

ولاشك أن الاختيار كان صعبا .. بل لعله كان مرهقا ومربكا خاصة أن العناصر الوطنية لم يكن لها فى هذا الوقت ثقل جماهيرى نسبى يمكنها من وضع المسألة فى وضعها الطبيعى لترفع شعار « الاستقلال مع الحريات العامة » . ومن المؤكد أن عناصر قليلة — لم تكن نادرة — هى التي كيّفت الموقف تكييفا صحيحا آنذاك . بينما تصرفت أغلب العناصر الوطنية تصرفات تلقائية انحازت فيها الى أحد الطرفين . مع الاستقلال والطغيان والتخلف . أو مع الاحتلال والحرية والتقدم !

وتلك هى محنة المصريين الأساسية التي عانوا منها فى حلقات تالية من تاريخ وطنهم ، ولعلها محنة عربية قومية ، فرضت على العرب دائما ، اختيارين لا ثالث لهما : أما القبول بنظام حكم وطنى معاد للاستعمار ، ساع الى التحرر من التبعية ، لكنه مع ذلك يهدر حرياتهم العامة والفردية ، ويحكمهم بالمعتقلات والسجون ويقيم حكما بطريركيا وطنيا .. أو القبول بنظام حكم تابع أو عميل أو — على الأكثر — غير متشدد فى الوطنية لكنه مع ذلك ، أكثر ديمقراطية وأقل إهداراً للحريات العامة والشخصية ، وأكثر احتراما لسيادة القانون وحصانة القضاء .. أما الطريق الثالث وهو أن يكون النظام وطنيا ديمقراطيا معا ، فهو اختيار لم يكن واردا إلا نادرا ..

وكانت « **المقطم** » نموذج لهذه المحنة ، فقد كان صاحباها « **يعقوب صروف** » ، و « **فارس نمر** » — من أنصار الاحتلال ودعاته الأقوياء ، حتى أن « **اللورد كرومر** » صرح بأنه يستطيع أن يحكم مصر بخمسين جنديا فقط بشرط أن تواصل « **المقطم** » الصدور ، ومع ذلك ، فقد لعبا الدور الرئيسى فى الدعوة لسياسة العقلية العلمية الصناعية ، وبذر بذور النظرة العقلانية الى الظواهر في التربة المصرية



والعربية ، وكان صوتهما أعلى الأصوات دفاعاً عن الحريات العامة بمفهومهما الليبرالي ، والعجيب أنهما لم يجدا تناقضا بين تأييدهما لاحتلال مصر ، ودفاعهما عن الحريات العامة والشخصية والمبادىء الليبرالية !

في سنة ١٩٠٠ بذلت المساعى الحميدة .. وتدخلت حرم « **اللورد كرومر** » ، — وكانت صديق للأميرة « **عين الحياة** » عمة « **الأمير سيف الدين** » — وتدخلت قوى أخرى كان وراءها « **الخديو عباس حلمي** » نفسه . كان هدف هذه المحاولات جميعها الافراج عن الأمير ، بدعوى أنه مختل العقل . والتقت أهداف العمة التى تريد أن تفرج عن ابن شقيقها ، بأهداف الطامعين في ثروة الأمير . وكان على رأس هؤلاء « **الخديو عباس** » نفسه !

وتحركت دعوى الحَجْر من جديد ، وقيل صراحة أن الخديو يستصوب ذلك ، وأنه اختار بنفسه وصيا على الأمير المحجور عليه . وكان لابد من إثبات جنونه أولا . واتفقت السلطات على إبعاد الأمير إلى قرية « **تايسهرست** » بانجلترا لتكون مقرا لاقامته تحت ستار المعالجة والاستشفاء . وأرسل الى المستشفى تطلب منه عدم تمكين أحد من زيارة الأمير المجنون ، إلاّ باذن كتابي منها . وعندما أرسلت أمه مندوبا عنها لزيارته بعد ذلك بعدّة سنوات قيل له : نحن لانعرف لها صفة

واكتشفت الأم اللعبة !

ظل الأمير في المستشفى ربع قرن كامل ، تدهورت أحواله خلالها ، تركوه مهملاً بلا عناية ، يطلب خمرا يقدمونها ليحتسى منها مايشاء . وظل يتدهور ويتدهور . خلع طاقم أسنانه . وأثر فيه الحرمان الجنسي الطويل فاختلت أعصابه فعلا وأوشك على الجنون .

وملأت والدته الدنيا شكاوى : أرسلت لرؤساء الوزارات ، ووزراء الخارجية والصحف في مصر وانجلترا وتركيا دون جدوى ..

وفجأة في سنة ١٩٢٥ حدث حادث غريب !

نجح زوج الأميرة « **فريدون باشا** » — في رشوة حارس الأمير ، وكان انجليزيا يسمى « **وليم بليم** » ، وزميل له هو « **باتون** » . وقيل أن شقيقته الجميلة ، الأميرة

« شويكار » ، قد أوهمت الحارس بأنها قد وقعت في غرامه وأن الرشوة كانت عينيه ولم تكن مادية .

المهم : خرج الأمير مع حارسيه إلى ضاحية قريبة من القرية ، هي ضاحية « هاشنجر » ، اختلطوا بجماهير المتنزهين . ثم سافروا على احدى البواخر التى تقوم بنزهات بين ساحلى انجلترا وفرنسا ، فأقلتهم الى بولندا . ومن هناك ركبوا سيارة كانت في انتظارهم

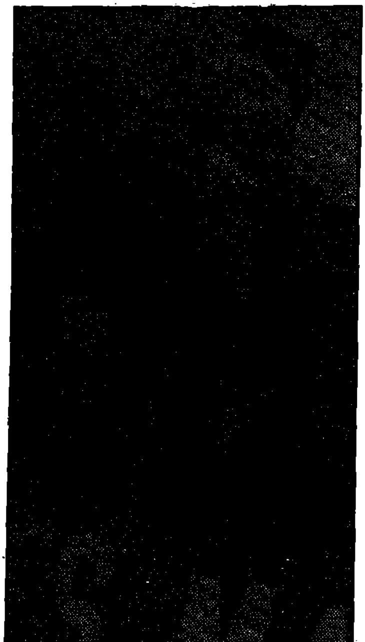
ورحلوا متنكرين الى ايطاليا ومنها اللاستانة

وبدأت الأم تسعى لرفع الحجر عن ثروة ابنها . تلك الثروة التى أربت على عشرة ملايين من الجنيهات وكانت في الأفاقين والنصابين ..

وفي بحثها عن محام مصري يرفع لها القضية أمام « مجلس البلاط » ، اشتبكت خيوطها بخيوط شخصيتين سياسيتين خطيرتين هما « **مصطفى النحاس باشا** » — سكرتير حزب الوفد المصرى آنذاك — و « **ويصا واصف أفندى** » — أحد أقطابه ..

وقد كان مُقَدّرا لهذا الاشتباك أن يفجر قضية أخطر من الأولى ، وأن يطلق رصاصا أعنف .. وأكثر دويا .

لكن ذلك فصل آخر من قصة الاختيار بين الاستقلال وبين الديمقراطية !



١٩٣٧ : الأميرة شويكار تعود إلى مصر لأول مرّة بعد وفاة الملك فؤاد فى أبريل ١٩٣٦

(*) اقتضى ترتيب فصول هذا الكتاب على أساس التسلسل التاريخى أن يأتى ترتيب الفصل الثاني من هذه الحكاية ، بعيداً — إلى حد ما — عن ترتيب الفصل الأول ، بما فصل بينهما من أحداث ، لذا لزم التنويه ، الى أن هذا القسم الثانى ، هو المنشور فى الفصل المعنون « مؤامرة ضد زعيم الأغلبية » .



جلاد دنشواي

اسمه : « ابراهيم الهلباوي » .

على المستوى العام ، عرفه الناس باعتباره واحداً ــ من أعظم المحامين الذين أنجبتهم مصر .. إن لم يكن أعظمهم على الاطلاق ، أما ــ على المستوى الشخصى ــ فإن حياته كانت تراجيديا مصرية فاجعة .. فقد كانت سيرته نموذجا تقليديا لقصة حياة البطل الذى يخطىء مرة واحدة ، فتودى به خطيئته ، ويظل يجاهد العمر كله لكى يحصل على الغفران فيوصد الشعب قلبه دونه ، ولايرق له ، وهو الشعب الطيب القلب ، الحنون ، الذى طالما غفر لكثيرين ، وعفا عن كثيرين ..

ذلك رجل تغنى به الناس ، دخل حياتهم اليومية ، فقالوا فيه الأمثال ، ورووا عنه الفكاهات والأساطير ، وأحبوه كأعظم مايكون الحب ، وكرهوه كأعظم مايكون الكُرْه .

وصفه الأستاذ « **عباس محمود العقاد** » مرّة بأن « كان ذلاقة لسان لاتطيق نفسها ولاتريح صاحبها » .

وقف مرة يترافع فى قضية مَدَنِيّة ، وكان يقرأ القضايا بسرعة ويعتمد على بديهته ، وفي أثناء المرافعة تنبه موكله إلى أن الأستاذ قد نسى ، وأن مايقوله الآن هو حجج الخصوم ، فهمس له بذلك ، وأدرك هو الموقف ، فقال على الفور دون أن يرتبك أو يتعثر لسانه ، أو يغير نبرات صوته : هذه هى حجج خصومنا .. ولكنها واهية ، وبدأ بسرعة يرد عليها بنفس البلاغة !

وصفه معاصروه ، فقالوا أنه كان « أبلَغ طلاّب المَرْحَمه طوال أكثر من نصف قرن » .

رجل كان ينتمى لعصر غريب كانت القدرة على الكلام ، هى أعظم قدراته . وأجدرها بالاحترام ، وهى التى تمنح « المكانة » وتوزع الحظوظ .

يقول فلاح لآخر محتداً :

— والله لاقتلك وأجيب « **الهلباوى** » ..

ذلك أنه مهما كان تورط المجرم وفداحة الجرم ، فإن « **الهلباوي** » قادر على الحصول على البراءة .

ويذهب إبن بلد إلى الجزار ليشترى ، رُبْع أقة من اللسان ويهوله الثمن المطلوب .

فيصيح :

— ليه .. هوّا لسان « **الهلباوي** » ..

ذلك أن الرجل كان بليغاً كأعظم ماتكون البلاغة ، فصيحاً ، ذَرِب اللسان ، قادراً على المناظرة ، ماهراً فى المناورة ، ولاعباً لايشق له غبار ، فى صراع المنطق ، ومباريات الحجة ، وسباق البراهين . يناقش رأياً فيدعمه بألف دليل ، ويناقش ما يناقضه ، فيدعمه بألف دليل .

ذلك رجل كان يقف فى المحكمة فيهز مصر كلها . إذا ما أراد أن يستثير عواطف القضاة وحوح وولول وبكى وذرف الدموع .. وقد يبكى بعدما ضحك ، أو يقطع النحيب ليضحك بأعلى صوته .

وحتى فى ملامح جسده كان نموذجاً للعملاق : طويل القامة جداً . عريض لكتفين ملامح وجهه البيضاوى بين الاسمرار والاحمرار . كل شيء فيه طويل : شاربه . ذراعاه ، كتفاه ، أنامله ، وبالطبع لسانه .

عَمّر حتى زاد عمره على الثمانين .. شاخ كل شيء فيه ووهن عظمه ، واشتعل الرأس شيبا .

شيء واحد بقى قوياً ، فَتِياً ، عَصِياً على الشيخوخة ، مقاوماً للفناء : لسانه !!!

ذلك الرجل الأسطورى . الذى كان القطار يقف له . حيث لا يقف لأحد ، فى محطات صغيرة أو على مشارف المدن الكبيرة ، والذى قام قطار خاص مرّة لكى يقله إلى جلسة فى إحدى المحاكم .

طلب مُلوك وأمراء . وكسب مئات الألوف من الجنيهات ، وخسرها كلها حتى عاد كما بدأ فقيراً لا يملك شيء لكنه مع ذلك بدأ من جديد .. ومات وهو مستور أو يكاد ..

محامى « الظروف المخففة » الذى يلتمس العذر للمتهم المدان ، وينقذه ببراعته ، وقوة منطقه مما ارتكبت يداه ، يقامر بكل شيء فى « القضايا اليائسة » وينجح دائماً فى فك حبل المشنقة عن عنق المتهم الذى ثبت عليه الاتهام .

لكنه على الرغم من هذا كله — وتلك هى المأساة — لم ينجح فى التماس العذر لنفسه .

فشل « اعظم طلاب المرحمة » فى طلب الرحمة لنفسه من الشعب . عجز محامي الظروف المخففة ، أن يقنع « محكمة الشعب » بأن لديه ظرفاً مخففاً يستحق الأخذ به ..

وعلى امتداد ثلاثين عاماً طويلة ، حاول أن يكفر عن ذنب ارتكبه ، مستخدماً كل طاقاته المذهلة ، كل فصاحته ، لسانه الذّهبي ، قدرته الفذّة على المناظرة ، لكى يقنع رجل الشارع ـــ الجاهل الأمّي الذي تبهره البلاغة ـــ ببراءته ، أو حتى توبته ففشل. أصمَّ الشعب أذنيه ، وأغلق قلبه ، وغلظت عواطفه ، وصمد ـــ وهو الرقيق الحنون ، المتفاهم ، أمام ولولة « الهلباوي » ووحوحته وبكائه وضحكه ، وأبى أن يغفر أو يعفو ، لأن ذنب « الهلباوي » ، كان مما لاتصلح معه ظروف مخففة ، أو مما يجوز أن يقيد فى كشوف المرحمة .

بيد أنّ تراجيديا « الهلباوي » ـــ بعد ذلك كله ـــ تطرح قضية جيل كامل من المثقفين المصريين ، عاش على أرضها في تلك السنوات المريرة التى أعقبت هزيمة الثورة العرابية ، وتصفيتها وإجهاض كل الأحلام التى تعلقت بها ، وتلفت حوله ، فلم يجد فى نفسه شجاعة لاستئناف المقاومة ، أو للدفاع عن أحلامه ، فانغلق على نفسه ، وعاش لها ، وكرّس عمره لعملية صعود فردي مُضنى ، وأصبح كل هدفه ، أن ينجح ، بتلك المقاييس التجارية للنجاح : الشهرة والمال والمجد ، وإتقان العمل الفني ، والتفوق فيه . ضاقت دائرة الانتماء ، من الوطن إلى الأسرة ، ثم إلى الفرد ، وسادت أيامها نظرية تقول ، أن « الوطنية » ، هى أن يؤدى الانسان واجبه باخلاص ، وأن يتقن عمله ، ويتفوق فيه ، وألا يمد نشاطه الى ما عداه . ومع أن الفكرة فى جوهرها لم تكن خاطئة تماما ، إلاّ أن مكمن الخطر فيها ، هو النظر إلى الواجب الإنساني العام ، تجاه الوطن ، باعتباره نقيضاً لأداء الواجب الفردي ، تجاه النفس والأسرة والمهنة .

جيل كانت كل عناصره تنتمي لنفسها وتنكمش على نفسها في الأساس . وتحدد موقفها من كل شيء على أساس ارتباط هذا الشيء بمطامحها الفردية .. وفى ظنها دائماً أنها بتفانيها في أداء هذا الواجب ، إنما تقوم بكل ما هو مطلوب منها للوطن .. وللانسان ..

وربما لم يخطيء أحد من هذا الجيل خطيئة « الهلباوي » .

لكن خطيئته ، كشفت كل سوءات هذا الموقف المأساوي .. وأدانته إدانة ساحقة .. فكانت تحذيراً ونذيراً للآخرين .

يقول الأستاذ « **يحيى حقي** » :

ــ مسكين « **إبراهيم الهلباوي** » .. هذا الرجل الذى كانت شهرته مضرب الأمثال .. لا أعرف أحداً من ساسة مصر .. تجرَّع مثله العذاب علقماً ، وصابه كأساً بعد كأس .. سنين طويلة تكاد تكون هى عمره كله ..





الوالي محمد سعيد باشا

ككل الجيل ، أو معظمه ، وُلد « **إبراهيم الهلباوي** » في أسرة « مستورة » ، وهو تعبير مصري خاص ، يعنى : أنها أسرة لا تبيت جائعة ، ولكنها أيضاً لا تبيت ممتلئة المعدة تماماً .

كان والده ، مغربى الأصل ، تمصر وأقام ببلدة « **العطف** » بمديرية البحيرة ، وعندما بلغ « **إبراهيم** » الثانية عشرة ــ ودّع أُسرته وشدَّ الرحال إلى القاهرة لكي يتزود من العلم بالأزهر الشريف .

كان « **الأزهر** » أيامها محط كل الذين يرغبون فى التزود من العلم ، وكل الذين يريدون لأنفسهم مهنة تحميهم من السقوط فى هوة الفقر . وكانت تلك سنوات « **الوالي محمد سعيد** » الأخيرة . والأجانب يملأون مصر ، والشاب الريفي القادم من بلدة « **العطف** » يحلم بمستقبل سعيد وفي « **الأزهر** » ، تتكشف مواهبه الفطرية ، وتتبلور شخصيته المميزة ، كمشروع متمرد عظيم ، يتعلم أصول الفقه على المذاهب الأربعة . ويرفض « المالكية » لأن شيخهم لم يعجبه ، ويذهب

الى « **الحنفية** » ، وفي دروس النحو والمنطق والبلاغة يشاكس الشيوخ فيطردونه من الدرس فينتقل إلى عمود آخر ، ويختار أساتذة آخرين !

في بداية السبعينات من القرن الماضي ـــ وكان قد مضى عليه أربع سنوات وهو يدرس في « **الأزهر** » ـــ حط رحاله فى مصر رجل غريب اسمه « **جمال الدين الأفغاني** » كان موزع ثورات وناشر قلاقل . ومفكراً مقلقاً للذين يحكمون ولمن يحكمونهم ..

وفي « **قهوة متاتيا** » بميدان العتبة حيث تعود أن يجلس ، وفي منزله حيث تعود أن يلتقي بتلامذته . تعرف عليه « **الهلباوي** » .

كان « **الأفغاني** » قد ساح سياحته الطويلة في بلاد المسلمين ، يتحدث عن الثورة التي يحلم بها ضد الاستعمار الأوروبي ، وعن الاحتجاج الذى لابد أن يشمل علماء المسلمين ، فيخرجهم عن التبعية الآلية للسلف صالحاً كان أو طالحاً ، ويسمح لهم باستخدام عقولهم ، لتفسير الدين تفسيراً يخدم الحياة ، ويفيد في بناء دولة إسلامية قوية ..

عرابي على رأس جيشه في طريقه إلى ميدان عابدين



كان « الأفغاني » « لوثرياً » في جوهره . يسعى إلى حركة إحتجاج كتلك التي قادها « مارتن لوثر » ضد الكنيسة الكاثوليكية . هادفاً إلى تجديد الاسلام وبعث الروح العقلانية في انحاء البلاد الاسلامية وبين جماهير المسلمين .

وفي « الأزهر » — ثم في « قهوة متاتيا » وفي منزله — التقى « الأفغاني » بالرجال الذين أصبحوا فيما بعد أخلص تلاميذه ، والذين أثّروا في تاريخ مصر ، كما لم يؤثر جيل آخر . التقى بـ « محمد عبده » و« عبد الله النديم » ، و« سعد زغلول » ، وعشرات غيرهم من مثقفي الجيل ، وكان أصغر هؤلاء جميعاً : « ابراهيم الهلباوي » .

وتمر سنوات وهو يتعلم على « الأفغاني » كل ما كان يدعو إليه . فينبهر بالمنطق الجديد الذى جاء به .



جمال الدين الأفغاني

لقد حلل الشيخ الفلسفة وكانت حراما على أعمدة الأزهر . وتحدث في السياسة وتنظيم الأمم والشورى .. والسنوات تمر .. و« الهلباوي » يدنو من إنهاء دراسته ولم يبق إلا القليل ، ويحصل على « شهادة العالمية » ، أرفع شهادات الأزهر آنذاك ، والنقود تأتي من « العطف » لتذوب في جولاته الطويلة على مقاهي القاهرة ، وهو لايدخل الامتحان ، ويؤجله عاما بعد عام ..

في تلك السنة — ١٨٧٩ — خُلع « الخديو إسماعيل » عن العرش بارادة وأمر الدول الأوروبية وتولى « الخديو توفيق » أريكة الخديوية ، فأسند الوزارة إلى « مصطفى رياض باشا » .. فكان أول ما فعله أن نفى « الأفغاني » من البلاد .. لكنه بعد أشهر كان يسند إلى تلميذه « الشيخ محمد عبده » منصب رئيس تحرير « الوقائع المصرية » الجريدة الرسمية للحكومة .

وبحث « الشيخ محمد عبده » عن بعض مريدي « الأفغاني » ليساعدوه في تحرير « الوقائع » واختار منهم ، ثلاثة هم : « عبد الكريم سلمان » و« سعد

زغلول » و« إبراهيم الهلباوي » ، ويكتب ابن « **العطف** » في الجريدة الرسمية الحكومية . لكنه بعد فترة يبدأ في إثارة المتاعب متسائلاً في ضجيج : كيف يُعطى « **عبد الكريم سلمان** » عشرة جنيهات فى الشهر ، ويقبض « **سعد زغلول** » ثمانية جنيهات ، ويأخذ هو خمسة فقط ؟ .

وينتهي الخلاف بتركه العمل في « **الوقائع** » ..

ها هو يعود إلى « **العطف** » بلا « عالمية » وبلا عمل ؛ وليس لديه إرث يعتمد عليه ولكن لديه عقلاً دلّه دائماً أنه يستطيع أن يصل . ويختار تجربة حظه بالتجارة في سوق القطن ويبدأ التجربة بشراء كميات قليلة من المزارعين ، يبيعها للمحالج ، ولكنه يكتشف أن سوق التجارة فى القطن يحتكرها الأجانب ، وأن اليونانيين يملأون القرى ، يجمعون القطن ويتاجرون فيه .. وينافسون أمثاله من صغار التجار حتى يكادوا يفلسون !

لكنه لم ييأس مع ذلك ، واستمر فى عمله ..

فى بلدة مجاورة لبلدته هى « **صان الحجر** » كانت هناك أراض واسعة يملكها « **رياض باشا** » ناظر النظار .. وحدث أن طغت عليها مياه الفيضان .. وكعادة ذلك الزمن سخرّ وكيل المديرية الناس لمقاومة ذلك الفيضان . وانتهز الوكيل فرصة للانتقام من خصومه فحشر فى صفوف المسخّرين بعض أبناء البيوتات المستورة ..



ابراهيم الهدى الهلباوى : تاجر الأقطان بالعطف

ولم يعجب الحال « **الهلباوي** » ، وفي منزله المتواضع بـ « **العطف** » كتب مقالاً شديد اللهجة ندّد فيه بصاحب الأرض ، وبوكيل المديرية لأنهما يسخّران الناس ، وأسرع فأرسله الى « **جريدة التجارة** » .

وهاج « **رياض باشا** » .. وأمر بأن يُرسل إليه « **الهلباوي** » مصفوداً ..

واستقبله المدير مهدداً ومتوعداً ، وقال له فى نهاية حديث الوعيد الطويل :



رياض باشا ناظر النظار

ــ إن لم تكف عن هذا أخرب بيتك .

رد عليه « **الهلباوي** » قائلاً :

ــ.. لا أنت ولا أكبر منك يستطيع .

إستفهم المدير مستنكراً فى لهجة وعيد :

ــ ولا أكبر منى ؟!

شعر « **الهلباوي** » ، أنه أراد أن يأخذ عليه إهانة « **رياض باشا** » الذى لا يوجد أكبر من المدير سواه . فتخلص باحدى قضايا المنطق التى كان يجيدها ، وقال : إنه لا بيت لي تخربه ، والقدرة لا تتعلق بالمستحيل .

ها هو جزء مما تعلمه من دراسته في « **الأزهر** » يطفو ، لكنه يوظفه فحسب لإنقاذ نفسه . رجل بلاغة هو ، قد يُورده لسانه موارد التهلكة . لكنه ــ هذا اللسان العبقري نفسه ــ قادر على إنقاذه من أحرج المواقف .

وتسقط وزارة « **رياض باشا** » بعد مظاهرة ٩ سبتمبر ١٨٨١ التى قاد « عرابي » فيها وحدات من الجيش المصري إلى قصر عابدين ، ليطالب بالدستور ومجلس النواب .

وتضيء مصر طوال عام ونصف بشرارات الثورة العرابية العظيمة ، ويتكلم الناس ، كل الناس . يقولون كل شيء وأى شيء .. مرة واحدة يذهب الخوف والرعب وحصار السنوات . وتضيء الشوارع بحرارة الكلمات ..

أين كان « **الهلباوي** » فى كل هذا ؟

ذلك الرجل الطويل اللسان ، تلميذ « **الأفغاني** » ، ومحرر « **الوقائع** » الغاضب ، تاجر الأقطان بقرية « **العطف** » ، أين هو ؟. ومن يتكلم إن لم ينطق — في هذا المهرجان للكلام — لسانه المعجزة .

لم يكن ممكناً لرجلٍ تعلم على « **الأفغاني** » ألا يهتز بالثورة . لكن الشيء المذهل ، أن بعضهم وقف يتفرج عليها . وانهم جمعياً تنكروا لها وخانوها عندما حان وقت الجد .

وقد أخذ « **الهلباوي** » موقفاً حذِرا من البداية .

وهو الموقف نفسه الذى أخذه « **محمد عبده** » فى البداية — ثم عدل عنه ليعود إليه .. بعد هزيمة الثورة — إنه مؤيد لها بقلبه .. لكنه حذر بقلمه ولسانه .

ذلك رجل حدد انتماءه منذ البداية . انه مع نفسه فقط ، لذلك كان — كما يقول مؤرخه الأستاذ « **عبد الحليم الجندي** » — « من الثوار ، لكنه ليس مع الثوار ولا مع خصوم الثوار . إنه مع نفسه .. كان كذلك فى العشرين ، وفى الخمسين .. وفى الثالثة والثمانين يوم مات .. ليس مع أحد .. وقد يكون معه كل الناس » ..

وتنتهى الثورة نهايتها الفاجعة ، والغريب أن « **الهلباوي** » قبض عليه ولكن الذين قبضوا عليه وأودعوه فى السجن هم الثوار لا أعداء الثورة ..

وعند هزيمة الثورة إستبقاه الخونة فى السجن لكى يستشهدوا به على أن الثوار كانوا يسيئون معاملة المسجونين السياسيين ! . غير أنه سرعان ما افرج عنه ، وعين سكرتيراً لـ « **محمد سلطان باشا** » — رئيس مجلس النواب الخائن الذى باع الثورة بمكافأة قدرها عشرة آلاف جنيه ولقب « سير » من « **الملكة فيكتوريا** » .

ها هو تلميذ « **الأفغاني** » فى خدمة الخونة وبائعى أوطانهم .. وهو يتدرج في المناصب حتى يصبح رئيساً لكُتّاب المجلس سنة ١٨٨٥ ، ثم سكرتيراً للبرنس « **حسين كامل** » — السلطان فيما بعد — بمرتب أربعين جنيهاً فى الشهر .



فى يناير ١٨٨٦ — وهو فى الثامنة والعشرين — إحترف « **ابراهيم الهلباوي** » المحاماة .

.. والبداية مصادفة محضة ، كان « **البرنس حسين كامل** » قد فصله من عمله ، فوكل محامياً ليرفع له قضية تعويض عن فصله وبينما هو يتابع مرافعة محاميه من مقاعد المتفرجين قرر مصيره بنفسه ..

ها هو يجد مكانه أخيراً : هنا — في قاعة المحكمة — يتاح له أن يتكلم ، وأن يجلجل صوته ، وأن يكون محط انظار المتفرجين ، ومطمح آمال المتقاضين ..

وبعد أيام ، كان قد تنازل عن دعواه ، وبدأ يستعد للعمل فى المحاماه .

في تلك السنوات ، كانت المحاماة مهنة السفهاء والذين لا يجيدون شيئاً .. وكان اسم المحامى مساوياً لاسم « **المزوِّر** » .. لدرجة أن « **سعد زغلول** » قال فى خطبة له فيما تلا من سنوات « إني اشتغلت بالمحاماة متنكراً عن أهلى وأصحابي .. وكلّما سألنى سائل : هل صرت محامياً ؟ أقول : معاذ الله أن أكون كقوم خاسرين » .

كان « **سعد زغلول** » — صديقه اللدود ، وزميله القديم فى تحرير « **الوقائع** » — قد احترف المحاماة في نفس الفترة تقريباً ، ولعل هذا كان دافعه الخبيء للعمل فى المحاماة .. ان مصير الرجلين قد اشتبك سنوات ، وتناقض سنوات . واختلف حظهما من المجد والشهرة ، على الرغم من أنهما بدآ الطريق معا.. بل لعل الاحساس بمنافسة « **سعد زغلول** » والسعى لدخول سباق معه ، والإنتصار عليه ، كان عقده « **الهلباوي** » طوال عمره !



١٨٨٦ : ابراهيم افندى الهلباوى المحامى



١٨٨٦ : سعد افندى زغلول المحامى

استأجر « الهلباوي » غرفة في طنطا ، وضع فيها مكتباً قديماً ، وعلّق عليها لافتة ناحلة ، وبدأ يعمل ليل نهار وبلا كلل ، يسافر إلى القاهرة أحياناً لبعض المسائل المتعلقة بمكتبه ..

وفي إحدى هذه الرحلات قرر أن يتزوج ..

ولأنه هو « نفسه » لا يمكن أن يكون شيئاً غير هذه « النفس » ، فان الزواج عنده لا يعني أكثر من وسيلة تمكنه من الوصول ، ولأنه ينتمي لأسرة لا تؤهلها مكانتها لمصاهرة الكبار ، فإن في الباب الخلفى متسعاً للجميع ..

ان الزواج صفقة ، لابد أن تفتح الباب للظهور والارتقاء والنجاح ، وإذن فيلتزوج تركية أو جركسية ، هناك أنواع منهن لا يرفضن أمثاله ، هن « الجواري البيض » أو (الكَلْفَوَاتْن) .. واختار واحدة كانت جارية فى سراى الأميرتين « نعمت مختار و « فاطمة اسماعيل » وتزوجها .. وعاد بها إلى طنطا ..



الأستاذ الإمام محمد عبده أثناء فترة النفي التي قضاها في بلاد الشام عقابا له على مشاركته في الثورة

كان « الجيل العرابى » أيامها يجتر هزيمته بأكثر من أسلوب للحياة ..

ذلك أن الجراح التى عانتها الأمة بهزيمة الثورة ، كانت تطرح نفسها على الجيل .. وبدا لمعظم عناصره وخاصة المثقفين أن شيئاً لايمكن أن يصلح ماأفسده الدهر ؛ وإذن فلا أمل فى شيء ..

ولم يكن ذلك سوى مجرد تبرير لعجز الجيل عن أن يفعل شيئاً ، وقناعاً يخفى جُبنه الطبيعى وذاتيته المغرقة . وانعدام روح القتال فيه ، كان المثقفون المصريون ، ينتمون في كتلتهم الكبرى إلى الطبقة الوسطى الصغيرة في المدينة والريف ، أغلبهم انحدر من أسر « مستورة » ، يزعمون أنها كانت ذات مجد أثيل وثراء عريض ، أودت به الأيام ، ومن هنا كان هدفهم كله أن يستعيدوا ذلك المجد الذي ذهب ، وفي رحلة الصعود الشاقة من أسفل السلم الإجتماعي إلى قمته — حيث النجاح والثروة والجاه — تآكلت إنسانيتهم بل وعاشوا فى ذلك الانفصام المرعب بين ما يؤمنون به ، وما يفعلونه ، كانوا جميعاً ينتمون لجيل يؤمن بالحرية والديمقراطية والقومية ، ومع ذلك كانوا يسخّرون مواهبهم في خدمة الطغيان الفردى أو ممالاة الإحتلال أو السكوت عنه ..

وفقط وفى موجات المد الثورى الجارفة ، عندما تتوهج الثورة فى عيون جماهير الصعاليك الواسعة كالبحر . كان حماسهم يشتعل ، فيتقدمون الصفوف

ثم ينكصون ــ عند أول عقبة ــ هاربين ..

كان هذا هو ما حدث بعد هزيمة الثورة وانكسار « **عرابي** » ، وانهيار أحلام الاستقلال والحرية .

عاد « **محمد عبده** » من منفاه ليتنكر للثورة ، وليؤرخ لها بشكل مقزز ، واقفاً حياته على إصلاح الأزهر فقط ، وهو الذى حلم يوماً بإصلاح مصر كلها .. واكتفى بالدعوة إلى التربية والتهذيب والأخلاق الحميدة كبديل عن الاستقلال والديمقراطية .. لاعناً فى النهاية السياسة مستعيذاً بالله من « ساس ، ويسوس ، وسائس ومسوس » .

وبدأ « **سعد زغلول** » عملية صعوده هو الآخر ، فعرف الطريق إلى قصر الأميرة « **نازلي فاضل** » وترددت إشاعات بأنها مغرمة به ــ ذكرها الزعيم « **محمد فريد** » فى مذكراته ــ ويقال انها هى التى زوجت « **سعد زغلول** » من « **صفية** » ابنة « **مصطفى فهمي باشا** » ، ولولا وساطتها ، لما حدث ــ ولا في الاحلام ــ أن يتزوج الفلاح ابن « **ابيانه** » من ابنة رئيس وزراء تركي ، رأس الوزارة ثلاثة عشر عاماً متواصلة ، لأنه كان أطوع ساسة مصر للاحتلال البريطاني .

وهذا نفس ما فعله « **الهلباوي** » .

أفواج متصلة من الموكلين تتجه الى مكتبه . ذاك رجل اشتهر عنه أنه أبلغ المحامين فى مصر ، تمر على المكتب وجوه ووجوه .. قضايا جنائية ومدنية وسياسية وحسبية وملية وشرعية واقتصادية وتجارية وما اليها ..

المحامي الريفى الذى بدأ بمكتب محاماة متواضع في طنطا يصبح في عام ١٨٩٣ مستشاراً للأوقاف الخصوصية ، ومستشاراً لديوان عموم الأوقاف ، وللخاصة الخديوية ، ويصبح من حقه أن يلقى « **الخديو عباس حلمي الثاني** » فى

أى وقت يشاء .. ليس هذا فقط بل أصبح صديق الخديو ونديمه ، ونجم حفلاته الذى لا يغيب . ويصل الأمر به إلى معاملة الخديو معاملة الند للند .. ذهب يوماً لمقابلته فى الاسكندرية فتأخر « الخديو » عن الموعد ثلاث ساعات ، أرسل اليه الخديو فى نهايتها يطلب اليه أن يلقاه فى « **محطة سيدى جابر** » ، تعمد « **الهلباوي** » أن يصل متأخراً خمس دقائق ، فلما لامه الخديو لتأخره أجابه :

ـــ ولكننا إنتظرنا سموكم ثلاث ساعات فى الظهر ..

كان الزمن قد أصبح زمن المحامي والقاضي ..

استقرت المحكمة كمؤسسة في مصر ، وأصبحت من أهم مؤسسات ذلك الزمن .

كانت البلاد قد تحولت من دولة يديرها الولاة لحسابهم ، إلى دولة منظمة ، تحكم العلاقات فيها قوانين من كل نوع : مدنية وتجارية وجنائية .. وقوانين الأحوال الشخصية .. وبصرف المنظر عمّن كانت تخدمهم تلك القوانين . فان النتيجة المحققة لصدورها انتهت بأن تحول « **المحامي** » من نصّاب أو مزور إلى « رجل ذى قيمة » ، يَصْدُر قانون بتنظيم مهنته ، يقصر حق العمل فى هذه المهنة على من يحمل شهادة من مدرسة الحقوق . وبدأ قدامى المحامين يتعلمون . درس « **الهلباوي** » الفرنسية ـــ مثله كسعد زغلول ـــ وهو على مشارف الأربعين وأتقنها ، إذ كانت اللغة الشائعة في المحاكم ، لأن القانون الفرنسي ، كان مصدر معظم القوانين المطبقة في مصر .

ها هو بعد عشرين عاماً من العمل في المحاماة يرتفع بجهده إلى ذروة المجد .

يروى في مذكراته أنه فى بداية عمله في المحاماة . أخذ زوجته لتشكر سيداتها السابقات في سرايهن .. وتجمعت حولها زميلاتها من الجواري . وسألنها عن مهنة زوجها . فقالت إنه « افوكاتو » ، ولأنهن لا يعرفن شيئاً عن مهنة كهذه ، فقد استفتين باش أغا السراى فأفتاهن بأن « الأفوكاتو » هو « مزور أو نصاب » ؛ يومها لطمن الخدود ، على حظها التعس وبكت زوجته .

بعد عشرين عاماً من ذلك التاريخ .. أصبح « النصاب » نديماً للخديو . اقتنى أراضٍ شاسعة ، سكن القصور ، يقضى الصيف في أوروبا ، يهتم بأناقته ، ويفصّل ملابسه فى باريس ونيويورك ولندن .. يسافر إلى البحيرة في آخر كل أسبوع ليتفقد مزارعه كأى لورد انجليزى .

أقبلت الدنيا .. الكل راض .. الناس .. الصحف .. الخديو .. الوطنيون .. أصحاب الأراضى . كل شيء الآن على ما يرام . انه فى القمة .

كان ذلك فى عام ١٩٠٦ .

مضت عشرون عاماً .. وهو يعمل بالمحاماة .. إنه يطل على الخمسين ..

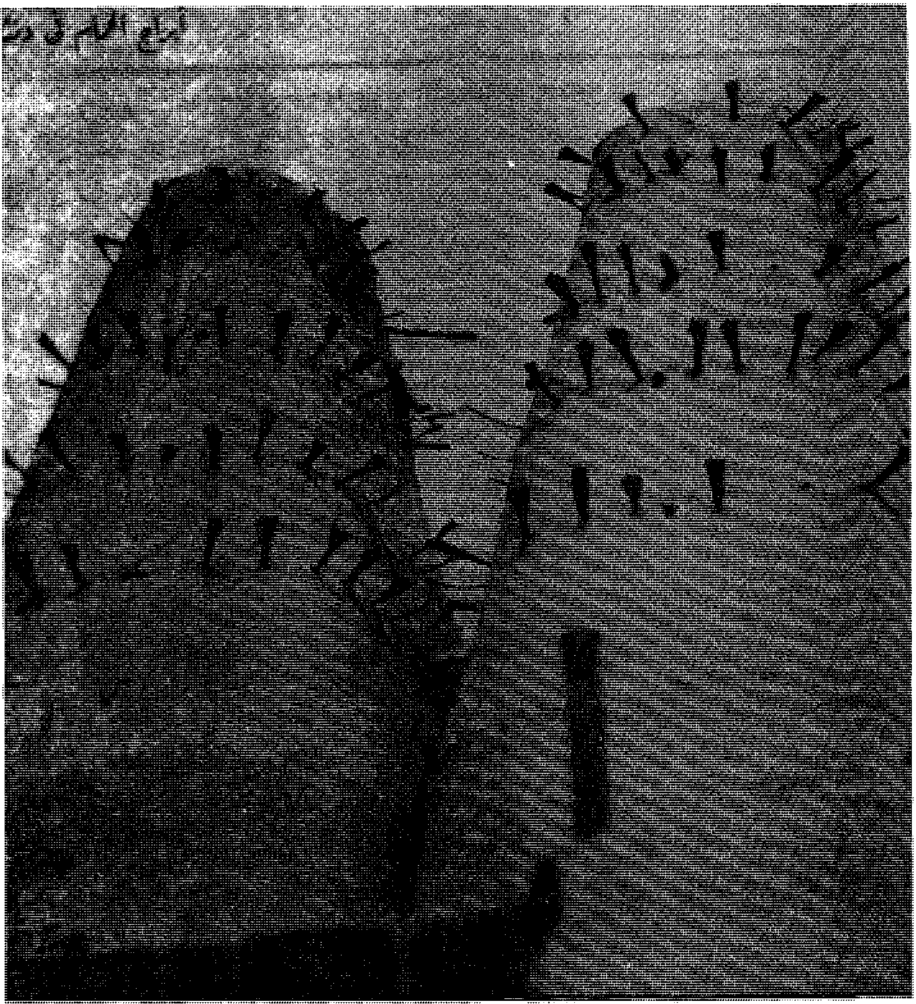
فى تلك السنة ، سقط البطل من حالق .

ذهب جهد العمر فى لحظة !



□ الأربعاء ١٣ يونيو (حزيران) ١٩٠٦

في صباح ذلك اليوم ، غادر « **ابراهيم الهلباوي** » القاهرة في طريقه إلى عزبته بالبحيرة ، ليتفقد أحوالها ، ويستعد لاستقبال مدير مصلحة الأملاك الأميرية « **المستر أنتوني** » ، و« **عبد العزيز بك أباظة** » ـــ مفتش المصلحة ، اللذين كان مقرراً أن يصلا إليها يوم الجمعة ، ليكونا حَكَمين في خلاف حاد ، كان قد نشب بين « **الهلباوي** » ، وصاحب العزبة المجاورة له « **أحمد خيري باشا** » ـــ مدير ديوان الأوقاف ـــ حول أحقية كل منهما في شراء كوم سباخ من الأملاك الحكومية ، تخلف عن تطهير المصرف الذي يمر بأراضيهما ، وهو خلاف ظل يتصاعد حتى تحول إلى



أزمة بين الإثنين ، ورأت المصلحة أن توفد مديرها ومفتشها ليعاينا الوضع على الطبيعة ، ويفصلا في الخلاف بين المتصارعَيْن على الاستفادة من الكوم .

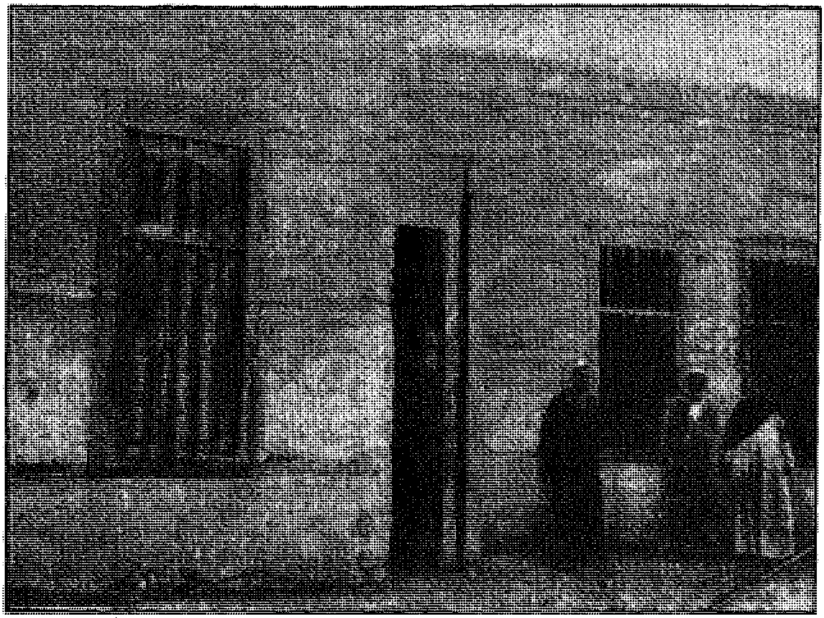
ولأن القطار الذي استقله « **ابراهيم الهلباوي** » لم يكن يمر بمحطة « **منوف** » ، فإنه لم يشاهد كتيبة « **الميجور بين كوفين** » ـــ إحدى كتائب جيش الاحتلال البريطاني ـــ التي كانت قد غادرت « **القاهرة** » يوم الأربعاء ١١ يونيو

(حزيران) ١٩٠٦ ، في طريقها إلى « **الاسكندرية** » ، ووصلت إلى « **منوف** » ، في صباح ذلك اليوم . ولم يتح له أن يعرف تفاصيل الكارثة التى كانت قد بدأت تتخلق منذ اللحظات الأولى لذلك اليوم المشئوم .

كان الميجور « **بين كوفين** » ــ قومندان الكتيبة ــ قد اعتاد ــ شأن كثيرين من ضباط وجنود جيش الاحتلال ــ أن يمارس هواية صيد الطيور .. وقبل ثلاثة أعوام ، علم من زملائه الهواة ، أن قرية « **دنشواى** » ــ القريبة من « **منوف** » ــ تزدحم بأسراب هائلة من الحمام ، تعشش بين أغصان الأشجار الكثيفة التى تملأ الطريق الزراعي الموصّل إلى القرية ، وتتجول بينها ، وبين أكثر من مائتي برج أقامها فلاحو « **دنشواى** » على أسطح بيوتهم ، وعلى حواف حقولهم وأجرانهم ، لإغراء الحمام الشارد بالاستقرار فيها واستئناسه . ولمّا زار « **كوفين** » القرية ، أذهلته وفرة أسراب الحمام بها ، فانضم ــ منذ ذلك التاريخ ــ إلى هواة الصيد الذين كانوا يرتادون « **دنشواى** » لاقتناص الحمام .

وإذ وجد « **الميجور كوفين** » نفسه في هذا الصباح ، قريباً من « **دنشواى** » ، فقد أغرى أربعة من ضباط الكتيبة بأن يتوقفوا بالقرب منها ، لتستريح الدواب ، ويستريح جنود الكتيبة ــ وكانوا مائة وخمسين ــ بينما يتسلون هم بصيد الحمام ، فتحمسوا للاقتراح . وبدأ القومندان يُعد ترتيبات الرحلة ــ التى كان يعرفها بخبرته على امتداد السنوات الثلاث السابقة ــ فقابل مأمور مركز شرطة « منوف » ، وأبلغه أنه وزملاءه « **الكابتن بول** » ، والملازمين « **بورتر** » و « **سميث** » والطبيب البيطرى « الملازم **بوستك** » ، سيتوجهون إلى « دنشواى » للصيد .

ولأن قيام ضباط جيش الاحتلال برحلاته لصيد الطيور في أنحاء القرى المصرية ، في « **دنشواى** » ذاتها ، كان من الأمور الشائعة ، فإن مأمور شرطة « **منوف** » ــ الذى كان مشغولاً بالاشراف على إطفاء حريق هائل حدث في المدينة ــ اكتفى باتخاذ الاجراءات التقليدية .. فأرسل إشارة تليفونية إلى « **فؤاد أفندى محمد** » ــ ملاحظ نقطة شرطة « **الشهداء** » ، التى تتبعها « **دنشواى** » إداريا ــ يخطره بالأمر . وكلّف الملاحظ ــ الذي كان مشغولاً هو الآخر بتحقيق جناية هامة



منزل العمدة محمد الشاذلى .. تحول إلى معسكر للأسرى

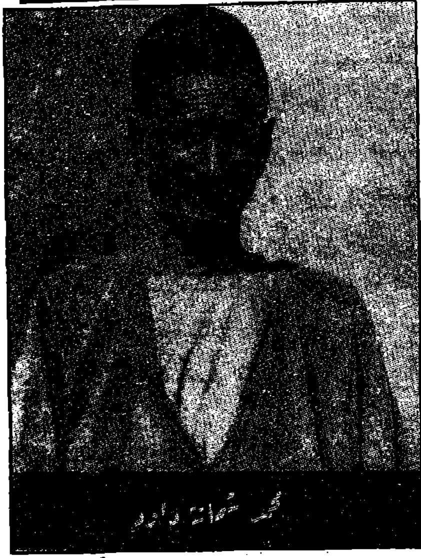
ـــ أحد أفراد النقطة وهو الأومباشي ـــ العريف ـــ « **أحمد حسين زقزوق** » . بمصاحبتهم إلى القرية ، لتذكير العمدة بالتعليمات الرسمية المعروفة له ، في حالة مرور وحدات ـــ أو مجموعات ـــ من جيش الاحتلال بقريته ، بأن يحسن استقبالهم ، ويسهل لهم مايريدون ، ويحول دون حدوث أى إحتكاك بينهم وبين الأهالي ..

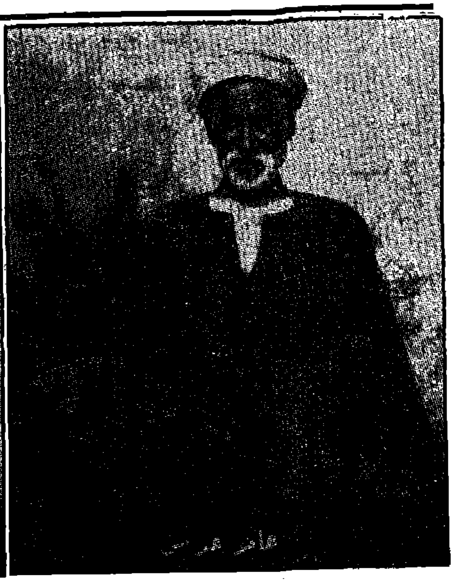
غادرت الكتيبة « **منوف** » إلى « **كمشيش** » حيث عسكرت خارج البلدة على ضفاف « **ترعة الباجورية** » . وغادرها قائدها وأربعة من ضباطها ، بعد أن تركوا الضابط الخامس ـــ الملازم « **هارجريفس** » ـــ ليكون مسئولا عنها في غيابهم .. وعبروا الترعة في قارب نقلهم إلى « **سرسنا** » ، التى تقع على الضفة الأخرى . وساروا مسافة قليلة على أقدامهم ، حتى التقوا بعربتين تجرهما الخيول ، أرسلهما « **عبد المجيد باشا سلطان** » ـــ أحد أعيان قرية « **الواط** » (**منشية سلطان**) ـــ لنقل الضباط

إلى « **دنشواى** » والعودة بهم بعد الصيد ، فاستقل كل واحدة منهما اثنان من الضباط ، بينما كان الخامس يركب جواده ، وصاحبهم الأومباشي « **زقزوق** » والمترجم « **عبد العال صقر** » ، بينما قاد العربتين اثنان من أتباع « **عبد المجيد سلطان** » هما « **بخيت سعيد** » و « **محمد العبد** » .

وفى الساعة الثانية بعد الظهر وصل الضباط الخمسة إلى الطريق الزراعي الذى يقع شمال « **دنشواى** » ، وأخذوا يتفقدون الأشجار الكثيفة التي كانت أسراب الحمام تختفى بين أغصانها ، وتركهم الأومباشي « **أحمد حسين زقزوق** » مع المترجم « **عبد العال صقر** » ، وتوجه إلى القرية ، ليخطر عُمدتها ـــ مختارها ـــ « **محمد الشاذلي** » بوصولهم ، لكنه لم يجده في دار العمودية ، إذ كان قد غادر القرية عند الفجر إلى عاصمة المحافظة ـــ « **شبين الكوم** » ـــ لحضور إجتماع لعُمد المنطقة .. وفي طريقه للبحث عن نائب العمده « **الشيخ عمر زايد** » ، وشيخ الخفراء « **عامر عدس** » ، ليخطرهما بالأمر ، التقى بأحد أصدقائه من فلاحي « **دنشواى** » ، هو « **محمد درويش زهران** » ، الذى دعاه لتناول الغذاء معه ، فاستجاب للدعوة ، إذ كانت درجة الحرارة قد تعدَّت آنذاك الثانية والأربعين ، مطمئنا إلى أن الضباط الانجليز في حماية المترجم ، فضلاً عن أن قائدهم كان يعرف المنطقة ، التي سبق له الصيد فيها خلال السنوات الثلاث السابقة .

لم ينتظر فريق الصائدين ، عودة الأومباشي « **زقزوق** » ، ولم يهتم بظهور عمدة . وبدأوا ـــ فور وصولهم إلى مشارف القرية ـــ يختبرون بنادقهم ، ويملأونها بالخرطوش ، ويتفحصون ميادين الصيد ، بينما احتشد حولهم لفيف من أطفال القرية وصبيانها ، يتابعون مايفعلون .. وسرعان ما انقسم الفريق إلى قسمين ، إختار أولهما ـــ وكان يضم « **الميجور كوفين** » ، و « **الكابتن بول** » و « **الملازم سميث** » ـــ أن يصطاد الحمام من بين أغصان الأشجار على جانبي الطريق الزراعى . بينما ابتعد الآخران ـــ وهما « **الكابتن الدكتور بوستك** » و « **الملازم بورثر** » ـــ قليلاً عن بقية الفريق ، حتى وصلا إلى أجران القمح المتاخمة للطريق الزراعي ..





كان الوقت هو موسم حصاد القمح ودَرْسِه وتذريته .. وقد إمتلأت الأجران بأكوام هائلة من عيدانه الصفراء المحملة بالسنابل ، يجرى درسها تحت عجلات « النورج » القاطعة ، تمهيداً لتذريتها في آلات خاصة ، تفصل حبوب القرح عن « التِّبن » المتخلف عن طحن العيدان ، وهو موسم تسعد له أسراب الحمام ، التي كانت تحط على الأجران لتلتقط حبات القمح ، ثم تطير إلى الأبراج أو إلى الأشجار

توقف « **الكابتن بوستك** » و « **اللفتينانت بورثر** » على مشارف أول جرن صادفهما ، هو جرن « **محمد عبد النبي** » ــ مؤذن مسجد « **دنشواى** » ــ بعد أن شاهدا عدداً من الحمامات تقف على أسواره ، وفوق عيدان القمح التى كانت تتكوم في أحد أركانه ، وتتقافز بينها وبين القمح الذى كان « النورج » يدور فوقه

ولم يكن « **محمد عبد النبي** » آنذاك في الجرن ، إذ كانت زوجته « **أم محمد** » ــ وهى شابة صغيرة في السادسة عشرة من عمرها ــ تسوق المواشي التي تقود « النورج » . بينما كان شقيقه « **شحاته عبد النبي** » يتولى العمل الأكثر مشقة ، فيقوم بتقليب القمح تحت العجلات ..

وعلى بُعد قريب ، كان « **حسن على محفوظ** » ــ عميد عائلة محفوظ الذى

تجاوز السبعين — يتسامر على مصطبة أمام باب منزله المطل على الجرن ، مع ابن أخيه « **عزب محفوظ** » . وعندما بدأ « **الكابتن بوستك** » و « **الملازم بورثر** » إطلاق خرطوش بنادقهما نحو الحمام الذي استقر فوق جدران الجرن ، صاح « **شحاتة عبد النبي** » فيهما طالباً منهما أن يصطادا بعيداً عن الجرن ، لكنهما لم يأبها به ، أو لم يفهماه ، وتحرك « **حسن على محفوظ** » فى اتجاه الطريق الزراعى — لذى لم يكن يبعد عن منزله بأكثر من مائتي متر — وعندما التقى بالميجور « **بين كوفين** » طلب منه أن يأمر رجاله بالابتعاد عن الأجران ، وعدم الصيد داخل القرية ، بينما كانا يتحدثان ، كانت أصوات طلقات خرطوش « **بوستك** » و « **بورثر** » تتوالى ، إذ شاهدا حمامتين تقفان على كوم القمح في جرن « **محمد عبد النبي** » ، فأطلق عليهما « **بورثر** » تسع طلقات متتالية ، فاشتعلت النيران في الجرن ، وصرخت « **أم محمد** » مولولة ، تستغيث بالرجال لإطفاء النار التي اشتعلت في القمح . وأدركها زوجها « **محمد عبد النبي** » وآخرون شُغلوا بأطفاء النيران ، بينما أحتشد جمع من الفلاحين حول الضابطيْن يعنفونهما لأنهما لم يأبها بتحذيرات أهل القرية ، فكانت النتيجة أن اشتعلت النيران كما توقع الأهالي ، وهجم بعضهم عليهما ، يحاولون انتزاع البنادق منهما ، بينما خف إلى مكان الحادث شيخ الخفراء « **عامر عدس** » ، وبصحبته الخفيرين « **محمد شحاته داود** » و « **على الدبشه** » ، كما اجتذبت أصوات الصراخ ، الأومباشى « **أحمد حسين زقزوق** » وصديقه « **محمد درويش زهران** » .

وإبان الصراع بين « **بورثر** » و « **محمد عبد النبي** » وعدد آخر من الفلاحين ، كانوا يحاولون انتزاع البندقية منه ، انطلقت دفعة أخرى من الخرطوش ، أصاب أحد عياراتها « **أم محمد** » في فخذها ، ومع أن الطلقة لم تكن رصاصاً حياً ، إلا أن الفلاحة الصغيرة الساذجة انزعجت من الإصابة فسقطت مغشيا عليها ، وتبادر إلى ذهن زوجها أنها أصيبت في مقتل ، فاندفع إلى « **بورثر** » وأمسك به وانهال عليه ضربا بعصا من فروع الأشجار ، ورفع « **حسن محفوظ** » عصاه على « **الدكتور بوستك** » وارتفعت أصوات الأطفال والنساء تصرخ :

— الخواجا حرق الجرن وقتل « **أم محمد** » .. الخواجا حرق الجرن وقتل « **أم محمد** » ..



وبينما كانت أفواج أخرى من الفلاحين ، تعدو فى اتجاه الطريق الزراعي ، لتتبين ماحدث ، كان « **الميجور كوفين** » والملازم « **سميث ويك** » و « **الكابتن بول** » ، قد تركوا الطريق الزراعى حيث كانوا يصيدون ، والتحقوا بزميليهما فى محاولة لفض المشادة ، التى كانت قد بدأت بينهم وبين الفلاحين . لكن الموقف كان قد ازداد تدهوراً ، إذ إنطلقت رصاصتان حيتان من بندقية أحد الضباط أصابت واحدة منهما

شيخ الخفراء « **عامر عدس** » في فخذه الأيسر ، وأصيب اثنان آخران من الخفراء « **شحاته داود** » و « **على الدبشه** » ، فرفع الفلاحون عصيهم بينما كان الأطف والصبيان يواصلون قذف المعتدين بالطين وقطع الحجارة .

وحاول الضباط استعطاف أهل القرية باستخدام الإشارات ، التى لم تسـ التفاوض ، إذ لم يكن أحد من الطرفين يعرف لغة الآخر ، أما المترجم فكان اختفى من الذعر .. وعلى سبيل الترضية ، تظاهر « **الميجور كوفين** » — باعتب الضابط الأكبر رتبة — بالقبض على « **الملازم بورثر** » ، وتجريده من سلاحه ، بته ماكان ظاهراً آنذاك ، أنه قتل المرأة .. كما قدم ساعته وخاتمه وماكان يحمله من نق على سبيل التعويض ..

وكادت المفاوضات تسفر عن نجاح كامل ، وتوجه الضباط نحو العربات ولكن الأهالي ثاروا وتمسكوا بضرورة عدم السماح لهم بالانصراف ، قبل اثبات التهـ عليهم ، ووصول الحكومة ، وضبطها للسلاح المستخدم في الحادثة ، فلحقوا بـ وأعادوهم عنوة ، وهم يضربونهم بالعصى .

وإذ أدرك الضباط أن الموقف أصبح ميئوساً منه .. اتفقوا على أن يحاو بعضهم الهرب لطلب النجدة ، بينما يواصل الآخرون محاولة التخلص بلباقة مـ الحصار . وهكذا انطلق « **الكابتن بول** » و « **الدكتور بوستك** » هاربيْن على الطري الزراعى ، وجرى خلفهما بعض الفلاحين يحاولون القبض عليهما .. وجذب الفلاحو الضباط الثلاثة الباقين إلى جرن القمح ، وأشاروا إلى المرأة الجريحة معبرين بالاشارات عن أنهم يستحقون قطع رقابهم جزاء قتلهم لها ، وأخذوا يركلونهم بالاقدام .

وحين نجح الخفراء وكبار السن من أهل القرية في فض الاشتباك أخيراً ، كانـ المعركة قد اسفرت عن كسر عظمة من عظام الذراع اليسرى للميجور « **كوفين** » وإصابات سطحية لحقت بالضابطيْن الآخرين ، وقد ظل الثلاثة تحت التحفظ فـ الجرن ، حتى وصل ملاحظ نقطة الشهداء .

قطع «**الكابتن بول** » و« **الدكتور بوستك** » الطريق الزراعى عَدْواً فـ طريقهما إلى المعسكر لطلب النجدة ، وعندما التفت الدكتور الذى كان في المقدمـ

خلفه لم يشاهد زميله الكابتن الذى كان قد أصيب اصابة سطحية في رأسه ، ولم يعرف « **بوستك** » ـــ إلا فيما بعد ـــ أن زميلة سقط مغشيا عليه ، أمام باب سوق قرية « **سرسنا** » . وعندما وصل « **بوستك** » ـــ في الساعة الرابعة والنصف بعد الظهر ـــ إلى ضفاف « **ترعة الباجورية** » ، كان قد قطع ثمانية كيلومترات تحت الشمس الحارقة فألقى بنفسه في مياهها ، وعبر إلى الضفة الأخرى ، حيث كان جنود الكتيبة يعسكرون على مشارف قرية « **كمشيش** » .

وعلى باب المعسكر إنهار من التعب والإجهاد ..

وفي كلمات متقطعة لاهثة ، أخطر بقية أفراد الكتيبة بما حدث في « **دنشواى** » .

وخلال دقائق قليلة ، غادرت طلائع الكتيبة المعسكر في اتجاه موقع الأحداث ، وأمام باب سوق « **سرسنا** » ـــ وهو إحدى الأسواق التي أقامتها شركة انجليزية كانت تعرف بشركة الأسواق المصرية ـــ وجدوا عدداً من الفلاحين يحيطون بالكابتن « **بول** » في المكان الذى سقط فيه ، فحمله بعضهم إلى المعسكر لإسعافه ، بينما طارد الباقون الفلاحين الذين كانوا يحيطون به ، للقبض عليهم ، وقد تبادر إلى ذهنهم أنهم الذين اعتدوا عليه فتراجعوا مذعورين إلى داخل السوق ليختفوا بها ، خشية القبض عليهم ، فطاردهم جنود الكتيبة حتى قبضوا على خمسة منهم هم « **حسين على الخولي** » و « **محمد شبل حليكان** » و « **محمد الديب** » وأحد خفراء السوق و « **سيد أحمد سعيد** » ، الذى فرّ منهم أثناء محاولة شد وثاقه ، وظل يعدو ، إلى أن اختبأ في قادوس طاحونة ، أقيمت لتجربة المواشي التي تعرض للبيع في السوق ، ولكن الجنود أدركوه ، وأنهالوا عليه ضرباً بالسونكي ، حتى أصبحت أكبر قطعة في رأسه ـــ كما ذكرت « **مجلة المجلات العربية** » التي صدرت بعد الحادث مباشرة ـــ في حجم عملة النقود الصغيرة التي كانت تسمّى بالقرش تعريفة . ثم واصلوا سيرهم إلى « **دنشواى** » ، ليتسلموا بقية الضباط ، الذين كانوا تحت التحفظ في الجرن الذي حرقوه .



وما أن وصل خبر ماوقع في « **دنشواى** » إلى المسئولين في « **القاهرة** » و « **شبين الكوم** » ــ عاصمة محافظة المنوفية ــ حتى انقلبت الدنيا .. **فانتقل إلى** موقع الأحداث ، مدير المنوفية ، « **محمد شكري باشا** » ، ورئيس نيابتها « **محمد ابراهيم بك** »ومأمور مركز شبين الكوم ، وعدد كبير من رجال الأمن بها .. ومن « القاهرة » وصل إلى منطقة الأحداث مستشار الداخلية الانجليزى « **المستر ميتشل** » ، وأحد مفتيشها ، وحوصرت القرية ، وبدأ البحث عن الجناة !



محمد شكري باشا مدير المنوفية

ومع أن الاشارة التليفونية الرسمية الأولى عن الحادث ، والتى أرسلها الأومباشى « **أحمد حسين زقزوق** » من تليفون العمدة ، كانت تقول أن معركة وقعت بين الأهالي والضباط تبادل فيها الطرفان اطلاق النار ، إلا أن البحث منذ اللحظة الأولى ، كان في اتجاه واحد : لم يبحث أحد عن قتلة « **سيد أحمد سعيد** » فلاح « **سرسنا** » الذي أصبحت أكبر قطعة في رأسه ، في حجم القرش تعريفه !

ولم يبحث أحد عن الذين أصابوا « **أم محمد** » و « **عامر عدس** » و

« **شحاته داود** » و « **علي الدبشه** » .

كان البحث يجرى عن هؤلاء الذين تجرأوا على رفع عصيهم وقذف أحجارهم على جنود جيش الاحتلال ، إذ أن السكوت على مافعلوا معناه أن هيبة المحتلين قد اهتزت ، وأن جبروتهم لم يعد يخيف المصريين ، وتلك ظاهرة مقلقة قد تشجع آخرين على أن يفعلوا مافعله أهالي « **دنشواى** » ، وقد تتطور الأمور إلى ماهو أسوأ ، إذا ما استبدل المتمردون الحجارة والعصي ، بالبنادق والرصاص .

وكان أخطر مافي الموضوع ، أن الذين تمردوا ورفعوا العصى ، هم فلاحون من أصحاب الجلاليب الزرقاء ، الذين كان « **اللورد كرومر** » ــ المعتمد البريطاني فى مصر ــ يفخر بأنه صديقهم ، ويشيع بأنهم راضون عن الاحتلال ، الذي خلّصهم من السخرة ، والضرب بالكرباج ، وفوضى الضرائب ، وغيرها مما كان المحتلون يصفونه بأنه مظالم عهد « **إسماعيل** » !

ولم يكن هناك جناة بالمعنى الدقيق للكلمة ، إذ لم تكن هناك جناية بالمعني القانوني للمصطلح ، فما حدث هو مشاجرة عادية انتهت برضوض بسيطة ، أما « **الكابتن بول** » ــ الذي كان قد نقل إلى المعسكر ــ فقد توفى فى السابعة من مساء اليوم نفسه ، وقال ــ زميله « **الدكتور بوستك** » انه كشف عليه طبيا ، وتبين له أنه أصيب باحتقان في المخ من أثر ضربه الشمس التي تعرض لها بسبب مسيرته الطويله تحت الشمس الحارقه . وفيما بعد كان « بوستك » واحداً من أربعة أطباء بريطانيين أكدوا أن ضربة الشمس وحدها ــ دون الإصابة ــ كانت كافية لقتل « **الكابتن بول** » ! .

وفضلاً عن هذا ، فقد كان عسيراً على الضباط الانجليز ، أن يتعرفوا على أحد ممن تشاجروا معهم ، أو رفعوا عليهم العصى ، بين زحام الفلاحين المتشابهي الوجوه والملابس ، الذين احتشدوا حولهم في أعقاب اشتعال النار في الجرن ، وكان مستحيلاً عليهم أن يتعرفوا على واحد من مئات الأطفال الذين كانوا يحصبونهم بالطوب ..

ومع أن « الجريمة » ــ بفرض وقوعها ــ كانت شائعة بين كثيرين كلهم مجهول أو شبه مجهول ، إلا أن رجال الادارة المصرية الانجليزية لم يعدموا الوسيلة التى

تقودهم إلى تهم ومتهمين وشهود ، وأدلة ، يستكملون بها ديكور العدل على الطريقة الاستعمارية ، فلجأوا إلى أسلوبهم التقليدي في البحث عن الفاعل المجهول في الجرائم الريفية .. طلبوا من مشايخ القرية ، أن يخرج كل منهم المشتبه فيهم من بين القاطنين في الحصة التي يتمشيخ عليها .. وأخذ رجال الشرطة الانجليز — ومعاونوهم من المصريين — يجوسون فى أزقة القرية الضيقة ، ويفتشون بيوتها الطينية الفقيرة ، بحثا عن « الأعداء » الذين حاربوا بريطانيا العظمى ، فيعتقلون الناس بالشبهة أو الوشاية ، أو الاحتياط .

وتحكمت ضغائن وخلافات قديمة بين العمدة « **محمد الشاذلي** » ، وبين أسرة « **محفوظ** » في إختيار المتهمين ، فجاء عميد الأسرة « **حسن على محفوظ** » فى مقدمة المتهمين ، وشمل قرار الاتهام — فيما بعد — إثني عشر من عائلة « **محفوظ** » .

ولم تجد الشرطة مكانا تحتجز فيه المتهمين به فيهم ، سوى مسجد القرية ، الذى ازدحم بالمعتقلين ، وكان في مقدمتهم « **عبد النبي** » مؤذن المسجد ، وصاحب الجرن الذي اشتعلت فيه النيران .

واهتزت القرية الصغيرة لما يجري فيها من أهوال ، فصعدت النساء إلى أسطح المنازل تولولن باكيات ، وهنَّ تشعرن بالعجز أمام جيش دولة عظمى .. ولم يستطع المحققون مواصلة عملهم ، وأصوات المناحة تحيط بهم من كل جانب ، فانتقلوا إلى عزبة « **حسين بك شعير** » — التي تقع في الجهة الغربية من القرية — ليجروا تحقيقاتهم في هدوء ..

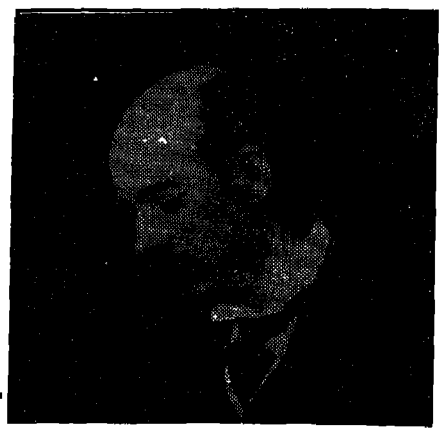
وأسفرت الحملة عن القبض على عشرات الفلاحين ، نقلوا جميعاً بعد ذلك إلى سجن « شبين الكوم » ، ولم يقدم للمحاكمة منهم سوى ٦٠ فقط ، كان منهم ٨ هاربين .

لم يعرف « **ابراهيم الهلباوى** » شيئا مما جرى في « **دنشواى** » فى ذلك اليوم التعيس .. ذلك أن الأنباء الأولى عن الحادثة ، كانت قد نشرت في صحف

الخميس ، التي لاتصل عادة إلى العزبة إلاّ بعد ظهر يوم الجمعة ، وعندما وصل المستر « **أنتوني** » — مدير مصلحة الأملاك و « **عبد العزيز بك أباظة** » — مفتش المصلحة — إلى العزبة ضحى يوم الجمعة ، عرف « **الهلباوي** » من المدير بأنباء ماحدث في « **دنشواى** » ، وشاركه الأسف لما جرى ، ثم شُغل عن الموضوع بمشكلة كوم السباخ ، التى انتهت بأن حكم المدير والمفتش بأحقية « **أحمد خيرى باشا** » في الكوم .

وفي الصباح المبكر من يوم السبت ١٦ يونيو ١٩٠٦ غادر « **ابراهيم الهلباوى** » العزبة ، في طريقه إلى « **القاهرة** » . وفي منتصف الطريق ، هبط من القطار في محطة « **طنطا** » ، بحثاً عن وسيلة تنقله إلى « **دنشواى** » ، ليحضر التحقيق مع المتهمين ، إذ شعر — كما قال فيما بعد — بأن « مركزه كشيخ من شيوخ المحامين يفرض عليه أن يتطوع للدفاع عن أولئك المتهمين المساكين في حادثة هامة كتلك الحادثة » . وعندما سأل ناظر محطة طنطا — « **محمود بك طلعت** » — أخبره أن عليه أن ينتظر القطار الذي يقوم من « **طنطا** » في الحادية عشر صباحاً ، وأن ينزل في محطة « **البتانون** » ، ليبحث عن وسيلة أخرى للانتقال إلى « **دنشواى** » ، التى تبعد عنها حوالى عشرة كيلومترات . ولفت نظره إلى أن هناك احتمالاً بألا يكون هناك تحقيق في هذا اليوم .. وأشار إلى درجة الحرارة التى كانت قد تجاوزت الأربعين ، وإلى صعوبة الانتقال بين المحطة والقرية .. حتى فتّ في عضده ، فعاد إلى القطار ، الذى قاده إلى « **القاهرة** » ..

كان موعد عودة « **الهلباوي** » إلى « **القاهرة** » ، معروفا لأسرته وللعاملين في مكتبه ، لذلك لم يدهش حين وجد في انتظاره على رصيف القطار الياور الخاص بناظر النظار — أى رئيس الوزراء — « **مصطفى فهمي باشا** » ، الذى أخبره بأن الباشا ينتظره في مكتبه لأمر هام .. فاستأذنه « **الهلباوي** » في أن يمر على منزله أولا ليغير ملابسه .



في ديوان رئاسة القطار ــ وجد « الهلباوي » في انتظاره « محمد محمود بك » ــ رئيس « حزب الأحرار الدستوريين » فيما بعد وكان يعمل آنذاك سكرتيراً خاصاً لمستشار الداخلية الانجليزي « المستر ميتشل » ــ الذي سأله عما إذا كان أحداً من المتهمين في حادثة « دنشواى » قد وكله للدفاع عنه ، فلما نفى ذلك ، أخطره بأن الحكومة قد اختارته ليمثلها في إثبات التهمة ضد المتهمين أمام المحكمة المخصوصة باعتباره أكبر المحامين المصريين سناً وأقدميه !

ويقول « ابراهيم الهلباوي » ، أنه « تذكر آنذاك أن نظام المحكمة المخصوصه التى قُدِّم إليها المتهمون في حادثة « دنشواى » ، كان قد جرى على أن يمثل الاتهام أمامها شيخ من شيوخ المحاماة ، وأن أول تطبيق لقانون هذه المحكمة المخصوصة ، كان في « حادثة قليوب » ، وأن الحكومة إختارت أيامها لتمثيل الاتهام فيها المرحوم « أحمد الحسيني بك » ، لأنه كان إذ ذاك أكبر المحامين المصريين سنا ومقاماً » !

وهكذا قبل المهمه ..

بل وتواضع في تحديد أتعابه ، فمع أنه ــ كما قال فيما بعد ــ « كان يتقاضى خمسمائة جنيه في القضايا الكبرى ، إلا أنه خفّض أتعابه في هذه القضية ، فقبل أن يترافع فيها بثلاثمائة جنيه فقط » !

هذا هو « ابراهيم الهلباوي » بلا زيادة ولا نقصان !

لافارق لديه بين أن يدافع عن المتهم ، ليطالب بتبرئته ، أو أن يكون المدعي العمومي ، الذي يثبت عليه الاتهام ، ليطالب بإعدامه !

وإذ كان من العسير أن يتصور إنسان عاقل ، أن رجلاً في التاسعة والأربعين من عمره ، خبر الدنيا ، ودرس في الأزهر ، وعرف مجالس الثوار ، ومجامع التجار ، وشارك الأطهار صلواتهم ، والفجّار سهراتهم ، يمكن أن يتخذ قرارا مصيريا مثل هذا استنادا إلى جداول مواعيد القطارات ، فلابد أن للسرعة التي حسم بها « الهلباوي » موقفه سبباً أعمق من هذا ، ولابد أن هناك دوافع راسخة الجذور في نفسه ، ومرتبطة

بتكوينه ، أقوى من هذه المصادفات ، التي لايمكن أن تدفع رجلاً مثل « **الهلباوي** » لاتخاذ قرار مثل هذا !

كان « **الهلباوي** » نموذجاً لجيل نفدت طاقته ، بعد أن أُجهضت أحلامه ، فلم يعد يعيش إلاّ لنفسه ، لذلك خدعها بالوهم ، وعاش بمنطق ، أنه لايرتكب إثما ، إذا ما انتمى لذاته ، وسعى للصعود ، بالبحث عن التميز في مهنته ، واثبات التفوق فيها ، وفى ظنه أن « ذاته » هى « الآخرين » ، وهى « الوطن » ، وأن مصالح الجميع متطابقة .

ولأنه كان ـــ كما وصفه « **الأستاذ العقاد** » ـــ « ذلاقة لسان لاتطاق » ، فقد كان واثقاً من أن قدرته على تبرئة المدانين ، توازى قدرته عَلى إدانة الأبرياء ، فهو يستطيع أن يثبت أن الشمس تشرق من الغرب ، وأن يبرهن على أنها تغرب من الشرق ، وأن يدافع عن الحق ، وعن الباطل بالدرجة نفسها من قوة المنطق .

هذا هو « **الهلباوي** » الذي لايعرف في الدنيا شيئاً يستحق الاهتمام أو الانتماء يوماً ، أو قضية تستحق التضحية ، إلا « **ابراهيم الهلباوي** » نفسه !

جاء اختيار « **ابراهيم الهلباوي** » ليكون مدعياً عمومياً في محاكمة « **دنشواى** » ، تنفيذا لأحد بنود الأمر العالي الذى صدر في ٢٥ فبراير ـــ شباط ـــ عام ١٨٩٥ ، وهو يقضي بانشاء محكمة مخصوصة للحكم فيما يرتكبه المصريون من جنايات وجنح ضد جنود أو ضباط جيش الاحتلال ، أو على المراكب الانجليزية الراسية في أحد الموانىء المصرية ..

وفي ذلك العام ـــ ١٩٠٦ ـــ كان قد مرّ على وجود جيش الاحتلال الانجليزي في مصر، حوالي ربع قرن ، ومر على صدور هذا الأمر أكثر من عشر سنوات ، لم يطبق خلالها سوى مرّة واحدة في « **حادثة قليوب** » التي اتخذ « **ابراهيم الهلباوي** »

من قبول « **أحمد الحسيني بك** » القيام بدور المدعي العمومي فيها مبرراً للقبول بذات الدور ، فكانت خطيئته المميته ، التى قضت عليه .

لكن الأمر العالي كان قد صدر بسبب وقائع مشابهة ، حدثت في السنوات السابقة على صدوره :

ففى تلك السنوات ، كانت معسكرات جيش الاحتلال ، قد انتشرت في أنحاء مختلفة من أرض مصر .. وبدأ جنوده وضباطه يشعرون بالضجر من البقاء فيها ، فكانوا يغادرونها في أجازتهم ليسكروا أو يعربدوا أو يلهون بصيد الطيور .. ومالبث هذا اللهو الأنجلو سكسوني أن انتهى بمشاكل عديدة بينهم وبين المصريين ، الذين كانوا يضغطون على أنفسهم ، ويكظمون غيظهم ويستعدون لرد اللطمة التى انتهت بهزيمة جيشهم في معركة « التل الكبير » ، وإحتلال بلادهم ! .

وقد وقعت أولى حوادث الاحتكاك الكبيرة بين الطرفين في عام ١٨٨٧ — بعد خمس سنوات من الاحتلال — إذ ذهب ضابطان من جيش الاحتلال إلى قرية « **نزلة السَّمّان** » القريبة من الهرم ، ليصطادوا .. فأصاب رصاصهما عدداً من أهالي القرية ، فهجم الفلاحون عليهما ، وأسفرت المعركة عن قتل أحد الأهالي ، وإصابة عدد آخر منهم ، أصيب الضابطان بجروح سطحية ..

ومع أن المصريين كانوا ضحايا الاعتداء ، إلا أن المعتمد البريطاني — « **اللورد كرومر** » — اعتبر ذلك إهانة لحقت بجيش الامبراطورية التي لم تكن الشمس — آنذاك — تغيب عنها .. فثار ثورة عارمة ، وطالب بتوقيع عقوبات رادعة بحق هؤلاء الفلاحين « **المجرمين** » الذين تجرأوا على الدفاع عن أنفسهم ، وخلعوا بُرقع الحياء ، وملكوا جسارة الإستهانة بهيبة جيش الاحتلال وجبروته ، ورفض بإنفة أن تُعرض القضية على المحاكم أو أن يحتكم المتخاصمون إلى القضاء ، إذ معنى ذلك أن يتساوى الفلاحون بالمحتلين والمصريون بالبريطانيين ، وهو ماكان « **اللورد كرومر** » يعتبره إهانة لاتغتفر ..

وأسفرت غضبة « **اللورد كرومر** » عن موافقة الحكومة المصرية ، على تشكيل

لجنة إدارية رأسها مدير الجيزة ، لمحاكمة فلاحي « **نزلة السمان** » . أصدرت أحكامها بحق الضحايا . وكانت تتراوح بين السجن والجلد والغرامه . وتم التنفيذ علنا بحضور عدد من أهالي القرية، وفصيلتين من فرقتي جيش الاحتلال اللتين ينتمي إليهما الضابطان «**المجنى عليهما**» لكي يكون ذلك تحذيراً وانذاراً لكل من تسول له نفسه، أن يرفع عينه — وليس يده — في وجه جنود جيش الاحتلال. أو أن يحتك بهم. ولكي يلزم الجميع حدود الأدب !

وبعد ذلك التاريخ بثماني سنوات ، وفي ٨ فبراير — شباط — ١٨٩٥ ، تشاجر ثلاثة من بحارة الأسطول الانجليزى ، مع ثلاثة من أهالي حى « **باب سدرة** » — أحد أحياء الاسكندرية الشعبية — وأسفرت المشاجرة عن إصابة اثنين من البحارة باصابات تافهة ، ومع أن المتهمين في تلك القضية ، قدموا إلى « **محكمة الاسكندرية الابتدائية** » ، إلا أن سلطات الاحتلال لم تُقصِّر في إحاطة المحاكمة بجو من الارهاب . ورغم تفاهة الوقائع ، إلا أن النائب العام ، والمستشار القضائي انتقلا إلى « **الاسكندرية** » للاشراف على التحقيق ، وأحاطت فرق من جيش الاحتلال ، وأخرى من البحرية الانجليزية ، بمبنى المحكمة أثناء نظر القضية ، التي انتهت بصدور أحكام بالحبس ضد سبعة من أهالي « **باب سدرة** » ، تتراوح بين سنتين وستة أشهر .

ورغم قسوة الحكم ، فإنه لم يرض « **اللورد كرومر** » ، الذى أسرع يكتب لحكومته لافتاً نظرها إلى أن القانون الدولي يخوِّل لجيش الاحتلال الحق في تطبيق الأحكام العرفية ضد الذين يعتدون على جنوده أو ضباطه ، مطالباً بسلب المحاكم العادية حقّ النظر في مثل هذه القضايا ، مشيراً إلى اللجنة الادارية التى سبق تشكيلها للحكم في واقعة « **نزلة السمان** » ، ومقترحاً تشكيل « محكمة مخصوصة » للنظر في كل عدوان يقع على جنود جيش الاحتلال .

ووافقت الحكومة الانجليزية على الاقتراح .

ووافقت الحكومة المصرية ، بعد تمحك قليل !

وقبل مرور أسبوعين على صدور الحكم في قضية « **باب سدرة** » ، صدر —

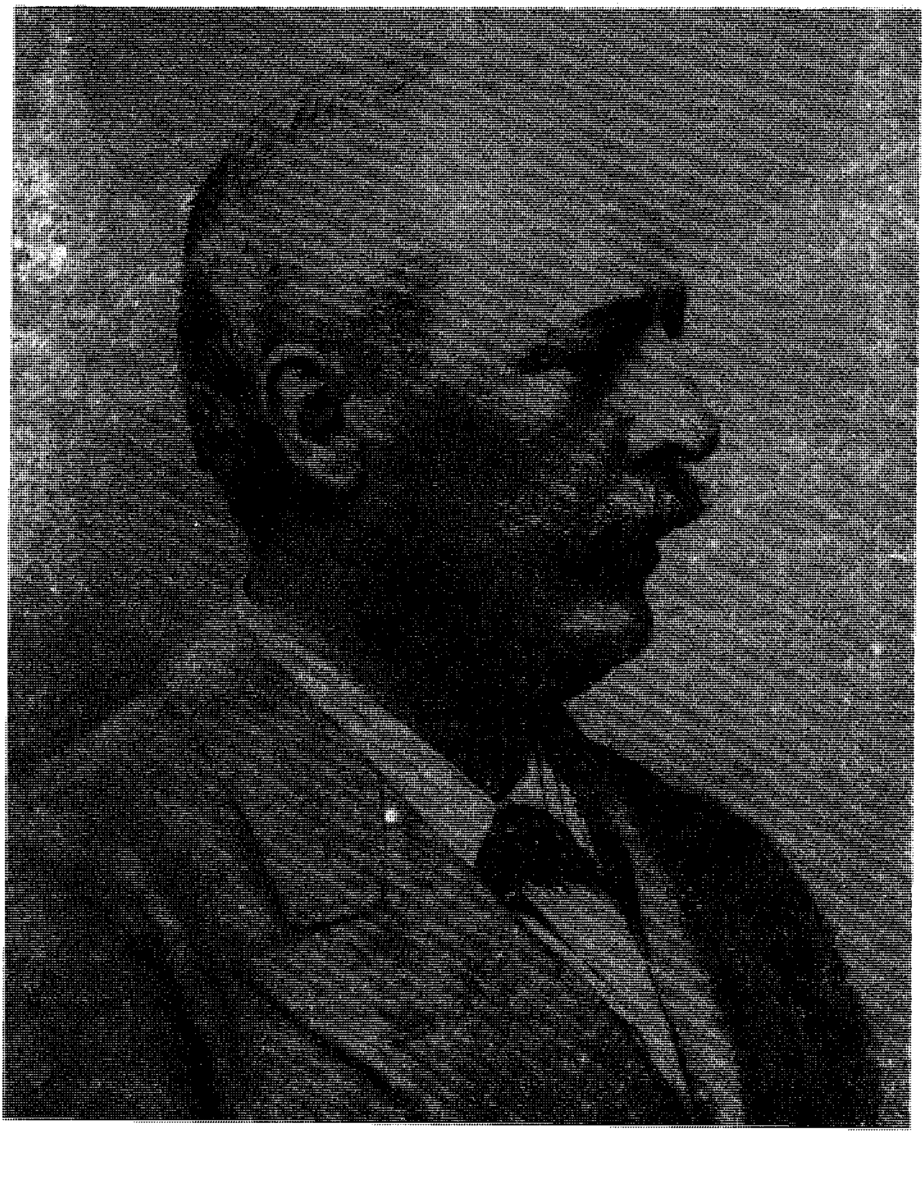
في ٢٥ فبراير (شباط) ١٨٩٥ ــ ديكريتو ــ أي أمر عالي ــ ينظم تشكيل محكمة مخصوصة للحكم على مايقع من الأهالي ، من الجنايات والجنح على جنود أو ضباط جيش الاحتلال ، أو على بحرية صاحب الجلالة الامبراطور الراسية في الموانىء المصرية ..

ونص هذا الديكريتو الغريب ــ الذي لاصلة له بأى نظام قضائي ، ولا علاقة له بالعدل الذي زعم المحتلون أنهم جاءوا لإرساء دعائمه فى مصر ــ على أن تتشكل هذه المحكمة برئاسة ناظر الحقانية ــ أى وزير العدل ــ وعضوية كل من المستشار القضائي ــ وكان عادة انجليزيا ــ وقاض انجليزي من « **محكمة الاستئناف الأهلية** » ، يختاره الوزير ، والقائم بأعمال المحاماة والقضاء في جيش الاحتلال بالقاهرة أو الاسكندرية ، ورئيس المحكمة الابتدائية في القاهرة أو الاسكندرية .. ونص الأمر على أن تعقد المحكمة جلساتها في المنطقة التى وقعت فيها الجناية أو الجنحة .

ومنح الأمر المحكمة سلطات واسعة ، فأباح لها عدم التقيد بقانون الإجراءات الجنائية اذا كان ذلك يعوق سرعة الاجراءات . وأعفاها من التقيد بقانون العقوبات فيما تصدره من أحكام ، فهى حرّة في أن تحكم بما تشاء من عقوبات ــ بما فيها الحكم بالإعدام ــ وفقا لما تراه . وحصّن أحكامها من الطعن فيها بأى وجه . وقضى بأن تنفذ هذه الأحكام حال صدورها . وألغى وجود النيابة وسلطتها كجهة تحقيق ، ومنحها لحكمدار البوليس ــ أى مدير الأمن ــ الذى كلفه الأمر العالى باختيار محام لاثبات التهمة على المتهمين .. وهذا هو الدور الذي اختير « **ابراهيم الهلباوي** » لادائه في « حادثة دنشواى » .

كانت المحكمة المخصوصة طبعة معاصرة من محاكم التفتيش ، لايكفل قانونها للتعساء الذين يمثلون أمامها ، أى ضمان قانوني من أى نوع . ولايعرفون حدود العقوبة التي يتم ايقاعها بهم . بل إن مثولهم أمامها كان أمراً مِزاجيا يخضع لتقدير المعتمد البريطاني ، الذي أعطاه الأمر العالي ، حق طلب محاكمة المعتدين على أفراد جيش الاحتلال أمامها ، فإذا لم يطلب ذلك ، ظل اختصاص نظر القضية معقوداً للقضاء الأهلي . ولم يتعرض الأمر للجرائم التى قد يرتكبها جنود وضباط جيش

السير إفلن بارنج الذي عرف فيما بعد باسم اللوردكرومر، أهم مهندسي الاحتلال البريطاني للهند ثم لمصر، حكم مصر المحتلة لمدة ٣٠ سنة متصلة، ثم موقفه من فلاحي دنشواى ليكون خاتمة حكمه، الذى عبر الشاعر حافظ ابراهيم عن رأيه فيه بقوله «نيرون لو أدركت عهد كرومر، لعرفت كيف تنفذ الأحكام.





عثمان بك مرتضى



أحمد فتحي زغلول بك

الاحتلال بحق المصريين ، ولم يكفل لهم أية ضمانات قضائية ضد هذه الاعتداءات .

وفي ١٧ سبتمبر (أيلول) ١٨٩٧ ، وأثناء عودة جنود إحدى فرق جيش الاحتلال ، من « **القناطر الخيرية** » إلى « **القاهرة** » ، بعد أن أنهوا مناورة كانوا يقومون بها هناك .. شاهد أحد الجنود ، بالقرب من « **قليوب** » فتاه ريفية جميلة تحمل على رأسها جرة ماء ، فعابثها وانتزع الجرة من فوق رأسها ، وصرخت الفتاة ، فاحتشد بعض الأطفال والفتيان ، وأخذوا يقذفون جنود الكتيبة بالأحجار ، فجرح بعضهم ..

وفي اليوم التالى — ١٨ سبتمبر (أيلول) ١٨٩٧ — أصدر المجلس الحربي لجيش الاحتلال قراراً بمحاصرة « **قليوب** » ، وانتقل حكمدار القاهرة الانجليزى إلى مكان الحادث ، وقبض على عشرات من أهالي المدينة . وصدر قرار الاتهام يتضمن اسماء ٢٠ منهم ، كان معظمهم من عمال مصنع نسيج قريب ، كانوا أول من حوكم أمام المحكمة المخصوصة التي ابتدعها ديكريتو ٢٥ فبراير ١٨٩٥ .

وقد تشكلت المحكمة برئاسة ناظر الحقانية — آنذاك — « **ابراهيم باشا فؤاد** » وعضوية « **المستر كاميرون** » — المستشار بمحكمة الاستئناف الأهلية —

نائباً عن المستشار القضائي ، و « المستر ويلمور » ــ المستشار بمحكمة الاستئناف الأهلية ، و « الميجور سمسون » ــ القائم بأعمال المحاماة والقضاء في جيش الاحتلال ــ و« **أحمد فتحي زغلول بك** » ــ رئيس محكمة مصر الابتدائية ــ وقام بسكرتاريته المحكمة « **عثمان مرتضى بك** » .. وقام بدور المدعى العام « **أحمد الحسيني بك** » .

ومع أن الدفاع عن المتهمين دفع بعدم اختصاص المحكمة ، استناداً إلى أن الواقعه ليست « **جناية** » أو « **جنحة** » ــ وهى الحالات التي نص الديكريتو على جواز تشكيل محكمة مخصوصة لنظرها ــ بل هى ــ على فرض ثبوتها ــ مجرد « مخالفة » لم يعترف بها المتهمون إلاّ أن عدالة المحتلين ، قضت بالحكم على خمسة منهم بالنفى إلى السودان مدداً تتراوح بين ثمانية وستة أشهر .. وانذار الباقين .

وحتى عام ١٩٠٦ ، كان « **حادث قليوب** » هو الحادث الوحيد الذى طبق فيه ديكريتو المحكمة المخصوصة ، ثم جاء « حادث دنشواى » ــ الذى وقع بعد ذلك التاريخ بعشر سنوات ــ ليكون الحادث الأخير الذى لم يطبق بعده هذا القانون العجيب ..



خلال الأيام العشرة التى انقضت بين وقوع الحادثة فى ١٣ يونيو (حزيران) ، وبين انعقاد المحكمة فى ٢٤ يونيو (حزيران) ١٩٠٦ جرت الأحداث بسرعة لاهثه ، كشفت عن أن الهدف لم يكن البحث عن الحقيقة ، أو نصب ميزان العدالة ، بل التوصل إلى ضحايا يعاقبون بطريقة « متحضرة » فيكونون عبرة للآخرين ، وتذكيراً لمن ضعفت ذاكرتهم ، بأنهم يعيشون في وطن محتل ، ويخضعون لعدالة ترتدي قبعات المستعمرين .

وخلال هذه الأيام العشرة ، وبسرعة غير معهودة أجريت التحريات ، وقبض على المشتبه فيهم، واحتجزوا في سجن «شبين الكوم»، وتم التحقيق معهم. وجرى البحث عن بنادق الضباط التى كانوا قد سلموها إلى الفلاحين ، فأخفوها لأن تسليمهم لها كان يعنى الاعتراف بأنهم كانوا في موقع الحادث . وتم توقيع الكشف الطبي على المصابين من الضباط ، وتشريح جثة الكابتن القتيل ، وإجراء المعاينات على الطبيعة ، بينما كان البحث القانوني يجرى على قدم وساق .

وفي بداية هذه الأيام العشرة ، استقبل « **الهلباوي** » في مكتبه « **المستر موبيرلي** » — المفتش الانجليزي لوزارة الداخلية — و« المستر مانسفيلد » — الحكمدار الانجليزي لبوليس القاهرة — اللذين أبلغاه أنهما مكلفان بأن يكونا في خدمته في كل مايتعلق بقضية « **دنشواى** » ، واقترحا عليه أن يحضر التحقيق ، وأن يشارك في استجواب المتهمين ، ولكنه اعتذر عن ذلك ، وفضل أن يزور مسرح الوقائع ، ليعاينه ، والتقى بعدها مع محافظ المنوفية « **محمد شكرى باشا** » — الذي كان يشرف على التحقيق بمساعدة رئيس النيابه « **محمد ابراهيم** » فكررا عليه العرض ، ولكنه أصر على اعتذاره .

وفيما بعد ، قال « **ابراهيم الهلباوى** » — في معرض الدفاع عن موقفه ، وتبرير سقطته — أن قبوله القيام بدور المدعي العام قد مكنه من صدّ المحاولات الانجليزية التى استهدفت تضخيم الحادثة ، واقحام اسم « **الخديو عباس حلمي الثاني** » في القضية ، واتهامه بتحريض فلاحي « **دنشواي** » على الاعتداء على الضباط الانجليز ، وقتل « **الكابتن بول** »من خلال الايحاء بأن بعض المقربين منه ، كانوا على صلة بالمتهمين ، وأنهم هم الذين حرضوهم .. وكانت العلاقات بين « **الخديو عباس حلمي الثاني** » ، و« **اللورد كرومر** » بالغة التدهور ، بسبب شعور الخديو الشاب ، بأن المعتمد البريطاني ، ينتزع منه سلطاته ، ويتدخل فى اختصاصاته ، مما دفعه إلى التحالف مع الحركة الوطنية ، التى كان يتزعمها انذاك الزعيم « **مصطفى كامل** » .

ومع أن المحكمة المخصوصة ، طبقاً لأمر إنشائها ، كانت معفاة من الالتزام بقانون الاجراءات الجنائية ، فيما يتعلق بضمأنات التحقيق ، كما كانت معفاة من الالتزام بقانون العقوبات ، فيما يتعلق بالأحكام التى تصدرها ، إلاّ أن القانونيين الممثلين لجيش الاحتلال ، كانوا — حريصين على الشكل ، وعلى إضفاء طابع قانوني وديمقراطي على مايتخذونه من اجراءات ومايجرونه من محاكمات ، لأسباب تتعلق بأن وجود الجيش البريطاني في مصر ، ظل — حتى اعلان الحماية عام ١٩١٤ — بصفته ممثلاً لمجموع الدول الأوربية ، ومندوبا عنها جميعاً ، إذ هى التي كلفت بريطانيا — في مؤتمر الآستانة عام ١٨٨٢ — بغزو مصر نيابة عنها ، وإعادة الأمن والنظام إليها . لذلك كانت هذه الدول — وخاصة فرنسا — تنتقد تصرفات جيش الاحتلال ، وتتخذ منها وسيلة لابتزاز انجلترا ، التى فرضت الأمر الواقع وانفردت باحتلال مصر ، فضلاً عن انتقادات الأحزاب البريطانية المعارضة فى مجلس العموم البريطاني .

ويضاف إلى كل هذا ، أنه كان لدى هؤلاء القانونيين مبرر هام للحرص على تكييف الوقائع بحيث لاتظهر الحقيقة ، فيتضح أن الأمر كله ، هو مجرد مشاجرة عادية ، بين فلاحي القرية وبعض الضباط الانجليز ، خلقت جواً من الانفعال وسوء التفاهم ، انتهى إلى واقعة ضرب أفضى إلى الموت ، وأصابات بين الطرفين ، إذ لو أتضحت الحقيقة على هذا النحو ، لما كانت هناك ضرورة لكل هذا الضجيج ، ولما استطاع « المدعي العمومي » أن يطالب باعدام المتهمين .. ولما تحقق — بالتالي — هدف المحتلين ، بإنزال عقوبة رادعة بهم ، تجعلهم عبرة لكل من تسوّل له نفسه، الاستهانة بهيبة ومكانة جيش الاحتلال ..

كان لابد من البحث — إذن — عن مبررات قانونية تنتهي بتكييف الواقعة ، بإعتبارها إعتداءً متعمداً مع سبق الإصرار ، فهذا التكييف وحده ، هو الذي يكفل للمحكمة إصدار أحكام بالاعدام وبالاشغال الشاقة !

ولم يكن اتهام الفلاحين المصريين بمعاداة جيش الاحتلال ، وتعمد الاعتداء على ضباطه ، والإصرار المُسبق على ذلك ، أمراً سهلاً ، إذ هو اعتراف بكذب كل الإدعاءات التى كان « **اللورد كرومر** » — المعتمد البريطاني — يذيعها في أنحاء

أوربا ، مُعلناً أنه صديق أصحاب الجلاليب الزرقاء ، وأن الفلاحين ــ وهم أغلبية الشعب المصري ــ راضون عن الاحتلال ، سعداء به ، بعد أن خلصهم من استبداد حكم « الخديو اسماعيل » ، وحررهم من السخرة ، ومن ضرب الكرابيج وأعاد تنظيم مالية البلاد ، فكفل لهم حياة كريمة ، وكفل للدائنين الأوربيين حقوقهم في استرداد القروض التي اقترضها « **الخديو اسماعيل** » ، وأن الذين يعادون الاحتلال ، ويطالبون بالجلاء من المصريين ، هم بعض أفندية المدن ، وبعض الباشاوات ، من أنصار الخديو ، ممن يسعون للإستبداد بالفلاحين ، واعادة عهد « **اسماعيل** » .

وهكذا انتهى رأى القانونيين الانجليز ــ طبقا لما نقله عنهم « **الهلباوي** » إلى القول أن « هذا الإصرار لايمكن أن يرجع إلى المتهمين مباشرة ، لأنه لا عداء بينهم وبين الانجليز ، وعلى ذلك فلابدَّ وأن تكون هناك يدٌ خارجية قد حرّكتهم ، وأوحت إليهم بذلك الاعتداء » .

وفي البحث عن هذه اليد الخارجية ، أشار هؤلاء القانونيون الى موقف « **عبد المجيد باشا سلطان** » ، الذي كان من عاداته في كل عام ، أن يعد صيوانا لاستقبال الضباط الانجليز ، وأن يستضيفهم ويعنى بأمرهم ، ولكنه في تلك المرَّة لم يفعل ذلك ، ولما كان « **الخديو عباس حلمي الثاني** » قد منحه ــ قبل عشرين يوما من الحادثة ــ رتبة الباشوية، فلا معنى لإهماله لشأن الاعتناء بالضباط الانجليز ، إلاّ أنه غيرّ ولاءه ، أو تلقى إشارة ، بألاّ يعتني بالأمر !

ولفت موقف ملاحظ نقطة شرطة الشهداء ــ « **مراد افندى محمد** » ــ أنظار المحققين الانجليز ، الذين لاحظوا أنه لم يحضر ــ كعادته كل مرّة ــ للمحافظة على الضباط ، وربطوا بين موقفه ذاك ، وبين قرابته لكبير ياوران الخديو « **حسين باشا محرم** » ، الذي اتضح أنه خال الضابط !

وكان معنى وضع هاتين الواقعتين ، موضع الريبة ، هو الايحاء الصريح ، بأن للخديو يداً في تحريض الفلاحين على العدوان على الضباط الانجليز .

ويقول « **الهلباوي** » أنه رفض التسليم بشكوك القانونيين الانجليز ، أو أن يسلم باعتقادهم بأن هناك يداً قوية دبرت الحادثة ، وأصر على أن الواقعة بنت وقتها ، وأن

الكارثة وقعت بسبب الحريق الذى اشتعل في الجرن ، وظن الأهالي أنه سيلتهم البلدة كلها لكثرة الغلال وشدة الحرارة .

وتدل ظواهر الأحوال على أن « الهلباوي » قد نجح في اقناع القانونيين الانجليز ، بالتنازل عن هاتين الواقعتين ، وهذين المتهمين مقابل أن يبحث « الهلباوي » عن مبررات ووقائع أخرى ، تكفل البرهنة على أن اعتداء الفلاحين على الضباط ، كان مقترناً بسبق الإصرار ، بالتوصل إلى « محرّضين » من بين الفلاحين أنفسهم ، كانوا يعلمون سلفاً بوصول الضباط ، ويهيئون الظروف للاعتداء عليهم .

ولما كان هذا التكييف للواقعة ، يتطلب العثور على أدلة ، وإعادة تصوير الواقعة على نحو ينسجم معه منطقياً ، فقد اتجه « ابراهيم الهلباوي » — مع فريق قانوني جيش الاحتلال — إلى محاولة إثبات أن الحريق الذي وقع بالجرن ، هو حادث تال للاشتباك بين الفلاحين والضباط . بل إن الضباط لم يكونوا سبباً أصلاً لحدوثه ، فهو حريق متعمد ، إصطنعه الفلاحون ليخفوا أدلة سبق إصرارهم وتعمدهم التحرش بالضباط الانجليز والاعتداء عليهم .

وجاء التكييف الجديد الذى اقترحه « الهلباوي » للواقعة ، ليضرب عشرة عصافير بحجر واحد ، إذ هو يثبت براءة الضباط الانجليز من أية مسئولية عما جرى منهم ، بينما يزيد من مسئولية الفلاحين وهو — فضلاً عن ذلك — تصوير أكثر حصافة ، إذ أن الاتجاه لاقحام أسماء كبيرة في الحادثة ، وتوجيه الشبهات نحو قصر الخديوية من شأنه أن يثير تعاطفاً أوسع مع المتهمين ، سوف يفتقدونه ، إذا اقتصر الاتهام عليهم ، إذ لم يكن من المتوقع أن يثور أحد أو يغضب ، لمجرد أن مشنقة المحتلين قد شرفت مجموعة من الفلاحين التافهين بالالتفاف حول أعناقهم .

وتأكيدا لذلك ، اصطحب « ابراهيم الهلباوي » معه ، حكمدار بوليس القاهرة ، وتوجه إلى « دنشواى » ، حيث أجريا تجربة يثبتان بها إستحالة أن يؤدى إطلاق الخرطوش إلى اشتعال النار في الجرن .. فقام الحكمدار باطلاق عيارات من بنادق صيد مزودة بخرطوش مماثل للخرطوش الذي كان الضباط يستخدمونه على تل من التبن ، من مسافات مختلفة ، فلم يشتعل التبن ، رغم إطلاق الخرطوش عليه

من مسافة عشرة أمتار فقط ، وهى أقل بكثير من المسافة التى كان الضباط يطلقون منها بنادقهم ، نحو الجرن .

وفيما بعد ، استبعد « الهلباوي » — في مرافعته أمام المحكمة — أن يكون الحريق قد حدث قضاءً وقدراً ، أو بسبب ارتفاع درجة الحرارة ، واستدل على ذلك بأنه في اللحظة اشتعلت فيها النيران في الجرن ، أمسك أحد الأهالي بالكابتن القتيل « بول » — الذي كان على بعد ٦٠٠ متر من موقع الحريق وصاح فيه :

— أنتم حرقتم البلد ..

ولما كان إطفاء الحريق لم يستغرق سوى عشرة دقائق ، وهى مدّة لاتكفي لقطع هذه المسافة الطويله ، فلا معنى لما قاله الفلاح للكابتن ، إلا أنه كان يعلم أن هناك نية لحرق الجرن ، وأن اشتعال النيران فيه ، هو اشارة البدء بالهجوم .

واتخذ « الهلباوي » من نجاح الفلاحين في إطفاء النيران خلال ربع ساعة فقط ، وعدم التهامها إلاّ لخُمْس التِّبن الذي كان في الجرن ، دليلاً على أنه « كان حولها مائة رجل ، أطفأوها حال ما أشعلوها » ، مؤكدا أن آثار النيران فى جسم « النورج » — الذي قيل بأن الحريق قد طاله — هي دليل على افتعال الأمر كله ، إذ أن النيران قد طالته من أعلاه ، ولم تشتعل من أسفله ، مما يؤكد أنه أحرق بفعل فاعل .

ولم يبق في اثبات ركن « سبق الإصرار » على القتل والشروع فيه ، إلاّ اثبات أن فكرة القتل ذاتها ، لم تكن فكرة عَرَضية ، ولكنها كانت نيّة مبيتّة ومُصَمَّم عليها ، ولهذا ركز « الهلباوي » — في مرافعته — على أن حضور الضباط للصيد كان معروفا للفلاحين ، إذ أرسلت به إشارات تليفونية منذ أن تحركت الكتيبة من « القاهرة » — أى قل ثلاثة أيام من وصولهم إلى القرية — ولابد أن يكون الفلاحون قد علموا بنبأ احتمال مرورهم على قريتهم ، ورتبوا الأمر بحيث صمموا على قتلهم إذا جاءوا للصيد ، واستدل « الهلباوي » على هذا الاصرار — الذى وصفه بأنه سبق إصرار معلق على شرط — بخروج الرجل العجوز الذي تجاوز السبعين « حسن محفوظ » من منزله فى الثانية ظهراً ، وتحمله لحرارة الشمس القائظة التى تجاوزت درجة حرارتها الثانية والأربعين ،



لكي يكون أول من يستقبل الضباط عند وصولهم ، فيحذرهم من الصيد ، وعندما لم يأبهوا به ، نفّذ وعيده ، وحرّض الفلاحين على الاعتداء عليهم .

وخلال تلك الأيام العشرة ، كان البحث عن بنادق الضباط يجرى على قدم وساق .. ولما فشلت الجهود الرسمية ، استدعى « **محمد باشا شكرى** » ـــ مدير (محافظ) المنوفية ـــ « **محمد بك حبيب** » ـــ عمدة « الناعورة » وهى قرية مجاورة لدنشواي ـــ وطلب معونته في البحث عن بنادق الضباط .. واستجاب العمدة للطلب ، وسافر إلى « **دنشواى** » ، والتقى بعمدتها وأعيانها ، وطلب منهم إظهار ـــ الأسلحة وتقديمها لجهات التحقيق ، حتى لايزداد الموقف تدهوراً .

ونجح « **محمد بك حبيب** » في خديعة أحد المتهمين ـــ وهو « **عبد الرازق حسن محفوظ** » ـــ فاعترف له بأن البنادق أخفيت في منزل « **محمد درويش زهران** » . وعلى الفور أنتقل إلى القرية ، حكمدار القاهرة ، ومفتش الداخليه ، وبدأ التفتيش عن البنادق . وكادت الحملة تفشل في مهمتها ، الى أن لاحظ الحكمدار ، أن « **الستّ وردة** » ـــ والدة « **محمد زهران** » ـــ التي كانت تجلس على جوال فارغ في باحة الدار ـــ لم تتحرك من مكانها ، طوال الوقت الذي استغرقه التفتيش ، فاستراب في جلستها ، وأمر بالحفر في المكان الذي كانت فيه ، فعثروا على بندقيتين .

وأسفرت الجوله الأولى من جهود « **حبيب بك** » ـــ أيضا ـــ عن العثور على علبة من الخرطوش في منزل « **رسلان سلام** » ؛ ولم يظهر شيء آخر من المضبوطات ، حتى أوشكت المحكمة على الانعقاد ، فزار « **محمد بك حبيب** » « **دنشواى** » مرّة أخرى ، وقال لأهلها أن الحكومة لن تسكت عن الأشياء التي ضاعت من ضباط الجيش ، ونصحهم بتسليمها ، ولكى يطمئنهم أعطاهم مهلة ليوم السبت ، يقوم خلالها من لديه شيء من متعلقات الضباط ، بالقائها في الساقية المهجورة ، التي تقع في شمال القرية .. وعندما عاد « **حبيب بك** » إلى « **دنشواى** » في السادسة من صباح السبت ٢٢ يونيو (حزيران) ١٩٠٦ ، كان يصطحب معه غطّاساً ، نزل إلى حوض الساقية ، فعثر على بندقية !

وبذلك اكتملت أدلة الاتهام .. فضُمّت البندقية إلى زميلاتها ، وإلى « النورج » المحترق ، والنبابيت .. وفروع الأشجار ، وعلبة الخرطوش ، في ساحة

المحكمة ، التي كان قد تقرر أن تعقد جلساتها في سرادق ضخم أقيم أمام مبني محافظة المنوفية ..

وفي غروب ذلك اليوم ، وأمام منزل مدير المنوفية ، المطل على « بحر شبين » ، رست سفينة حكومية فخمة ، تقل الأعضاء الانجليز في المحكمة ، والقاضي المصري « أحمد فتحى زغلول » والمدَّعي العمومي « ابراهيم الهلباوي » .. أما رئيس المحكمة « بطرس باشا غالي » ، فقد كان مقرراً أن يصل بالقطار في الصباح المبكر .

وقد فضّل القضاه أن يقضوا ليلتهم بالباخرة ، بدلاً من قضائها في منزل المحافظ ، حرصاً على إستقلال القضاء من ناحية ، وحتى تتاح لهم — من ناحية أخرى — فرصة من الهدوء الكامل ، يعيدون خلالها قراءة ملف القضية ، ويراجعون مواد القانون ، ويستخبرون ضمائرهم ، لتقودهم إلى العدل ، في مناخ تعطّره نسمات الصيف المبللة بمياه النيل .

في إحدى قمرات تلك الباخرة ، كانت المحكمة الموقرة ، قد اصطحبت معها المشنقة ، والمجْلَدة ، والسياط ، والجلادين ..

كان الحكم قد صدر قبل بدء المحاكمة !

عدل خواجات ..



□ **الأحد ٢٤ يونيو (حزيران) ١٩٠٦**

□ **مبنى محافظة شبين الكوم**

في الصباح المبكر إحتشد أربعة الاف من أعيان البلاد ووجهائها — ينتمي معظمهم إلى قرى ومدن مديرية المنوفية — في السرادق الضخم، الذي أقيم أمام مبنى

المحافظة ، لتجري فيه محاكمة فلاحي « دنشواي » ، وأحيط بأعداد ضخمة من قوات جيش الاحتلال ، وقوات البوليس المصرى ..

ومع أن أحداً من الأعيان لم يحضر المحاكمة باختياره ، بل جاءوا ـــ جميعاً ـــ بدعوة لم يكن من الحصافة رفضها، فإن « ابراهيم الهلباوي » كشف عن أحد مبررات هذه الدعوة الملزمة ، حين قال في مرافعته « إن أعيان البلاد خجلون من هذه الحادثة ، وقد جاءوا ليثبتوا لحضراتكم أنهم أبرياء من هذه التهمة » ، فكشف بذلك عن أحد أهداف الطابع الاستعراضي الذي أصرت سلطات الاحتلال على أن تحيط به إجراءات التحقيق والمحاكمة ثم تنفيذ الحكم .

فعلى عكس مايحدث في أي محكمة ، وفي أي قضية ، فإن محاكمة المتهمين في حادثة « دنشواي » ، قد افتقدت للرصانة التي تليق بالسلطة القضائية وأصبحت أقرب مايكون إلى عرض مسرحي سياسي ، لايهدف إلى تحقيق العدل ، بل إلى الحفاظ على هيبة المحتلين ، وتنظيم مظاهرة للقوة والجبروت ، ولذلك لم يكن الهدف من دعوة أعيان البلاد لشهود المحاكمة يقتصر على المعنى الذى أشار إليه « الهلباوي » بل كان الهدف كذلك هو دعوتهم لكى يشاهدوا بأعينهم نوع العدل الذى سيناله كل من يفكر في دفع عدوان المحتلين على أرضه أو حماماته .

في الثامنة والنصف صباحا ، دخلت هيئة المحكمة إلى القاعة . يتقدمها رئيسها « **بطرس غالي باشا** » ـــ وزير الحقانية (العدل) بالنيابة آنذاك ـــ وخلفه أعضائها الأربعة المستر « **وليم جودنفا هيتر** » ـــ المستشار القضائي بالنيابة ـــ و« **المستر بوند** » ـــ وكيل محكمة الاستئناف الأهلية ـــ و« **الكولونيل لادلو** » ـــ القائم بأعمال المحاماة والقضاء في جيش الاحتلال ـــ وأخيرا « **أحمد فتحي زغلول بك** » ـــ رئيس محكمة مصر الابتدائية ..



اسماعيل عاصم بك (١٨٤٧ ـــ ١٩١٩)
من أشهر محامى القرن الماضى وبداية القرن

وأثبت أربعة من كبار المحامين في ذلك الوقت هم « **أحمد لطفي السيد بك** » ، و« **اسماعيل عاصم بك** » والأخوين « **محمد يوسف بك** » و « **عثمان يوسف بك** » .

وتلا « **عثمان بك مرتضى** » قرار الاتهام في القضية ، الذي صدر بتوقيع مدير المنوفية « **محمد شكري باشا** » ، كما ينص على ذلك قانون إنشاء المحكمة . وقد لخص القرار بايجاز شديد الوقائع ، وأحال إلى البيان التفصيلي الذي كانت وزارة الداخلية قد أصدرته عن الحادث ، واختتم بقرار إحالة ٦٠ من أهالي « دنشواي » إلى المحكمة المخصوصة ـــ منهم ٥٢ قبض عليهم و٨ هاربين ـــ « لمعاقبتهم أشد عقوبة تناسب هذا الجرم الذي صدر منهم » ..

وخلال نصف الساعة التالية ، استمع رئيس المحكمة إلى ردود المتهمين عن التهمة ،فقال بعضهم أنه كان غائباً ،وقال آخر أنه كان مريضاً ،وقال ثالث أنه لم ير شيئاً مما حدث .. وعندما جاء الدور على « **محمد عبد النبي** » أصر على أن يؤكد أن الضابط أطلق الأعيرة النارية وصوبها نحو الجرن ، وأن زوجته كانت تجلس فوق النورج ، بينما كان هو « يُصلح الرمية » ، فترتب على إطلاق النار حرق الجرن وإصابة المرأة ، وأنه أمسك بالضابط وأراد تسليمه للحكومة ، فانطلقت منه عيارات نارية أخرى أصابته وبعض الحاضرين ، كما أصابت شيخ الخفراء ، وأنه لم يعتد على الضباط ، وانما أراد أن يسلم المعتدين للحكومة .

ولم تستغرق المحاكمة سوى ثلاثة أيام ، استمعت هيئتها في اليومين الأولين إلى أقوال الشهود ، ومن بينهم الضباط البريطانيين الأربعة الذين نجوا من الحادثة ، والمترجم الذى كان يصحبهم ، والسُّيَّاس الذين أرسلهم « **عبد المجيد باشا سلطان** » لمصاحبتهم ، ثم لأقوال « **مراد محمد** » ـــ ملاحظ نقطة شرطة الشهداء ـــ وشهادة عامل التليفون بالنقطة .

ومع أن « **الهلباوي** » لم يترافع إلا في اليوم الثالث والأخير من أيام المحاكمه ، إلا أنه لم يكف طوال اليومين الأولين عن عصر الشهود ، واستجوابهم ، وإحراجهم ، لاستخلاص أقوال تفيده في اثبات التكييف القانوني الذي اتفق عليه مع قانونيي جيش

الاحتلال ، وهو أن المتهمين قد رتبوا للاعتداء على الضباط ، وأن الحادثة لم تقع مصادفة ، ولكنها تمت باصرار مسبق ، واتفاق يستهدف إعدام الضباط ، وحرمان المتهمين من الاستفادة من أقوال الشهود ، إلى حدّ إرهاب هؤلاء الشهود وتخويفهم .

وكان « **الملازم بورثر** » قد ذكر أثناء إدلائه باقواله أمام المحكمة أن المتهم التاسع « **عبد المطلب محفوظ** » قد حماه ــ هو وزملاءه ــ من العدوان عليهم ، وقدم اليهم المياه ليشربوا ، وهي شهادة كانت كافية لتبرئته ، وعندما جاء الدور على الشاهد « **فتح الله الشاذلي** » ــ ابن عمدة « دنشواي » ــ ورد في أقواله هو الآخر أنه قد قدم المياه للضباط ، فتنبه « **الهلباوي** » ، إلى نقطة جزم بأنها فاتت على « **الملازم بورثر** » . ووقف ليقول أنه يلاحظ أن هناك شبها كبيراً بين المتهم « **عبد المطلب** » والشاهد « **فتح الله** » في الملامح ، وأنه يعتقد أن الأمر قد اختلط على « **الملازم بورثر** » ، فاستدعت المحكمة الضابط الانجليزي ، الذي حسم الأمر ، وقال أن الذى سقاه هو ابن العمده وليس « المتهم » . وهكذا حرم « **الهلباوي** » المتهم التاسع من فرصة للنجاة من الحكم عليه بالأشغال الشاقة المؤبدة .

وكان « **أحمد بك حبيب** » ــ عمدة الناعورة ــ نموذجا للشاهد الملقّن ، الذي لايروى وقائع شهدها أو سمعها ، ولكنه يكيّف هذه الوقائع تكييفا قانونياً لاتسمع له به ثقافته ، وليست من المهام التي يكلّف بها القانون الشهود . وفضلاً عن الدور الذي لعبه في الايقاع بالمتهمين ، وكشفه عن السلاح المخبأ، فقد وقف « **حبيب بك** » أمام المحكمة ليشهد بأنه عُلم بآن هناك سبق إصرار من اهالى « **دنشواى** » على الاعتداء على الضباط ، ويدلل على ذلك بأنه سمع من عمدة « **دنشواى** » ونائبه « **عمر زايد** » ، أن « حسن محفوظ » ، قد هدّد الضباط ، وأعلن أن الأهالى مستاؤون منذ العام الماضي ، بسبب صيد الضباط لحماماتهم ، وأنهم لو اصطادوا هذه المرّة ، فسوف « **يعرفون شغلهم** » !

وبسبب هذه العبارة ــ التى اعتمد عليها « **ابراهيم الهلباوي** » كثيراً في مرافعته ، باعتبارها دليلاً على سبق الاصرار ــ خرج القاضي الانجليزي « **المستر بوند** » عن كل تقاليد القضاء ، إبان مناقشته لشهادة المترجم « **عبد العال**



المتهمون في قضية دنشواي في طريقهم الى سرادق المحاكمة...

صقر » ، الذي شهد ان « حسن محفوظ » لم يقل عبارة « إن صدتم الآن تعرفوا شغلكم » ، وأنه اكتفى بأن يطلب من الضباط — من خلال المترجم — أن يصيدوا بعيداً عن البلد ، ولم يقل شيئاً أكثر من ذلك .

ولأن « **عبد العال صقر** » ، كان هو الذى تولي الترجمة بين « **حسن محفوظ** » والضباط ، فقد كانت شهادته ذات قيمة كبرى ، وكانت كافية لأهدار هذه الكلمة ، التي لايمكن اعتبارها دليلاً على التهديد أو سبق الإصرار ، إلا بتأويل معناها ، تأويلاً فيه كثير من الاصطناع ، ولأن نفى « **عبد العال صقر** » لها كان يهدم كل التأويلات التي ارتبطت بها ، فقد أثار ذلك « **المستر بوند** » الذي هاجم الشاهد ، وهدده قائلاً :

ـ ألا تعرف أن هذه المحكمة تعاقب على الشهادة الزور ؟

وعندما رد « **عبد العال** » بالايجاب قال « **المستر بوند** »

ـ أنا أعرِّف المصريين أمثالك كيف تكون شهادتهم .

وتكرر هذا التهديد ، مرَّة ثانية ، أثناء الاستماع إلى شهادة الأومباشي « حسن

زقزوق » الذي أصر على القول بأن « الملازم بورثر » هو الذي أطلق النار على الجرن في البداية ، فأصاب المرأة وأحرق الجرن ، وأن تلك كانت بداية الأحداث التي أدت إلى محاولة جذب البندقية من « بورثر » مما أدى إلى انطلاق المقذوفات منها لتصيب المؤذن وشيخ الخفراء والخفيين . وقد أثار ذلك ضيق « المستر بوند » الذي سأله بعصبية :

ــ ألا تخاف هذا القول ؟

فقال « الأومباشي زقزوق » ، أن الحق هو الحق ، وأنه لايخاف أحداً إلا الله ، فأمره رئيس المحكمة بالجلوس فوراً .

وكان ذلك ــ مرّة اخرى ــ هو عدل الخواجات ، الذي شارك فيه « الهلباوي » .. بكل جسارة .. !



□ الثلاثاء ٢٦ يونيو (حزيران) ١٩٠٦
□ مبنى محافظة المنوفية بمدينة شبين الكوم .

حانت لحظة سقوط البطل . أدركه قدر إختياره ألاّ ينتمي إلا لنفسه ، فكان دماره في إختياره .

إنه الآن في التاسعة والأربعين من عمره ، وقد وصل إلى ذروة المجد ، فاسمه على كل لسان ، وأخباره في كل صحيفة ، وأنظار الناس جميعاً ، في مصر وخارجها تشخص إليه . ولابد أنه كان ــ خلال الأسبوعين اللذين جرت فيهما وقائع « دنشواي » سعيداً بنفسه ، وراضياً عنها ومزهواً بها ، وغافلاً عن الحفرة التي كان

يسير إليها مغمض العينين، متوهماً أن مرافعته في قضية « دنشواي » ستقفز به إلى ذروة جديدة من ذرى المجد ، ولعله كان شديد الثقة في أن أحداً من الناس لن يلومه. لأنه ترافع ضد هؤلاء الفلاحين الحفاة الجائعين ، وشنقهم بلسانه ..

في السرادق الذي أقيم أمام مبنى المديرية ليكون قاعة للمحاكمة ، تعلقت به عيون وآذان أربعة آلاف من أعيان البلاد ووجهاؤها ، وهو يدخل إلى القاعة ، ويقف على المنصة ، ليبدأ مرافعته ، أما عيون المتهمين من فلاحي « دنشواى » وأسرهم ، فقد شخصت إليه شاردة ، مثقلة بالهم والرعب والخوف من المجهول ، تحاول أن تفهم شيئاً مما جرى أو يجري فلا تفهم .. كان الأمل في النجاة ، أو الإفلات من حبل المشنقة ، قد ذوى تماما منذ اللحظة التى عرفوا فيها أن « ابراهيم الهلباوي » سيترافع ضدهم .. وليس عنهم ..

هذا هو الرجل الذي كانوا يأملون فيه ، ينقلب عليهم ، وينضم إلى طالبي رؤوسهم ، وهم الذين تغنوا به ، وأقسموا بلسانه ، وتوعدوا الآخرين به ، « والله أقتلك وأجيب الهلباوي » . ومع أنهم كانوا يعلمون أنها كلمات تقال ليس إلاّ ، إذ لم يكن أحداً منهم يملك خمسمائة جنيه ، يدفعها أتعابا للمحامي الشهير ، إلاّ أن ترديدهم للعبارة ، كان يعكس إحساسهم العميق بالفرح والفخر لأن الوطن الذي ينتمون إليه ، أنجب هذا الرجل المعجزة ، الذى يفك لسانه أحبال المشانق عن رقاب المذنبين ، ويحطم قيود المرشحين لقضاء العمر خلف أسوار السجون ، والذى ولد مثلهم في قرية فقيرة ، وعانى من شظف العيش كما يعانون ، وقد جاء الأوان ليعرفوا وجهة الآخر ، ويدركوا الخلل في معجزته الانسانية ــ أو بمعنى أدق اللسانية ــ فكما هو قادر على تبرئة المدانين ، فهو قادر كذلك على إدانه الأبرياء ! .


ابراهيم الهلباوي بريشة صاروخان

في ذلك الصباح ؛ جاء الانجليز بـ « الهلباوي » ، ليثبت على فلاحي « دنشواي » تهمة للقتل مع سبق الإصرار التي لم يرتكبوها ، فيا له من سوء حظ نادر .. فلا أحد بمنجى من لسان « الهلباوي » العظيم ، ولا أمل في النجاة ، طالما أن أعظم طلاّب المُرحَمه يطلب ـــ لأول وآخر مرّة في حياته ـــ إهدار حياة هؤلاء الأبرياء التعساء ..

محامي « الظروف المخفّفة » ، يستخدم كل مهارته لاستبعاد أيّ ظرف مخفّف « الحمام الذي نأكله جاءوا يصيدونه . نحن بنينا له البنّيات . زوّدناها بالمياه .. واقتطعنا من قوتنا كي نغذيه . وجاءوا هم ليأكلوه هنيئا مرئياً .. ومع ذلك لم نعترض ، إلا عندما أشتعلت النيران في الجرن . وكاد القمح الذي عرقنا ونحن نزرعه في عزّ برد الشتاء أن يشتعل . وأصابوا الولية « أم محمد » في وركها . ضربهم الأولاد بالطوب . جرى « الكابتن بول » ـــ ألف رحمه ونور عليه ـــ فقتلته الشمس .. أين الجريمة في هذا ؟ » .

ويصرخ « محمد النبي » من قفص الاتهام ..

ـــ وكتاب الله ياسعادة الباشا .. أنا مسكت البندقية من الضابط عشان أسلمه للحكومة تاخد لي حقي منه .. وكتاب الله ياباشا دا اللى حصل...

بيد أن « الهلباوي » الخبير المدّرب.. ذرِب اللسان .. الذي يستطيع أن يدين الأبرياء ، ويبرىء المدانين ، قادر على أن يصنع من هذا جريمة .. وأن يفوز بحكم الإعدام ..

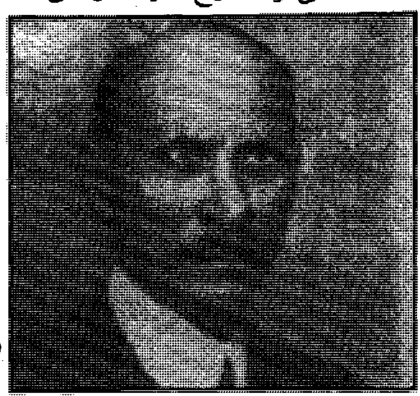
في آخر أربع ساعات وقفها « الهلباوي » على القمة ، ترافع عن الاحتلال ضد وطنه ، وعن الصائدين ضد ضحاياهم .. ولم يخطىء مرّة واحدة ، أثناء مرافعته الطويلة فيلتمس عذراً للبؤساء من أهل « دنشواى » ، فيما لم يفعلوه ، فالقضية كما صوّرتها مرافعته ، هي صراع بين ضباط خيرّين طيبين شجعان ، وبين فريق من الهمج المتوحشين .

ضباط ينتمون لجيش الاحتلال الانجليزي الذى « حرر المصري .. فترقّى وعرف مبادىء الواجبات الإجتماعية والحقوق المدنية .. والذي يتساوى العدو والصديق فى

الاعتراف بنزاهة ضباطه وجنوده » ، ذهبوا يصيدون الحمام ، « ليس طمعاً في لحم أو دجاج ، إذ لوفعل الجيش الانجليزي ذلك لكنت خجلاً من أن أقف هذا الموقف » ، ولكنهم ذهبوا يصيدون لأن الصيد رياضة تعودوا على ممارستها .

هؤلاء الضباط الشجعان الذين حاز قائدهم « الميجور بين كوفين » ، نياشين الشرف ورتب المجد ، بسبب الانتصارات التى حققها في حرب البوير » كانوا يتوقعون أن يلقاهم الفلاحون بالاكرام ، الذي يليق « بمكارم أخلاقهم وسلوكهم » ، والذي وصل الى الحد الذى دفع « الميجور بين كوفين » ، « إلى تسليم سلاحه للفلاحين ، وأمر الضباط الذين تحت إمرته ، بتسليم سلاحهم لهم ، حسما للنزاع ؛ فاثبت بذلك أنه ذو أخلاق كريمه » .

لكن أخلاق « الميجور كوفين » الكريمة ، انتهت بهزيمته ، وهو الذي انتصر في « حرب البوير » ، لأنه حين أمر بذلك كان يظن « أنه أمام قوم عندهم شعور ومروءة ، فإذا هو بين أدنياء النفوس ، سافلي الأخلاق ، قابلوا هذه الأخلاق الكريمة بالعصى والشماريخ ، وصاحوا على النساء يرمونهم بالطوب والطين » .


أحمد لطفى السيد دفاع بلا حماس

وهؤلاء «السفلة» من فلاحي «دنشواى» — الذين «أساءوا ظنّ المحتلين بالمصريين بعد أن مضي عليهم خمسة وعشرون عاماً ونحن معهم في إخلاص واستقامة» — لايستحقون «رحمة أو شفقة» لأنهم «ذوي طبيعة شريرة» ارتكبت «جريمة فظيعة تستحق أشد عقاب»، وأعمالهم «قد تجردت عن الرحمة والرأفة والدين ، لأن الدين الاسلامي يبرأ من هؤلاء المتوحشين » .

وهم كاذبون بالفطرة ، كما أن الضباط الانجليز صادقون بالفطرة أيضاً ، وإذا اختلفت روايتهم للوقائع مع رواية الفلاحين ، فالواجب على المحكمة أن تصدق شهادتهم وتكذّب هؤلاء الفلاحين الجبناء .. « فإذا كان المتهمون يدعون — أو

يتوهمون ـــ أن الضباط أطلقوا بنادقهم إرهابا للناس ، فهؤلاء الضباط قد قرروا عدم صحة ذلك ، وأنه لم يحصل منهم . ولابدع إذا أخذنا بشهادتهم ، وقد كانت كل كلمة من أقوالهم أمامكم في الجلسة ، شاهدة على أنهم نسوا كل شيء إلا العبودية للحقيقة» وبذلك برهنوا «على الصدق ومكارم الأخلاق، لأنهم ليسوا بجبناء، فقد كانوا كلهم في حرب البوير » .

وانطلاقا من هذا التوصيف الأخلاقي والحضاري لطرفي القضية ، أخذ « الهلباوي » ـــ بمنطقة المحبوك الذي كان أضعف مايكون في ذلك اليوم الأخير من أيام المجد ـــ يفند كل ماجاء في أقوال المتهمين والشهود ، ليهدم كل واقعة يمكن أن تتخذ ذريعه للتخفيف عن أسرى « دنشواى » ، بفرض أنهم مدانون ، ليثبت للمحكمة أن الحادثة أرتُكبت قصداً وعمداً ومع سبق الإصرار ، حتى يفوز بما كان قد اتفق عليه مع القانونيين في جيش الاحتلال ، ويعطي المحكمة مبرراً للحكم بالاعدام .

فالأسباب التى أدعاها الأهالي للمشادة التي وقعت بينهم وبين الضباط ، كاذبة من أساسها ، وليس صحيحاً أنهم كانوا يصطادون حماماً يعتبر في حكم الملكية الخاصة ، التي يعطى القانون صاحبها حق الدفاع عنها إذا تعرضت لاعتداء ، « فقد ذهبت إلى القرية ، فرأيت الحمام ليس ملكاً للأهالي ، بل إنهم لايمكلون إلا الأبراج ، ولايقدمون له غذاء، بل هو حمام ياتي برج هذا، اليوم، ويذهب إلى برج ذاك غداً ، ولاحق لأحد في إدعاء ملكيته إلا من كان ببرجه » .

والجرن لم يحترق بسبب طلقات « الملازم بورثر » ، بل إن زعماء العصابة هم الذين أشعلوا الحريق عمداً ، لإيجاد ذريعة للعدوان الذي كانوا قد بيتوا إرتكابه ، ولأن تصاعد ألسنه النيران من الجرن ، كانت الاشارة المتفق عليها سلفا بين هؤلاء الزعماء وانصارهم من الفلاحين لكى يبدأ الهجوم على الضباط ، فضلاً عن أن التجربة التى



جرده الهلباوى من أى فضيلة

أجريت، أثبتت أن إطلاق العيارات لايتسبب عنه اشتعال الجرن، فإن تقرير الطبيب الشرعي، أثبت أن العيار الذي أصاب «**أم محمد**» أطلق من على بعد متر واحد، ومعنى هذا أنها لم تُصب وهى جالسة على «النورج»، بل أصيبت مع من أصيب من الخفراء، أثناء محاولتها هى وزوجها وآخرين انتزاع البندقية من يد «**الملازم بورثر**».

وكذّب «**الهلباوي**» شهادة الأومباشي «**أحمد حسين زقزوق**»، الذي قال إن أحد الضباط أطلق عياراً ، أو عيارين ، فأصاب الأهالي ، وفسر عدم مناقشته لشهادته ، بأنه لم يرد ذلك « حتى لاينفضح البوليس المصري فضيحة غلنية ، فيسمع الجمهور أن في البوليس المصري خونة جبناء أدنياء مثل هذا الأونباشي ، الذى تغذى عند « **محمد درويش زهران** » أحد زعماء المتهمين ، وترك الضباط وشأنهم حتى نعت الواقعة ، ولما بلغه خبرها من الأهالي ، أبلغ في التليفون أن الضباط أطلقوا العيارات الناريه على الأهالي ، والأهالي أطلقوا العيارات على الضباط .

ونزعت مرافعة المدعى العام من المتهمين كل فضيلة ، فخاطب المتهم العاشر « على محمد سمك » قائلا :

ــ ثم يجيء « **سي علي سمك** » ويقول أن الضابط أعطاني ساعة بقشيشاً لأني سقيته وقدمت له الماء .. لاتظن يا « **على سمك** » أن ذلك يبرئك ولو صادقك عليه الضباط ، بل هو يزيد من مسئوليتك .. لأنه لمّا رآك طامعا فيه ، أنت وغيرك ، سلّمك أسلابه ، قبل أن تأخذوها غصباً ، كما سلّمكم سلاحه ــ المعادل لروحه ــ ولم يكن كل هذا مخففا من شرّكم ، ولاملطفاً من وحشيتكم ، فزدتم في طغيانكم، وتماديتم في فظائعكم .

وتمسك « الهلباوي » بتصوير الحادثة على النحو الذي يجعلها تبدو ــ من الناحية القانونية ــ قتل وشروع في القتل عمداً ومع سبق الإصرار ، ليعطى للمحكمة وللرأى العام مبرراً للحكم باعدام المتهمين السبعة ، الذين كان الاختيار قد وقع عليهم ليوصفوا بأنهم زعماء التمرد . وقد قال « الهلباوي » فيما بعد ، وفى معرض الدفاع عن نفسه ، أن القانونيين في جيش الاحتلال ، كان يتجهون إلى اثبات تهمة القتل العمد مع سبق الاصرار ، لكل المتهمين الستين في القضية ، وأنه رفض ذلك ، وأن الأخذ والرد بينه وبينهم قد طال حول هذه النقطة ، حتى خضعوا لرأيه وقبلوا أن يقتصر طلب الاعدام على عشرة فقط بدلاً من اثنين وخمسين !

وقال « الهلباوي » ــ في مرافعته ــ أن مفسري القانون ، يقولون بأنه يكفى لإثبات التصميم على القتل أن يقول القاتل أنه إذا جاء فلان أقتله ، ثم ينفذ هذا التهديد ، وأن سبق الإصرار يستفاد من إعداد الأسلحة أو اظهار البغضاء التى تؤكد وجود نية القتل ، قبل وقوعه . وأضاف « ولكن يصعب القول إن نية الإصرار تتوافر عند الـ ٥٢ متهما .. بل يمكن القول أنها توجد عند الزعماء

وحدد « الهلباوي » أسماء الزعماء الذين يقصدهم وهم « **حسن محفوظ** » و « **محمد درويش زهران** » و « **محمد عبد النبي** » و « **أحمد السيسي** » و « **أحمد عبد العال محفوظ** » .

وفي التدليل على توافر نية القتل لدى المتهمين ، ذكر أنهم كانوا يعرفون سلفا بموعد وصول الضباط ، لأن الادارة أبلغت جميع حُكّام القرى والمدن الواقعة على الطريق الذى كان مقرراً أن تسلكه الكتيبة بمرورها ببلادهم ، وأن هؤلاء الحكام قد أبلغوا الأهالي ، حتى أصبح وصول الضباط إلى المنطقة شائعاً ، فأعد المتهمون أنفسهم ، وخرج زعيمهم « **حسن محفوظ** » ليهدد الضباط بأن « **يعرفوا شغلهم** » ، إذا اصطادوا ، ثم أحرق الفلاحون النار في الجرن عمداً ، ليصطنعوا سببا لتنفيذ نيتهم في قتل الضباط ، وهكذا نفذوا تهديدهم وقتلوا « **الكابتن بول** » ، وشرعوا في قتل الباقين . وهو مايؤكد أنهم كانوا جاهزين بالأسلحة ، ــ وهى العِصيّ والنبابيت والفؤوس ــ وأنهم ضربوا الضباط في مَقاتِل ــ هى الرأس والعنق والأكتاف ــ بل إن الميجور « **بين كوفين** » قد أصيب في ذراعه ، إبّان محاولته تفادي ضربة كانت موجهة إلى رأسه .



وناقش « **الهلباوي** » **التقريرين الطبيَّيْن اللذين قدم أحدهما « الكابتن بوستك » ــ وهو الطبيب البيطري الذي كان ضمن فريق الصائدين ــ وكان قد كشف ظاهرياً على جثة « الكابتن بول »** قبل دفنها، وشهد في المحكمة أن وفاته قد نتجت عن ضربة الشمس ، وإحتقان في المخ تولد عن إصابته إبّان المشادة مع الفلاحين . وقدم التقرير الثاني ثلاثة أطباء شرعيين انجليز شرّحوا الجثة بعد دفنها ، هم الدكاتره « **نولن** » و « **وِبَرْ** » و « **هاملتون** » . وقد أقروا رأى الدكتور « **بوستك** » . وذكروا أنّ الاصابة لم تكن هى السبب المباشر في الوفاة ، وأن ضربة الشمس وحدها كانت كافية لإحداث الوفاة ..

ولإدراكه بأن هذه التقارير الطبية ، لصالح المتهمين ، إذ هى تجزم بأن سبب الموت هو ضربة الشمس ، لاضربه النبوت ، فقد اقتبس « **الهلباوي** » من شروح العلامة الفرنسي « **جارو** » لقانون العقوبات قوله بأن الضرب الذي يؤدى إلى الموت ، لايشترط فيه إلا أن تكون علاقة السببية غير منقطعة ، وأن الموت إذا نتج لسبب ما ، بعد الضربة الأولى ، فالضارب قاتل ، حتى لو كانت الضربة وحدها لاتنتج الموت » ، واستشهد على ذلك بأن الوالد لو ترك إبنه في بستان وجاء طائر فقتله ، يكون الوالد قاتلاً ، وأن اللص إذا سطا على قطار فخاف منه الركاب وقذفوا بأنفسهم من القطار وماتوا ، يعتبر اللص قاتلاً ، وعلى ذلك فإن موت « **اليوزباشي بول** » بسبب ضربة الشمس التى أصابته اثناء عدوه تلك المسافة الطويلة ، لاينفي أن المتهمين هم الذين قتلوه ، لأنهم هم الذين ضربوه ، وهم الذين ألجاوه إلى الجرى تحت الشمس .

ثم استعرض « **الهلباوي** » الوقائع المنسوبة إلى الزعماء السبعة ، فقال إن الشهود قد أجمعوا على أن زعيم العصابة ، هو « **حسن محفوظ** » وعلى أنه كان متواجداً في وسط الحادثة .. واضاف :

ــ إننى كلما أنظر الى شيختوخته أتاثر ، ولكن تلاحظون حضراتكم أنه رجل وصل الى سن السبعين ، وكوّن من ظهره عائلة كبيرة ، ولم تهذبه هذه السنّ ، فيجب أن تطهر البشرية منه ، لأنه لم يكدر قرية ، بل كدر أمه بأسرها ، بعد أن مضى علينا ٢٥ عاماً ونحن مع المحتلين في إخلاص واستقامة وأمانة ، أساء الينا ، والح

كل مصري ، فاعتبروا صوتي ، صوت كل مصري ، حكيم عاقل ، يعرف مستقبل أمته وبلاده » .

وقال أن « **يوسف حسن سليم** » هو الذى قتل « **المستر بول** » وسرق ماكان مع « **المستر بورتر** » .

وأن « **محمد عبد النبي** » ـــ مؤذن القرية ـــ من أرباب السوابق وسبق الحكم عليه سنتين في قضية سرقة !

وأن « **محمد علي سمك** » ـــ شريكه في الاعتداء على الضباط ـــ كان أول من اعترف عليه .

وأن « **أحمد السيسي** » و « **أحمد عبد العال محفوظ** » قد اعتديا على الضباط وضرباهم .

وأن « **السيد عيسى سالم** » ، هو الذى تحفظ على الضباط ، وقادهم إلى الجرن ، وأشار إلى رقبته مهدداً بقتلهم ، وكان يحمل فأساً .

أما « **محمد درويش زهران** » فهو من أرباب السوابق ، إذ حكم عليه من قبل بالحبس سنة في قضية قتل ، وأنه معروف لأهالي المديرية بأنه من أهل الشر ، وأن الحملة التى عثرت على السلاح في منزله ، قد عثرت أيضا على بقية جاموسه مذبوحة، ثبت أنها مسروقة، وأن أدوات مما يستخدمها اللصوص في تحطيم الأقفال، وجدت في منزله .

في الدقائق الأخيرة من سنوات المجد ، آثر « **الهلباوي** » أن يبدو أمام الجميع ، رجلا لايعنيه القانون ، ولاتهمه العدالة ، ويضحي بكل قيمه في سبيل البقاء على القمة ، لذلك ختم مرافعته ، مفوضاً المحكمة بأن تطبق أى قانون تختاره يعطيها

رخصة الحكم بالاعدام على هؤلاء المتهمين ، فإذا لم تقتنع بأن الجريمة كانت قتلا متعمداً مع سبق الإصرار والترصد ، ففي استطاعتها ألا تطبق القانون الفرنسي وهو الذي يشترط سبق الإصرار للحكم بالاعدام ، وأن تطبق القانون الانجليزي الذى لايشترط هذا الشرط .. واضاف :

— إننى رجل مسلم .. ولنا أن نطلب معاقبة المتهمين طبقا للشريعة الاسلامية ، ففي تبيين الحقائق في شرح الزيلعى أن القتل العمد يعاقب عليه بالقتل عملاً بنص القرآن الشريف « كتب عليكم القصاص في القتلى » حتى لو كان القتل بقشره قصب !

وختم « الهلباوي » مرافعته ، قائلاً :

— نحن أمام محكمة مخصوصة غير مقيدة بالقانون . لأن المشرع لاحظ أنه توجد بعض حوادث استثنائية ، وأن العقوبة يجب أن تكون على قدر هذه الحوادث . وكل الشرائع تثبت أننا محقون في طلبنا ، منها القانون الفرنساوي ، والقانون الانجليزي ، وهذا — أى القانون الانجليزي — يقضي بالاعدام دون أن يشترط سبق الاصرار . فلكم تطبيقه إذا فرض أن لا إصرار هناك ، بل يمكنكم تطبيق قانون أى أمة تجدون فيه مصلحة الأمن العام .. والشريعة الاسلامية والقانون الانجليزي في هذا الموضوع يستويان ، ولا يمكن لأحد أن يعترض لأن البلاد إسلامية .

انتهى كلام « الهلباوي » .

هل كان يظن أن نتيجته ستكون ما كانت ؟!!

صدر الحكم فى اليوم التالى : إعدام اربعة . جلد اثنى عشر . أشغال شاقة للآخرين ..

قتل « الهلباوي » شعبه كله .

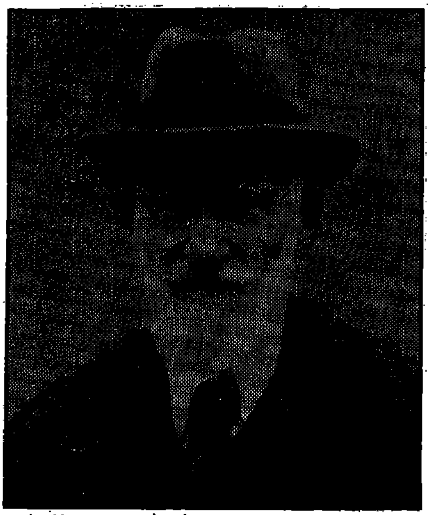


□ الخميس: ٢٨ يونيو ١٩٠٦

□ قرية «دنشواى»

الحضارة الأوربية تقود مسجوني دنشواى ، من « شبين الكوم » إلى « دنشواى » ، يمر الموكب على القرى الواقعة بينهما . وكلما مر على قرية ذعر أهلها من النساء والأطفال وولوا هاربين

أما الرجال فكانوا يقفون على قارعة الطريق ينظرون إلى موكب الأسرى ويتهامسون في رعب..



«برنارد شو»: حفل الاعدام

عند الظهر وصل الجميع إلى ساحة «دنشواى». هنا. سيتم تنفيذ الحكم. الطريقة التي اختيرت لتنفيذه ذات دلالة على حضارة الاستعمار. بين كل مشنوق وآخر . يجلد إثنان من المحكوم عليهم بالجلد ، أو بالجلد مع السجن ، بينما جسد المشنوق السابق مايزال يتأرجح فى حبل المشنقة . وهو أسلوب لم يجد .

الكاتب الايرلندي الشهير « جورج برناردشو » ما يفسره به ، سوى السخرية من عدل سلطات الاحتلال ، التى اجهدت نفسها بحثا عن « بروجرام » تشغل به المتفرجين على حفل الاعدام ، وتحول بينهم وبين الملل ، خلال نصف الساعة التى كان مفروضاً ان يظل فيها جسد المشنوق معلقا ، للتأكد من وفاته ،

ولاتاحة وقت كافٍ لاسرته كي تشاهده فيه وهو يدور حول نفسه ، وقد حلّت المحكمة هذه المشكلة ، فقضت على ثمانية من المتهمين بالجلد ، لتتيح لفرقة التنفيذ ، ملء فراغ البروجرام ، بجلد اثنين بين كل مشنوقين ، وبهذا اكتمل الطابع الاحتفالي والاستعراضي لعدل المحتلين ، الذى حرص على أن يتم التنفيذ في المكان نفسه الذى وقعت فيه الحادثة ، وأن يبدأ في اللحظة ذاتها التى وقعت فيها الحادثة ، وأن تقام المشنقة على بعد ٦٠ متراً من باب منزل « **حسن محفوظ** » وإلى جوارها المجْلَدة ، وخيام الحانوتية والمغسلين ، المزودة بالنعوش وأدوات الغُسل .

كان لسان « **الهلباوي** » الطويل هو الحبل الذى شُنق به « **زهران** » و « **محفوظ** » و « **يوسف سليم** » . و « **السيد عيسى سالم** » . وكان هو الكرباج الطويل ذا الألسنة الثمانية الذى جُلد به الآخرون . تلك صورة لن ينساها الشعب المصرى أبداً ..

تجاهل المؤرخون وصف مشاهد التنفيذ . وما قاله المحكوم عليهم . لعل نوعاً من الكبرياء الوطني قد حال دون ذلك .

لكن ماذا تنتظر من فلاحين فقراء جهلة فى موقف صعب كهذا ؟ .

وقفت بريطانيا العظمى ضدهم .. وشنقهم لسان « **الهلباوي** » العظيم !

تقدم المشنوق الأول « **حسن محفوظ** » :

قالت المؤيد» كان ينظر إلى قريته وعيناه مغرورقتان بالدموع، فكأنه كان يودع أولاده وأحفاده الكثيرين ، الوداع الأخير .. نساء القرية فوق أسطح المنازل أقمن المناحات . أخذن يبكين رجالاً سيصرن بعدهن أيامى وينظرن إلى صغار سيكونون ــ بعد آبائهم ــ يتامى .. فهنّ في نار حامية.. وهم في البؤس خالدون » ..

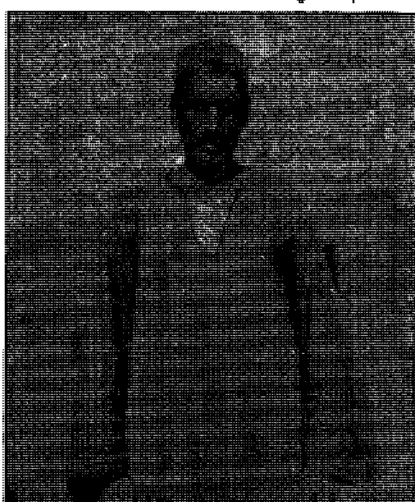
عندما اعتلى « **محفوظ** » سلم المشنقة استدار إلى القرية .. ودَّع المزارع والناس .

صاح « إنا لله وإنا إليه راجعون .. الله يخرب بيتك يا شاذلي .. الله يخرب بيتك يامحمد يا شاذلي » .. دعا الرجل على العمدة ــ الشاهد الرئيسي ضده ــ هل نال « الهلباوي » من دعواته شيئاً ؟ ربما . هوى « محفوظ » العجوز (٦٥ سنة) .. وفى نفس اللحظة وفى صفوف الصحافيين هوى ابنه ، الذى كان يشاهد التنفيذ وفى يده ورقة وقلم لكى يسجل طلبات أبيه الأخيرة . وكان الأبن قد حاول منذ الصباح المبكر أن يحصل على إذن بالالتقاء بأبيه ، ليسجل وصيته الأخيرة ، لكن أحداً من « العادلين » لم يسمح له بهذا الطلب المشروع البسيط .

وبينما كان جسد « **حسن محفوظ** » يتأرجح ، بدأت الفقرة الثانية من « البروجرام » . أوثقوا « **ابراهيم السيسى** » إلى المجلدة .. تأوه والسوط ذو الثمانية أفرع ينهال على ظهره العارى ..

صاح :

ــ سُقت عليكم النبي .. سقت عليكم النبي .. يا هوه .. اشنقونى أحسن ..



استمروا يجلدونه وهو مغشى عليه .

«**يوسف سليم**»، المشنوق الثاني.. أصغر المحكوم عليهم بالاعدام. على قمة المشنقة صاح بهم «اللهم انتقم من الظالمين.. اللهم انتقم من الظالمين». عندما هوى متأرجحا «صاحت النساء والأطفال معهن. صيحة واحدة تفتت الأكباد، وبكت عيون الحاضرين من مندوبي الصحافة مصريين وأجانب». تبكي مصر كلها حزناً وأحساساً مريراً بالعجز..

كان جسد « **يوسف** » ما يزال يتأرجح . والمجلود « **السيد العوفي** » يصرخ من ألم الجلد . صاح :

ـ « في عرض الأفندي .. في عرض الأفندي » ..

مجلود آخر يتقدم « **عزب محفوظ** » . لم يقل شيئاً . تأوه بأعلى صوته مع كل جلدة تصيبه . ثم أخذ ينبح كالكلب .

تقدم المشنوق الأخير : « **محمد درويش زهران** . **إلى المشنقة . صعد سلمها . كان نافذ الصبر ؛ استبطأ تنفيذ الحكم . صاح في الشنّاق:** ،

ـ « **شهل يا خي .. شهل** » .

بعد لحظة هوى « **زهران** » ، فهوت معه ـ كما قالت « **المؤيد** » ـ قلوب النساء المتجمعات ولطمن الخدود .. وتُرِك معلقاً في الهواء .. تذروه الرياح .. يميناً وشمالاً .

ومن سوء حظ واضعي « بروجرام » الاحتفال أن أحد المحكوم عليهم بالجلد ، هو « **سيد سليمان خير الله** » ، قد أعفى من تنفيذ العقوبة بسبب إصابته بمرض الصرع ، وهكذا ـ كما يقول « برناردشو » ـ عانى المشاهدون من القرويين والضباط . ورجال الفرسان البريطانيين ، من بعض الملل إبان الفترة التي كان فيها جسد « **محمد درويش زهران** » يتأرجح ، ويلف حول نفسه ، إذ لم يكن هناك مجلود يتأوه خلال تلك الفترة ، وهو خطأ وقعت فيه المحكمة التي نسيت أن تصدر بعض أحكام الجلد الاحتياطية ، لمواجهة مثل هذه الطوارىء .

.. **يقول الأستاذ « العقاد » :**

ـ « كنا أربعة نقرأ وصف التنفيذ في أسوان ، فأغمي على واحد منا .. ولم نستطع إتمام القراءة ، إلاّ بصوت متهدج تخنقه العبرات » ..

أجل .. وإن ذلك ليحدث حتى اليوم ، وبعد كل تلك السنوات ..



كان لابد أن يدفع كل من اشترك في هذه الجريمة الثمن .. أياً كان ..

كانوا أربعة : « **اللورد كرومر** » ممثل الاحتلال ، و« **بطرس غالي** » الذى رأس المحكمة ، و« **أحمد فتحي زغلول** » وكان عضواً بها ، و« **الهلباوي** » .

تكفل « **مصطفى كامل** » بالأول . أثار عليه العالم كله . فضح الحضارة الانجليزية وأثار اشتمئزاز البشرية منها . حتى أضطرت الحكومة البريطانية إلى نقله من مصر ، بعد أن ظل في منصبه رُبع قرن مكّنّ خلاله للاحتلال وثبّت أقدامه في الأرض المصرية .

أما « **أحمد فتحي زغلول** » ـــ الذى كتب حيثيات الحكم بخطه ـــ فإن شيئاً لم يغفر له ما فعله يوم دنشواى ، لم يغفر له أنه شقيق « **سعد زغلول** » ، حتى أن ذكراه كانت تمر ـــ بعد ذلك ـــ و« **سعد** » زعيم الأمة المحبوب ، فلا يجسر أحد على الاشارة إليها ، أو يدعو للاحتفال بها .

حدث فى العام التالى للمأساة مباشرة ـــ ١٩٠٧ ـــ أن رُقّى إلى منصب « **وكيل وزارة الحقانية** » ، وأقام له بعض الموظفين حفلة تكريم فى فندق شبرد ، وطالبوا أمير الشعراء « **أحمد شوقي** » بالاشتراك فى الحفل بقصيدة ، فوعدهم بارسالها لتلاوتها ـــ وكان لا يتلو شعره بنفسه ـــ وفى الموعد المحدد وصل رسول « **شوقي** » بمظروف الى « **فندق شبرد** » ، وفتحته لجنة الاحتفال فوجدت به أبياتاً تقول :

إذا ما جمعتم أمركم وهممتوا
بتقديم شيء للوكيل ثمين

خذوا حبل مشنوق بغير جريرة
وسروال مجلودٍ ، وقيدَ سجينِ
ولا تعرضوا شعري عليه فحسبه
من الشعر حكم خَطَّه بيمينِ
ولا تقرأوه في « **شبرد** » بل اقرأوا
على ملأ في « **دنشواي** » حزينِ

وكانت لطمة ..

وأنقذ « **أحمد فتحي زغلول** » نفسه ، فغادر الدنيا بعدها بسنوات قليلة . إذ مات في عام ١٩١٤ وهو وكيل لوزارة العدل ! وهو نفس ما أجبر عليه « بطرس غالي » رئيس المحكمة !

وظل « **الهلباوي** » ، الوحيد من المصريين الذين شاركوا فى المأساة ، الذي عاش بعدها أكثر من ثلاثين عاماً ، فحمل لعنتها على كتفه كمن يحمل صليبه ، وطورد بها كيهودى تائه ومعذب ومحكوم عليه باللعنة الأبدية .. ألا يموت وألا تموت خطيئته فى ذاكرة الناس ..

سقط الرجل الذى صعد بعرقه قمة المجد ، إلى الدرجة التى جعلت رجل الشارع العادي ـــ الذى تغنى به قبل ذلك ـــ يحتقره ، ويهون من شأنه ، فعندما عين « **حسين رشدى باشا** » وزيراً للأوقاف بعد الحادث بقليل ، أراد أن يذهب للقاء « **الهلباوي** » فى بيته لأمر يتعلق بشئون الوزارة ، فلما أمر سائق عربته بالذهاب إلى ذلك البيت .. صاح السائق :

ـــ هيَّ وصلت يا باشا إنك تروح بيت « **هلباوي** » ؟! .. أنا ماروحش ولو قطعت راسى !

ولأن المصريين قد اشتهروا بالتسامح وضعف الذاكرة ، حتى اتهموا بالغفلة ، فإن قسوتهم في التعامل مع خطيئة « **الهلباوي** » تلفت النظر ، إذ هم لم يعاملوا شريكيه في الخطيئة ، بالدرجة ذاتها من القسوة ، وكان منطقهم في ذلك بسيطاً ،

وذا دلالة على « عدل الشعب » ، الذي يعرف كيف يلتمس الظروف المخففة ، ولا يضن بها على من يستحقها ، فقد كان « **بطرس غالي** » رئيسا للمحكمة بحكم منصبه كوزير للحقانية ، وكان « **أحمد فتحي زغلول** » عضواً بها بحكم منصبه كرئيس لمحكمة مصر الابتدائية ، أما « **الهلباوي** » فكان محامياً حرا ، يستطيع أن يرفض ، ويملك أن يختار ، واما وقد اختار أن يقف ضد شعبه ، فلا رحمة ولا شفقة ، ولا « ظروف مُخففة » !

ولم يكن « **الهلباوي** » بالرجل الذي يقبل الهزيمة ، أو يرضى بأن يصدر حكم ضده ولا يستأنفه ، لذلك لم يتوار أو ينسحب ، ولم يكف عن محاولة البحث عن ظروف مخففة قد تدفع الرأى العام إلى معاملته بالرأفة !

وقد حاول في مذكراته — التى أملاها عام ١٩٢٩ ولم تنشر إلى اليوم — أن يتخذ من المصادفة ظرفا مخففا ، فذكر قصة عزمه على الدفاع عن المتهمين . وكسله عن ذلك بسبب شدة القيظ .. وقال أنه بعد ان انتهت المحاكمة سأله « **بطرس باشا** » — رئيس المحكمة — عن رأيه فى الحكم . فقال له : « ان مثلى مثل الوالدة التى يصاب ابن عزيز عليها بداء فى ساقه . ويرى الأطباء الا سبيل إلى علاجها . وانه يجب بترها ، فلا يسع الوالدة الا أن تقابل ذلك القرار بالصياح والعويل » .. محاولا أن يلتمس ظرفاً مخففا في الادعاء بأنه كان مضطراً لكى يفعل مافعل ، لحماية الأمة كلها من غضب المحتل وانتقامه !! .

ولكن أحداً لم يقتنع بهذه الظروف ، حتى هؤلاء الذين كانوا يقدرون كثيرا من فضائل « **الهلباوي** » ، ومزاياه ، ومنهم الدكتور « **محمد حسين هيكل** » ، الذى يقول في مذكراته ، أن « **الهلباوي** » فكر في عام ١٩١٣ ، أن يرشح نفسه لعضوية « الجمعية التشريعية » ، ليكون في هذا الترشيح فرصة لكى يدافع عن موقفه في « قضية دنشواى » إستناداً إلى ظرف مخفّف ذو طبيعة مهنية ، إذ لم يكن إلا محامياً طُلب اليه أن يترافع فى قضية فترافع فيها . شأنه فى ذلك كشأنه فى أى قضية يقف فيها إلى جانب المدعي بالحق المدنى . وليس من حق المحامى أن يتنحى عن أداء واجبه . وليس من حقه — لأى اعتبار من الاعتبارات أن يقصر فيه — وأضاف أنه في دفاعه قد قسا على المتهمين لأن موقفه — كمدع عمومي — كان

يقتضيه هذه القسوة ، لكنه فعل ذلك لُينجى مصر من آثار لم يكن يعلمها إلا الله ..

ومع أن الرجل كان لبقاً فى شرح موقفه، إلا أن «الدكتور هيكل» رد عليه قائلا :

ـــ إن قضية «دنشواى» لم تكن قضية عادية يدافع «**هلباوي بك**» عن موقفه فيها بأنه أدى واجب المحامي ، بل كانت قضية بين مصر وانجلترا ، وقد وقفت سعادتك فيها فى صف انجلترا ، فمن الخير أن تترك الزمن يسدل على موقفك هذا ستار النسيان ، وما قمت به في خدمة وطنك قبل هذه القضية وبعدها ، خير ما يعاون على تكثيف هذا الستار .

وصمت « **الهلباوي** » ولم يرد .. ولم يرشح نفسه !

وحاول فى مذكراته . بعد ذلك ، أن ينسب الى الذين هاجموه دوافع شخصية ، وخاصة الشيخ « **عبد العزيز جاويش** » ـــ الذى هاجم « **الهلباوي** » بقسوة ، وأطلق عليه لقب « **جلاد دنشواى** » ـــ فذكر انه قبل حادث « **دنشواى** » بعام كان قد ترافع فى قضية مدنية ضد أحد أشقاء الشيخ . وإنه قد حفظ عليه لهذا السبب ..

لكن معاصري « **الهلباوي** » ، يجمعون على أنه ترافع ضد شهداء دنشواى إرضاء للاحتلال . وطمعاً فى منصب قضائى . وكان صديقه اللدود ـــ « **سعد زغلول** » ـــ قد ترق فى مناصب القضاء بسرعة . معتمداً على كفاءته ، وعلاقته بالأميرة « **نازلي فاضل** » ومصاهرته لرئيس الوزراء « **مصطفى فهمي** » ، ومع أن « **الهلباوي** » كان يكسب كثيراً من المحاماة ، فقد كان لمناصب القضاء ، آنذاك ، اغراؤها في بلد تعبد المناصب ..

وإلى هذه الرغبة أشار « **حافظ ابراهيم** » في قصيدته عن « **دنشواى** » التى قال فيها مخاطباً « **الهلباوي** » :

أيها المدعى العمومى مهلاً بعض هذا فقد بلغت المرادا ..

قد ضمنا لك القضاء بمصر وضمنا لنجلك الإسعادا
فإذا ما جلست للحكم فأذكر عهد مصر ، فقد شفيت الفؤادا



الهلباوي في شيخوخته



فى السنوات الثلاث التالية على حادث دنشواى كسدت أحوال « الهلباوي » . وانفض المتقاضون عن مكتبه ، فأغلقه ، وسافر إلى مزارعه بالبحيرة يعتنى بها ، ويدفن احساسه المر بالهوان ، وعُرض عليه منصب القضاء فتردد في الموافقة ، إذ لاشك أن قبوله له كان سيؤكد التهمة التى ألصقت به ..

ولم تسكت الصحافة عنه :

في ٢٨ يونيو ١٩٠٩ كتب « **عبد العزيز جاويش** » على صفحات « **اللواء** » جريدة « الحزب الوطنى » التى كان يرأس تحريرها مقالا تحت عنوان : « **فى ذكرى دنشواى** » ذكّر الجميع بمرور ثلاث سنوات على تنفيذ الحكم بالاعدام والجلد . .

قال فيه « سلام على أولئك الذين وقف « **هلباوي بك** » فثار فيهم ثوران الجبارين ، ثم اثنى على رقابهم فقضمها ، وعلى أجسامهم فمزقها . وعلى دمائهم فأرسلها تجرى في الأرض ، تلعن الظالمين وتتوعد الآثمين .. واتهمه علناً بالعمالة للاحتلال وإلاّ ما قدم أهالى « **دنشواى** » « قرابين الى هيكل الاحتلال ، الذى هو معبد الخائنين ، وقرة أعين المارقين » . قدمهم إلى الهيكل ببراهين « يعلم أن حظها

من الصحة كحظه من الوطنية ، وقربها من الحق كقرب موقفه من العواطف البشرية » لكنها « أموال استهوته .. ومناصب استغوته ، وعظمة للاحتلال استرغبته» فأنطقه هذا كله بما أنطقه «لرغبة فى الألقاب والمناصب وعوز النفس الى الشعور بالواجب». ووضع الشيخ «جاويش» النقط على الحروف، فأكد أن «الهلباوي»، قال ما قال فى المحكمة لتروى عنه كلماته، فيكرم الانجليز وفادته ويجيبوا مطالبه، ويأخذوا بيده إذا مارغب إليهم في بعض وظائف الادارة أو الاستشارة.



الشيخ عبد العزيز جاويش أطلق على الهلباوى لقب «جلاد دنشواى».. فلم يقاضه.. ولم يتهمه بالقذف في حقه

ووصف الشيخ مافعله « **الهلباوي** » وزميليه « **بطرس غالي** » و« **فتحى زغلول** » بأنه « طمس لمعالم العدل واقامة لمنارات الجور » ، وقال ان جزاءهم كان « أن أصبحوا يشق وجودهم على الأرض ، ورؤيتهم على الأبصار ، وصوتهم على المسامع ، وذكرهم على الألسن ، وذكراهم على الصدور ... وهل هذا إلا قصاص عجله الله لهم فى الدنيا ليرى الناس عاقبة العدوان ومحاربة الأوطان فى سبيل الشيطان » .

وختم الشيخ « **عبد العزيز جاويش** مقاله ، مترحماً على شهداء « **دنشواى** » « أولئك الذين بكتهم الأرض والسماء ، وروع لظلمهم العالم ، وانخلع لمصابهم قلب الانسان ، في كل مكان » ، داعيا الأمة أن تذكر « اليوم الذى ايقظها من سباتها ، وملأ قلوبها بالعظة والعبرة ، ونفوسها بالحمية والغيرة ، هذا اليوم الذى كشف اسرار المنافقين ، وفضح كيد الخائنين وأظهر حقائق المارقين .

هذا اليوم الذي أنبأ العالم بما يفعل الاحتلال في هذه البلاد من المفاسد والمظالم » .

والغريب أن النيابة العمومية ، قدمت الشيخ « **عبد العزيز جاويش** » الى المحاكمة بتهمة القذف فى حق كل من « **بطرس غالي** » — وكان أيامها رئيسا للوزراء — و« **أحمد فتحي زغلول** » ، عضو المحكمة .. و« **محمد بك يوسف** » ، أحد المحامين الأربعة الذين دافعوا عن المتهمين ، ونسب إليهم الشيخ « **جاويش** » تقاعسهم عن واجبهم في الدفاع .. بينما لم يتحرك « **الهلباوي** » ، ولم يبلغ ضد « **الشيخ جاويش** » ، ولم يعتبر ما كتبه قذفا في حقه ، ولم يتدخل في القضية كمدع بالحق المدني .

وتحين الفرصة « **للهباوي** » فى عام ١٩١٠ لطلب الغفران ، وللتكفير عن الذنب ففى ٢٠ فبراير من ذلك العام أطلق صيدلى شاب اسمه « **ابراهيم الورداني** » الرصاص على « **بطرس باشا غالي** » ، الرئيس السابق للمحكمة التى أصدرت أحكام « **دنشواى** » وكان قد أصبح آنذاك رئيسا لمجلس النظار .

وكانت تلك أول جريمة اغتيال سياسى فى تاريخ مصر الحديث ؛ وأسبابها بسيطة : ان « **بطرس باشا** » — في رأى « **الورداني** » — عميل للاحتلال ؛ كان عميلاً لهم يوم أصدر أحكام دنشواى ، وكان عميلاً يوم ضيّق الخناق على الوطنيين . وأعاد — في عام ١٩٠٩ — العمل بالقانون القديم للمطبوعات ، الذي يزهق أنفاس الصحف ، ويصادر حرية الصحافة . وكان كذلك يوم فكر فى مد امتياز القناة ويوم وقع اتفاقيتى السودان الشهيرتين .

وصل الخبر إلى « **الهلباوي** » في عزبته التى كان يعتكف فيها منذ حادث « **دنشواى** » .. وكان الفلاحون يتغنون بالشاب العصبى الفوضوى الذى قتل رئيس النظار في موال جميل مطلعه : « يا ميت صباح الفل على الوردانى » ، ويصله الغناء فيفكّر ويفكر .. وينتهى به التفكير إلى أن يقرر العودة للمحاماة والتطوع للدفاع عن « الورداني » ..

هل خاف أن يكون مصيره كمصير « بطرس غالي » ؟

ربما .. لكنها على أى الأحوال كانت محاولة تكفير ..

في المحكمة . صال « الهلباوي » وجال .. عاد فارس المحاكم القديم .. ليختار ذلك الركن الذى كان مجال إمتيازه وتفوقه « ركن الظروف المخففة » . ها هو « أعظم طلاب المرحمة » يعود من جديد . ليقول بجسارة للقاضى « إن الجريمة سياسية وطنية ومشرفة ، دفعت المتهم الى ارتكابها دوافع سامية » .

بل انه ــ وهو الممثل البارع ــ يتنكر أمام المحكمة لكل شيء ، ويختلط الأمر فلا يعرف أحدٌ هل فعل ذلك في سبيل موكله أم دفاعاً عن نفسه : لقد قتل « **الورداني** » « **بطرس غالي** » لأنه رأس « **محكمة دنشواى** » ، فماذا يقول « جلاد دنشواى » عن دنشواى بعد أربع سنوات منها ..

○○ قال إن دنشواى « احدى الفواجع الكبرى التى رُزئت بها مصر » وأن محكمتها كانت « بلا قانون ، بلا نصوص ، تصور ما تراه مناسباً من العقوبات » وأن انشاءها كان « مخالفة صريحة للعدالة البشرية » ..

○○ وقال إن المصريين « كرهوا جميعاً هذه المحكمة ، واحتقروا كل من شارك فيها من بينهم ، كقاض أو كمدع عمومى ، ولو كان أكثر الناس إخلاصاً ووطنية . لأنه يعرض سمعته للشبهات والريب ، إلى أن يتضح للناس من بعد أنه كان يهدف إلى غرض نبيل لا عيب فيه » .

○○ ثم عرض لموقفه فقال « لسنا هنا فى مقام التوجع ولا الدفاع عن أنفسنا ، ومع ذلك فاننا نستطيع أن نؤكد أن الشعب إحتقرنا ، كما احتقر المجنى عليه ، دون أن يقدر مواطنونا الظروف التي تصرفنا فيه تصرفاتنا .. إننا جئنا هنا للدفاع عن « **الورداني** » . ومن أجل هذا وجب علينا أن نتنكر لذواتنا .. وأن نغفر كل ما وجهه إلينا مواطنونا .. اللهم إنّا نستغفر مواطنينا عما وقعنا فيه من أخطاء » ..

ولكن الشعب رغم هذا لا يغفر .. ويترصد الهلباوي كل القضايا الوطنية

ليدافع عن المتهمين .. كأنما يقول انني وطني ، إن لساني لم يشنق « **محفوظ** » أو « **زهران** » ولم يجلد الآخرين . لكن أحداً لا يصدقه أبداً . فى عام ١٩١٢ تطوع للدفاع عن المتهمين ، فى قضية محاولة « **اللورد كتشنر** » .. ودافع بعد ذلك عن « **شفيق منصور** » فى قضية « **قتل السردار** » ــ عام ١٩٢٤ ــ وتقدم دائماً للدفاع فى كل قضايا الرأى .

دافع عن خصومه السياسيين . وعن أصدقائه وملأ مرافعاته بالهجوم على الاحتلال والزراية به .. لكن أحداً لم يصدقه . وعلى الرغم من تفانيه من جديد فى عمله كمحام ، واتساع أعماله وصعود نجمه ، فقد ظل يحلم دائماً بغفران الشعب .

لكن الشعب وقف للزمن بالمرصاد ، ومنعه من أن يسدل الستار على المأساة !

ولعل المصريين بكل طيبتهم ، قد تجاوزوا القصد فى عقابهم للهلباوي ورفضهم لكل طقوس التوبة التى قدمها ؛ وتلبستهم حالة « سادية » لتعذيبه وتجريحه طوال عمره .. وابتكار أساليب نادرة فى هذا .

حدث فى مايو ١٩٠٨ أن عقد اجتماع بدار « **الجريدة** » ــ صحيفة حزب الأمة ــ للمناقشة فى بعض المسائل السياسية ، ودعى إليه العموم ، واكتظت دار الجريدة بمئات من المستمعين بينهم كثير من الطلبة والشباب وفى مقدمتهم طلاب « مدرسة الحقوق » الذين كانوا يرتدون سترات لم يتنبه أحد الى انها كانت منتفخة اكثر مما يتطلبه الأمر عادة . وبدأ كأن كل شىء يسير فى مجراه الطبيعى ، كان « **لطفى السيد** » ــ رئيس تحرير الجريدة ــ يخطب ، بينما جلس الى جواره « **ابراهيم الهلباوي** » ، الذى كان من أصدقاء حزب الأمة ..

وفجأة فوجىء المجتمعون بحمامات بيضاء تطير فى صالة الاجتماع ، وثمرات من « الطماطم » و« البيض » تنطلق فى وجه « **الهلباوي** » ، وهتاف كالرعد يملأ المكان ..

ــ يسقط جلاد دنشواى !



١٩٢٦ : ابراهيم الهلباوى يخطب في اجتماع دعا إليه حزب الأحرار الدستوريين لتأييد الدعوة للائتلاف

ولم تكن الحمامات الطائرة سوى مجرد رمز على ابراج الحمام الشهيرة فى « دنشواى » !

وعلى الرغم من كل هذا لم يكف « الهلباوي » عن محاولة الحصول على الغفران ..

فعندما قامت ثورة ١٩١٩ انضم فترة الى لجنة الوفد المركزية بالقاهرة . لكنه سرعان ما انشق مع المنشقين الذين خرجوا على الوفد ، وكونوا « **حزب الاحرار الدستوريين** » .. وهكذا عاد الى صفوف الأقلية المكروهة من الشعب .

وظن أنه يستطيع الآن أن يحصل على الغفران ، فرشح نفسه ــ عام ١٩٢٣ ــ لمجلس النواب .

يقول الأستاذ يحيى حقى :

« حضرته ــ « **الهلباوي** » ــ يخطب في سرادق ضخم ، ازدحم فيه انصار



الحزب المتحمسون ، يكفرون بـ « **سعد زغلول** » ، ويؤيدون « **عبد العزيز فهمي** » رئيس حزبهم ..

وأفاض « **الهلباوي** » في الحديث عن الوطنية الحقة ، مشيداً بجهاد « **الأحرار الدستوريين** » من أجل تخليص حقوق البلاد من يد المحتلين . وقوطع خطابه بالهتاف والتصفيق .. وامتلأ الرجل ثقة وزهواً وظن ان الدنيا قد صالحته ، ولكنه لم يكد يفرغ من خطابه ، حتى ارتفع صوت فى آخر السرادق يهتف :

ـــ ليسقط جلاد دنشواى .

« كنا واثقين أنها دسيسة بعث بها « **حزب الوفد** » لإفساد الحفل ، بدليل أن المبعوث اتخذ مكانه بجانب الباب ليسهل عليه الهرب . ومع ذلك فكأني بالحاضرين ، وقد مستهم الكهرباء فجأة ، واذا بهم كلهم ـــ وهم أنصار « **الهلباوي** » وأعوانه ومشايعو حزبه ـــ يقفون وقفة رجل واحد ، ويهتفون بصوت واحد يجلجل كالرعد ..

ـــ ليسقط جلاد دنشواى .

إنه كان صوت مصر .. ينطلق من حلوقهم على الرغم من ارادتهم » ..
ويسقط « الهلباوي » فى كل انتخابات يدخلها ، ولا يحصل حتى على عشر الأصوات ، وهى النسبة التى كان لابد من حصوله عليها وإلا ضاع عليه التأمين ..

طيب أنت أيها الشعب ، لكنك قاس كذلك ..

وتمضى السنوات ..

تموت زوجته ، فيتزوج غيرها ، وتموت الثانية ، فيتزوج ثالثة ، دائماً تركيات شابات ، وهو العجوز الذى زاد على السبعين ..
يفلس تماماً في عام ١٩٣٠ ، ويُحجز على أراضيه وأملاكه . ولايجد منزلاً يسكنه . وتترقرق الدموع فى عينه في المحكمة . وهو يترافع عن نفسه فى قضية ملكيته لمنزله . ويقول :

ــ جئت بنفسى إلى المحكمة لأننى أعترف أننى اذا انهزمت ي كل مكان ، فاننى انتصر دائماً في المحكمة . وإذا لم تبق لى دار ، فإنني باق في دار العدالة لاننى ساهمت فيها أكثر من أى انسان ..

ويبني نفسه من جديد .. يقع ، ويقوم .. ويقوم ليقع !
ولايكف طوال هذا العمر عن طلب الغفران من الشعب . والشعب يرفض .

كان واحداً من مفكرى الليبرالية المصرية الأنقياء ، دافع مبكراً عن حرية المرأة وحرية العقيدة ، وكانت له جولات فى لجنة الدستور . لكن ذلك كله اندثر مع خطيئته التى لاتغفر ..
فى عام ١٩٤٠ ــ وهو في الثالثة والثمانين ــ مات ..

وخلف جنازته .. كان الرجال يتذكرون أبياتاً من قصيدة « حافظ ابراهيم » التي يقول فيها :

لاجرى النيل في نواحيك يامصر ... ولا جادك الحيا حيث جادا
أنتِ أنبت ذلك النبت يامصر ... فأضحى عليك شوكاً قتادا
أيه يا يا مِذْره القضاء.. ويامن ... ساد . فى غفلة من الزمان وشادا
انت جلادنا فلا تنس انا ... قد لبسنا على يديك الحدادا



إبراهيم الهلباوي بريشة سانتيس

ويهيل النسيان التراب على كل شيء ..

إن الذكرى الوحيدة الباقية للهلباوى – كما يرصد الأستاذ يحيى حقى – تسمعها من كمسارى الأتوبيس فى خط « المنيل » بمدينة القاهرة وهو يعدد المحطات فيقول :

– محطة الجراح .. محطة الهلباوي .

ذلك أن الشعب طيب ورحيم .

لكنه ليس مغفلاً ولا ساذجاً .. ولا قادراً على نسيان الجراح الكبيرة ..

فهرس